الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا و الفلسفة

عنوان الأطروحة

المجتمع المدني بين الممارسة وتحقيق التنمية الثقافية

– دراسة ميدانية لعينة من شباب ولاية تيزي وزو –

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ل م د في فرع: علم الاجتماع

تخصص: علم الاجتماع الثقافي

إعداد الطالبة:
بوطويل حمامة

إشراف:
د. نشادي عبد القادر

تاريخ المناقشة: 2025/01/14.

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
شتوي الأخضر	أستاذ محاضر	جامعة المدية	رئيسا
نشادي عبد القادر	أستاذ	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
بوترعة سعد	أستاذ	جامعة المدية	ممتحنا
كناي مخفي	أستاذ	جامعة المدية	ممتحنا
مغراني سليم	أستاذ	جامعة خميس مليانة	ممتحنا
حميدات ميسوم	أستاذ	جامعة الجلفة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024-2025



بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب
المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد
الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا
الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى
مهداة
إلى روح أبي الطاهرة،إلى من كانت دعواتها الصادقة
سر نجاحي أمي الغالية حفظها الله وأدامها نورا لدربي،
إلى بنتي حنين وهديل
إلى زوجي الذي لم يدخر جهدا في مساندتي
إلى كل أفراد أسرتي
و إلى كل من ساهم من بعيد أو قريب في تلقيني
ولو حرفا في مساري الدراسي.

حمامة بوطويل

شكـــــــر وعرفـــــــان

الحمد الله تعالى الذي أنار دربنا و أعاننا على إتمام هذا العمل

نتقدم بالشكر و التقدير إلى كل من ساهم في إخراج هذه المذكرة إلى النور،

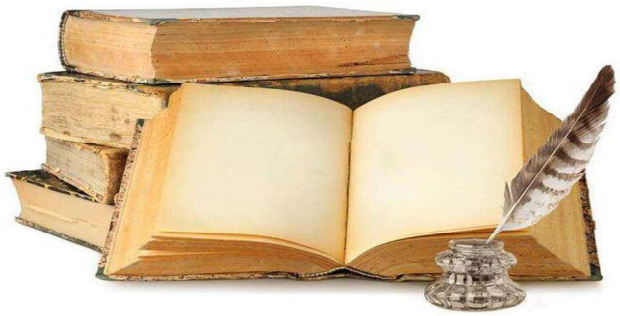
و نخص بالذكر :

الأستاذ المشرف الدكتور نشادي عبد القادر على ملاحظاته القيمة و توجيهاته الدائمة،

إلى كل من قدم السند و الدعم المعنوي،

إلى كل من أمدنا بالمساعدة أو النصح دون استثناء.

الملاحق



قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الشكل	الصفحة
جدول رقم 1	يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس	189
جدول رقم 2	يبين توزيع أفراد العينة حسب السن	190
جدول رقم 03	يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.	191
جدول رقم 04	يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية	192
جدول رقم 05	يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية	193
جدول رقم 06	يبين توزيع أفراد العينة حسب المنصب المعتمد في الجمعية	194
جدول رقم 07	يبين توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في العمل الجمعوي	195
جدول رقم 08	يبين رأي المبحوثين في الاهتمام بالحياة الثقافية	197
جدول رقم 09	يبين العلاقة بين جنس المبحوثين ورأيهم في الاهتمام بالحياة الثقافية	199
جدول رقم 10	يبين رأي المبحوثين حول مدى وجود حركية ثقافية في المنطقة	201
جدول رقم 11	يبين العلاقة بين المنصب المعتمد في الجمعية للمبحوثين و رأيهم حول مدى وجود حركية ثقافية في المنطقة	202
جدول رقم 12	يبين إجابات المبحوثين حول مساهمة الجمعية في تنظيم التظاهرات الثقافية في منطقتهم	204
جدول رقم 13	يبين إجابات المبحوثين حول نوع التظاهرات التي تقوم بها الجمعية	205
جدول رقم 14	يبين إجابات المبحوثين حول طريقة ترويج الجمعية لنشاطاتها	206
جدول رقم 15	يبين إجابات المبحوثين حول كيفية الاحتفال بالمناسبات الموسمية	208
جدول رقم 16	جدول رقم (16) يبين إجابات المبحوثين حول نوع النشاطات الثقافية التي تلقى إقبالا كبيرا من المواطنين	210
جدول رقم 17	يبين إجابات المبحوثين حول حجم الإقبال على نشاطات الجمعية	211
جدول رقم 18	يبين العلاقة بين نوع التظاهرات التي تقوم بها الجمعية و حجم الإقبال على نشاطاتها	213
جدول رقم 19	يبين العلاقة بين نوع النشاطات الثقافية و حجم الإقبال على نشاطاتها	214
جدول رقم 20	يبين إجابات المبحوثين حول طبيعة حضور التظاهرات	216
جدول رقم 21	يبين العلاقة بين نوع التظاهرات الثقافية و طبيعة حضور التظاهرات	218

جدول رقم 22	يبين إجابات المبحوثين هل أن الإقبال على هذه التظاهرات الثقافية كافي من اجل المشاركة في الحياة الثقافية	219
جدول رقم 23	يبين إجابات المبحوثين حول الهدف من تنظيم الجمعية للنشاطات الثقافية	221
جدول رقم 24	يبين رأي المبحوثين في مدى تحقيق النشاطات الثقافية لأهدافها	222
جدول رقم 25	يبين العلاقة بين الهدف من تنظيم الجمعية للنشاطات ومدى تحقيق الأهداف في الحياة الثقافية	223
جدول رقم 26	يبين إجابات المبحوثين حول مدى مساهمة نشاطات الجمعية في تغيير السلوك الاجتماعي للأفراد	225
جدول رقم 27	يبين إجابات المبحوثين حول مدى فعالية التظاهرات التي تنظمها الجمعيات	226
جدول رقم 28	يبين إجابات المبحوثين هل هناك دورات تكوينية للفاعلين الجمعويين لغرض المحافظة على التراث المادي و اللامادي	228
جدول رقم 29	يبين إجابات المبحوثين هل سبق للجمعية تقديم مقترحا لحماية التراث	229
جدول رقم 30	يبين إجابات المبحوثين حول المواقع الالكترونية التي تمتلكها الجمعية للتعريف بالتراث الثقافي	230
جدول رقم 31	يبين إجابات المبحوثين حول مدى وجود مساهمة شعبية	231
جدول رقم 32	يبين إجابات المبحوثين حول قيام الجمعية بتعبئة الجماهير وتوعيتهم حول عملها في مجال حماية التراث	232
جدول رقم 33	يبين العلاقة بين قيام الجمعية بتعبئة الجماهير وتوعيتهم حول عملها ومدى وجود مساهمة شعبية	233
جدول رقم 34	يبين إجابات المبحوثين حول تلقي الجمعية لدعم مالي في مجال حماية التراث	235
جدول رقم 35	يبين إجابات المبحوثين حول الأساليب المعتمدة في حفظ الذاكرة الثقافية لمجتمع تيزى وزو	236
جدول رقم 36	يبين إجابات المبحوثين حول مدى استجابة الجهات المختصة للتدخلات الميدانية التي تقوم بها الجمعية	238
جدول رقم 37	يبين إجابات المبحوثين حول مدى التنسيق بين جمعيتهم وبين جمعيات ذات مجالات أخرى	239
جدول رقم 38	يبين إجابات المبحوثين حول مدى مساهمة الجمعية في تعزيز الصناعات اليدوية الحرفية	241

جدول رقم 39	يبين إجابات المبحوثين هل تعود التنمية الاقتصادية إلى فعالية الصناعات الحرفية واليدوية	242
جدول رقم 40	يبين العلاقة بين مدى مساهمة الجمعية في تعزيز الصناعات اليدوية الحرفية و دور التنمية الاقتصادية في فعالية الصناعات الحرفية واليدوية	243
جدول رقم 41	يبين إجابات المبحوثين حول وجود دور رقابي من طرف الجهات المختصة على أنشطة الجمعية في مجال الصناعات الحرفية واليدوية	245
جدول رقم 42	يبين إجابات المبحوثين حول قيام الجمعية بتخصيص برامج إعلانات وتوصيات لتوعية المواطنين بمجالات الصناعات الحرفية واليدوية ونشر ثقافة الحرفة و المصنعة	246
جدول رقم 43	يبين إجابات المبحوثين حول مساهمة وسائل الإعلام في فعالية الصناعات الثقافية المختلفة	247
جدول رقم 44	يبين العلاقة بين طريقة ترويج الجمعية لنشاطاتها ورأي المبحوثين حول مساهمة وسائل الإعلام في فعالية الصناعات الثقافية المختلفة	249
جدول رقم 45	يبين إجابات المبحوثين حول طرق التسويق بالنسبة للصناعات اليدوية والحرفية	250
جدول رقم 46	يبين إجابات المبحوثين حول العوائق التي تعترض تسويق الصناعات اليدوية والحرفية	252
جدول رقم 47	يبين إجابات المبحوثين حول العراقيل الإدارية في تأسيس الجمعية	254
جدول رقم 48	يبين إجابات المبحوثين حول امتلاك الجمعية لمقر عمل وتجهيزات	255
جدول رقم 49	يبين إجابات المبحوثين حول الميزانية المخصصة للجمعية هل هي كافية لتغطية متطلباتها	256
جدول رقم 50	يبين إجابات المبحوثين حول مدى وجود ثقافة جمعوية بين الأعضاء الفاعلين في الجمعية	258
جدول رقم 51	يبين العلاقة بين امتلاك الجمعية لمقر عمل وتجهيزات ووجود ثقافة جمعوية بين الأعضاء الفاعلين في الجمعية	259
جدول رقم 52	يبين إجابات المبحوثين حول تلقي الفاعلين الجمعويين تكوينا متخصصا في التسيير الإداري والمحاسبي وتخطيط البرامج وإعداد الملفات الخاصة بطلب التمويل	261
جدول رقم 53	يبين العلاقة بين تلقي الفاعلين الجمعويين تكوينا متخصصا ووجود ثقافة جمعوية بين الأعضاء الفاعلين في الجمعية	262
جدول رقم 54	يبين إجابات المبحوثين حول نوع العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني	264

الإهداء

الشكر و العرفان

قائمة الجداول و الأشكال : .....

المقدمـــــة: 1

الباب الأول:الإطار التصوري للدراسة

الفصل الاول : الإطار النظري للدراسة

اشكالية الدراسة. 8

فرضيات الدراسة: 10

نموذج الدراسة : 12

أهمية الراسة. 13

أهداف الدراسة: 13

أسباب اختيار الموضوع: 14

تحديد مفاهيم الدراسة: 14

المقاربة النظرية المعتمدة: 21

الدراسات السابقة: 25

الفصل الثاني: التأصيل النظري للمجتمع المدني

تمهيـــــد: 30

مفهوم المجتمع المدني. 30

نشأة المجتمع المدني: 34

خصائص المجتمع المدني: 36

المؤسسات المشكلة للمجتمع المدني : 38

الاتجاهات النظرية المفسرة للمجتمع المدني : 41

أهمية المجتمع المدني و أدواره: 56

وسائل المجتمع المدني وأدواته: 61

العوامل المؤثرة على قوة وفعالية المجتمع المدني : 63

العلاقة بين المجتمع المدني والدولة: 65

خلاصة: 71

الفصـــــل الثالث المجتمع المدني في الجزائر ظروف النشأة وعوامل التطور

تمهيـــــد: 73
السيرورة التاريخية لتطور المجتمع المدني في الجزائر: 73
المجتمع المدني في الجزائر الواقع والبناء المؤسساتي: 89
الحركة الجمعوية في الجزائر، المفهوم، الأهداف والوظائف: 94
عراقيل العمل الجمعوي في الوطن العربي: 103
معوقات العمل الجمعوي في الجزائر: 105
خلاصة: 107

الفصـــــل الرابع الإطار المفاهيمي للثقافة

تمهيـــــد: 109
مفهوم الثقافـــة: 109
خصائص الثقافة ومحدداتها : 113
بناء ومكونات الثقافـة: 116
أهمية الثقافة ووظائفها: 117
أنواع الثقافة 119
أبعاد وخصائص الثقافـة الجزائرية : 121
الاتجاهات و النظريات المفسرة للثقافة 126
خلاصة 130

الفصـــــل الخامس ماهية التنمية الثقافية

تمهيـــــد: 133
التنمية مفهومها وابعادها 133
أبعاد التنمية: 134
أهداف التنمية والعوامل المساعدة على تحقيقها: 136

ماهية التنمية الثقافية..... 137
إستراتيجية ومبادئ التنمية الثقافية. 141
التطور التاريخي للتنمية الثقافية..... 143
ماهية التراث الثقافي 144
مؤشرات التنمية الثقافية وسياساتها. 153
التنمية الثقافية في الجزائر و المؤسسات القائمة عليها: 156
النظريات المفسرة للتنمية:..... 165
المقاربات الفكرية للعلاقة بين الثقافة والتنمية:..... 169
خلاصة..... 171

الفصل السادس

تمهيـــــد: 175
مجالات الدراسة: 175
المنهج المستخدم للدراسة 179
أدوات جمع البيانات 181

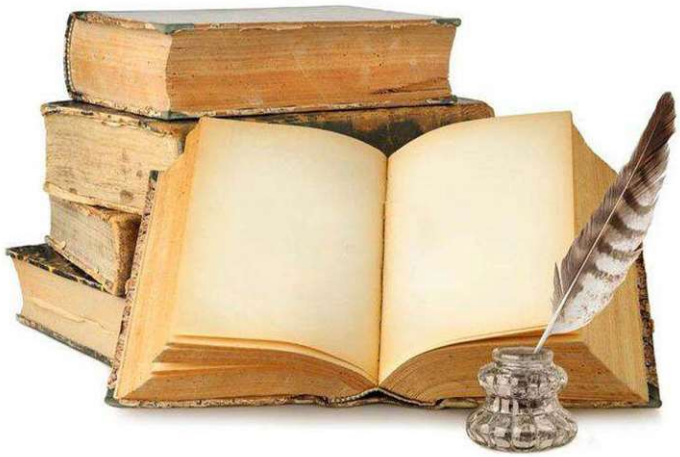
البابالثاني :الجانب الميداني للدراسة

الفصل السابع

عرض المواصفات الأساسية للعينة..... 186
نتائج الدراسة الميدانية 266
الخاتمة :.....

قائمة المصادر والمراجع:.....
قائمة الملاحق: .....

المقدمة



المقدمـة:

يعد المجتمع المدني قطاعا مهما في مختلف المجتمعات، وذلك للدور البارز الذي يلعبه في عملية التنمية فباعتباره العامل الثالث للتنمية بجانب الحكومة والقطاع الخاص فإنه يعمل على تعبئة الموارد والطاقات الاقتصادية والبشرية المعطلة، وإشراك مختلف الفئات والشرائح في خدمة الصالح العام، وقد أصبح لمنظمات المجتمع المدني دور فعال في نمو وتطور المجتمعات، حيث منها من تسعى لنشر الوعي الثقافي والدفاع عن حقوق الانسان والاهتمام بقضايا الشباب، وحل مشكلات المرأة، وحماية البيئة... وغيرها،وكلها تهدف تطوير المجتمع ونهضته ورقيه والسير به إلى الأفضل.

لقد نال المجتمع المدني في العقود الأخيرة خطوة كبيرة لدى المفكرين والباحثين على حد سواء رغم اختلاف اتجاهاتهم وغاياتهم ولقد كان هدفهم المشترك هو أهمية تفعيل مؤسسات المجتمع المدني وترسيخ أسسه في المجتمعات بشكل عام وذلك من اجل إشراك الطاقات والموارد البشرية التي تمتلكها هذه المنظمات في تحقيق التنمية والنهوض بالمجتمعات اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وسياسيا وذلك انطلاقا من كون فلسفة المجتمع المدني تقوم على مبدأ المشاركة الشعبية والمواطنة والديمقراطية وغيرها من القيم التي تطمح إليها هذه الشعوب ,وقد نظر إلى المجتمع المدني بكثير من التفاؤل والتشجيع على انه جزءا أساسيا من كل محاولة للنهوض بالمجتمعات و إصلاحها وتنميتها.

وبغض النظر عن مدى تفاؤل هذا التصور وإمكانية المجتمع المدني في النهوض بالمجتمعات في مختلف حالاتها فان وجود المجتمع المدني في حد ذاته يعد ظاهرة صحية وايجابية تتم على المستوى المدني و التحضر لدى أفراد أي مجتمع، ومدى وعيهم بمواطنتهم واستعدادهم للمساهمة في تحسين حياتهم دون اتكال كلي على جهود الدولة وإمكانياتها، والمجتمع المدني كظاهرة اجتماعية صحية لا يقتصر تجسيده على وجوده ضمن مؤسسات غير حكومية فقط، وانما هو بالأساس تعبير وتجسيد لثقافة عميقة في المجتمع ترتكز على إدراك الهوية والوعي بالذات ثم قبول الآخر،و إشراكه و العمل معه على تحسين ظروف الحياة بشكل حر وطوعي دون إجبار من أحد أو طمع في منفعة مادية او السعي للوصول إلى السلطة.

كما لا ينكر أحد أهمية المجتمع المدني وإن لم يكن في مستوى النموذج المثالي الذي تقدمه النظريات الاجتماعية والأدبيات الفكرية المختلفة ذلك لأن دور المجتمع المدني في التنمية بالغ الأهمية غير أن ظروف كل مجتمع وخصائصه الثقافية والاقتصادية والسياسية تجعل وجوده ودوره مختلفا من مجتمع إلى آخر تبعا لمستوى تحضر أو تخلف هذا المجتمع أو ذاك، وتبعا للخصوصيات والظروف التاريخية التي صنعت حاضر هذه المجتمعات والتي تشكلت من خلالها مؤسساتها المدنية

لقد أصبحت قضية المجتمع المدني تشغل اهتمام الدول والهيئات والمنظمات المحلية والدولية فهو تراكم فكري معرفي أسهم فيه مجموعة من المفكرين وارتبط ذلك بخصائص اجتماعية اقتصادية سياسية وثقافية أسهمت في صياغة ماهية المجتمع المدني، حيث أن المراجعة التحليلية التاريخية للمجتمع المدني تشير إلى أنه يدل على واقع سياسي خاص بمعنى أنه مفهوم يرتبط بسياق محدد اجتماعي اقتصادي سياسي وثقافي حيث يعتبر كاشف عن ممارسات وكاشف لقيم ترتبط بالثقافة المجتمعية.

إن مفهوم المجتمع المدني في تفسيرنا لهذا التصاعد في الاهتمام به يطرح علينا العديد من القضايا العريضة والمتشابكة أبرزها المواطن والمواطنة، الهوية، المجتمع، الدولة، الحريات السياسية والتنمية، فإطلاق الحرية لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في نشاطها والوصول إلى المعلومات أمر في غاية الأهمية فهي تخدم المجتمع وتساعد على نشر المعرفة ومن ثم تساهم في إحداث التنمية المطلوبة.

فعلى الرغم من أن منظمات المجتمع المدني ظاهرة قديمة في المجتمع الجزائري التي تعود بجذورها الى عدة قرون إلا أن بروزه في المجتمع لم يكن إلا منذ عقود قليلة نتيجة الأزمات التي عرفتها البلاد خلال سنوات الثمانينات من انخفاض أسعار البترول وارتفاع الديون الجزائرية الأمر الذي أدى إلى انحصار الدولة في خدمتها فقط، وبالتالي تدني مستوى الظروف الاجتماعية بارتفاع نسبة البطالة وانتشار الفقر وتأزم الأوضاع مما نتج عليه ظهور حراك شعبوي فوضوي أدى في الأخير إلى أحداث 05 أكتوبر 1988 ما جعل الدولة تضطر إلى تبني التعددية والتخلي عن بعض وظائفها الاجتماعية و إسنادها إلى الجمعيات المدنية للتكفل بها، والتي تعتبر صورة من صور الديمقراطية والتغيير وعليه فقد استفادت الجمعيات من مرحلة التعددية التي دخلت فيها البلاد واستفادت من عدة تسهيلات بما في ذلك قانون إنشاء الجمعيات الذي تم على أثره إنشاء كم هائل من الجمعيات والمنظمات المدنية وتشجيعها على مستوى الممارسة الواقعية وهذا كمحاولة من الدولة لاستخدام المجتمع المدني كوسيلة للتغيير الاجتماعي، السياسي، الثقافي والاقتصادي باعتباره محورا لمختلف الإصلاحات وباعتباره محرك فعال لعملية التنمية .

إن الدول المتقدمة لها تجارب كبرى في التقدم والتنمية والحداثة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا فرنسا، ألمانيا واليابان قد أخذت بالعناصر الأساسية للتنمية والمتمثلة أساسا في البعد الاقتصادي الاجتماعي، البعد البيئي والبعد الثقافي ولا بد أن تتكامل هذه الأبعاد الأربعة بطريقة جدلية تفاعلية متكاملة فلا تنمية حقيقية بدون هذه الأبعاد لكن هذه الدول المتقدمةركزت على المعطى الثقافي كثيرا في تطوير الذات الفردية وتعديل سلوكها وتغيير

تصرفاتها وتطوير قدراتها المعرفية و الذكائية والوجدانية وصقل مواهب الأفراد عقليا ووجدانيا وحركيا وتنميتها فنيا ،جماليا ،روحيا ،دينيا ،ثقافيا وعلميا ومن ثم فإن البعد الثقافي حاضر في التنمية بشكل لافت للانتباه لأنه أساس الرقي وركيزة التطور والتقدم وتحقيق النهضة الشاملة وقاطرة المجتمع ودعامة للرقي الاجتماعي والمادي وآلية إجرائية للقضاء على الفقر ،الجوع ،البطالة و التخلف وهذا ما يعمل على تعزيز التنمية الثقافية وتحقيقها داخل هذه المجتمعات التي اعتمدت البعد الثقافي كأساس في التنمية .

وعليه فإن مصطلح التنمية الثقافية يشير إلى قيام مؤسسة أو مؤسسات معينة بطرح برنامج ثقافي تعمل من خلاله على تطوير نمط ثقافي كإصدار سلسلة من الكتب ، إصدار مجلات ثقافية دورية أو إقامة حفلات موسيقية مبرمجة او معارض فنية متتالية وفقا لاتجاهات فكرية مختلفة هدفها نقل الموروث الثقافي عبر الأجيال وصيانته بغية الحفاظ على المجتمع وتوسيع ثقافته وتأمين استمراريته و بقائه، مع تخليصه وحمايته من كل ثقافة دخيلة تحتوي على عادات سيئة وبدع ظهرت من اجل فرض الغزو الثقافي الأجنبي، حيث هنا يأتي دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية في مجالها الثقافي من نشر للوعي الثقافي بين الأفراد وبناء مواطن قادر على التصدي لكل المشكلات والعواقب المحتمل وقوعها وبالتالي تكوين فكر مبدع و تدعيم الأنشطة والوسائل من خلال الاهتمام بالمواهب وتشجيعها خاصة أن العنصر البشري هو أساس التنمية كذلك صون التراث المادي و المعنوي المنقول وغير المنقول بالإضافة إلى تشجيع الصناعات الثقافية باعتبارها من أسرع الصناعات نموا في العالم.

وتأتي هذه الدراسة في إطار الدراسات السوسيولوجية التي ترتكز على المجتمع المدني بين الممارسة وتحقيق التنمية الثقافية من خلال التركيز على معرفة بعض النشاطات التي تقوم بها الجمعيات الثقافية وعليه فإن دراستنا مقسمة وبصورة منهجية إلى بابين وسبعة فصول جاءت على النحو التالي:

الباب الأول عنوانه:**الإطار التصوري للدراسة** وقد شمل خمسة فصول وردت كالآتي:

الفصل الأول والموسوم ب: **الإطار النظري للدراسة**، حيث ورد فيه تحديد إشكالية الدراسة وتساؤلاتها وفرضياتها، ثم عرجنا على نموذج الدراسة ،أهميتها ،أهدافها و تطرقنا إلى أسباب اختيارنا لهذا الموضوع كما حاولنا إبراز أهمية وأهداف هذه الدراسة، ثم عرجنا على إبراز المفاهيم الأساسية في دراستنا كمفهوم المجتمع المدني ،التنمية، الجمعية، الثقافة، التنمية الثقافية،التراث الثقافي (التراث المادي، التراث الثقافي اللامادي)، والصناعة الثقافية وبعد ذلك تناولنا بعض الدراسات التي تشبه موضوع دراستنا.

أما الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان**التأصيل النظري للمجتمع المدني**، وتمحور موضوعه حول المجتمع المدني ،ابستمولوجية المفهوم كذلك نشأة المجتمع المدني في سياق تحول العلاقة بين المجتمع والدولة بالإضافة إلى خصائص

المجتمع المدني ومؤسساته ثم تطرقنا إلى الاتجاهات النظرية المفسرة للمجتمع المدني (التيارات النظرية الكلاسيكية والحديثة) بالإضافة إلى أهمية المجتمع المدني وأدواره،وكذا وسائل المجتمع المدني وأدواته، و العوامل المؤثرة على فعالية المجتمع المدني وفي الأخير العلاقة بين المجتمع المدني والدولة. أما الفصل الثالث فقد دار موضوعه حول:

المجتمع المدني في الجزائر ظروف النشأة وعوامل التطور،ومن خلاله تم التطرق للعناصر التالية:السيرورة التاريخية لتطور المجتمع المدني في الجزائروكذا المجتمع المدني في الجزائر ، الواقع والبناء المؤسسي بالإضافة إلى عوائق المجتمع المدني في الجزائر ناهيك عن الحركة الجمعوية في الجزائر، المفهوم ، الأهداف والوظائف وختاما تطرقنا إلى عراقيل العمل الجمعوي في الجزائر.اما عن الفصل الرابع فقد جاء تحت عنوان: **الإطار ألمفاهيمي للثقافة**،شمل عنصر مفهوم الثقافة ثم خصائص الثقافة ومحدداتهاوكذا عنصر أهمية الثقافة ووظائفها بالإضافة إلى أنواع الثقافة وختم الفصل بعنصر ثري تمثل في النظريات المفسرة للثقافة.أما العنصر الخامس فقد تعنون ب: **ماهية التنمية الثقافية** وقد شمل عناصر تمثلت فيما يلي بداية بالتنمية مفهومها واستراتيجياتها ثم عوامل التنمية فماهية التنمية الثقافية بالإضافة إلى مبادئ واستراتيجيات التنمية الثقافيةوكذا التطور التاريخي للتنمية الثقافية و مبادئها (التراث الثقافي وأهميته مفهوم التراث الثقافي أهمية التراث الثقافي أنواع التراث الثقافي دور المجتمع المدني في الحفاظ على التراث) ثم مؤشرات التنمية الثقافية وسياساتها ،التنمية الثقافية في الجزائر،والمؤسسات القائمة بها وسياساتها ،مهامها والتشريعات الخاصة بها والنظريات المفسرة للتنمية و ختاما المقاربات الفكرية بين الثقافة والتنمية.أما الباب الثاني فجاء تحت عنوان:**الإطار الميداني للدراسة** وشمل فصلين هما:

الفصل السادس للدراسة فقد تمحور حول **الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية**،حيث تم التطرق فيه إلى الأساليب المنهجية المستخدمة في الجانب الميداني متمثلة في: مجالات الدراسة، عينة الدراسةوكيفية اختيارها، المناهج البحثية المستخدمة بالإضافة إلى الأدوات البحثية المستخدمة. أما عن الفصل الأخير وتعنون ب:**عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة**، حيث قمنا بعرض وتحليل ومناقشة الدراسة على ضوء التراث النظري وخلصنا في الأخير إلى جملة من النتائج العامة و تم ختم بحثنا بخاتمة لخصت الجانب النظري والميداني وانتهت بآفاق بحثية مستقبلية.

الباب الاول

الإطار التصوري للدراسة

الفصل الأول:
الإطار النظري للدراسة

تمهيد

1- الإشكالية

2- الفرضيات

3- نموذج الدراسة

4- أهمية الدراسة

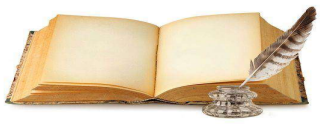
5- أهداف الدراسة

6- أسباب اختيار الموضوع

7- تحديد المفاهيم

8- المقاربة النظرية المعتمدة

9- الدراسات السابقة



1. إشكالية الدراسة.

تعد التنمية عملية شاملة تتضمن الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية و تهدف إلى تحسين نوعية الحياة للمجتمعات، ومن بين تلك الجوانب، نجد الجانب الثقافي حيث أن طبيعة العلاقة بين التنمية والثقافة يعد مجالا حديثا نتيجة تزايد الاهتمام بدراسة التنمية من منظور جديد حيث ظهرت الحاجة إلى ضرورة الربط بين التنمية والثقافة بصورة واضحة منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، حيث وضعت الثقافة والتنمية جنبا إلى جنب لضرورة إحداث التنمية الثقافية الملائمة والتشجيع على اخذ البعد الثقافي للتنمية بعين الاعتبار.

وقد برزت عوامل عدة وتسارعت من اجل لعب دور هام في تحقيق التنمية الثقافية من بينها المجتمع المدني الذي يعتبر محرك رئيسي إ أنه يتكون من مؤسسات ومنظمات غير حكومية تعمل على تعزيز المشاركة المجتمعية ورفع الوعي الثقافي ودعم المشاريع الثقافية والفنية من خلال دوره المستقل بين الدولة والقطاع الخاص فهو يتيح فرص المشاركة الشعبية في تحديد الأولويات الثقافية وتعزيز القيم المجتمعية بالإضافة إلى انه يلعب دورا تكامليا مع الحكومات والمؤسسات التعليمية في تنفيذ مشاريع ثقافية هادفة مثل برامج التوعية الثقافية ، دعم الفنون والمحافظة على التراث الثقافي وبالتالي فهو يعتبر جسرا بين الأفراد والمؤسسات الرسمية في سبيل تنمية ثقافية مستدامة تسهم في بناء مجتمع أكثر وعيا وانفتاحا.

وعلى ضوء ذلك يعد المجتمع المدني شريكا استراتيجيا في عملية التنمية الثقافية لاسيما الجمعيات والمنظمات الثقافية غير الحكومية حيث تسعى إلى تعزيز الوعي الثقافي وتوفير الفضاءات التي تتيح للمواطنين فرصة التعبير عن أنفسهم والمشاركة في الأنشطة الثقافية حيث أن هذه الأنشطة لا تقتصر على النخب فحسب بل تشمل مختلف فئات المجتمع، مما يساهم خلق بيئة ثقافية متنوعة وشاملة بالإضافة إلى أن المجتمع المدني يسعى إلى نشر القيم الثقافية المشتركة مما يساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي والحد من الفجوات الثقافية بين مختلف الطبقات والفئات في المجتمع.

وفي ظل التحولات السريعة التي تشهدها المجتمعات الحديثة، يتضاعف هذا الدور الذي يلعبه المجتمع المدني فبالإضافة إلى دعمه للتنمية الشاملة من خلال نشر الثقافة بين أفراد المجتمع وتعزيز الوعي بأهمية الحفاظ على التراث الثقافي من خلال الأنشطة المختلفة فانه يسعى أيضا إلى تعزيز الثقافة التعددية وذلك بتعزيز الحوار الثقافي مما يؤدي إلى تحقيق تنمية ثقافية تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات كنقل الموروث الثقافي عبر الأجيال لصيانته والمحافظة علية وهذا من خلال توسيع ونشر ثقافته وضمان إستمراريتها وتخليصها من كل الشوائب التي التصقت بها من بدع وعادات سلبية سيئة بالإضافة إلى تجديد الثقافة المحلية وتعزيز الصناعات الثقافية بتأصيل التثقيف الذاتي بين الأفراد بنشر الوعي والاهتمام بالمواهب العلمية وتشجيعها بهدف بناء مواطن واع ومثقف قادر على مواجهة كل العقبات التي من الممكن أن تعترضه .

وتعتبر المشاركة الفعالة للمواطنين في الحياة الثقافية أحد الشروط الأساسية لتحقيق التنمية الثقافية المستدامة،إذ يمكن للمجتمع المدني أن يوفر قنوات التواصل والمشاركة التي تتيح للأفراد الانخراط في الأنشطة

الثقافية بشكل مباشر،حيث أن الجمعيات الثقافية تلعب دورا محوريا في تنظيم الفعاليات والمهرجانات التي تعزز التفاعل الثقافي بين المواطنين وتزيد من وعيهم بأهمية التراث والهوية الثقافية، و هذا الانخراط لا يسهم فقط في إثراء المشهد الثقافي، بل يساهم أيضاً في تكوين مجتمع واعٍ ومسؤول قادر على دعم واستدامة الصناعات الثقافية.

في هذا السياق المجتمع المدني يساهم في حماية التراث الثقافي، سواء كان ماديأو غير مادي، هذا الأخير الذي يعد ثروة لا تقدر بثمن للأجيال الحالية والمستقبلية، حيث تواجه المجتمعات تحديات كيرة فيما يتعلق بحماية التراث الثقافي، ،و هنا يبرز دور المجتمع المدني في العمل على توعية المجتمع بأهمية التراث الثقافي وضرورة الحفاظ عليه للأجيال القادمة، من خلال المبادرات المحلية والدولية، يسهم المجتمع المدني في نشر الوعي بأهمية حماية المواقع الأثرية والرموز الثقافية والحفاظ على التقاليد الشعبية، فالجمعيات المتخصصة في حماية التراث تعمل على تنفيذ مشاريع توعوية ومبادرات تهدف إلى صيانة المواقع الأثرية والمعالم التاريخية،كما تساهم في نشر الوعي بأهمية التراث غير المادي، مثل التقاليد الشعبية والممارسات الثقافية التي تشكل جزءا مهما من الهوية الوطنية

إلى جانب الحفاظ على التراث الثقافي، يعمل المجتمع المدني أيضاعلى تعزيز الصناعة الثقافية التي تشمل الإنتاجات الإبداعية في مجالات متعددة مثل الفنون البصرية، الأدب، الموسيقى، والمسرح،و تعتبر هذه الصناعات أحد أهم محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تساهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز السياحة الثقافية، حيث أنه من خلال تنظيم الفعاليات الثقافية الكبيرة مثل المعارض والمهرجانات، يتمكن المجتمع المدني من تعزيز الإنتاج الإبداعي المحلي والترويج له على المستويات الوطنية والدولية كما يمكن أن تسهم هذه الفعاليات في دعم الفنانين والمبدعين المحليين من خلال تسليط الضوء على أعمالهم وتوفير مساحات للتفاعل مع الجمهور وتسويق منتجاتهم ومهاراتهم.

وفي هذا الاطار لابد من الاشارة الى أن منظمات المجتمع المدني لا يمكن لها تحقيق التنمية الثقافية المستدامة، دون وجود تعاون وثيق بينها وبين المؤسسات الحكومية، حيث تلعب هذه الاخيرة دورا محوريا في دعم وتمويل الأنشطة والمشاريع الثقافية التي تنفذها منظمات المجتمع المدني، وهذا التعاون يضمن توجيه الموارد والجهود نحو المشاريع التي تلبي احتياجات المجتمعات وتعزز هويتها الثقافية، وبالمقابل يلعب المجتمع المدني دورافي مراقبة تنفيذ هذه المشاريع وضمان أنها تعكس فعلا احتياجات وتطلعات المجتمع.

والجدير بالذكر أن تناول موضوع المجتمع المدني ودوره في تحقيق التنمية الثقافية قد لقي اهتماما كبير ا بين عديد الباحثين ورواد النظرية الاجتماعية واختلفت آرؤهم حوله، وتبرز إسهامات رواد النظرية الوظيفية كأحد ابرز تلك الإسهامات النظرية حيث تعد من النظريات الرئيسية التي تفسر دور المؤسسات الاجتماعية، بما فيها المجتمع المدني، في الحفاظ على استقرار المجتمع وتطويره،وترتبط هذه النظرية ارتباطا وثيقا بتالكوت بارسونز، الذي يعتبر من أبرز علماء الاجتماع الوظيفيين. ووفقا لبارسونز، يقوم المجتمع على نظام من الأدوار

التي تؤديها المؤسسات المختلفة من أجل ضمان استمراريته وتوازنه، ويرى أن النظام الاجتماعي يتطلب من المؤسسات القيام بوظائف محددة مثل التكيف، التكامل، وتحقيق الأهداف، وفي سياق المجتمع المدني والتنمية الثقافية، يمكن فهم أن المجتمع المدني يلعب دورا تكامليا في تحقيق التنمية الثقافية من خلال تفاعله مع المؤسسات الحكومية والتعليمية، بما يسهم في تعزيز الهوية المشتركة وتعزيز الفهم الثقافي بين أفراد المجتمع، وقد ركزت النظرية الوظيفية على كيفية تماسك الأدوار المختلفة في المجتمع لضمان استقراره، ما يعني أن المجتمع المدني، من منظور وظيفي، هو آلية حيوية تساعد في تحقيق التوازن بين القوى المختلفة في المجتمع، وهو ما يؤدي إلى تعزيز التنمية الثقافية وتطوير المجتمع بشكل عام.

واستخلاصا لما سبق و من خلال منظار النظرية الوظيفية لتالكوت بارسونز. يقوم المجتمع المدني بمساعدة المجتمع على التكيف مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية مع الحفاظ على الاستقرار الثقافي والاجتماعي، ما يحقق التنمية الشاملة والمستدامة.

على ضوء ذلك يتضح أن المجتمع المدني يشكل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الثقافية المستدامة،و دوره يتعدى مجرد تنظيم الأنشطة الثقافية إلى بناء بيئة تفاعلية تشجع على الابتكار والإبداع وتحافظ على التراث الثقافي، كما أن المجتمع المدني يمثل الجسر الذي يربط بين المواطنين و المؤسسات الرسمية في عملية تعزيز الهوية الثقافية وحماية التراث وصيانته، لذا من الضروري دعم هذه الجهود عبر تعزيز التعاون بين المجتمع المدني والحكومة لضمان تحقيق الأهداف المشتركة ودفع عجلة التنمية الثقافية إلى الأمام.

من خلال ماسبق وبغية معرفة مدى مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية الثقافية ،ولأهمية الدراسة باعتبارها تمس أحد أهم المؤسسات الفاعلة في تحقيق التنمية ومساعدة الدولة على تحقيق أهدافها ،لكل ذلك سنحاول دراسة موضوع:" المجتمع المدني بين الممارسة وتحقيق التنمنية الثقافية"

انطلاقا من التساؤل الرئيسي التالي:

-إلى أي مدى تساهم منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الثقافية ؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التسؤلات الفرعية التالية:

1- كيف تساهم منظمات المجتمع المدني في تعزيز وتفعيل مشاركة المواطنين في الحياة الثقافية ؟

2- كيف تساهم منظمات المجتمع المدني في حماية التراث الثقافي المادي واللامادي ؟

3- كيف تساهم منظمات المجتمع المدني في تعزيز الصناعة الثقافية؟

4- ماهي أبرز التحديات والمعوقات التي تحد من تحقيق منظمات المجتمع المدني لأهدافها ؟

2. فرضيات الدراسة:

تعد الفرضيات عنصرا هاما وضروريا في عملية البحث، فهي الأساس الذي يقوم عليه البحث بشكل ملائم ودقيق، على اعتبار أن ذلك من شأنه أن يعبد الطريق نحو نتائج صادقة وموضوعية، ويزيل الكثير من العقبات

التي قد تواجه عمل الباحث، وانطلاقا من التسؤلات التي تضمنتها إشكالية الدراسة الراهنة فإن وقوفنا على مدى صدق التسؤلات يتطلب صياغتها في شكل فروض، وبالتالي التحقق منها انطلاقا مما هو نظري والتأكد بما هو ميداني، وعليه تمت صياغة الفرضية العامة التالية:

2- 1 الفرضية العامة : تساهم منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الثقافية .

2-2 الفرضيات الفرعية:

أ- الفرضية الفرعية الأولى:

-تساهم منظمات المجتمع المدني في تعزيز وتفعيل مشاركة المواطنين في الحياة الثقافية.

ب- الفرضية الفرعية الثانية:

تساهم منظمات المجتمع المدني في حماية التراث الثقافي المادي واللامادي.

ج- الفرضية الفرعية الثالثة:

تساهم منظمات المجتمع المدني بشكل فعال في صنع سياسة الصناعة الثقافية بمختلف أنواعها.

د- الفرضية الفرعية الرابعة:

هناك تحديات ومعوقات من شأنها الوقوف امام تحقيق منظمات المجتمع المدني لأهدافها.

3. نموذج الدراسة :

نموذج الدراسة : التحليل المفهومي

الفرضية العامة: تساهم منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الثقافية

التنمية الثقافية	منظمات المجتمع
البعد1: تعزيز وتفعيل مشاركة المواطنين في الحياة الثقافية **المؤشرات:**-الإهتمام بالحياة الثقافية- وجود حركية ثقافية بالمنطقة- مشاركة الجمعيةفي تنظيمالتظاهرات الثقافية- طبيعة النشاط الثقافي للجمعية (المناسبات الوطنية،الموسمية –على مدار السنة)نوع الاحتفالات وطنية، فنية ،ثقافية، علمية-طرق الترويج(اذاعة،ملصقاتاعلانية،انترنيت)الفئات المستهدفة بالنشاطات(الشباب ،الاطفال،المثقفين،جميع الفئات)الاقبال على النشاطات الثقافية. **البعد2:** حماية التراث الثقافي المادي واللامادي **المؤشرات:**-مساهمة الجمعية في الحفاظ على الذاكرة الثقافية- الدورات التكوينية الفاعلين الجمعويين-المشاريع والانشطة المستمرة للحفاظ على التراث الشعبي-التوعية بضرورة الحفاظ على التراث-تقديم مقترحات حول حماية التراث-امتلاك مواقع الكترونية للتعريف بالتراث-(يوتيوب فايسبوك تويتر...)-تعبئة الجماهير حول عمل الجمعية في مجال حماية التراث- الاليات المتخذة في حماية التراث -القيام بالحملات التحسيسية– تدوين وتوثيق التراث **البعد3:** صنع سياسة الصناعة الثقافية بمختلف أنواعها. **المؤشرات:** - معارض الكتاب- المسرح– السينما-الرحلات السياحية-علاقة التنمية الصناعية المحلية بالصناعة الحرفية-الرقابة من طرف الجهات المختصة على الصناعات الحرفية-برامج اعلانات وتوعية بمجالات الصناعات الحرفية-تأثير وسائل الاعلام علىالصناعات الثقافية-اهتمام الجمعية بالصناعات الحرفية واليدوية-وجود سياسات واضحة للصناعات الثقافية-طرق التسويق للصناعات الثقافية (دائمة وموسمية)-دور الجمعية في تعزيز الصناعات اليدوية والحرفية **البعد4:**التحديات والمعوقات التي تحد من تحقيق منظمات المجتمع المدني لأهدافها **المؤشرات:** - البيروقراطية – التمويل – نقص المقرات....الخ	الجمعيات الثقافية والإجتماعية الناشطة -بولاية تيزي وزو-

4. أهمية الدراسة.

مع تزايد الإهتمام بدراسة موضوع المجتمع المدني والتنمية الثقافية في الجزائر، و في إطار الأهمية العلمية و العملية التي يكتسيها هذان المفهومان من خلال الأدوار المؤداة من طرف المجتمع المدني خاصة في المجال الإجتماعي والثقافي، و في ظل التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر و ما رافق ذلك من تغييرات جذرية في جميع الميادين وأسلوب ممارستها، خاصة الإفراج على طرق إنشاء الجمعيات بعد صدور القانون الأساسي للجمعيات 12/ 06 المؤرخ في: جانفي2012 و التوجه نحو المزيد من الممارسة الديمقراطية في إنشاءها. فقد دخل مفهوم المجتمع المدني لغة الإستعمال اليومية في الجزائر، فأصبح ينظر إليه في أشكاله التنظيمية المتنوعة بوصفه دافعا أساسيا في تحقيق التنمية بمختلف أبعادها السياسية و الإجتماعية والثقافية و التنمية بمعناها الشامل.

و قد عرفت الجزائر نموا واضحا و مطردا لمنظمات المجتمع المدني من الوجهة البنائية، و برزت أكثر أهميتها من الجانب الوظيفي، من حيث مدى فاعليتها وتأثيرها في ثقافة المجتمع و دوائر صنع وتعزيز الصناعة الثقافية بما في ذلك صيانة وحفظ التراث بأنواعه المادي واللامادي. فدراسة المجتمع المدني و التنمية الثقافية و مستوى تطورهما بنائيا و وظيفيا يدفعنا إلى مناقشة الدور الذي يلعبه المجتمع المدني متمثلا في منظماته المتنوعة في تحقيق التنمية الثقافية ونوعية العلاقة بينهما و انعكاسها على الساحة الإجتماعية والثقافية.

إن تحليل الدور والفعالية " للمجتمع المدني" كمتغير أول في تحقيق "التنمية الثقافية" كمتغير ثاني، هو أفضل مقياس للبرهنة على مستوى القدرة و الكفاءة و الرقابة التي يفترض أن يتميز بها" المجتمع المدني "ومن هنا كان الإرتباط و التأثير المتبادل بين المجتمع المدني و التنمية الثقافية أمرا مؤكدا، فالعلاقة بينهما تنطلق من أيديولوجيات فكرية معينة،وكذلك من سلسلة من التغيرات الإجتماعية الثقافية و البنائية و الوظيفية المرتبطة بالظواهر الإجتماعية.

5. أهداف الدراسة:

التعرف على دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الثقافية وأثر ذلك على تنمية المجتمع واستقراره.

معرفة دور المجتمع المدني في حماية التراث الثقافي وصيانته.

التعرف على النشاطات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني من أجل تحقيق التنمية الثقافية

التعرف على اسهامات الشباب في الفعل الثقافي.

معرفة واقع منظمات المجتمع المدني وممارساتهاوكذا الدور المطلوب منها حتى تتحقق التنمية الثقافية.

معرفة مدى مساهمة المجتمع المدني في صنع سياسة الصناعة الثقافية بمختلف أنواعها.

معرفة أهم المعوقات والمشكلات التي تعاني منها منظمات المجتمع المدني.

6. أسباب اختيار الموضوع:

يدور أيضا سبب اختيار الدراسة إلى عوامل ذاتية وأخرى موضوعية هي:

إن الرغبة في البحث وكذا الفضول العلمي كان وراء إختيار هذا الموضوع بالإضافة إلى حساسيته التي تطرح نفسها علينا بإلحاح، هذا كله لأجل المساهمة ولو بجزء يسير في معرفة ما يسعى الى تحقيقه المجتمع المدني من المنظور الثقافي في الجزائر والتوصل الى مدى دوره في تحقيق التنمية لا سيما الثقافية منها.

لقد فرضت مفاهيم المجتمع المدني ومؤسساته نفسها بقوة وفعالية على مستوى البناء التنظيمي للمجتمعات المعاصرة فأصبحت حركيتها ودورها يشكل أحد الإشكاليات التي تستوجب التحليل والمناقشة إلا أن أغلب اهتمامات المفكرين و الأكاديميين حول الموضوع انصب على البناء القانوني والمعرفي للمجتمع المدني ومؤسساته وتنظيماته ، أما عن فعالياته ووظائفه فإنها عادة ما تكون مبهمة أو مجرد آراء بعيدة عن الواقع.

الفضول الى معرفة أبرز المعوقات التي تقف امام تحقيق المجتمع المدني لأهدافه لا سيما التنمية الثقافية ومحاولة إيجاد سبل و وسائل ناجعة لتفعيله وزيادة نشاطاته من أجل الوصول بالثقافة الى أعلى مستوياتها.

مادام الفاعلون الجمعيون بصفتهم مجتمع مدني يعملون بإرادتهم الحرة وضميرهم الجمعوي الإنساني الواعي دون أوامر او إملاءات هذا ما جعل الفضول لدينا للوصول إلى معرفة نتائج هذه المجهودات.

إن من بين دوافع اختيار هذا الموضوع هو أن أطر وتشكيلات المجتمع المدني تعتبر ثراء وتقدم ثقافي وفكري وسياسي واقتصادي وإنمائي يساعد في تطوير المجتمع ككل مع بناء وطن مثقف وواع.

إنه بقدر ما يجتهد الباحث قصد تحقيق الموضوعية في الدراسة يجد نفسه تحت تأثير الأوضاع التي يعيشها فبالإضافة إلى أنه باحث فهو فرد من المجتمع قبل كل شيء له شعور وحس يفيضان به إلى إدراك واقعه أمام الكثير من القضايا التي تهم تنمية وتطوير مجتمعه، ولهذا اُختير موضوع المجتمع المدني كمساهم فاعل في تحقيق التنمية الثقافية للمجتمع.

7. تحديد مفاهيم الدراسة:

7-1 مفهوم المجتمع المدني :لقد أدت التحولات والتطورات التاريخية التي مر بها مفهوم المجتمع المدني إلى ظهور تعريفات عدة أولها التعريف الذي روج عليه الفلاسفة الأخلاقيون الذين جعلوه مؤشرا رئيسيا للتطور من حالة الطبيعة إلى حالة الحضارة فوصف بأنه "كل تجمع بشري إنتقل وخرج من حالة الطبيعة الفطرية إلى حالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على إتفاق تعاقدي".[1]

وعرفه آخرون بأنه المجتمع الذي يقوم على المؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة، لتحقيق أغراض متعددة.[2]

---

[1]- نزار عبد السادة النصار:**دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية** ، دراسة استطلاعية في جامعة واسط ،،جامعة واسط كلية الاداب العدد السادس عشر، السنة السادسة ،2014،ص 03.

[2] كريم ابو حلاوة:**مجلة عالم الفكر** ،الكويت ،العدد الثالث، 1999،ص12.

كما يُعرف أيضا بأنه جملة المؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومثل ذلك الأحزاب ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الإقتصادية لأعضاء النقابة، ومنها أغراض مهنية كما هو الحال في النقابات للإرتقاء بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح أعضائها ومنها أغراض إجتماعية للإسهام في العمل الإجتماعي لتحقيق التنمية.1

يشير "اهبرغ" إلى أن مفهوم المجتمع المدني"مفهوم ضبابي ومطاط على نحو لا مناص منه، بحيث أنه لا يوفر بسهولة قدرا كبيرا من الدقة".

كما يشير "شيخاني" إلى أن المصطلح شديد الغموض وضبابي وقابل لتفسيرات وتفسيرات مضادة تبعا لوجهة نظر الكاتب أو خلفيته الثقافية أو العلمية.

وتشير موسوعة ويكيبيديا إلى أن مفهوم المجتمع المدني يشمل كافة الأنشطة "التطوعية" التي تقوم لتحقيق مصالح وأهداف مشتركة للمنخرطين فيها، وتشمل العديد من المنظمات غير الربحية مثل: النقابات المهنية والمنظمات الخيرية والمنظمات الدينية وجمعيات حقوق الإنسان وغيرها.2

7-2 مفهوم التنمية: لقد ظهرت تعريفات كثيرة للتنمية تطورت بتطور الزمن من ناحية، وتطور الفكر الإجتماعي من ناحية أخرى، حيث إقترن مفهوم التنمية بمفهوم النمو الإقتصادي خلال المراحل الأولى واقترن مفهوم التنمية على البعد الإقتصادي الكمي فقط، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تطور مفهوم التنمية ليذهب الى أبعد من ذلك ليشمل البعد السياسي والإجتماعي والثقافي إلى جانب البعد الإقتصادي وأخذ يركز على البعد الإنساني لعملية التنمية.3

كما تعرف التنمية بأنها العملية المرسومة لإيجاد ظروف التقدم الإجتماعي والإقتصادي للمجتمع كله معتمدة على إسهام المجتمع المحلي إسهاما إيجابيا، أما المعنى المحدد لها فهو "أن التنمية عمليات تنطوي على توحيد جهود المواطنين والحكومة والمسؤولين لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية والعمل على مساعدتها في التكامل والإندماج في حياة الأمة وتمكينها من الإسهام في التقدم القومي."4

وهناك تعريفات عدة تناقلها الباحثون في مجالات التنمية على اختلاف إتجاهاتها والنواحي التي يبحثون فيها والمجالات التي يتعاملون معها، ومن هذه التعريفات:

---

[1] عامر حسن فياض:**<u>المجتمع المدنى وديمقراطية التنمية</u>**،**<u>انموذج المنطقة العربية</u>**،الموسوعة الثقافية،دار الشؤون الثقافية،العراق،بغداد،2009،ص 41.

-[2]،محمد احمد علي مفتي :**<u>مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية</u>** ،دراسة تحليلية نقدية،الرياض،1435ه، ص13.

[3]-السيد رشاد غنيم:**<u>دراسات معاصرة في علم الاجتماع</u>**،ط1،دار النهضة العربية، بيروت: لبنان،2010، ص270.

[4]-مصطفى الخشاب:**<u>دراسة المجتمع</u>**، ط2،مكتبة الإنجلو مصرية:القاهرة،1970،ص240.

يرى بعض الباحثين بأن التنمية هي وسيلة للتحول في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية من حالة العجز والتخلف إلى حالة القدرة والتقدم، وهي عملية حضارية لا تقتصر على ارتفاع متوسط دخل الفرد فقط وإهمال الجوانب الأخرى للتنمية مثل توزيع الدخل وتلبية الحاجات الأساسية للمجتمع1.

من علماء الإجتماع من يرى أن التنمية هي تغير إجتماعي، لكن التنمية هي عملية مقصودة من خلال سياسات محددة، تشرف عليها هيئات قومية رسمية مع هيئات محلية بهدف إيجاد نظم أو قوى إجتماعية جديدة توجهها وتنشطها وتهيء الظروف لذلك لتحقيق هذا التغير.2

كما عرفت التنمية بأنها رفع للمجتمع ولنظامه الإجتماعي نحو حياة أفضل3.وإنها عملية تعمل على توسيع الحقوق والقدرات وهناك إتجاه يرى بأن التنمية عملية تهدف إلى تطوير الإقتصاد وتخليصه من التبعية الأجنبية وتحقيق الرفاهية للإنسان، من خلال تحكم الدولة في الموارد وتوجيه الإقتصاد لصالح رفاهية المجتمع4.

ويرتبط مفهوم التنمية بمفهوم التحديث والذي يعني "التحول من نمط المجتمع الذي يعتمد على تكنولوجيا تقليدية وعلاقات تقليدية ونظام سياسي تقليدي، إلى نمط متطور تكنولوجيا واقتصاديا وسياسيا، وغالبا ما تفهم عملية التحديث في ضوء مقارنة المجتمعات التقليدية بالمجتمعات الغربية التي قطعت شوطا في طريق النمو الإقتصادي والإستقرار السياسي، ويعتبر التحديث عملية تتحقق من خلال التنمية الإجتماعية، فهي العملية التي تخلق من الظروف، ما يجعل المجتمع يحقق غاية التنمية"5.

7-3 مفهوم الثقافة:

المعنى اللغوي : يشتق المفهوم اللغوي للثقافة من الفعل الثلاثي "ثقف" او "ثقف" بمعنى جذب أو مهر أو فطن أي صار جاذبا ، ماهرا ،فاطنا فهو ثقف وقد ثقف وثقافة أي ثقف الشيء أقام المعوج منه وسواه ، وثقف الإنسان بمعنى أدبه هذبه وعلمه.6

المعنى الاصطلاحي: هي ذلك الكل المركب المتغير الذي يتم تناقله اجتماعيا وتشتمل على العناصر المادية والمعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعادات وكل القدرات الأخرى التي يكتسبها المرء بصفته عضوا في المجتمع وبعبارة أخرى فإن الثقافة هي أسلوب ونمط الحياة في زمان ومكان معينين ويتجسد هذا النمط في عناصر مادية واجتماعية ومعنوية.7

1محمد عاطف غيث، ومحمد محمد علي محمد:**التنمية الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي**، مصر ،دار المعرفة الجامعية،2015،ص19.
2محمد عاطف غيث، ومحمد محمد علي محمد ، **نفس المرجع**، نفس الصفحة.
-3M.Todaro,Economic developent,seventh,Adisson wesley,2000,p16.
4 - A.P.Thirwall.,Growth & Development,6Ed, Macmillan press ltd,1999,p13
5د.دلال ملحسن استيتية:**التغير الاجتماعي والثقافي** ، ط2، دار وائل للنشر ، الاردن : عمان،2008، ص42.
6ابن منظور ابو فضل جمال الدين(1997)، **لسان العرب** ،دار صادر للطباعة والنشر والتوزيع،ج9 بيروت ،لبنان ص:19.
7كمال التابعي،ليلى البهسناوي(2007)**مقدمة في علم اجتماع المعرفة**،ط1،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ،القاهرة ،مصر،ص46.

كما يرى "لوير"(R.H.Louir) أن الثقافة هي تلك المعتقدات والأعراف والمعايير الجمالية وعادات الطعام والحرف التي يعرفها الفرد نتيجة نشاطه الإبتكاري، بل عرفها بأنها:"تراث من الماضي ينتقل إليه بواسطة التعليم الرسمي والغير رسمي".[1]

و يرى " رالف لينتون " أن الثقافة عبارة عن كل متداخل أجزاءه ليعطي شكلا بنائيا من ثلاث مستويات الأول يمثل العموميات و هي العادات، التقاليد، والدين ...الخ، و الثاني يمثل الأفكار الخاصة و الناتجة عن التخصص المهني بينما المستوى الثالث فيشمل الثقافة الناتجة عن الأفكار الجديدة والمستحدثة وهو المؤثر الأساسي في الثقافة، أما " وليام ليفي شتراوس" فقد صنفها إلى سبعة أقسام وهي التعريفات الوصفية والتاريخية والمعيارية والسيكولوجية، والبنيوية التطورية والشمولية2، أما " أوجبرن" فيرى أن للثقافة جانبين يطلق على الأول الثقافة المادية وهي مجموع الأشياء وأدوات العمل و الثاني هو الثقافة المتكيفة و يمثل الجانب الإجتماعي والعقائدي.

الثقافة ليست في قسم كبير منها، سوى تبسيط أو ترشيد يقوم به بعض الفاعلين الإجتماعيين، مثل الكهنة والمثقفين أو وفقا لبعض الحالات، هذه الشريحة أو تلك من النخب أما فيما يتعلق بالأفراد فإنهم يخضعون لعمليات تدريب معقدة، يرتبط محتواها ببيئتهم التي تكون هي كذلك متنوعة.3

ويعرفها "بوا" (F. BOAS) بانها تضم كل مظاهر العادات الإجتماعية في جماعة ما،وكل ردود أفعال الفرد المتأثرة بعادات المجموعة التي يعيش فيهاوكل منتجات الأنشطة الإنسانية التي تتحدد بتلك العادات4.

بالنسبة للماركسي "كونستانيتوف" فهو يعرف الثقافة ضمنا في كتابه "الديمقراطية الجديدة "قائلا: إن حياة المجتمع العقلية المادية هي واقع موضوع ومستقل عن إرادة الناس، أما حياة المجتمع العقلية مثل مجموعة الأفكار الإجتماعية و النظريات ...الخ، فهي كلها انعكاس لهذا الواقع وبالتالي فهو يقدم أسبقية الواقع على أفكار "كونستانيتوف"، وفي نفس المبحث يرى "كونستانيتوف" بالأساس المادي للثقافة، وهو أن الواقع الإجتماعي هو الذي يفرض نموذجا معينا في للثقافة.

أما عند المفكرين العرب فإن الأصل اللاتيني للكلمة جعلها تفتقر إلى قوة التحديد والتعريف لذا فإن معظم المفكرين يعرفونها بنظرتها اللاتينية" CULTURE" و الكاتب الذي اختار هذا المفهوم كمرادف للكلمة الأجنبية" CULTURE" كان على درجة كبيرة من المهارة في اللغة العربية، إذ نجح في اختيارها من بين جملة من المفردات في الأدب (علم، ثقف). لكن هذا لا يعني انعدام التعريفات العربية لهذا المفهوم، و من أهمها التعريف التالي: " الثقافة هي نضج في العقل ووعي في القلب و إرهاف في الشعور و استقامة في السلوك وحذق في الأشياء علما وعملا"، كما يمكننا تلخيصها في التعريف التالي: "هي ملكة في العلم واحتراز من

---

[1]- محمد الجوهري: **الأنثروبولوجيا،أسس نظرية وتطبيقات علمية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996، ص 63.
[2]- علي عبد الرزاق جلبي:**دراسات في المجتمع و الثقافة و الشخصية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، دون سنة، ، ص 66.
[3]-ر.بودون و ف.بوريكو:**المعجم النقدي لعلم الاجتماع**،ترجمة الدكتور سليم حداد، ديوان المطبوعات الجتمعية، الجزائر.
[4]- سامية حسان السعاتي: **الثقافة الشخصية، بحث في علم الاجتماع الثقافي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان ،1983، ص35.

التقليد لجميع أنواعه، أما الإتقان في العمل فهو كل ما يمكن أن يعمله الإنسان في مجال الخير والنفع العام1، وبما أن الثقافة ذات بعد إنساني واجتماعي، فإن تعريفها سيكون بدوره محل تغير وتطور حسب طبيعة المجتمعات و مستوياتها، مما يؤكد أن تعريف الثقافة لا يكون مستقرا فهو يتطور مع تطور الحركة العلمية والفهم المحدد للثقافة و دورها، فهي ليست مجرد معلومات تقنية و ليست تراكما للمعرفة و حسب، بل هي مواقف متحركة تعبر عن الإنسان في مجتمعه و بيئته من جهة أخرى.2

7-4 مفهوم التنمية الثقافية:

التنمية الثقافية تتضمن جميع عناصر الثقافة وأبعادها وعناصرها فهي صورة المجتمع في لحظة معينة في نموه الإقتصادي والإجتماعي حيث يعبر عن صفة العلاقات المتبادلة بين الإنسان والمجتمع بحيث تحققت درجة إستقلالية الفرد وقابليته على التموضع في العالم والإتصال بالآخرين والمشاركة الفُضلى في المجتمع مع الإحتفاظ بقدرته على التحرر منه، وهذا يعني اختيار عدد من القيم الفردية والجماعية التي تجعل من التنمية الثقافية الهدف، أي أنه على الإنسان أن يتطلع إلى الحياة الفُضلى وليس إلى حيازة أكثر الأشياء أو تكديسها، أي أن التنمية الثقافية تنحو بالإنسان نحو الكيف وليس الكم3.

إن مفهوم التنمية الثقافية أول ما ظهر كان في إفريقيا حيث ارتبط بحركة التحرر السياسي وقد حمل المفهوم في البداية الطابع الخطابي حاملا معه بذور البحث عن الهوية الثقافية ومنذ 1970 أخذ المفهوم طابعه الأكاديمي إثر المؤتمر الذي عقدته منظمة اليونسكو في "البندقية " 1970 حول -الجوانب المؤسسية والإدارية والمالية للسياسات الثقافية – حيث تمت صياغة مفهوم التنمية الثقافية بشكل واضح لأول مرة على أساس توسيع وإصلاح المفهوم الاقتصادي للتنمية ، ومن ثم تعميق مضمونه في السياق الخاص للمنظمة الأوربية أولا من خلال المؤتمر الذي عقد على مستوى الحكومات حول السياسات الثقافية الأوربية في "هلسنكي " عام 1972 ومن ثم تم توسيع استخدام المفهوم إلى سياق مؤتمر "جاكارتا " وفي إفريقيا من خلال مؤتمر أكرا سنة 1975 وأمريكا اللاتينية والكاريبي من خلال مؤتمر بوغوتا 41978.

7-5 مفهوم الجمعية: إن التطرق لمفهوم الجمعيات بغض النظر عن طبيعة نشاطها يضع أمامنا كمًا هائلا من المصطلحات التي ترجع إلى الترجمات الغربية كالجمعيات الأهلية، المنظمات غير الربحية، المنظمات الأهلية، المنظمات المدنية، المنظمات غير الحكومية....الخ.

غير أن كلمة جمعية يمكن إعتبارها مصطلحا جامعا يمكنه أن يغطي أبعادا كثيرة كما أنه عبارة عن منظمة تدل على تجمع يتميز بحجم كبير نسبي وبناء تنظيمي هرمي، فيه نوع من التعقيد لتسلسل السلطة و المهام داخله،

[1]-عبد الكريم الجزائري:**الثقافة ومآسي الرجال**، الجزائر، دار الشباب والتوزيع، دون سنة، ص 21-22.

[2]-أحمد بوكوس:**الثقافة الشعبية والثقافة الوطنية**، المجلة الجامعية الصيفية، أغادير، دون بلد، 1988 ص: 21.

[3]مالك بن نبي :**مشكلة الثقافة**، ت،عبد الصبور شاهين،ط4،الجزائر،دار الفكر 1984،ص ص،(104-106).

[4] زموري زينب:**ماهية التنمية الثقافية،دراسة تحليلية**،مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية،العدد14،،2014،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر.

كما يتميز بالتوسع الجغرافي لمساحة نشاطه، وبالتالي فإطلاق هذه التسمية –منظمة- على تجمعات صغيرة بسيطة في بنائها التنظيمي، محدودة في مجال نشاطها فيه نوع من المبالغة. (جيملي،02:2011)

فالجمعية هي تصميم و تكوين لتحقيق أغراض معينة لا يستطيع الفرد بمفرده القيام بها و عليه يتجب إنشاء جمعية في إطار رسمي يستطيع من خلاله تأسيس جمعية بلوائحها و قواعدها أي ميل لأفراد أو رغبتهم في عقد اتصالات وارتباطات مع غيرهم .1 مع تقسيم المهام بين أعضائها وتوزيع الوظائف التى تتضمن الأنشطة المبرمجة لدى الجمعية

إن الجمعية" collectif "حددها الشامل" قاموس مصطلحات العلوم الإجتماعية على أنها: "مجموعة من أفراد أو فئة غير محددة ، تتميز بالتفاعل الواضح بين أفرادها بدوافع معينة منتشرة و متوجهة نحو موضوعات تتخذ أهدافا لأفعالها، و التي أنشئت لخدمة المجتمع في جميع الميادين باعتبارها جزء من المتجتمع، و هي أيضا مجموعة من الأشخاص تجمعهم قيم مشتركة و تضامن، أي تتسم بالتضامن الشديد بين أعضائها و نسق إجتماعي قادر على الفعل كوحدة2.

وتمثل الجمعية اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها و يجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنيون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح، كما يشتركون في تسخير معارفهم و وسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والإجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي على الخصوص، ويجب أن يحدد هدف الجمعية بدقة وأن تكون تسميتها مطابقة له.3

وعليه وانطلاقا مما سبق يمكن تعريف الجمعيات إجرائيا بأنها أحد مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة وتتمثل في مجموعة من الأشخاص الطبيعيين يحكمهم القانون الأساسي للجمعيات 06/12 المؤرخ في جانفي 2012، تقوم بخدمات ثقافية هدفها نشر الوعي الثقافي وتحقيق التنمية الثقافية عبر ولاية تيزي وزو.

6–7 مفهوم التراث الثقافي:

قبل تعريف مفهوم التراث الثقافي، وجب التقديم له بالتعريف اللغوي لكلمة "التراث" المحورية، فكلمة التراث من الإرث وأصلها الثلاثي –حسب ما جاء على لسان العرب لابن منظور من "الإرث" في الحسب و"الورث" في المال، لأن أصل الهمزة فيه واو ويقال هو على إرث من كذا، أي على أمر قديم توارثه اللآخر عن الأول. وهذا هو المعنى الشائع إطلاحا والمعنى نفسه تقريبا فيما يقابله في معظم اللغات الأوروبية، حيث تقابل كلمة "التراث" في اللغات ذات الأصل اللاتيني كلمتي "Patrimonio/Patrimoine" وأصلهما اللاتيني "Patrimonium"، وهي كلمة مركبة من مقطعين:Pater(الأب –رب العائلة)و:Monium (حقوقه أو أشياؤه وأفعاله)وتمت ترجمتها بالإنجليزية إلى كلمة "Heritage"التي تعني حسب قاموس أكسفورد

---

[1] نصر الدين عوايشية ،مراد مولاي حاج: **الجمعيات الاجتماعية و الثقافية إشكالية التأسيس والممارسة في ظل القانون الأخير06/12**،جامعة محمد بن محمد ،وهران، الجزائر، 2022 ص،599.

[2] -مصلح، الشامل :**قاموس مصطلحات العلوم الإجتماعية - انجليزي-عربي،** ،1999 الصفحات 98-99

[3] -القانون رقم 31/90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات ج رعدد 53 المادة 01،

ما يورث من الماضي كالتقاليد،إذا خصصنا كلمة "التراث" بصفة "الثقافي"، فإن أشهر ما ورد من تعريفات المفهوم "التراث الثقافي". 1

وكمادة مرجعية فهو ما صدر عن منظمات رسمية دولية، وفي مقدمتها منظمة اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، والتي تعرفه كما يلي: التراث الثقافي هو ميراث المقتنيات- الممتلكات- المادية وغير المادية التي تخص مجموعة أو مجتمع ما، والتي ظلت باقية حتى الوقت الحاضر ووهبت للأجيال المقبلة.وتميزه منظمة اليونسكو عن صنفين آخرين كبيرين من التراث: "التراث الطبيعي" و"التراث في حالات التراع المسلح"، مع إشارتها إلى إمكانية تواجد صنف هجين يجمع بين التراثين الثقافي والطبيعي بقايا أثرية أو تاريخية في وسطها الطبيعي ويفترض في "التراث الثقافي" بنوعيه المادي وغير المادي أن يكون مرتبطا بالهوية الإجتماعية والثقافية لأمة معينة أو لمنطقة محددة، وبالتالي يكون مميزا لخصائصها الثقافية، وعادة ما يكون معترفا به كذلك من طرف منظمة اليونسكو. من أمثلته المشهورة عالميا: صور الصين والأهرامات المصرية وقصر غرناطة و آثار حضارة "المايا" و مراسيم الزاوية الشيخية.

7-7 مفهوم التراث الثقافي المادي: يشمل المباني والأماكن التاريخية والآثار والحرف والتحف وغيرها، التي تعتبر جديرة بحمايتها والحفاظ عليها بشكل أمثل أجيال المستقبل الراغبين في دراسة تاريخ البشرية ، وبالطبع تعتبر المتاحف والمعالم الأثرية، أحد أبرز النماذج المعمارية المعبرة عن التراث الثقافي المادي، الذي وجب تسييره بالمحافظة عليه والتعريف به.

8-7 مفهوم التراث الثقافي الغير مادي -أو غير الملموس- يتمثل في: التقاليد الشفوية والممارسات والتصورات وأشكال التعبير المجتمعية،وكذلك المعارف والمهارات والحرف التقليدية التي تعتبرها المجتمعات والمجموعات، وفي بعض الأحيان الأفراد، جزء من تراثهم الثقافي،أي أنه عبارة عن كل ثروة ثقافية تتناقلها الأجيال شفهيا، ولكن يمكن حفظها في أوعية مادية، وهو مفهوم حديث نسبيا، حيث لم يتم تداوله في أروقة منظمة اليونسكو حتى مطلع عام 1990 والعمل بمقتضياته التصنيفية حتى عام 2.2003

وبالطبع، فإن مفهوم التراث الثقافي لم يتخذ هذا المعنى الرمزي إلا مؤخرا، لأن دلالته تطورت مع مرور الزمن. ففي بداية القرن التاسع عشر، كان المفهوم يحيل إلى اللآثار الكلاسيكية، ثم أصبح يشمل المفاهيم المعمارية والفنية ، وفي القرن العشرين، ومع اتساع مفهوم الثقافة فتح التراث أيضا ذراعيه لأشكال جديدة من التعبير عن المفهوم الموسع للثقافة، ليشمل تقريبا كل شيء يمكننا أن نقوله عن الماضي، فأضيفت المجالات التعبيرية التكنولوجية والصناعية التعدينية والجيولوجية و علم الحفريات... مع اعتبار التراث الثقافي، ليس تقديرا للمواد

[1] -فضيل دليو:**قنوات نشر لتراث الثقافي في عصر تكنولوجيا الاتصال الجديدة**، مجلة جماليات ،جامعة صالح بوبندير قسنطينة،الجزائر، المجلد 07،العدد،2020/01،ص257.**https://www.asjp.cerist.dz/en/article/88799**

[2]: **نفس المرجع** ،ص 258.

القديمة كما لو كانت مجرد جمع فضولي، بل هو ذا قيمة مجتمعية وثقافية و بيئية محددة لهوية مجموعة إجتماعية تتميز عن الآخرين ماديا ومعنويا1.

7–9 مفهوم الصناعة الثقافية:

استخدم مصطلح الصناعات الثقافية لأول مرة في سنة 1947 من طرف كل من " ادرنو تيودور " Adorno Theodorو" "هوكايمر ماكسHorkheimer Max" في كتابهما " جدل التنوير la Dialectique de raison فحسب المؤلفان فإن الثقافة يجب أن تحتفظ بالجانب الرمزي والجمالي لها دون استغلال مادي سواء كان اقتصاديا أو اجتماعيا، وابتداء من سنوات السبعينات بدأ مصطلح الصناعة الثقافية يستعمل في صيغة الجمع أي "الصناعات الثقافية " حيث آنذاك ظهر ما يسمى بالإنتاج الصناعي للمصنفات الفنية، والتي تظم مجموعة من الأنشطة الثقافية التي تقوم بدمج النشاطات الإقتصادية بالتصميم، الإنتاج، الإبلاع، التوزيع والتسويق.2

وتعرف الصناعات الثقافية بأنها الأنشطة التي تنتج وتعيد إنتاج الأعمال الثقافية حسب مبادئ الإنتاج الصناعي، أي إمكانية تحويل الأعمال الثقافية والفنية صناعيا إلى سلع استهلاكية تعرض في السوق، وذلك من خلال الإنتاج الضخم لها والذي يتطلب استهلاكا جماهيريا واسعا(اليونسكو، 2009) وحسب اليونسكو تعتبر الصناعات الثقافية "هي تلك الصناعات التي تجمع بين إنشاء المحتوى الثقافي وإنتاجه وتسويقه تجاريا، وعادة ما تكون هذه المحتويات مرتبطة بحقوق النشر و يمكن أن تأخذ شكل سلع وخدمات، وحسب اليونسكو دائما تظهر أهمية الصناعات الثقافية في سعيها لتعزيز التنوع الثقافي والحفاظ عليه، وضمان الوصول إلى الثقافة على نحو يتسم بالطابع المزدوج يجمع بين الطابع الثقافي والإقتصادي مما يمنح الصناعات الثقافية مكانة مميزة(UNITEDNATIONS, 2008)

8. المقاربة النظرية المعتمدة:

إن المقاربة السوسيولوجية هي منهج يستخدم لفهم وتحليل الظواهر الاجتماعية التي تحكم سلوك الأفراد داخل المجتمع ، وتعتمد هذه المقاربة على فهم كيفية تشكيل المؤسسات الاجتماعية ، مثل الأسرة ، المدرسة ،الدين و الإعلام وأثرها على تصورات الأفراد وقيمهم ومعتقداتهم، في السياق فإن المقاربة السوسيولوجية تسمح بتحليل كيفية تأثير القوى الثقافية والاقتصادية والسياسية في تشكيل المجتمع.

وفي الدراسة الراهنة فإننا اعتمدنا على المقاربة النظرية بناءا على النظرية البنائية الوظيفية فالمجتمع المدني يلعب دورا مهما في تحقيق التنمية الثقافية فهو يتألف من مجموعة من المنظمات غير الحكومية كالجمعيات والنقابات التي تعمل خارج نطاق الحكومة والسوق ، فيتيح المجتمع المدني مجالا لتبادل الأفكار والنقاشات الثقافية

---

[1]-فضيل دليو:**مرجع سابق**، ص259.

[2]-دربين نصيرة:**المكتبات العامة حاضنات الصناعات الثقافية والابداعية–المكتبات الرئيسية للمطالعة فى الجزائر نموذجا**-،المجلد 14،العدد02 ديسمبر2022، ص338 . ISNN : 2170-0060 EISSN : 2602-523X

ويشجع على الانخراط في النشاطات الثقافية والاجتماعية مما يسهم في تعزيز وعي الأفراد ودعم القيم الثقافية المشتركة .

فقد جمعت المقاربة السوسيولوجية بين دراسة البنى الاجتماعية ودور المجتمع المدني في التأثير على الثقافة وتحقيق التنمية ، ويعتبر تالكونت بارسونز (1902-1972) أحد أبرز المنظرين الذين أسسوا المقاربة الوظيفية في علم الاجتماع.

كان تالكونت بارسونز هدفه تفسير كيفية عمل الأنظمة الاجتماعية وتحقيق التوازن و الاستقرار فيها ، فرؤيته للمجتمع تعتمد على مفهوم النسق الاجتماعي حيث ينظر إلى المجتمع كنظام متكامل يتكون من مجموعة من الأنساق الفرعية التي تتفاعل مع بعضها لتحقيق توازن واستقرار المجتمع كل عنصر في هذا النسق يؤدي وظيفة محددة تساهم في استمراره وتوازنه، ويعتبر بارسونز أن استقرار النسق يعتمد على قدرة الأفراد والمؤسسات على تحقيق التوافق بين احتياجاتهم الشخصية ومتطلبات النظام الاجتماعي.

على ضوء ما سبق فإن المجتمع المدني يلعب دورا هاما في الحفاظ على التوازن بين الأفراد والمؤسسات من خلال القيام بوظائف اجتماعية معينة وفقا لنظرية بارسونز الذي ينظر الى المجتمع بأنه يتكون من أربعة أنظمة رئيسية : النظام الثقافي ، النظام الاجتماعي ، النظام الشخصي، والنظام البيولوجي، وبما أن المجتمع المدني يشكل مجالا ضمن النظام الاجتماعي، حيث يتفاعل الأفراد والمؤسسات بشكل يساهم في تعزيز القيم والمعايير الثقافية.

إن وظيفة المجتمع المدني في هذا السياق ليست فقط تنظيم التفاعل بين الأفراد ولكن أيضا نقل القيم والمعتقدات التي تدعم المؤسسات القائمة وينظر إليه على أنه وسيلة لبناء التوافق الاجتماعي من خلال تعزيز الولاء للقيم الاجتماعية المشتركة من وجهة النظر الوظيفية فالمجتمع المدني يلعب دورا مهما في دعم المؤسسات الكبرى من العائلة و التعليم والدولة حيث يسهم في تقوية الروابط الاجتماعية والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي .

تعتقد الوظيفية أن كل عنصر في المجتمع يؤدي وظيفة معينة تساهم في استمرار المجتمع ككل، من هذا المنظور ينظر إلى المجتمع المدني بما يشمله من مؤسسات غير حكومية مثل الجمعيات النقابات والمنظمات الثقافية على أنه جزء أساسي من النظام الاجتماعي ، وينظر إليه على أنه مساحة لتنظيم العلاقات الاجتماعية بطريقة تسهم في إستقرار الدولة و الفرد، حيث يتم تعزيز القيم والممارسات التي تدعم النظام الاجتماعي.

في هذا السياق يعتبر المجتمع المدني جزءا من النسق الاجتماعي الأوسع، حيث يؤدي وظائف مهمة في تحقيق التوازن ويمثل المجتمع المدني مؤسسات غير حكومية مثل الجمعيات الأهلية ، النقابات و الأندية الثقافية التي تعمل على توسيع نطاق المشاركة المجتمعية وتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد ، ويرى بارسونز أن هذه المؤسسات تساهم في تحقيق التكامل الإجتماعي من خلال تعزيز التفاعل بين الأفراد والمجموعات، مما يساهم في تقوية الأواصر الاجتماعية وتحقيق الاستقرار.

وعن مفهوم المجتمع المدني في إطار المقاربة البنوية الوظيفية، يرى تالكوت بارسونز أن المجتمع المدني ليس كيانا معزولا، بل هو جزء من منظومة متكاملة تشمل الدولة والسوق والأسرة ، يلعب المجتمع المدني فيها دورا تكميليا من خلال توفير إطارا للتفاعل الاجتماعي الذي يسمح للأفراد بتحقيق مصالحهم الشخصية والجماعية ضمن حدود من القيم والمعايير، أما التنمية الثقافية فهي بمثابة جزءا من النظام الثقافي الأكبر الذي يتفاعل مع الأنظمة الأخرى داخل المجتمع، فالمجتمع المدني يساهم في تحقيق التنمية الثقافية عبر آليتين رئيسيتين:

– تطوير وتعزيز التعليم و التثقيف من خلال منظمات المجتمع المدني غير الربحية، حيث يتم تعزيز القيم الثقافية والمعرفية بالإضافة إلى أنه يساهم في نقل المعارف والمهارات التي تعزز من قدرة الأفراد على التفاعل في بيئتهم الاجتماعية، فالتعليم هنا ليس مجرد ملية أكاديمية بل يشمل التثقيف السياسي، الاجتماعي ، والبيئي الذي يخلق مواطنين أكثر وعيا وثقافة.

–الحفاظ على التراث وتعزيز الهوية الثقافية فالمؤسسات المدنية مثل الجمعيات التي تهتم بالتراث الثقافي تعمل على حماية وترويج الثقافة المحلية والتراث الغني للمجتمع، هذه المؤسسات تشكل قنوات للحفاظ على التراث الثقافي المادي و اللامادي عبر الأجيال مع تعزيز قيم التنوع والانفتاح.

أما فيما يخص التنمية التي يسعى المجتمع المدني من أجل تحقيقها كون فعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية فإنها تتجلى في تعزيز القيم الثقافية المشتركة والهوية الجماعية، بهدف تحسين جودة الحياة الاجتماعية للأفراد وهذا من منظور بارسونز الذي يدعو الى تكامل الأدوار بين النظام الاجتماعي والثقافي وهو ما يعكسه دور المجتمع المدني في تعزيز الحوار بين الثقافات المختلفة، وحل النزاعات الاجتماعية، وتفعيل دور الأفراد في بناء مجتمع أكثر عدالة وانفتاحا، وهنا يجدر ذكر الوظائف الأساسية للمجتمع المدني وفق نظرية بارسونز للحفاظ على حالة من التوازن الديناميكي بين أجزاء المجتمع المختلفة لضمان استمراريته حيث يشير بارسونز إلى نظام اجتماعي يعتمد على أربعة من أجل تحقيق المساعي التنموية بشقيها الثقافي والاجتماعي وهي على التوالي:

1–التنشئة الاجتماعية: حيث يساهم المجتمع المدني في تعليم الأفراد كيفية التفاعل مع القيم والمعايير الثقافية والاجتماعية.

2–التكامل الاجتماعي:Intégration يعزز المجتمع المدني التماسك الاجتماعي من خلال الجمع بين مختلف الفئات المجتمعية في أنشطة مشتركة.

3–التكيف:Adaptation يساعد المجتمع المدني الأفراد على التكيف مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية عبر تقديم الدعم والمساعدة لهم.

4–تحقيق الأهدافGoal Attainment :من خلال العمل المدني، يتم تحديد أهداف مشتركة والسعي إلى تحقيقها عبر المشاركة المجتمعية الفعالة من أجل تحقيق مساعيهم التنموية.

أما بالنسبة إلى التنمية الثقافية فهي عملية أساسية في المجتمع تسهم في تعزيز الهوية المشتركة ونشر القيم والأفكار التي تدعم النظام الاجتماعي من المنظور الوظيفي حيث أن الثقافة تعتبر نظاما من المعتقدات والقيم التي تسهم في تعزيز النظام الاجتماعي من خلال توفير قاعدة مشتركة للتفاهم بين الأفراد والجماعات من خلال التعليم ، وسائل الإعلام و المؤسسات الثقافية و يتم تمرير القيم الثقافية من جيل إلى آخر مما يضمن الاستمرارية و الاستقرار.

المجتمع المدني وفقا لمقاربة تالكوت بارسونز، يمثل جزءا أساسيا من النظام الاجتماعي الذي يساهم في تحقيق التنمية الثقافية من خلال تعزيز التعليم والتثقيف، والحفاظ على التراث الثقافي وتفعيل مشاركة الأفراد في الحياة العامة.

من خلال هذه العمليات يتم تحقيق توازن واستقرار اجتماعي يساعد في بناء مجتمع مستدام ومتنوع ثقافيا. ورغم أن مقاربته تميل إلى التركيز على التوازن فإنها تقدم إطارا مفيدا لفهم كيفية تفاعل المجتمع المدني مع الأنظمة الاجتماعية والثقافية لتحقيق التنمية.

وعن دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الثقافية وفقا لمقاربة بارسونز فالمجتمع المدني يعتبر مجالا مهما لتحقيق التنمية الثقافية من منظور بارسونز ليست فقط نشر التعليم أو تعزيز الفنون بل هي عملية شاملة تهدف إلى تعزيز القيم والأفكار التي تساهم في تماسك المجتمع و إستمراريته فمن خلال مؤسسات المجتمع المدني يتم تعزيز القيم المشتركة التي تدعم النظام الاجتماعي وتساعد الأفراد على التكيف مع التغيرات التي قد تطرأ في المجتمع، على سبيل المثال المؤسسات التعليمية تلعب دورا كبيرا في في نقل القيم الثقافية وتعزيز التماسك الاجتماعي ، فهي لا تقوم فقط بتعليم المهارات والمعرفة بل تساهم أيضا في نشر القيم التي تدعم النظام الاجتماعي.فوسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية الأخرى تقوم بوظيفة مشابهة من خلال نشر الأفكار والمفاهيم التي تساهم بدورها في بناء الهوية المشتركة وتعزيز الولاء للقيم الثقافية هذا يسهم في وظيفة التأخير حيث يتم المحافظة على القيم الثقافية وضمان نقلها عبر الأجيال.

إن دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الثقافية يتضح أيضا في تعزيز التكامل الاجتماعي حيث أن هذه المؤسسات تساهم في إيجاد مساحات للحوار والتفاعل بين الأفراد والجماعات المختلفة مما يساهم في تقليل الصراعات الاجتماعية وتعزيز قيم الترابط ، هذه العمليات ليست فقط مفيدة على استقرار النسق الاجتماعي ، بل تساهم ايضا في تعزيز التنمية بمختلف أنواعها حيث توفر بنية تحتية إجتماعية تدعم عمليات النمو والتغيير.

ختاما المقاربة السوسيولوجية لتالكوت بارسونز تقدم فهما عميقا للعلاقة بين المجتمع المدني و التنمية الثقافية من خلال منظور توازن النسق ، فالمجتمع المدني يؤدي وظائف أساسية في تحقيق التوازن الاجتماعي وتوفير مساحات للتنمية الثقافية ، التي بدورها تعتبر ضرورة للحفاظ على استمرارية النظام الاجتماعي والحفاظ على كل ما هو تراث وفي هذا الإطار تلعب الثقافة دورا مركزيا في دعم الاستقرار والتغيير والتنمية الشاملة على

العموم فإن النظرية الوظيفية تسعى الى فهم المجتمع من خلال التركيز على كيفية عمل مؤسساته لتحقيق الإستقرار والنظام.

على الرغم من أهمية النظرية البنيوية في تفسير دور المجتمع المدني إلا أن بعض النقاد يرون أنها ترتكز كثيرا على الإستقرار الإجتماعي على حساب الصراع والتغيير في سياق المجتمع المدني قد تتجاهل هذه النظرية الصراعات التي تحدث بين الجماعات المختلفة والتي تؤثر على التنمية الثقافية خاصة في المجتمعات المتعددة الثقافات ومن هذا المنطلق يمكن الاستفادة من نظريات أخرى مثل نظرية الهيمنة الثقافية لغرامشي التي ترى في المجتمع المدني ساحة للصراع بين القوى المختلفة لتحقيق الهيمنة الثقافية.

بالإضافة إلى نظرية بيير بورديو حول أطروحة رأس المال الثقافي حيث قسم بورديو المجتمع الى عدة مجالات مرتبطة ببعضها البعض وكل منها يؤثر على الآخر فقسم رأس المال إلى أشكال مختلفة بما في ذلك رأس المال الاقتصادي ورأس المال الاجتماعي ورأس المال الثقافي وهذا التقسيم جاء ليوضح للأفراد فهم مصطلح رأس المال وقد ركزت هذه النظرية على مفهوم رأس المال الثقافي وأشكاله حيث يعبر المفهوم على الموارد التي يحوزها الفاعل الاجتماعي من خلال علاقته بالثقافة سواء كانت هذه الموارد مكتسبة عن طريق المؤهل العلمي أو عبر سنوات الدراسة أو موروث ثقافي يحوزه الفرد من عائلته في المجالات الثقافية المختلفة خلال التنشئة الاجتماعية مثل اللغة، البنية العقلية وطريقة التفكير.

9. الدراسات السابقة:

تنطوي الدراسات السابقة لموضوع المجتمع المدني أو حتى المشابهة لها على أهمية لايستهان بها في البحث العلمي فهي تشكل أرضية ينطلق منها الباحث للتعرف على ما كتب حول موضوع بحثه أو حول النتائج التي تم التوصل اليها, فقد تمكنا من الحصول على العديد من الدراسات مقدمة في مختلف التخصصات لا سيما منها العلوم الاجتماعية والسياسية, وفي الحقيقة تعتبر دراسات هامة ومفيدة كون أنها على علاقة مباشرة بموضوع دراستنا حيث تلتقي به في زوايا معينة مشكلة محطات اهتمام واستفادة لنا، وتتمثل أبرز الدراسات التي تمكنا من الحصول عليها فيما يلي :

- **الدراسة الأولى**: الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الثقافية في دولة الإمارات وعلاقة التنمية الثقافية بالهوية الوطنية.

-صاحب الدراسة: الدكتورة شما آل نهيان2013.

-نوع الدراسة: كتاب

-سنة الدراسة:2013.

استخدمت الدراسة طريقة المسح الاجتماعي، وطبقت على 1262 مفردة من الذكور والإناث، كما اعتمدت الدراسة أيضا على الطريقة الاستطلاعية للتعرف على واقع التنمية الثقافية، وتوصلت الدراسة الميدانية إلى عدة نتائج منها تأكيد 88% من المشاركين على الدور الهام والإيجابي لمؤسسات المجتمع المدني في التنمية الثقافية، كما أوصت الدراسة بتوجيه الاهتمام بتلك المؤسسات وزيادة دعمها المادي والمعنوي، ومنحها مزيدا من الصلاحيات لممارسة الأنشطة المختلفة لتعزيز دورها في المجتمع وتحقيق التنمية الثقافية.

❖ **الدراسة الثانية**: الجمعيات الجزائرية ...الجهات الناشطة الباحثة عن الاعتراف في الجزائر: دراسة استقصائية للقيمة السوسيو- اقتصادية المضافة من طرف مؤسسات المجتمع المدني الجزائرية ودورها في التنمية.

- **صاحب الدراسة**: جمال بن رمضان.

-**نوع الدراسة**:بحث ميداني مقدم من طرف شركة انا ليند *Anna Lindh* اللأورو متوسطية.

-**سنة الدراسة**:2015.

إن هذه الدراسة جاءت نتيجة مجهودات فريق بحث انطلق للبحث ضمن منصة "منظمات المجتمع المدني الجزائري" لاعتماد القانون الجديد المتعلق بالجمعيات في الجزائر، وقد شملت الدراسة مقدمة وثلاث محاور رئيسية وخاتمة وتوصيات، حيث تناول المحور الأول: السياق التاريخي والسياسي للمجتمع المدني ، أما المحور الثاني تمحور حول حالة الجمعيات التي هي في طريق الاحترافية، وتم التطرق في المحور الثالث الى أبرز المجالات التي تنشط فيها الجمعيات في الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد حلول للنهوض بمؤسسات المجتمع المدني ، والوصول للاعتراف بالدور التنموي لهذه المؤسسات بالإضافة إلى إبراز الجهود المبذولة من طرف الجمعيات الجزائرية في القيام بأدوارها الاجتماعية بالرغم سنوات العنف التي اعترضت طريقها في التسعينات.

ولأجل ذلك قام الباحث بإجراء عدة مقابلات مع حوالي أكثر من 60 جمعية ضمن المجتمع المدني الجزائري وقد بلغ عدد أفراد العينة 80 مبحوثا عبر عدة ولايات جزائرية مثل:الجزائر العاصمة، وهران ، قسنطينة، سكيكدة، بجاية، تيزي وز ، بشار، وغرداية، ويتضح من خلال هذا الاستقصاء أن:

- ➢ هناك مجموعة من منظمات المجتمع المدني تنفذ السبل المبتكرة في مجالات تدخلها سواء على النطاق المحلي أو الوطني للمساهمة في بناء وتطوير السياسات العامة أو المحلية في الجزائر.
- ➢ منظمات المجتمع المدني بالجزائر تقوم بدور كبير على المستوى الاجتماعي ولا سيما في ظل انسحاب الدولة وعجزها على حل مشكلات المواطنين

- مؤسسات المجتمع المدني تنشط في عدة مجالات اجتماعية وتحاول تنمية الاقتصاد من خلال المشاريع التي تسعى لتحقيقها كخلق فرص العمل وتحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب البطال والنهوض بالتنمية المحلية والريفية، وهيكلة العلاقات الاجتماعية، وتحسين مستوى معيشة الفئات الضعيفة بالمجتمع الجزائري.
- جمعيات المجتمع المدني بالجزائر تعمل على تعزيز الترابط والانسجام الاجتماعي بين الأفراد في المجتمع.

❖ **–الدراسة الثالثة:** واقع المجتمع المدني في الجزائر –دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا–

- **صاحب الدراسة:** شاوش اخوان جهيدة.

–**نوع الدراسة:**أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

–**سنة الدراسة:**2015/2014

شملت هذه الدراسةمقدمة وخمسة فصول وخاتمة، تم جمع بياناتها التي شغلت 263 صفحة من 129 مرجع مقسمة كالتالي: 108 مرجعا عربيا متنوعا بين الكتب والمقالات والرسائل الجامعية والقواميس والمعاجم، و12 موقعا الكترونيا و09 مراجع أجنبية، وقد جاءت الفصول في مجملها على الشكل التالي:

أ–**الفصل الأول**: تمحور حول الإشكالية والأهداف وأسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة، ثم تناولت المقاربة النظرية للمجتمع المدني.

أما عن مشكلة الدراسة فقد تطرقت الباحثة إلى أهمية المجتمع المدني في النهوض بالمجتمع، **و**ركزت على المجتمع المدني الجزائري الذي عرف إهتمام واسع من طرف الباحثين في الميدان السياسي والاعلامي، وخاصة مع نهاية الثمانينات ودخول مرحلة التحول الديمقراطي ، وعليه طرحت الباحثة التساؤل التالي: ما هو واقع المجتمع المدني في الجزائر؟، وقد تفرعت عنه الأسئلة الثانوية الآتية:

- ماهي ملامح النخبة المشكلة للمجتمع المدني في الجزائر؟
- ماهي ملامح البناء المؤسسي للمجتمع المدني في الجزائر؟
- ما طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر؟
- كيف هي مساهمة المجتمع المدني في تنمية المجتمع؟

وعن التراث النظري الذي سبق هذه الدراسة فقد اعتمدت الباحثة على ستة دراسات تمثلت في:

- الدراسة الأولى: للباحث بالوصيف الطيب:"المجتمع المدني والدولة"دراسة سوسيو–سياسية للجزائر.

- الدراسة الثانية: للباحث عمر دراس: «الحركة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر:واقع وأفاق"
- الدراسة الثالثة: للباحث توفيق المديني: «المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي".
- الدراسة الرابعة: للباحث أحمد شكر الصبيحي،"مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي".
- الدراسة الخامسة: للدكتور عزمي بشارة:"المجتمع المدني:دراسة نقدية"مع إشارة للمجتمع المدني العربي.
- الدراسة السادسة: للباحثة شهيدة الباز: "المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين" -محددات الواقع وأفاق المستقبل-.

ب-**الفصل الثاني**: ورد عنوانه بالتأصيل النظري للمجتمع المدني وتطرقت فيه الباحثة الى النظريات الكلاسيكية والحديثة التي درست المجتمع المدني ، ثم قدمت منظور الفكر العربي تجاهه، واهميته وأدواره، وأنهت الفصل بالعوامل الفاعلة في المجتمع المدني ، والعلاقة بينه وبين الدولة.

ج-**الفصل الثالث**: تطرقت فيه الباحثة الى مرفولوجية المجتمع المدني والمراحل التاريخية التي مر بها في الجزائر،مع ذكر العوائق التي تحد من تطوره.

د-**الفصل الرابع**: دونت فيه الباحثة منهجية الدراسة الميدانية التي قامت بها، وشمل مجالات الدراسة والعينة والمنهج المستعمل وادوات جمع البيانات وأساليب تحليل النتائج.

هـ-**الفصل الخامس**: جاء هذا الفصل لعرض وتحليل البيانات الميدانية وقد حللت الباحثة البيانات على ضوء التسؤلات التي صاغتها في الإشكالية ، وأخيرا قدمت النتائج العامة.

أما المنهجية التي عالجت بها الباحثة موضوع دراستها فقد استخدمت المنهج الوصفي لجمع عدد أكبر من المعلومات حول المجتمع المدني في الجزائر،وذلك باستخدام أسلوب المسح الشامل لجميع الجمعيات المعتمدة في إقليم بسكرة، إذ تم اختيار أفراد العينة بطريقة قصدية للجمعيات الناشطة فقط، وقد بلغ عددها 50 جمعية أي بنسبة 7.11% من مجتمع الدراسة المتكون من 703 جمعية، واستعملت الباحثة أداة الاستمارة المتضمنة 60 سؤالا مفتوحا ومغلق ، وأداة المقابلة والملاحظة والوثائق والسجلات المتعلقة بالجمعيات، وقد توصلت في الأخير إلى النتائج الآتية:

- إن الفئة المكونة للمجتمع المدني في الجزائر تتشكل من الذكور ما بين 40-50 سنة. وذوي مستوى تعليمي عالي حيث تمثل النساء قلة قليلة.
- تمتاز ملامح البناء المؤسسي للمجتمع المدني في الجزائر بالضعف.
- أنه توجد علاقة بين المجتمع المدني والدولة قائمة على أساس تنموي وسياسي ومبنية على التمويل.

- الجمعيات تقوم بنشاطات متنوعة حسب طبيعة كل مجال وتتمثل أغلب نشاطاتها في إقامة معارض وملتقيات وحملات تطوعية.

❖ **–الدراسة الرابعة:** دور المؤسسات الثقافية في التنمية الثقافية –دراسة ميدانية للمؤسسات الثقافية لمدينة بسكرة–.

–صاحب الدراسة : زموري زينب

– نوع الدراسة: مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع تخصص علم اجتماع التنمية

– سنة الدراسة:2014-2015

دأبت هذه الدراسة الى معرفة دور المؤسسات الثقافية في التنمية الثقافيةحيث تضمنت 07 فصول وهي:

أ–الفصل الأول:شمل أهدافالبحث وأسباب اختيار الموضوع، الأهمية و المفاهيم ، وحددت الإشكالية بطرح السؤال الرئيسي التالي:هل ما تقدمه المؤسسات الثقافية العامة المتواجدة في مدينة بسكرة من أنشطة يلعب دوره في عملية التنمية الثقافية لأفراد المجتمع؟

وطرحت تسؤلات فرعية كالتالي:

- ماهي نوعية البرامج الثقافية المعتمدة من طرف المؤسسات الثقافية ؟
- ما هي نوعية النشاطات والتظاهرات الثقافية التي تقدمها المؤسسات الثقافية للجمهور؟
- ما مدى إقبال المواطنين على الأنشطة والتظاهرات الثقافية المنظمة من طرفها؟
- ما هي نوعية النشاطات الأكثر إقبالا من طرف الجمهور؟
- ما مدى تأثير هذه التظاهرات على آراء واتجاهات الأفراد؟

وعن التراث النظري الذي سبق هذه الدراسة فقد اعتمدت الباحثة على دراستين كما يلي:

- الدراسة الأولى: لـ"أحمد قران الزهراني"وهي عبارة عن رسالة دكتوراه تحمل عنوان دور الصحافة السعودية اليومية في التنمية الثقافية.
- الدراسة الثانية :لـ"أحمد السيد حيث تحمل عنوان دور أخصائي المكتبات في نشر الوعي الثقافي.

ب–الفصل الثاني: تعنون بالبعد الثقافي للتنمية وتطرقت الباحثة الى المفهوم والاهداف ثم الاساس الثقافي للتنمية فالنماذج والنظريات الثقافية للتنمية وختاما المعوقات الثقافية للتنمية.

ج–الفصل الثالث:تمحور حول الثقافة حيث تطرقت الى التطور التاريخي الثقافيوكذا الاتجاهات الممثلة لهاو خصائصها ومكوناتها.

د–الفصل الرابع:تمحور حول ماهية التنمية الثقافية والتطور التاريخي لها وأهميتها و استراتيجيتها.

هـ–الفصل الخامس: جاء عنوانه المؤسسات الثقافية والعمل الثقافي(التعريف، المهام، أمثلة عن المؤسسات الثقافية العربية وفي الجزائر والتشريعات الخاصة بها.

و–الفصل السادس: تمثل في الاجراءات المنهجية، قد تمثلت الإجراءات المنهجية في ما يلي: من حيث المجال المكاني فقد تمثل في المؤسستين الثقافيتين "دار الثقافة" و "المكتبة الولائية"، أما بالنسبة للمجال البشري والمتمثل في مجتمع البحث وعينة الدراسة، أما عينة البحث متمثلة في العينة القصدية والتي تتناسب مع طبيعة المجتمع المدروس الغير القابلة للتحديد الكمي الدقيق، حيث تم تحديد أفراد العينة بـ: 200 فرد بالنسبة لـ"دار الثقافة"، و 120 فرد بالنسبة لـ "المكتبة الولائية "، أما من حيث المنهج وأدوات جمع البيانات فقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلائم مع كل من الملاحظة والاستمارة والمقابلة، واعتمدت الباحثة على المقابلة والتي تم الإعتماد عليها من أجل توضيح بعض جوانب الموضوع من بينها الجانب الإداري والتسييري، والوقوف على وضعية الإقبال على هذه المؤسسات والعوامل المؤثرة فيه من وجهة نظر الإدارة وليس فقط أفراد العينة.

ي–الفصل السابع: تعنون بعرض وتحليل البيانات وتمت الإجابة عن التساؤل الرئيسي من خلال النتيجة النهائية

و هي أن ما تقدمه المؤسسات الثقافية المدروسة يؤدي دوره إلى حد ما في التنمية الثقافية لأفراد المجتمع المحلي المتمثل في مدينة "بسكرة"، حيث أدت إلى توعيتهم على المستوى الفكري وغيرت آراءهم و اتجاهاتهم وأثرت على سلوكياتهم الإجتماعية فيها، وخلصت هذه الدراسة بخاتمة .

❖ **–الدراسة الخامسة:** منظمات المجتمع المدني والتنمية الثقافية المستدامة

–صاحب الدراسة: الدكتورة ناهد احمد سيف.

–نوع الدراسة: دراسة ميدانية لأحد الجمعيات الأهلية بمحافظة القاهرة.

–سنة الدراسة: 2023

- دأبت الدراسة الى التعرف على الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في تعزيز التنمية الثقافية المستدامة وذلك من خلال رصد الأنشطة والخدمات والفعاليات الثقافية التي تقدمها جمعية مصر للثقافة وتنمية المجتمع وتتبع أثرها في تعزيز التنمية الثقافية للمستفيدين ووفقا لأهداف الدراسة إعتمد البحث على منهج دراسة الحالة وذلك باستخدام دليل المقابلة المتعمقة أحدهما للقادة الإداريين ومسؤولي الانشطة والبرامج بالجمعية والأخر للمستفيدين من الخدمات والأنشطة الثقافية وتمثلت عينة الدراسة في العينة الغرضية وشملت 22 مستفيدا و 5 من القادة الإداريين ليبلغ اجمالي الحالات 28 حالة منفردة، ووفقا للمنهج والتقنية المستخدمة في البحث، وخلصت نتائجه حول تقديم الجمعية لحزمة من الخدمات والأنشطة التي تعمل على إشباع احتياجات

المستفيدين من خلال المكتبة والأنشطة الثقافية والإبداعية والكشفية بالإضافة الى قيام الجمعية بأدوار إيجابية في تعزيز التنمية الثقافية لمستفيديها من خلال دعم منظومة القيم الاجتماعية والثقافية، وتعزيز المهارات الثقافية والصناعات الإبداعية وتكوين شبكة متدفقة للروابط الإجتماعية ساعدت على زيادة مخزون رأس المال الثقافي المستفيدين.

❖ **–الدراسة السادسة:** منظمات المجتمع المدني ودورها في حماية الحقوق والحريات.

–صاحب الدراسة: حيلة حنان.

–نوع الدراسة: اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه .

–سنة الدراسة: 2021-2022

والتي هدفت للإجابة على الإشكالية المطروحة التي ترتكز على بحث الأسس القانونية الداعمة لنشأة ونشاط منظمات المجتمع المدني حيث جاء السؤال كالتالي: كيف ساهمت الأسس والآليات القانونية التي تحكم تكوين ونشاط منظمات المجتمع المدني في دعم دورها في حماية الحقوق والحريات؟ وهنا طرحت الباحثة عدة تسؤلات فرعية تمثلت في:

- فيما تتمثل محددات العلاقة القائمة بين منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان وحرياته؟
- كيف تعامل المشرع الجزائري مع منظمتي المجتمع المدني (الجمعية–المنظمة الدولية غير الحكومية المتمثلة في الجمعية الأجنبية) عند سنه لقواعد النشأة وعملها في ظل القانون 12-06 المتعلق بالجمعية؟
- كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني الاستفادة من مختلف آليات حماية الحقوق والحريات على المستوى الداخلي والدولي؟
- فيما تتمثل الضمانات القانونية الممنوحة لمنظمات المجتمع المدني من أجل الحفاظ على خاصية الاستقلالية؟
- كيف تؤثر منظمات المجتمع المدني على فاعلية نظام حماية حقوق الإنسان وحرياته على المستوى الدولي والداخلي؟

وقد استعملت الباحثة في دراستها المنهج الوصفي لعرض العناصر محل الدراسة ووصفها بالإضافة الى مناهج أُخرى فرعية كالمنهج التحليلي الذي استعملته لتحليل مختلف الأحكام القانونية محل الدراسةوكذا مختلف الآراء الفقهية بالإضافة الى المنهج التاريخي .

❖ **–الدراسة السابعة:** وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي.

–صاحب الدراسة: لاشراف عبد الله.

–نوع الدراسة: كتاب

-سنة الدراسة:1998

الدراسة عبارة عن ندوات في معهد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط وشمال افريقيا وتضم العديد من أقلام الباحثين الذين تناولوا موضوع المجتمع المدني في المغرب العربي، بدءا بالمقاربات النظرية للمجتمع المدني كأمثال "علي كنز" و"محمد عابد الجابري" والشق الآخر تطرق إلى التركيز على نماذج وأوضاع المجتمع المدني في المغرب العربي وخاصة في الجزائر والمغرب الأقصى كأمثال "عائشة بالعربي "و"حسن بنعدي"وكذا "عبد الناصر جابي"، يعرض فيها المؤلف وبشكل رئيسي نتائج الدراسة التي قام بها على المستوى الوطني و التي مست" 442 جمعية جزائرية نشطة في 24 ولاية"[1] فبعد اللمحة التاريخية التي تعرض لها عن العمل الجمعوي بالجزائر ينتقل الباحث الي رسم معالم الخارطة الجمعوية الحالية في الجزائر من خلال تقديم معطيات رقمية و نسب مئوية ملمة بجميع جوانب الموضوع إضافة إلى تفسير و تحليل هذه النتائج وتشخيص الوضعية الراهنة و تحديد المشاكل والصعوبات التي تواجه الجمعيات الى جانب تفريغه لاستمارة اسئلتها الموجهة الي أعضاء مكتب الجمعيات و أخرى موجهة لبعض المسؤولين المحليين المكلفين بالقطاع الجمعوي مع اعتماده في هذه الدراسة على المنهج الإحصائي بشكل رئيسي.

- وأيضا مركز البحث في الانثروبولوجية الاجتماعية و الثقافية CRASC و منذ عام1999 اثر اصداره للعدد الثامن من مجلة إنسانيات تحت عنوان '' الحركات الاجتماعية و الحركات الجمعوية '' أين نجد مساهمة العديد من الأساتذة نذكر منهم رغاليسو، ن سريب، م ب صالحي، م رولاند، ع دراس... مافتئ يهتم بالظاهرة ويخصص لها حيزا معتبرا من الأعمال؛ ففي سنة 2004 كان العدد الأول من دفاتر مجلة انسانيات و الذي يحتوي بدوره علي محور خاص بالحركات الاجتماعية والحركة الجمعوية،وكان قد نظم في 05و06 فبراير 2001 ملتقي دولي حول الحركة الجمعوية بالمغرب العربي و الذي نشرت اعماله في دفاتر المركز رقم 05 لسنة 2002 كما إن رقم 13-2005 خصص كذلك للحركة الجمعوية في الجزائر الواقع و الافاق لمحور من محاور البرنامج الوطني للبحث PNR[2]بالتنسيق مع مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية CREAD[3] الذي كانت له ''حلقة دراسة حول الحركة الجمعوية الواقع و الأفاق ليومي 09 و10جوان 1999و الذي نشرت وقائعها في دفاتر المركز رقم 53 لسنة 2000 اين نجد مساهمة رئيس جمعية الارشاد والاصلاح –رئيس جمعية اقرا – محند قاسمي، احمد ركابو سوزبير عروس.

9-1 تقييم الدراسات:

بعد هذا العرض الوجيز لمجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المجتمع المدني والتنمية الثقافية كل حسب الزاوية التي رأى وجوب تناول موضوعه من خلالها، أو الأهداف المرجوة التي يسعى لتحقيقها، و رغم

-Omar Derras ,le phenoméne associatif en Algerie ,FES Bureau Alger janvier2007,3[1]

[2]-البرنامج الوطني للبحث ،هو مشروع بحث يدرس من خلاله السكان والمجتمع في الجزائر.

[3]-البحث في الاقتصاد التطبيقي من اجل التنمية ،هو مشروع وطني لدراية البرامج الاقتصادية بالجزائر.

اختلاف آراء الباحثين وطريقة تناولهم للموضوع إلا أننا استفدنا كثيرا من هذه الدراسات لا سيما في مساعدتنا فيما تعلق منها بالجانب النظري للدراسة والذي كان قريبا من دراستنا،كما انها أتاحت لنا الفرصة لمحاولة التنقيب والبحث في موضوع الدراسة، فقد ساعدتنا هذه الدراسات في وضع ملامح دراستنا وتوجيه مسارها، ذلك بفضل ما قدمته من خلفية نظرية وتصور إمبريقي لموضوع المجتمع المدني و التنمية الثقافية، حيث قدمت هذه الدراسات على المستوى النظري كما هائلا من المعارف النظرية والتحليلية التي ساعدت على فهم أفضل لموضوع المجتمع المدني والتنمية الثقافية باستيعاب مختلف الجوانب و الأبعاد، وساهمت هذه الدراسات السابقة على المستوى المنهجي في وضع المحاور الأساسية التي يرتكز عليها البناء المنهجي لهذه الدراسة، وخاصة فيما تعلق ببناء وضبط إشكالية الدراسة وتساؤلاتها،وكذلك تحديد منهج الدراسة، واختيار أدوات جمع البيانات المناسبة، إلى جانب أسلوب تحليل البيانات الميدانية.

وعلى مستوى النتائج فقد قدمت هذه الدراسات السابقة محكا مرجعيا تمت الإستعانة به في مناقشة نتائج الدراسة، ومقارنتها بما توصلت إليه هذه الدراسات السابقة، تحقيقا بذلك لمبدأ التراكم المعرفي كما لا يخفى أن كل دراسة لها خصوصياتها التي تميزها عن الأخرى وبالتالي فإن دراستنا تختلف عن باقي الدراسات من حيث تناولنا للدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الثقافية وتركيزنا عن عينة من شباب ولاية تيزي وزو الناشطين ضمن جمعيات ثقافية واجتماعية بالولاية،وعموما فإن هذه الدراسات شكلت مرجعا مهما وسندا كبيرالتحقيق دراستي وتدعيمها في الكثير من جوانبها سواء النظرية أو الميدانية

الفصل **الثاني**:

التأصيل النظري للمجتمع المدني

تمهيد

10- مفهوم المجتمع المدني

11- نشأة المجتمع المدني

12- خصائص المجتمع المدني

13- مؤسسات المجتمع المدني

14- الاتجاهات النظرية المفسرة للمجتمع المدني

15- أهمية المجتمع المدني وأدواره

16- وسائل المجتمع المدني وأدواته

17- العوامل المؤثرة على فعالية المجتمع المدني

18- العلاقة بين المجتمع المدني والدولة

خلاصة



تمهيـــد:

قصـــد التعرف على ابســتومولوجية المفهوم للمجتمـع المدني لابد مـن التطرق إلى الجـذور التاريخية لظهوره والمنظمات المؤسسة له، فقد حظي المصطلح باهتمام كبير من طرف الدارسين خاصة مع نهاية القرن العشرين، نظرا للتحولات العميقة التي شهدها العالم في منتصف القرن التاسع عشر وظهور مفاهيم أخرى مرتبطة به أشد الارتباط من الناحية النظرية الفكرية أو من حيث الممارسة، حيث تم تناوله من أبعاد مختلفة، وهنا سنتطرق لدراسة وعرض مختلف المراحل المساعدة في تبلور و وضوح مفهومه الذي ارتبط بعدة مفاهيم ظهرت نتيجة التحولات التي عرفتها المجتمعات عبر العالم والتي بدورها كان لها تأثير واضح على التفكير سياسيا أو اجتماعيا خاصة في المجتمع الأوربي حيث أدت إلى حركية اجتماعية قوية، وتحولات عميقة عرفها العالم ومن بينها: الثورة الصناعية، الرأسمالية، انهيار القطبية الثنائية، زوال دولة الرعايا في معظم البلدان الأوربية المتقدمة وفشل أنموذج الدولة القومية الوطنية في الدول النامية والدول المتخلفة ومنها البلدان العربية في تحقيق حلم التنمية المستدامة بمحوريها النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي.

1. مفهوم المجتمع المدني.

ارتبط ظهور المجتمع المدني بنشوء البرجوازية في القرن 17 م عندما بدأت تطالب بالحرية والاستقلالية، وبدأ تلازم هذا المصطلح مع حرية التجارة خاصة، بالإضافة إلى تقسيم العمل ومعارضة الحكم المطلق للدولة ، أما في الحاضر فإنه يوافق مفهوم التحول الليبرالي السياسي والاقتصادي والاجتماعي وأصبح ضرورة من ضروريات الحياة كما أنه ممارسة فرضتها العولمة على آليات التعامل اليومي للدول والمجتمعات والمؤسسات و الأفراد.[1]

لقد ساهم رواد نظرية العقد الاجتماعي في إعطاء ملامح جديدة في تركيبة المجتمع ومكوناته من خلال إحداث القطيعة مع النظام القائم على الاستبداد الإقطاعي و الكنيسي والربط بين السلطة والقدسية وإعطاء السلطة المطلقة والقوة الإلهية للحاكم.

غير أننا نعرف غموض في تحديد مفهوم المجتمع المدني وفي معرفة المؤسسات المكونة له، الأمر الذي يؤدي بنا إلى تعريفه من الناحية اللغوية والإجرائية والاصطلاحية .

1-1 تعريف المجتمع المدني لغويا: إن مصطلح المجتمع المدني هو مصطلح غربي، يلفظ باللغة الفرنسية société civil لذا نجد صعوبة في تعريفه بدقة وذلك كونه مصطلح مركب فمصطلح "société "

[1] -روبوت مايرو:**المجتمع الأهلي في تاريخ الأفكار وفي التاريخ الأوربي**،ندوة عمان حول دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي،عمان، ط7، ديسمبر 1997، العدد 3 ، ص50.

لاتينييعني مجتمع أما "civil" فهي كلمة ذات الأصل اللاتيني "civis" وتعني المواطن، وليست مشتقة من كلمة "civilisation" كما هو شائع.[1]

وما يلاحظ أن كلمة "civis"في الترجمة العربية لاتحمل دلالات المواطنة، وإنما مدني من المدنية أو المدينة والمدينة تعني المكان الذي اجتمع فيه الأفراد للعيش معا استجابة للعوامل المختلفة وبالتالي يحتضن الشأن العام[2].

كما يقصد باللفظ" مدني" أن لا يقوم المجتمع على السياسة ولا يتحد بفعل عوامل إيديولوجية أي أن المجتمع المدني يرتبط بأواصر مدنية فقط.[3]

إن ما يجعلنا نحدث القطيعة بين المجتمع المدني والأحزاب السياسية هو كون الأحزاب السياسية تسعى للوصول للسلطة عن طريق القيام بعدة نشاطات سياسية أبرزها المشاركة في الإنتخابات والحصول على أكبر عدد ممكن من الأصوات، وينحصر اهتمامها في الغالب على الجانب السياسي بينما لايهدف المجتمع المدني إلى الوصول للسلطة بل إلى فرض الرقابة عليها، و سنقوم بعرض مجموعة من التعاريف للمجتمع المدني ابرزها:

1-2 تعريف المجتمع المدني اصطلاحا:

عرف بأنه" مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة والتي تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها كالحركات الإجتماعية والمنظمات الغير حكومية أو لتقديم مساعدات وخدمات اجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الإحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإرادة السلمية للتنوع و الإختلاف".[4]

و من خلال هذا التعريف نستنتج بأن جوهر المجتمع المدني هو تنظيم وتفعيل مشاركة الأفراد في تحقيق اهدافهم وحماية مصالحهم بالإضافة إلى خلق ثقافة المبادرة الذاتية بعيدا عن السلطة وبناء المؤسسات والتأكيد على إرادة المواطنين وجذبهم إلى ساحة الممارسة الفعلية والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى كي لاتكون حكرا على النخب الحاكمة.

كما عرف المجتمع المدني بأنه" مجموعة من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في إستقلال عن سلطة الدولة، لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار

---

[1] – عومي بشارة: **المجتمع المدني: دراسة نقدية اشارة الى المجتمع المدني الغربي**، ط1، بيروت: وكز دراسات الوحدة العربية 98، ص 64.

[2] – مولود مسلم: **المجتمع المدني دراسة نظرية، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية**، العدد 9جانفي 2004 ص301.

[3] – محمد السيد سعيد:**المجتمع المدني العالمي** ، مجلة العربي،العدد447 ، فبراير 1996، ص29.

[4] – صالح ياسر: **بعض إشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطي**، بغداد: مطبعة الرواد للطباعة والنشر 2005،ص 28.

ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح اعضائها ومنها أغراض ثقافية، كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية، التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي والإسهام في العمل الجماعي لتحقيق التنميةهذا ما يوضح بأنمؤسسات للمجتمع المدني تنشط في مختلف ميادين الحياة سواء اجتماعية او اقتصادية او ثقافية من اجل تحقيق اهدافها واشباع حاجياتها ونشر الوعي دون تحكم الدولة فيها.

يرى هيجل أن البحث عن الحرية يجب أن يتم في الجماعة وليس ضدها، والعام يجب أن يتطور من داخل الخاص لا أن يفرض عليه من خارجه، هذه الحاجة إلى تطوير العموم من الخصوص أو الكلي من الجزئي هي التي تضمن عدم الانتقال التعاقدي المفاجئ من الفرد إلى الدولة بل تجعله انتقالا متوسطا من العائلة إلى الدولة، وهذا التوسط بين العائلة والدولة هو الذي أوجد مؤسسات المجتمع المدني، كما اعتبر هيجل أن مفهوم المجتمع المدني قاصر عن تحقيق أمن الأفراد وحماية مصالحهم الخاصة، فضلا عن المصالح العامة للدولة، وهذا راجع إلى ما تتميز به مكونات هذا المجتمع من تمزق شديد، وتناقض في المصالح المادية والطبقية و تصارع في الرؤى والغايات، بحيث يستحيل الوصول إلى استقرار سياسي ضروري لتحقيق التقدم والتطور الحضاري اعتمادا على المجتمع المدني، فالدولة هي الجهة الوحيدة القادرة على تحقيق الاستقرار عبر تحكمها في جميع الفعاليات الإنسانية، والدولة يجب أن تعلو على جميع المصالح الذاتية والمنافع الخاصة، ولا بد أن تكون لها القدرة على إعادة تشكيل العوامل الموجودة بداخلها مهما بدت هذه العوامل قوية[1].

إن رؤية هيجل للمجتمع المدني عكست تقييمه لأحوال المجتمع الألماني في بداية القرن التاسع عشر قبل أن تتحقق وحدته، حيث اعتبر هيجل أن خروج المجتمع الألماني من أزمته يرتبط بظهور الدولة الواحدة التي يمر بها عبر سلم النمو،لقد تصور هيجل المجتمع المدني يتكون من الطبقة الارستقراطية، لذلكركز على دور الدولة في مراقبة و ضبط حركية المجتمع المدني، وهذا ما يعيدنا إلى أطروحة الدولة المطلقة، الدولة المثل الأعلى، والراعي للنظام والمحافظ عليه.

ان وجهة نظر ماركس جد قريبة من موقف هيجل في مستوى أن الاثنين يفكران في المجتمع المدني باعتباره فضاء مواجهات بين المصالح الاقتصادية طبقا للأخلاقية البرجوازية، إن الاقتصاد السياسي بالنسبة لماركس يمثل علم تشريح المجتمع المدني فهو يعيب على هيجل قلب الذات والموضوع، إذ بالنسبة لماركس الموضوع المحسوس

[1] –الأزهر ضيف:**مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية**، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية ،العدد 33 سنة 2018 ،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي (الجزائر)ص23.

والحقيقي، هو الإنسان الحقيقي، إنسان المجتمع المدني. ولتلخيص فكرة ماركس، يمكن القول أن المجتمع المدني هو فضاء الصراع الطبقي.[1]

وبالتالي فإن ماركس نظر إلى المجتمع المدني برؤية مختلفة أتت في سياق نقد الهيجلية، باعتباره الأساس الواقعي للدولة وفضاء للتنافس والصراع، ليس الاقتصادي فقط؛ كما يرى هيجل بل السياسي والطبقي أيضا.ففيما كان ماركس يتبنى المفهوم الهيجلي "المجتمع المدني" أي بصفته مجموعة العلاقات الإقتصادية.[2]

أما المفكر الايطالي انطونيو غرامشي فيرى أن المجتمع المدني ليس فضاء للمنافسة الاقتصادية بل مجال للتنافس الإيديولوجي والثقافي وهو أساس التطور التاريخي، فالمجتمع المدني حسب غرامشي مجموعة التنظيمات والمؤسسات التي تشكل وعي المواطنين مثل المؤسسات التربوية والعالمية والثقافية والمؤسسات التقليدية الموروثة عن الماضي كالمؤسسات الدينية حيث يؤدي الصراع فيها الى انتقال المجتمع إلى مرحلة تاريخية أخرى فنظرته للمجتمع المدني تختلف عن ماركس حيث يرى ان الهيمنة ليست البنية التحتية كما يرى ماركس وإنما يرى أن مصدرها البنية الفوقية.

فالمجتمع المدني هو المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات على أساس الديمقراطية ،بمعنى المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس الأغلبية السياسية الحزبية واحترام حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والمدنية والثقافية ،وهو المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة: القضاء المستقل، البرلمان ،الأحزاب السياسية، النقابات ،الجمعيات...[3] ".

ونستخلص مما سبق انه في القرن الثامن عشر اكتسبت فكرة المجتمع المدني معنى مغايرا كونها تشير إلى موقعها الوسيط بين مؤسسات السلطة و الطبقة البرجوازية، عندما اعتبره جان جاك روسو "هو مجتمع صاحب السيادة، باستطاعته صياغة إرادة عامة يتماهى فيها الحكام و المحكومون". كما نجد نفس الاتجاه عند مونتسكيو الذي ربط المجتمع المدني "بالبنى الأرستقراطية الوسيطة المعترف بها من قبل السلطة القائمة بين الحاكمين و المحكومين".

و كذلك لدى الفيلسوف الألماني هيغل الذي أكد الموقع الوسيط للمجتمع المدني "بين العائلة و الدولة بحيث يفصل بينهما" بالإشارة الى حقيقة التداخل الموجود بين المجتمع المدني و السلطة والعائلة، بحيث كل واحد

---

[1] –وكز البحوث العربية: **غرامشي وقضايا المجتمع المدني، ندوة القاهرة 1990** ،دار كنعان للدراسات والنشر، ط 1 ،دمشق، 149ص، 1991.

[2] –الأزهر ضيف: **مرجع سابق** ،ص24

[3] المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية العدد 13 سنة 2001

منهم يسعى الى اختراق الآخر. أما توكفيل فقد اقترب بالتعريف من المعنى الحديث المتبادل اليوم، إذ يركز على أهمية "المنظمات المدنية فاعلة و دورها بالنسبة للدولة بالمعنى الضيق للكلمة".

أما الأدبيات الحديثة خاصة منها ذات التوجه الراديكالي فإن مفهوم المجتمع المدني فيها ارتبط باسم أنطونيو غرامشي المفكر الشيوعي الإيطالي الذي حاول تجاوز المنظور الماركسي كونه يعتبر المجتمع المدني مجتمعا برجوازيا بالأساس، و قد اعتبره غرامشي مجال تحقيق الهيمنة في ظل سيادة الرأسمالية، بمعنى فرض النفوذ الثقافي الأيديولوجي للبرجوازية، في ظل تحقيق السيطرة من طرف الدولة.

2. نشأة المجتمع المدني:

من الصعب تحديد تاريخ دقيق لميلاد مفهوم المجتمع المدني ، فهذه التسمية قديمة مرت بعدة تطورات ، ارتبطت بعملية التطور الاقتصادي والاجتماعي وبالتطور الفكري والفلسفي ومع ذلك فقد رصد الباحثون عدة مظاهر توحي بوجود المجتمع المدني ومنظماته، وتوصل بعض الباحثين إلى أن المجتمع المدني نشأ لأول مرة في الفكر اليوناني ،حيث أشار إليه أرسطو باعتباره "مجموعة سياسية تخضع للقوانين"أي انه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني.[1]فالدولة في التفكير السياسي الأوروبي القديم يقصد بها مجتمع مدني يمثل تجمعا سياسيا أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها.

تطور المفهوم بعد ذلك في القرن الثامن عشر مع تبلور علاقات الإنتاج الرأسمالية حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع المدني، فطرحت قضية تركز السلطة السياسية وأن الحركة الجمعوية هي النسق الأحق للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي، وفي نهاية القرن الثامن عشر تأكد في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير بنفسه أموره الذاتية وأن لا يترك للحكومة إلا القليل.

وفي القرن التاسع عشر حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني حيث اعتبر كارل ماركس أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي ،وفي القرن العشرين طرح غرامشي مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي بل ساحة للتنافس الإيديولوجي منطلقا من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيديولوجية[2].

---

[1]- حيلة حنان:**منظمات المجتمع المدني ودورها في حماية الحقوق والحريات**،اطروحة لنيل شهادة دكتوراه LMD في الحقوق، السنة الجامعية 2021 - 2022 جامعة احمد دراية – ادرار.

[2]عبد الغفار شكر:**نشأة وتطور المجتمع المدني** : مكوناته وإطاره التنظيمي،الحوار المتمدن–العدد: 985
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=24930 تم تصفح الموقع يوم 2024/01/15 على الساعة 22:00.

تبنت الدول الاشتراكية سابقا سياسة الحزب الواحد حيث تغاضت الدولة آنذاك عن أداء وظائفها الاجتماعية والسياسية مما أدى الى ظهور انتفاضات وتظاهرات بقيادة حركات تحررية غير رسمية للإطاحة بالنظام السائد، مما جعل الباحثون يجتمعون في أرائهم وتوجهاتهم حول ظهور و تبلور معالم مجتمع مدني عالمي في الأفق، نتيجة ما جاءت به العولمة من قضايا جديدة ومشكلات حديثة مثل مشاكل الفقر،البيئة، الهجرة، اللاجئين، السكان الأصليين، المخدرات ،الإرهاب، المتاجرة بالبشر، حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفولة وكذا مشكلة الأقليات العرقية والدينية، كل ذلك شجّع على بروز تنظيمات غير حكومية تهتم بهذه الرهانات وتعمل على التصدي لها خاصة مع تماطل الدولة في آداء دورها كفاعل وحيد في العلاقات الدولية وعجزها لوحدها عن مواجهة تلك التحديات، وبقدر ما تثير مسألة بروز منظمات غير حكومية عالمية التفاؤل بين الباحثين، بقدر ما يبعث الأمر على الاضطراب وعدم السيطرة، ذلك بأنّ هذه المنظمات الجديدة المتزايدة الغير حكومية يلاحظ أنّها تنشط حول أهداف مشتتة، وقضايا جزئية دون تمسك بأهداف مشتركة من أجل إيجاد حل أمثل لهذه المشاكل الجزئية، ودون التنسيق والتعاون بينها لمواجهة أسباب هذه المشكلات.

إنّ هذا التغيير في خريطة المجتمع المدني يهدد مؤسساته بالتحوّل عن دورها الأساسي كجزء من المجتمع الديمقراطي إلى ملطّف ومخفّف لحدّة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الناجمة عن سياسات العولمة وتأثيراتها على المجتمعات، وهي تكرّس في نفس الوقت الحكم الاستبدادي الذّي نشأ المجتمع المدني أصلاً لمواجهته في البداية[1].

على العموم يمكن القول أنّ مفهوم المجتمع المدني قد مرّ بثلاث مراحل رئيسية في استخداماته المعاصرة:

- ✓ **المرحلة الأولى**: وهي مرحلة الانفتاح على المجتمع المدني من قبل الأحزاب والقوى والنظم السياسية بهدف مشاركة الأفراد في السياسة، وذلك بإدخال عناصر أو حركات أو تنظيمات اجتماعية خيرية في التشكيلات الوزارية على سبيل تقريب السياسة من الفئات النشطة في المجتمع.
- ✓ **المرحلة الثانية**: وهي مرحلة التعامل مع المجتمع المدني بوصفه منظمات مستقلة موازية للدولة ومشاركة في تحقيق الكثير من المهام التيّ تخلت عنها الدولة في ظل عجزها بالوفاء بالتزاماتها وتبرير انسحابها، وهذا المفهوم يتوافق مع انتشار مفهوم العولمة.

[1]-عبد الغفار شكر:**نفس المرجع**،https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=24930 تم تصفح الموقع يوم 2024/01/15 على الساعة 22:00.

- **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة رقي المجتمع المدني إلى مستوى قائم بذاته ومركز لقيادة وسلطة اجتماعية على مستوى التنظيم العالي بشكل خاص، وقد برز ذلك بشكل أساسي في النقاشات الدائرة حول التمكين للديمقراطية والحكم الراشد ودور المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان، والقيم الديمقراطية على الصعيد القطري والعالمي[1].

3. خصائص المجتمع المدني:

للمجتمع المدني عدة خصائص تميزه عن غيره، نذكر منها:

- **الخاصية الأولى** تتمثل في أن تأسيس منظمات المجتمع المدني يستند إلى العمل التطوعي الحر، حيث يتجمع مجموعة من الأفراد الذين يرغبون في القيام بعمل معين طواعية وعلى غير توقع لعائد أو أجر، ومن ثم المشاركة في تأسيس تنظيمات المجتمع ذات طبيعة إرادية بحتة و الاستمرار فيها أو الخروج منها فهو يعتمد على الفعل الإرادي ، وفي هذا الإطار فإننا نجد أن هذه التنظيمات الطوعية تمتلك درجة عالية من المرونة من حيث حركة الأعضاء المنتمين لها ، فليس هناك ما يمنع من تخلي البعض عن عضوية تنظيم غير حكومي معين والانتقال إلى تنظيم مدني آخر باستثناء النقابات، كما ليس هناك ما يمنع من تعدد عضوية الشخص في أكثر من تنظيم مدني باستثناء الأحزاب وبعض النقابات طالما أنه يسعى إلى حماية حقوقه فيما يتعلق بإشباع حاجات معينة تدخل في نطاق اهتمام هذا التنظيم[2].من خلال هذه الخاصية تبين ان المجتمع المدني يتميز بأنه يقوم العمل التطوعي الحر دون مقابل وبالتالي فهو يمتاز بأنه حر وذو إرادة فردية مرنة و أفراده بإمكانهم المساهمة في نشاط عدة تنظيمات مدنية لإشباع حاجات المجتمع.
- **الخاصية الثانية** تؤكد على بناء المجتمع المدني باعتباره يشكل فضاء مستقلا نسبيا عن الدولة، وإن كانت الدولة القومية قد سعت منذ بدايتها باتجاه فرض التجانس بين مواطنيها بواسطة آلياتها المختلفة في التنشئة الاجتماعية والسياسية كالأسرة والمدرسة والأحزاب أو النقابات المهنية، فإن هذه الدولة القومية من طبيعتها الاساسية أنها ترفض التباين والاختلاف وفق أي أساس ومن ثم فهي ترسخ المواطنة والقيم المرتبطة بها باعتبارها القيم والعواطف التي ينبغي أن تصبح موضع إتمام واعتبار من الجميع، رافضة بذلك اية تباينات على أساس من الدين والعرق ، وهو ما يعني أن المجتمع المدني يشكل على هذا النحو فضاء واسعا من الحرية يسمح بقبول الاختلاف والتنوع شريطة أن لا يؤدي ذلك إلى الصراع والانشقاق، ولكنه التنوع الذي يسمح بالتفاعل في

---

[1]-نادية بونوة: **دور المجتمع المدني وتنفي وتقييم السياسة العامة**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة-الجزائر، 2009-2010، ص:28.

[2] – سعد الدين إبراهيم:**غياب جزئي للمجتمع المدني في العالم العربي**، البيان، الملف السياسي ، 2003، ص 35.

اطار الوحدة الشاملة ،وبهذا النحو يسمح المجتمع المدني للجماعات بالتعبير عن ذاتها وهويتها ثقافيا واقتصاديا وربما سياسيا شريطة القبول السلمي بذلك من قبل منظمات المجتمع المدني.[1]فمن الميزات الأساسية للمجتمع المدني انه مستقل عن الدولة وأنه يسنح لأفراده بالتنوع والاختلاف من خلال التعبير عن الذات والثقافة دون السماح للصراع والتشتت بينهم .

- ✓ **الخاصية الثالثة** يتميز لمجتمع المدني في ترلوح الجماعات التي يرمز لها المفهوم بين الضيق والاتساع إرتباطا بذلك يوجد المفهوم الواسع للمجتمع المدني الذي يستوعب البنى والتنظيمات الأهلية والتقليدية كالقبيلة والعشيرة والطائفة، إضافة إلى التكوينات التعاونية التي يؤسسها البشر لإشباع حاجاتهم اليومية، يضاف إلى ذلك التنظيمات التي تعبر على الجماعات الأثينية التي يتشكل منها المجتمع وإن كانت خدماتها وأدوارها تتجاوز حدودها بالإضافة إلى التنظيمات الحديثة كالأحزاب والنقابات وجماعات الضغط وغير ذلك من الجماعات الطوعية التي ينشئها الأفراد لتحديد غايات معينة، أو لتحقيق مصالح وحتى لإشباع رغبات وحاجات لأعضائها، على خلاف ذلك نجد أن المجتمع المدني بمفهومه الضيق الذي يقتصر على التنظيمات الحديثة التي يؤسسها الأفراد بإرادتهم الحرة في استقلال من ناحية عن الدولة كتنظيم سياسي مهيمن و المنظمات الأخرى ذات العلاقة بالمجتمع الطبيعي من ناحية اخرى[2] .
- ✓ **الخاصية الرابعة** المجتمع المدني يعتبر آلية من آليات التنشئة السياسية والاجتماعية ذلك أن المجتمع المدني يلعب دوره في التنشئة السياسية حينما يدرب الأعضاء على أصول الديمقراطية ، سواء فيما تعلق الأمر باتخاذ القرارات أو فكرة تبادل المراكز وهو ما يعرف بالتوالي السياسي والاجتماعي ، بحيث ينقل الفرد هاته القيم من التنظيم المدني الصغير إلى المجتمع المدني الكبير ، بالإضافة إلى ذلك تعتبر تنظيمات المجتمع مدرسة للتدريب في الاعتماد على النفس ،فنجد مثلا أن قيام بعض التنظيمات بعملية التمكين الاقتصادي لأعضائها من شأنه أن يجعلهم يعتمدون على أنفسهم ليقودوا حياة مستقلة ويساعدهم على اتجاههم الطوعي نحو مساعدة الآخرين لتحقيق ذات الاستقلال لتأسيس المجتمع الذي يتمتع فيه الأفراد بحرياتهم الكاملة نتيجة استقلالهم الاقتصادي الكامل هذا إلى جانب أن المجتمع المدني يدرب البشر على القدرة على تجميع القوة من مصادرها المختلفة، مثلا نجد أن عملية التشبيك الرأسي والأفقي من شأنها أن توفر طاقات سياسية واجتماعية واقتصادية تشكل

---

[1] – علي ليلة: **دور المنظمات الاهلية في مواجهة الفقر** ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، 2002،ص 20

[2] – **نفس المرجع** ، ص 22

دعما لها من مختلف الجوانب ، بحيث تساعدها هذه الطاقة على تحقيق أهدافها من ناحية وتقف صلبة وقوية أمام الكيانات الأقوى كالدولة من ناحية أخرى[1].

- ✓ **الخاصية الخامسة** إن المجتمع المدني يدرب المواطنين وفق قيم تختلف عن قيم الجماعات الإرثية ، ذلك إن الجماعات الإرثية تدرب المنتمين إليها على منظومتها القيمية الأمر الذي يجعلهم منغلقين على المنظومات القيمية التي يكون عادة من نوع الولاء الضيق وعلى هذا النحو نجد أن الانتماء أو الولاء للجماعة الأثنية يكون عادة من نوع الولاء الضيق، الأمر الذي يدفع إلى امتلاء المجتمع بما يمكن أن نسميه بالولاءات الضيقة على خلاف ذلك نجد أن تنظيمات المجتمع المدني تتقاطع أفقيا مع الجماعات الأثنية على أساس انها تقدم قيم المواطنة الشاملة باعتبارها أساس لولاء جديد وشامل ولرقي بحيث تنشأ معادلة تشير إلى انه كلما كان الولاء الأشمل أو الوطني أعمق وله تاريخ كلما كان هو الولاء الذي له الأولوية على أي ولاء آخر، بل أن هذا الولاء الوطني إذا استمرت طاقته الدافعة فإنه من الممكن أن يؤدي إلى إضعاف الولاءات الأثنية وهو الأمر الذي ينعكس على تماسك المجتمع وارتباطه[2].

4. المؤسسات المشكلة للمجتمع المدني :

يتشكل المجتمع المدني من المؤسسات الطوعية التي تعبر عن إرادة الناس ومصالحهم، ومن أبرز المؤسسات التي تنشط في المجتمعات المدنية النقابات العمالية والهيئات المهنية الحرة، والأحزاب والتيارات السياسية والمؤسسات التربوية من الحضانة إلي الجامعة، والجمعيات الإنمائية وجمعيات حقوق الإنسان والتيارات الفكرية والفنية فالمجتمع المدني هو وعاء يضم كافة المنظمات المجتمعية غير الحكومية وغير الربحية والتي تقدم جملة من الأنشطة التطوعية الحرة وتتمثل مؤسسات المجتمع المدني فيمايلي:

4-1- الأحزاب السياسية:

باعتبار أن الأحزاب السياسية أحد مكونات المجتمع المدني قد اثار جدلا كبيرا وسط الباحثين والمفكرين حيث أن الكثير منهم من اعتبر أن الأحزاب السياسية لا تدخل في تشكيل المجتمع المدني كما يرى "لاري ديوموند" إن ما يميز المجتمع المدني ليس فقط استقلاله عن الدولة وإنما كذلك عن المجتمع السياسي ، وهو ما يعني في جوهره النظام الحزبي وفي ذلك يقول إن شبكات التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تشكل تحالفات مع

[1] – علي ليلة : **المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الإنسان** ، مكتبة الأنجلو مصرية ، عين شمس ،ص 196.

[2] –: **نفس المرجع**، ص 197

الأحزاب ولكن إذا ما هيمنت عليها الأحزاب فإنها تفقد وضع نشاطها الأساسي في المجتمع السياسي، وتفقد بالتالي معظم قدراتها على أن تقوم بأداء الوظائف مثل التوسط وتعزيز وبناء الديمقراطية[1].

ويرجع سبب إقصاء بعض المفكرين للأحزاب السياسية من دائرة المجتمع المدني إلى كون هدفه هو السعي للوصول إلى السلطة غير انه على النقيض من ذلك ، ثمة من يحاول إقحام المكون الحزبي في بنية المجتمع المدني، لدوره المحوري والفعال في إنعاش الكثير من جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية من خلال تنظيم العديد من الأنشطة والمساهمات كما تقوم الأحزاب بدور تبشيري واسع ، لنشرا لوعي السياسي والاجتماعي اعتبارها مدرسة مفتوحة لتعليم المواطنين وإنارة الرأي العام وإشراك المواطن في التنمية وحل المسائل التي تهمه [2].

وبشكل عام فان الرأي الذي نؤيده ضمن هذه الدراسة هو المرجح من قبل الدراسة إن الأحزاب السياسية يمكن أن تكون احد مكونات أو ضمن بنية المجتمع المدني طالما أنها تساعد وتساهم في النشاط المدني إلى جانب المجتمع المدني لخدمة الأفراد وتساهم في عملية التنمية السياسية .

لم يعد الحزب السياسي اليوم يشارك في المناسبات الانتخابية ويسعى للوصول إلى السلطة فحسب وإنما أصبحت له مهمة تجسيد الرقابة في الدولة، بالإضافة إلى أنه يعد مؤسسة سياسية تعمل على تحقيق المشاركة السياسية والتنشئة والتنمية السياسية.[3]

4-2- النقابات المهنية والعمالية:

تعتبر النقابات مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني ،وذلك لعدة اعتبارات منها موقعها المركزي في العملية الإنتاجية والخدماتية وبالتالي فهي تملك القدرة على إصابة الدولة بالشلل إذا ما قررت القيام بإضرابات عامة، هذا فضلا على العضوية فيها ، حيث تضم أكثر الشرائح تعليما في المجتمع كما أن لهذه النقابات بعدها القومي على المستوى الإقليمي إضافة إلى علاقاتها الخارجية ،مع التنظيمات المماثلة على الصعيد العالمي، مما يمنحها المزيد من القوة والدعم. ويعرف بعض المفكرين النقابة انطلاقا من وظيفتها بأنها مؤسسة تجمع بين مجموعة من الأشخاص بهدف الدفاع عن مصالح هذه النقابات لا تهدف إلى الربح ولا الوصول إلى السلطة بل الدفاع عن مصالحهم ، وتشمل نقابات الأطباء المهندسين ،الصيادلة المحامين الصحافيين والمحامين والمعلمين...وغيرها[4]

---

[1]-متروك الفالح:**المجتمع المدني والديمقراطية والدولة في الوطن العربي**،بيروت:مركز دراسة الوحدة العربية ،2000، ص27.

[2]-سمية لوشن: **دور المجتمع المدني في بناء الامن الهوياتي في العالم العربي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2009-2010 ص45.

[3]عبد الوهاب بن خليف: **المدخل الى علم السياسة** ،الجزائر:دار قرطبة للنشر والتوزيع،2010،ص116.

[4]سمية لوشن:**نفس المرجع**،ص45

4-3- الجمعيات والاتحادات:

تعتبر الجمعية من أهم تشكيلات المجتمع المدني، والجمعية هي تعبير سياسي اجتماعي يطلق على تجمع عدة أشخاص للدفاع عن مصالحهم المشتركة ضمن حدود معينة واضحة وتختلف نشاطاتها بين الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي، الثقافي أو الاقتصادي كما أن هناك جمعيات توجه بأهدافها وبنشاطها إلى المجتمع ككل وأخرى يقتصر نشاطها على المجتمعات المحلية الموجودة فيها.

تؤدي الجمعيات دورا رياديا في تطور وازدهار المجتمع المدني، حتى أن البعض يطلق عليها تسمية "جمعيات النفع العام"، وهي أكثر أشكال المجتمع المدني انتشارا، حيث أنها تُعني بتنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية وحماية أموال الجماعة والدفاع عن حقوقهم وحرياتهم.

إن هذا الدور الذي اطلعت به هذه المنظمات، ولا سيما من خلال مشواكتها في النشاطات الاجتماعية المختلفة يدل على ارتباط المثقف بقضايا مجتمعه الأساسية، وهذا ما جعلها احد أهم مكونات المجتمع المدني التي تعمل من أجل التغير والتقدم[1].وهنا يتضح بأن الأفراد الناشطين ضمن منظمات المجتمع المدني مثقفون مرتبطون بقضايا مجتمعهم الأساسية التي من شأنها تحقيق التنمية والتطور.

4-4- المنظمات غير الحكومية:

يشير مفهوم المنظمات غير الحكومية إلى المنظمات التي تقع بين الحكومة والقطاع الخاص مستقلة عن الدولة، تنظم بواسطة مجموعة من الأفراد، وتسعى للتأثير على السياسة العامة للدولة. [2] ان هذه المنظمات هي الركيزة الأساسية التي يتكون منها المجتمع المدني وهي تنشط في استقلالية عن الدولة متكونة من مجموعة أفراد هدفها الفرض آرائها على الدولة.

كما تلعب المنظمات غير الحكومية دورا هاما في المجتمع المدني من حيث حرية التحرك الاجتماعي للأفراد والجماعات، وحرية التعبير عن تطلعاتهم الفكرية والمشاكة الاجتماعية والسياسية وحرية المبادرة وطريقة المساهمة في تنمية المجتمع.[3] من خلال هذه التشكيلات الغير حكومية يستطيع الأفراد التعبير عن آرائهم ونشر أفكارهم والمشاكة في التنمية بمختلف أشكالها. كما لديها وظائف عدة ترتبط أساسا بمدى رسوخ مبادئ الديمقراطية والقواعد التي تحكمها من اجل توفير مناخ ملائم لممارسة هذه الأدوار لاسيما تقديم المساعدات الاقتصادية

---

[1]-سمية اوشن: **نفس المرجع**، ص 45.

[2]-عبد النور ناجي:**مدخل الى علم السياسة**،عنابة :دار العلوم للنشر والتوزيع،2007،ص 170.

[3]-حوة غسان سنو،علي احمد الطراح: **العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العلمي** ، دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية، بيروت:دار النهضة العربية،2002،ص 195.

للقطاعات الفقيرة وترسيخ ونشر ثقافة المبادرة والتطوع مع مختلف المنظمات الدولية حسب طبيعة نظامها سواء سياسية، اجتماعية أو اقتصادية من أجل التفاعل و تبادل الأدواروكذا تحقيق مبدأ الاتصال بين الأفراد والجماعات على المستويين الدولي والوطني.

5. الاتجاهات النظرية المفسرة للمجتمع المدني :

تبلور مفهوم المجتمع المدني في سياق نظرية العقد الاجتماعي بما يقابل المجتمع السياسي، أي المجتمع المؤسس على التعاقد الاجتماعي، فالهدف من اتحاد الناس في المجتمع المدني، هي تحقيق الأمن والسلام، دون ان ننسى المحافظة على ممتلكات الأفراد حسب منظور يقول جون لوك. حيث يكون عدد من الناس جماعة واحدة، ويتخلى كلٌ منهم عن سلطة تنفيذ المهمة التي تخصّه، ويتنازل عنها للمجتمع، ينشأ حين ذاك فقط مجتمع سياسي أو مدني. وقد برزت نظرية العقد الاجتماعي، التي ساهم روسو في ترسيخها ضد نظرية الحق الإلهي.

من هنا اقترنت فكرة المجتمع المدني بالميدان الليبرالي السياسي، وهي جزء من مفهوم الدولة الحديثة، والدولة هي آلة تتجه لضبط سلوك الأفراد وحماية أمنهم وسلامتهم وملكيتهم ومصالحهم حسب توماس هوبز، الذي كان يعطي لمفهوم الدولة بُعداً أرضياً بإنزال مفاهيم السماء إلى الواقع، عبر الحق الإلهي. أما جان جاك روسو 1713- 1788 فقد دعا إلى عقد اجتماعي بين الأفراد داخل المجتمع، لتنظيم حياة الناس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، في حين أن جون لوك 1632- 1704، اعتبر الغرض من العقد الاجتماعي هو الحفاظ على حق الأفراد في الملكية بوجود سلطة تنظم «الحق» في استخدام «العنف» لمعاقبة من ينحرف عن ذلك، لكنه اعتبر «الملكية المطلقة» لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني.وكان توماس هوبز 1588- 1679 قد جاء بفكرة القانون الطبيعي، مؤكدا بأن لكل انسان الحق في ممارسة مهامه الطبيعية، وأن حياة الإنسان لا تستقيم من دون تشريعات وتنظيم لممارسة حريته. أمّا جون لوك فقد اعتبر المجتمع المدني كأفراد طبيعيين دون دولة، أي مجتمع مدني بانفصال عن الدولة، وهو ما ذهب إليه جان جاك روسو، وقد انتقد هيغل 1770- 1831 في كتابه «فلسفة الحق» الصادر عام 1821نظرية العقد الاجتماعي، واعتبر أن المجتمع المدني قاصراً في صيغته التعاقدية عن تحقيق الأمن، والدولة وحدها هي القادرة على حماية الأفراد حسب وجهة نظره فهي «نظام» العقل القادر على حماية الحرية. ويعتقد هيغل أن هناك علاقة مركّبة بين الدولة والمجتمع المدني، وهي علاقة تعارضية وتكاملية، فالمجتمع المدني هو مجال لتقسيم العمل وإشباع الحاجات المادية، وهو مجال تنافس الحاجات الخاصة والمتعارضة. أمّا الدولة فهي النظام السياسي القادر على صيانة مصالح المجتمع المدني، الذي هو حسب وجهة نظره لحظة من لحظات الحياة الروحية، وهي تقع بين العالم البسيط للأسرة الأبوية والدولة

المتحكّمة في ذاتها. لاحظ هيغل ميلاً في المجتمع المدني إلى الفردية، واعتقد خلافاً لليبراليين الكلاسيكيين على أنواعهم، أنه في سياق نظام الحاجات أو علاقات الاعتماد المتبادل المتوازنة، لا بدّ من أن تعلو حسابات السوق من ربح وخسارة على الاعتبارات الأخلاقية. أما هيغل فإنه يفرّق بين المجتمع السياسي (الدولة) والمجتمع المدني، الأول يمثل الإرادة العامة، في حين أن الثاني يمثل الإرادة الخاصة، حيث يعبرّ عن مصالح الأفراد. ويعتبر هيغل «العائلة» أحد أسس المجتمع المدني، فالدولة لا يمكن أن توجد بدون الأساس الطبيعي «العائلة»، التي يستند إليها «المجتمع المدني». وفي نقد كارل ماركس 1818- 1883 لأفكار هيغل يتعرض إلى المجتمع المدني، خصوصاً في كتابه المثير والغني «الثامن عشر من برومير- لويس بونابرت»، حيث ينتقد الدولة البونابرتية، التي تلغي المجتمع المدني وتهيمن عليه، وهكذا اعتبر ماركس المجتمع المدنيركيزة واقعية للدولة، لكونه يمثّل العلاقات المادية للأفراد، وهو مجال للصراع الطبقي، خصوصاً أن المجتمع المدني بالنسبة له هو مجتمع الإنتاج والاقتصاد والطبقات الاجتماعية، أي أنه الواقع الملموس، ذلك أن تدخّل الدولة فيه يعني تجريداً له واستلاباً لفاعليته، أي أنه بهذا المعنىركيزة للدولة ونقيض لها في الآن ذاته. وقد نظّرت الماركسية لفكرة اعتبار المجتمع المدني، يشكل قاعدة مادية مؤسسة للدولة، وقد استخدم كارل ماركس مفهوم المجتمع المدني بمعانٍ قريبة الدلالة من مفهوم هيغل، لكنه تخلّى عن وجهة نظره هذه في إطار نقده الوضعي للمثالية الهيغلية، حين اعتبر المجتمع المدني الأساس الواقعي للدولة، وأنه يعبرّ عن مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور الإنتاج،وكاستنتاج يمكن القول إن المجتمع المدني عند ماركس هو حقل ومجال للصراع الطبقي. من جهته اعتبر ماركس التذرر الفردي نوعاً من الاغترابAlianationعن الجوهر الاجتماعي،وكذلك تعبيراً عن الصراع الطبقي.وكان رفض ماركس لفكرة مؤسسات وسيطة بين الفرد والدولة، يستهدف استبدال الدولة نفسها بمؤسسات طوعية بين الأفراد بعد ذبول الدولة، أي تلاشيها واضمحلالها، وعند ذلك يزول الفرق بين الفردي والاجتماعي والسياسي، أي أنّ الدولة تنحل في المجتمع وتذوب فيه. ولعل مفهوم الدولة ومستقبلها ظل جزءاً من اليوتوبيا الماركسية ذاتها :على المنفعة، فنقل الحق الطبيعي المطلق الذي يملكه كل واحد في كل شئ الى شخص ثالث بعقد، هو الاصطناع الذي يكون من الناس الطبيعيين مجتمعا مدنيا"[1].

المجتمع المدني عند جون لوك (1632-1704) : لقد كان جون لوك من أكثر مفكري مدرسة العقد الاجتماعي اهتماما بمفهوم المجتمع المدني، والذي وصف ذلك المجتمع الذي دخله الأفراد لضمان حقوقهم

[1]- عبد الحسين شعبان: المجتمع المدني والعقد الاجتماعي ،تصفح الموقع يوم 2024/01/21 على الساعة 11:00
https://www.aljarida.com/articles/1461752470506819200

المتساوية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي، لكن غياب السلطة القادرة على الضبط في المجتمع الطبيعي كان يهدد ممارستهم لهذه الحقوق، لذلك اتفق هؤلاء الأفراد على تكوين ذلك المجتمع المدني ضمانا لهذه الحقوق .فالمجتمع المدني وفقا لجون لوك يظهر عندما يسلم الأفراد أمرهم لسلطة حكومية بالقدر المشروع على حسم المنازعات فيما بينهم في تفسيرهم لحقوقهم التي اكتسبوها في حالة الطبيعة، ولا يمكنهم التنازل عنها، وأن تقوم بتلك الأعمال التنفيذية التي تكفل تطبيق ما يصل إليه قضاؤها من أحكام، وعقاب المخالفين لها، وذلك من أجل احترام حق الملكية الذي هو الغاية الأساسية لقيام المجتمع المدني،إن التجرد من الدولة عند لوك يعني أنه بالإمكان تخيل وتصور المجتمع من دون دولة، لا يسمي لوك هذا المجتمع المتخيل من دون دولة المجتمع المدني وإنما الحالة الطبيعية، ويطلق اسم المجتمع المدني على الحالة السياسية، أي على الدولة أو المجتمع المنظم سياسيا،يمكن عقد لوك الاجتماعي من عزل السلطة إذا كانت ضد العقد الذي وقعته بتجاوزها إملاءات القانون الطبيعي بالاعتداء على أملاك المواطنين، وحرياتهم، من دون وجه حق، وهو يفضل العزل المنظم عن طريق الانتخابات الدورية، بدلا من العصيان والحرب الأهلية. ولكن إنجاز لوك الأساس يكمن في تصوره لمجتمع منظم بالتبادل بين البشر، مجتمع يعيد إنتاج ذاته تلقائيا من دون دولة، بهذا التمييز جعل لوك المجتمع مصدر شرعية الدولة وهو قادر على مراقبتها وعزلها.حاول جون لوك تطوير أفكار هوبز خاصة أن فكرة صلاحية العقد تكمن في حرية الأفراد المتساويين في التوقيع عليه، ويصبح العقد الاجتماعي عنده هو نتاج للعقل، وضمان لحرية العمل، وحرية التملك لدى الجميع... لقد نظر "لوك "لقيام الدولة الليبيرالية التي تقيس دورها بمدى احترامها للحريات الفردية، وأسند لها دورا محددا، " وهو حق سن التشريعات وتطبيقها[1]."

فالدولة ولدت محدودة نتيجة لاستنباطها من حالة طبيعية تتدبر ذاتها، وهذه الأخيرة تتدخل لمنع الاستثناءات السابقة الذكر وليس لتنظيم القاعدة (السلم الاجتماعي)، إنما تعكس الحالة الى صلاحية الإكراه حتى يقوم حكم القانون[2]، لذلك فقد تخلى أفراد المجتمع الطبيعي عن حقهم في إدارة شؤونهم العامة لسلطة جديدة قامت برضاهم والتزمت بصيانة حقوقهم الأساسية ، والتزم الأفراد بطاعة تلك السلطة في حياتهم.

المجتمع المدني عند جان جاك روسو (1712-1788): لقد وقف روسو مع وجهة نظر البرجوازية الصغيرة الراديكالية والفلاحين والحرفيين، وهي وجهة نظر أكثر ديمقراطية من معاصريه، ففي كتابه "العقد الاجتماعي" يحاول روسو البرهنة على أن الوسيلة الوحيدة لتصحيح التفاوت الإجتماعي، هي في ضمان الحرية و المساواة

---

[1]-الأزهر ضيف:**مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية**، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية ،العدد 33 سنة 2018 ،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي (الجزائر).

[2]- احمد توفيق المديني:**المرجع نفسه**، ص 83-84.

المطلقة أمام القانون، كما طرح نظام الجمهورية البرجوازي الذي أكد فيه أن الحياة السياسية يجب أن تقوم على سيادة الشعب المطلقة، ورفض تقسيم السلطة إلى تشريعية وتنفيذية، واقترح بدلا منها الإستفتاء الشعبي العام في جميع الأمور السياسية الهامة، لقد أدخل روسو عنصر المساواة إلى المجتمع المدني، و بذلك جعل العدالة الإجتماعية شرط الحرية، إن روسو بذلك يعبر عن قناعته بأن أصل التناقضات في الحضارة البشرية يكمن في التفاوت الاجتماعي الذي يرجع بدوره إلى التفاوت في الملكية.

وحالة الطبيعة عند روسو ليست حالة انفصام مع قوانين العقل السليم، وإنما هي حالة محايدة أخلاقيا تتميز بالانسجام مع الذات والاكتفاء الذاتي ويتم الابتعاد عنها نتيجة لنشوء مؤسسة الملكية أو مع نشوء الحيازة التي تحتاج إلى مؤسسة الملكية الاجتماعية لحمايتها ومشروعية اللامساواة التي تصاحبها[1].

ويقول روسو:"إن أول من سيج أرضا وقال هذا ملك لي " ووجد أناسا سذجا ليصدقوا قوله أنه هو المؤسس الحقيقي للمجتمع المدني، لم تتكون فكرة الملكية هذه دفعة واحدة في العقل البشري، فقد احتاج الإنسان إلى الكثير من التقدم وإلى اكتساب قدر من المهارات العلمية والمعرفية حتى يصل إلى هذه النهاية الأخيرة للحالة الطبيعية .[2]

والدولة عند روسو تكون عقد يتخلى فيه كل فرد عن حريته للجميع، فالعقد عنده يؤسس شعبا قائما برؤسائه أو من دونهم وإرادة عامة لا تتجزأ ولا تنتقل ولا يمكن التنازل عنها إلا إذا تنازل الشعب عن كونه شعبا، فالصلاحية المطلقة للحاكم عند روسو تنقلب لتصبح سيادة مطلقة للشعب.[3] ويرى أن المجتمع المدني هو نقيض المجتمع الديني، وبأن المجتمع المدني والمجتمع اللائكي يشكلان شيئا واحدا[4].

1-5 أدم سميث (1723-1790) والمجتمع المدني التجاري :

كان دور الاقتصاد مع هوبز غائبا وهامشيا لكنه مع جون لوك أخذ حيزا لابأس به، إذ جعله سببا في نشوء المجتمع المدني وذلك لأن الحفاظ على الملكية والتعاقد من أجل ذلك وتسهيل التبادل مع اختراع النقود ، كل ذلك أعطى دورا مهما للاقتصاد حسب لوك في نشوء المجتمعات المدنية، أما مع أدم سميث فكانت الانتقالية الكبرى في تفسير نشوء المجتمعات على أنها مجتمعات تجارية تامة وهي بهذا إتمام تساوي مجتمع مدني[5]، فهو يرى أن التأثير العفوي تماما للأنانية يفترض فيه أن يكون كافيا لزيادة ثورة الأمم بشرط أن لا تتدخل في مجرى

---

[1] – أحمد توفيق المديني: **نفس المرجع** ص 114.

[2] – أحمد توفيق المديني: **نفس المرجع** ، ص 57.

[3] – أحمد شكري : **مستقبل لبمجتمع المدني في المغرب العربي ، وكز الدراسات الوحدة العربية** ، بيروت 2000، ص 20.

[4] j j rousseau . du contrat soccial. Edition social. Paris.1971.p 200.

[5] – على عبود المحمداوي وحيدر ناظم محمد: **المرجع السابق** ، ص 43.

الأمور بإجراءات مخطط لها، ومن هذا يتبين أن الدولة يجب أن تبتعد في سياساتها على شؤون المجتمع لكي يؤدي بعفويته إلى المجتمع المدني.

إن الملكية الخاصة هنا هي أساس نشوء المجتمع المدني لذلك يتشكل المجتمع التجاري الذي يساوي المجتمع المدني، بل هو ذاته وهو نتاج (الثورة، المال، المعرفة، الرفاه...) ووجد في تقسيم العمل والتخصص ما يساند التنظيم الذاتي وسير اليد الخفية في المجتمع وهو بذلك يؤسس لفصل المجتمع عن الدولة، فالوسيلة الأساسية لزيادة الإنتاج تكمن في تقسيم العمل واستخدام الآلات الميكانيكية، إلا أن تحقيق درجة عالية من التخصص مرهون بمبدأ اتساع السوق[1].

لقد كان للواقع المعاش عند كل من هوبز لوك وأدم سميث الأثر والدور الأساس في صياغة نظرية كل منهم نحو المجتمع والدولة و الاقتصاد، والمشاكل السياسية التي رافقت هوبز في إنجلترا جعلته ينظر إلى أن السلطة الملكية هي سلطة حقيقية، وهي الوحيدة القادرة على حفظ استقرار المملكة وأن الملك هو رمز ذلك الاستقرار، لذلك فالثورة هي ثورة ضد المملكة والتأييد للحروب والتفكك الذي كان سمة بريطانيا حينها.أما مع لوك فإن النظام السياسي آل إلى الاستقرار فكان المجال أوسع وأكثر استقبال لفكرة مشاركة الفرد في اختيار السلطة وانتقال مفهومها من التشريف إلى التكليف والوظيفية، وأصبحت رهن إرادة الشعب والأفراد الذين يربطون مصيرهم باختيارها، ومع سميث أدى تطور التبادلات التجارية وظهور نوع من التخصص الذي ايده وأيد تقسيم العمل معه، كل ذلك ادى إلى أن يرتبط مفهوم المجتمع لديه بمقاربته مع الانطباع عن الانتعاش الاقتصادي الحاصل حينها بسبب اختراع الماكينات والنقود وسهولة التبادلات وغيرها، كل ذلك يرسم صورة الرفاهية التي يطمح إليها كل مجتمع، فأصبحت تكافئ وتماثل مفهوم المجتمع المدني النظري انطلاقا من ذلك الواقع.

2-5 أدم فرجيسون(المجتمع المدني المجتمع المهذب):

يرجع الفضل بشكل مباشر في انتشار اصطلاح المجتمع المدني إلى كتاب الفيلسوف الاسكتلندي التنويري أدم فرجيسون" مقال في تاريخ المجتمع المدني 1767" الذي جاء كي يحدد السيرة التاريخية للإنسانية في تحولها وانتقالها من الاشكال الخشنة للحياة البربرية الهمجية الى المجتمعات المتمدينة او المتحضرة أو على حد تعبيره المهذبة حيث أقر بوجود ثلاث مراحل للتطور الثقافي والاجتماعي وكان على النحو التالي.[2]

---

[1] – على عبود المحمداوي وحيدر ناظم محمد: **المرجع السابق** ، ص 44.

[2]– Ferguson. An essay on the historiy of civil society .ed duneau forbes. Edinburgh .1966

-المرحلة الأولى: هي مرحلة الوحشية التي كان يتصرف فيها الإنسان البدائي وفق منطق الغريزة الحيوانية الخالصة.

-المرحلة الثانية: هي مرحلة البربرية التي ظهرت فيها حيث ظهرت فيها الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وظهر المجتمع التجاري القائم على المصلحة الذاتية وتحقيق الربح الثروة.

-المرحلة الثالثة: هي مرحلة المجتمع المدني التي ظهرت فيه الروابط الاجتماعية الراقية، والتي تحكمه الأخلاق وتسود فيه النظم السياسية الحرة الغير مهيمنة والتي تسيطر على النزاعات والصراعات البربرية والفردية الانانية ، لذا تمثل هذه المرحلة الحضارة في جانبها المتمدن .

ولا يعد المجتمع المدني عند فوجيسون ذلك المجال الحياتي المتميز والمنفصل عن الدولة، حيث يرى أن كليهما يجب أن يكون شيئا واحدا ومتماثلا. فالمجتمع المدني هو النمط السياسي الذي ينظم ذاته ويحمي فنونه الإنتاجية والتجارية ومنجزاته الثقافية ومضامين الشعور العام التي تنتشر عبر فضائله، كل ذلك بواسطة الحكومة المنظمة وقواعد القانون والدفاعات العسكرية الحصينة كما كان في اليونان القديمة والجمهورية الرومانية، حيث شكلت هذه الأمثلة القديمة للمجتمع المدني لدى فوجيسون نماذج مهمة ومثالية بالنظر لنقده للمجتمعات المدنية المعاصرة كما هو الحال في بريطانيا[1].

يجمع فريجيسون في مقاله المعنى التقليدي الذي لا يفرق بين الدولة والمجتمع المدني، فهما شيئان متماثلان، فحرص فريجسون على هذا المجتمع من تسلط الدولة وتراجع مشاركة المواطنين في الحياة العامة، جعله يطرح تساؤلات كيف يحمي المجتمع المدني نفسه من خطر عسكرة نظامه السياسي؟ جواب فريجسون هو خلق تنظيمات المجتمع المدني الطوعية المستقلة وتطويرها، وبهذه الطريقة يحافظ المجتمع المدني على روحه المدنية ويخفف من سلطان الدولة، وبناء على هذا يصف فوجسون ذلك المجتمع المدني بأنه نموذج لنظام سياسي يحمي المجتمع نظمه، فنونه التجارية و إنجازاته الثقافية، والشعور بالروح العامة، عبر حكومة منظمة تحكم بالقانون والدفاعات العسكرية القومية[2].

3-5 توماس باين (المجتمع المدني مجتمع الفضائل المدنية) :

توماس مثقف ديمقراطي ليبيرالي انجلو امريكي وهو مؤلف لمنشورات الثورة الأمريكية وأحد زعمائها، عاش مرحلة التحولات الكبرى ميزت أوربا، يرى بأن المجتمع المدني شرط ضروري طبيعي للحرية ومن ثم كانت افكاره

---

[1]- على عبود المحمداوي وحيدر ناظم محمد:**المرجع السابق** ، ص 48.

[2]- ليندة لطاد بن محرز: **إشكالية مفهوم المجتمع المدني قراءة سوسيوتاريخية**، دار الكتاب الحديث، ط1 ،القاهرة، 2016 ، ص100

إحدى الروافد الرئيسية للمجتمع المدني الأمريكي بكل ما فيه من فعالية وما له من سلطة على الدولة، وهو القائل " الحكومة في أحسن أحوالها شر لابد منه ، وفي أسوء أحواله شر لا يمكن احتماله" [1].

بداية يعتقد توماس بأن هناك (حقوق طبيعية) ولهذا يرى تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب ان يدير أموره الذاتية ولا يترك للحكومة إلا القليل، فهو يدافع عن مبدأ حكومة بسيطة وغير متكلفة[2].

وهو أول من ميز بين الدولة والمجتمع المدني ، حيث رأى أن الدولة كيان مختلق ومفروض قسرا لأنها اغتصبت دور الفرد، كما اغتصبت الجهد الطوعي لأنها بطبيعتها سلطة وتسلط وذهب إلى أن المجتمع المدني وليد حاجتنا ومتطلباتنا بينما الحكومة وليدة المكر والدهاء الإنساني ، المجتمع المدني يغرس ويوحد أفضل دوافعنا أما المجتمع السياسي أو الحكومة فهي تكبح رذائلنا، المجتمع المدني راع وضامن بينما الحكومة جهاز معاقبة وأداة قسر، وتقع المؤسسات المدنية في المساحة الفاصلة بين الفرد وقوى السوق لتهييئ للإنسان الفرد المواطن أفضل سبل الحياة والمجتمع المدني في رأيه يزدهر بازدهار الفضائل المدنية: التعاون، حب الإنسان، الروح الجماعية، النشاط الطوعي، المساواة، العدالة، وتمثل الفضائل المدنية خير دعامة ضد الحكم الشمولي وضد الإفراط والمغالاة، ويجسد المجتمع المدني الساحة الأخلاقية بين الحاكم والمحكوم فالمجتمع المدني فيه الأفراد يعملون في آن واحد على نحو فردي وجماعي مشترك ، ومن ثم فإن فعالية الإنسان هي اكبر الفضائل ، وقد صاغ بان نظرته عن المجتمع المدني في صورة جمهورية فاضلة هي موطن الحرية المتحررة من الحكم القسري والتعسفي والتي تزدهر فقط في حال توافر روابط حرة دينامية بعيدة عن السيطرة المنفردة للمجتمع السياسي (الحكومة)[3].

وقد ذهب توماس إلى ضرورة الحد من قوة الدولة وتقييدها بواسطة المجتمع المدني بوصفه وسيلة أخلاقية، حيث ان ثمة ميلا طبيعيا لدى كل أفراده لأن يعيشوا ويتعايشوا معا ،فهم يوجدون حتى قبل وجود وتأسيس الدولة ذاتها،فتهييئ هذه النزعة الاجتماعية للأفراد من أجل تأسيس وبناء نسق العلاقات السليمة التنافسية،والتماسك يؤسس على تداخل المصالح الذاتية واشتراكهم في تعاملات ومساعدات متبادلة بينهم،في مقابل ذالك تنظر الدولة إلى المجتمع المدني بوصفه مجتمعا شريرا ، وغير مؤهل للوجود، فالدولة ذات مشروعية ليست اكثر من كونها ذات تفويض لاستخدام القوة من اجل تحقيق المصالح والمنافع العامة، والمجتمع المدني الاكثر تكاملا واكتمالا هو ذلك المجتمع الذي له القدرة على تنظيم شؤونه ويكون اقل اهتماما بالدولة واعتمادا عليها ،

---

[1] – محمد عثمان الخشت: **المجتمع المدني عند هيجل**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص 34.

[2] – عبد القادر الرغل: **مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية، في قضايا المجتمع المدني العربي في ضوء أطروحات غرامشي**، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، 1992، ص 49.

[3] – شوقي جلال:**المجتمع المدني وثقافة الغصلاح ، رؤية نقدية للفكر العربي** ، دار العين للنشر ، القاهرة، 2005، ص 33.

ويؤكد على إمكانية وجود مجتمع مدني متمايز ومستقل عن الدولة ينظم نفسه بطريقة طبيعية ، في مقابل دولة محدودة غير مكلفة تديره في حدود معينة معروفة[1]

4-5 هيجل(المجتمع المدني كمجال للتنافس بين المصالح المتعارضة)

يعد الفيلسوف الألماني هيجل صاحب فضل كبير في بلورة مفهوم المجتمع المدني فلسفيا وتمييزه من الناحية النظرية عن مفهوم الدولة ، وقد تأثر في نظرته للمجتمع المدني بالواقع الاجتماعي والسياسي المعاصر له تاثرا واضحا ،فقد جاء تصور هيجل للمبادئ التي يقوم عليها المجتمع المدني كانعكاس للواقع الاجتماعي السياسي الذي كانت تعيشه اوروبا في عصره[2].

وقد انطلق هيجل في منظوره من فكرة العام والخاص، إذ يرى أن العالم يجب ان يتطور من الخاص لا أن يفرض عليه من الخارج وهذه حاجة الى تطوير العام من الخاص هي التي تضمن عدم الانتقال التعاقدي المفاجئ من الفرد الى الدولة، بل تجعله انتقالا متوسطا من العائلة الى الدولة ، وهذا التوسط هو الذي اوجد مؤسسات المجتمع المدني ، إذن فالعقد عند هيجل لا ينشئ دولة وإنما مجتمع مدني[3] .

وقد أعطى هيجل صورة مخالفة للمجتمع المدني ، إذ انه مجتمع تسوده الفرقة والصراع والتمزق في غياب الدولة، وهو متكون من أفراد لا يرون الا مصالحهم الخاصة ،ويتعاملون فيما بينهم لتحقيق مصالحهم المادية فالمجتمع المدني هو مجتمع الحاجة و الأنانية ،ولهذا فهو في حاجة إلى المراقبة المستمرة من طرف الدولة[4]، فالاستقرار والوحدة لا يتحققان لهذا المجتمع إلا في وجود الدولة التي تضفي عليه طابعا أخلاقيا وتوجهه نحو غاية محددة .

ان مفهوم المجتمع المدني عند هيجل لا يتطابق مع مفهوم الدولة أو المجتمع السياسي كما هو الحال عند فلاسفة العقد الاجتماعي ،بل يستخدمه ليشير إلى المجال المتوسط بين الأسرة والدولة ،مجال إنتاج وتبادل الخبرات المادية، مجال المبادرة الخاصة والمصلحة الخاصة، مجال تنافس المصالح الخاصة والمتعارضة،وينكر هيجل الانسجام الذي تفرضه نظريات العقد الاجتماعي بين دولة والمجتمع المدني،ؤكدا عجز هذا الأخير عن تحقيق العقل والحرية من تلقاء ذاته،ويرى ان الدولة هي الإطار القوي القادر على تحقيق ذلك[5] ،فالدولة من الناحية الأخلاقية أسمى من المجتمع المدني، بل هي في نظره "الإرادة المقدسة " ، بمعنى أنها عقل كائن على الأرض

---

[1] – علي عبود المحمداوي وحيدر ناظم محمد: مقاربات في الديمقراطية و المجتمع المدني-دراسة في الأسس و السياق التاريخي، دمشق، د ط، سنة 2011 ، ص49.

[2] – محمد عثمان الخشت: **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

[3]– عزمي بشارة: **المجتمع المدني دراسة نقدية مع اشارة للمجتمع المدني العربي**، وكز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1998،ص 130

[4] – احمد شكر الصبحي: **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

[5] – محمد زاهي المغربي : قراءات في السياسة المقارنة ، قضايا منهاجية و مداخل نظرية، ليبيا، منشورات جامعة قاريونس، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ط 2، 1998، ص 60.

،وهي بذلك تمتلك السلطة المطلقة التي تجعل من تسلط الدولة السياسي وحتى ديكتاتوريها على المجتمع المدني أمرا محتوما[1].

ويعتمد المجتمع المدني على الدولة للقيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعي والتعليمية والثقافية التي لا يستقيم أداؤها من دون التنظيمات التي تضعها الدولة ،ومن جهة أخرى فوسيلة الدولة في توجيه أفراد المجتمع نحو غايتها الأخلاقية هي العمل من خلال الطوائف والاتحادات المهنية، ومن خلال الطبقات والمجتمعات المحلية ، والتي من دونها يتحول المواطنون الى مجرد تجمع من دون هوية[2].

ويتضمن المجتمع المدني حسب هيجل اللحظات الثلاث[3]:

- منظومة الحاجات.
- تنظيم العدالة(القضاء والشرطة).
- التعاونيات الأهلية والهيئات الحرفية.

5-5 ماركس(المجتمع المدني باعتباره القاعدة المادية المؤسسة للدولة):

إن تصور كارل ماكس للعلاقة بين المجتمع المدني والدولة كان مغايرا لتصور هيجل، مثلما كان تصوره لطبيعة العملية الجدلية ونوع القوى المحركة للتطور التاريخي، ففي سياق نقده لمثالية هيجل نظر ماركس إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة وقد شخصه في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج، أو القاعدة التي تحدد طبيعة البنى الفوقية بما فيها من دولة ونظم وحضارة ومعتقدات، اي أن المجتمع المدني عند كارل ماركس هو مجال للصراع الطبقي وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة.

وقد كتب ماركس حول اهمية المجتمع المدني في الإيديولوجيا الألمانية يقول" إن شكل التعامل المحدد بالقوى الإنتاجية الموجودة في جميع المراحل التاريخية السابقة، والمحددة بدور لهذه المراحل هو المجتمع المدني، وإن لهذا المجتمع المدني مقدماته وأسسه في الأسرة البسيطة والمركبة وإنه لمن الواضح سلفا ان المجتمع المدني يشكل البؤرة الحقيقية والمسرح الحقيقي للتاريخ كله"[4].

---

[1] –توفيق المديني: المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي ، منشوراتن اتحاد الكتاب العرب، 1997 ، ص 62.

[2] – محمد زاهي المغربي : **مرجع سبق ذكره**،ص 22.

[3] – كريم أبو حلاوة: **اشكالية مفهوم المجتمع المدني النشأة –التطور– التجليات**، دار الأهالي،دمشق ،1998،ص 65.

[4] – ماركس وإنجلز: **الإيديولوجيا الألمانية ، ترجمة فؤاد ديوب** ، دار دمشق ،دمشق، 1971،ص 45.

يتفق مفهوم المجتمع المدني عند كارل ماركس في المعالم العريضة مع البنية التحتية غير أن هذا المفهوم لم يعد كافيا كأداة تحليلية بالنسبة لماركس، ولذلك فقد توقف عن استعمال هذا المفهوم مفضلا الانتقال إلى مستوى أخر من التحليل من خلال استخدامه لمفهوم البنية التحتية والبنية الفوقية محاولا تحديد الاسس المادية والإيديولوجية المؤطرة للوجود المجتمعي.

6-5 الكسيس دي توكفيل(فن إنشاء الجمعيات):

لقد أكد توكفيل من خلال دراسته للمجتمعات الأوربية والأمريكية على أن الدفاع عن نمط الدولة التي تحكم وتسيطر على المجتمع المدني تحت مسمى حماية المصالح والاهتمامات العامة إنما له تداعيات جد خطيرة، يأتي على قائمتها نمو نمط جديد من الدولة الاستبدادية التي ينتخبها المواطنون، فؤكدا أن الصراع والخلل الاجتماعيين انما هما ليسا من نتاج تلك المصالح والاهتمامات الخاصة او تعارضهما بل لذلك النمط الجديد من استبداد الدولة التي أضحى الخطر الرئيسي الذي يتهدد المجتمعات والأمم الديمقراطية الحديثة[1].

وأمام هذه الهيمنة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة وتغلغلها في كافة طرائق الحياة حاول توكفيل تأسيس عدة حلول تكفل تقوية التوجهات نحو المساواة من خلال الثورة الديمقراطية، وطالما أنه لا يمكن حل أو إلغاء الدولة لأننا مازلنا في حاجة إليها، فالحل يكمن لديه في توزيع القوة السياسية المستبدة الى أيدي متنوعة، حيث إجراء انتخابات دورية ومنح سلطات مستقلة للقضاء وتقنين القوة الشرعية يساعد على تقليص الاستبداد السياسي والإداري الذي يحكم المجتمع المدني[2].

وقد تحدث توكفيل عن تلك الجمعيات المدنية التي رآها في الولايات المتحدة الأمريكية بإعجاب لا نظير له، وفسر الميل الشديد لدى الأمريكان لتشكيل الجمعيات بان نضال الأمريكيين أساسا ضد نزعة اللامساواة وعزل الناس عن بعضهم البعض قد جعلهم ينشئون الجمعيات الحرة فنجحوا في ذلك، إن الأمريكيين ليس فقط جمعيات وشركات تجارية وصناعية، بل لديهم أيضا جمعيات دينية وثقافية وأخلاقية وقد أكد أن الجمعيات الاجتماعية هي التي تشكل "عين المجتمع المدني المستقبلي القوي" ذات التنظيم والإدارة الذاتيين فهي بمثابة مدارس تلقن المواطنين قيم المحافظة على الحقوق والواجبات والترابط مع الأخرين، كما تحول دون استبداد الأقلية بمصير الأغلبية وتأكيدها الدائم على قيم المساواة والحرية والديمقراطية[3].

---

[1] – فؤاد عبد الجليل محمد عبد الله الصلاحي:**دور الدولة في تكوين المجتمع المدني دراسة في تجربة التعددية السياسية في المجتمع اليمني**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، القاهرة، 1771،ص94.

[2] – **نفس المرجع**،ص 97.

[3] – الكسيس توكفيل: **الديمقراطية في أمريكا، ترجمة أمين مرسي قنديل**، إصدارات محسن المهدي، ط03، 1991،ص

لقد تمكن توكفيل من خلال دراسته أن يؤسس بناءا نظريا حول مفهوم الديمقراطية ورغم أنه لم يبد اهتماما صريحا بمفهوم المجتمع المدني إلا أنه أسهب في الحديث عن الجمعيات كلبنة أساسية لبناء مجتمع ديمقراطي تسوده القيم والحرية والمساواة.

5-7 غرامشي (المجتمع المدني كمجال للتنافس الإيديولوجي من أجل الهيمنة)

لقد عاد المفهوم للظهور بعد الحرب العالمية الأولى مع المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي الذي حاول أن يطرح موضوع المجتمع المدني في إطار نظرية السيطرة والهيمنة الطبقية، ويستخدمه في إعادة بناء إستراتيجية الثورة الشيوعية، والجديد في تصور غرامشي هو أن المجتمع المدني ليس مجالا للمنافسة الاقتصادية كما ذكر هيجل وماركس ، وإنما هو مجال للتنافس الأيديولوجي.

ويقول ان المجتمع المدني هو" الهيمنة الثقافية والسياسية ، حيث تمارس الطبقة الاجتماعية هيمنتها على كامل المجتمع كاحتواء أخلاقي للدولة " وبهذا يعتبر غرامشي المجتمع المدني فضاء للتنافس الإيديولوجي فإذا كان المجتمع السياسي حيزا للسيطرة بواسطة القوة أو السلطة فالمجتمع المدني هو فضاء للهيمنة الثقافية الإيديولوجية ووظيفة الهيمنة هي وظيفة توجيهية للسلطة الرمزية التي تمارس بواسطة التنظيمات التي تدعي بأنها خاصة مثل النقابات والمدارس ودور العبادات والهيئات الثقافية المختلفة.[1]

واذا كان المجتمع المدني لدى ماركس يتفق مع البنية التحتية ويمثل الصراع الطبقي للمجتمع فإنه لدى غرامشي جزء من البنى الفوقية إذ يقول في إحدى مقولاته" إن ما نستطيع فعله حتى هذه اللحظة هو تثبيت مستويين فوقيين أساسيين: الأول هو المجتمع السياسي أو الدولة ، والثاني يمكن أن يدعى المجتمع المدني الذي هو مجموعة من التنظيمات الغير حكومية.

ولقد ادخل غرامشي قطيعة جديدة في المضمون الدلالي للمفهوم باعتباره فضاء للتنافس الإيديولوجي وذلك من خلال زجه للمثقف العضوي في عملية تشكيل الرأي الارتقاء بالمستوى الثقافي، وقد دعا الى ضرورة تكوين منظمات اجتماعية ومهنية ونقابية وتعددية حربية لهدف اجتماعي يضع البنية الفوقية في حالة تتماشى مع البناء التحتي، وايجاد طريقة للتفاعل والمشاكة المستمرة بينهما.

وهو بذلك يضع للحزب الشيوعي الطامع للسيطرة إستراتيجية جديدة لمعركة التغيير الاجتماعي من خلال العمل على مستوى المجتمع المدني وتعبئة المثقفين لكسب معركة الهيمنة الإيديولوجية ومن خلال السيطرة على جهاز الدولة، خلافا لاستراتيجيه لينين التي تعتمد التنظيم الاحترافي للثورة أو الانقلاب العسكري. بجدر القول

[1]-Roger gerard schzeqrtwenberg : sosiologi politique'ed5' montchestien' paris cedex15'1998 p73

أن غرامشي وفق لحد بعيد في توضيح فكرة ومفهوم المجتمع المدني الا ان هذا لم يمنع من الانقسام ، بالنظر للمفهوم إذ يمكن النظر للمفهوم من زاويتين مختلفتين فهناك ما يمكن تسميته بالمجتمع المدني الفاعل الذي يكون في موقع الهجوم ، والمجتمع المدني المفعول به الذي يكون في موقع الدفاع وأحسن صورة يتجسد فيها المجتمع المدني المفعول به تتمثل في المنظمات الخاصة والرسمية التي تتمثل مهمتها في الدفاع لحظة الأزمة بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة الفاعلة للقوى التقدمية التي تأخذ زمام المبادرة من اجل سحب بساط الهيمنة ، كالأحزاب السياسية طبعا لا تفوتنا صورة المجتمع المدني الذي لا يمكنه العمل إلا في ظل وصيانة الدولة ، أما في المجتمع المدني الفاعل فيتمثل في مختلف التنظيمات التي تتوسط بين الدولة والأفراد من جهة والدولة والسوق من جهة أخرى ، حيث يعمل فيها المجتمع المدني في سبيل بلورة فضاء الاستقلالية في الدولة بالإضافة لتصويب سياسات الدولة وتخليصها من نمط الاقتصاد الرأسمالي التنافسي الذي يشيع الفوضى في السوق فمنظمات المجتمع المدني داخل الدولة هي بمثابة المؤشر والمنبه على حاجيات المجتمع ، كما تلعب ضمن الفضاء السياسي للدولة أدوارا تتعلق في مجملها بعملية تفعيل المشاركة السياسية ضمن منطق التعددية والتناوب السلمي على السلطة.[1]

هنا نجد أن غرامشي فرق بين الدولة والمجتمع واعتبرهما اتجاهان يعملان من اجل استقرار البرجوازية حيث اعتبر الدولة تعمل على تحقيق السيطرة المباشرة واعتبر بدوره المجتمع المدني هو ذلك الاتجاه الذي يعمل بواسطة مؤسساته من اجل السيطرة الثقافية والإيديولوجية حيث جاء بمصطلح المثقف العضوي الذي يعني انه يرتبط بمشروع طبقة سياسية والذي اعتبره الأداة الأساسية للهيمنة كما انه يعتبر المجتمع المدني والمجتمع السياسي كل كتكامل يهدفان إلى السيطرة الاجتماعية.

ان مصطلح المجتمع المدني الذي انطلق مع أرسطو وراج عند المنظرين السياسيين الغربيين حتى القرن الثامن عشر بمعنى مجتمع المواطنين الذين لا تربطهم علاقات استلزام بعائلات أو عشائر سياسية فهو إبان الثورة الفرنسية عام 1789 يعني مجموع المواطنين في البلاد، والدولة كانت الإطار المؤسسي للمواطنين[2]، وبعدها فصل هيجل مفهوم المجتمع المدني عن مفهوم الدولة ، ليمثل وضعية متوسطة عن الاسرة والعلاقات السياسية في الدولة ، أما عند ماركس فإنه نادرا ما ارتبط هذا المصطلح بالمجتمع ،لكن هناك علاقة ثنائية بين المجتمع المدني مع الدولة .

---

[1]-محمد يحي حسني:**مفهوم المجتمع المدني لدى انطنيو غرامشي من خلال كراسات السجن، من التنوير الى الحياد**، لمركز الديمقراطي العربي للنشر،برلين المانيا،الطبعة الاولى سنة،2017،ص39.

[2] – فريدريك معنوق: **معجم العلوم الإجتماعية** ،اكاديميا ، بيروت ،1998، ص 89.

ونجد أن مفهوم مواكس للمجتمع المدني قد تم تبنيه من قبل غرامشي الذي يناقش العلاقة القسرية بين الدولة والأوجه الاقتصادية للإنتاج الموجود في المجتمع المدني ، وهذه المساحة من الحياة الاجتماعية بدأت للظهور على أنها تمثل محيط المواطن العادي ومواقفه الفردية ، وقد طرح هذا الشكل من العلاقة بين المجتمع والدولة ووضعها في صيغة مفردة تعارض حياتين إحداهما حياة خاصة والثانية حياة عامة لعبا دورا مهما في التحليل المواكسي المعاصر للعقيدة والنفوذ[1].

5-8 المداخل النظرية الحديثة للراسة المجتمع المدني :

1- نظرية السلم الامتدادي :

نادى بهذه النظرية " سيدني ويب" وترتكز على أربعة فرضيات هي:

- إن على الدولة مسؤولية محددة ينبغي أن تلتزم بها وتعلنها من خلال الدستور، بحيث تكون هذه المسؤوليات حقوقا لابد من أدائها للشعب جميعا وإلا فقد تكون قصرت في حقه.
- على الدولة أن تحافظ على الحد الادنى لمستوى المعيشة ، وعلى هذا الحد الادنى من المستوى تتضح لنا الحدود لمجموعة الخدمات التي يجب على الدولة ان تلتزم بها للشعب، بحيث لا يكون هناك أي مواطن محروم من هذه الخدمات.
- إن كل ما تقدمه الدولة من خدمات مرتبط دائما بما تمتلكه من موارد وامكانيات ومن ثم سوف تظهر على خط الحد الادنى لمستوى معيشة بعض الثغرات الناتجة عن قلة موارد الدولة وقصور وامكانياتها، وهنا يجب ان ينطق الشعب بالجهود التطوعية عن طريق الجماعات والهيئات والجمعيات ومختلف التنظيمات الأهلية لسد هذه الثغرات، وبذلك تكون شراكة في المسؤولية الاجتماعية بين ما هو حكومي من جانب وما هو أهلي من جانب أخر.
- إن الهيئات الأهلية والجمعيات لا تستطيع تعميم خدماتها لكل الناس كالأجهزة الحكومية وذلك لضعف مواردها وقصور امكانياتها فتقتصر خدماتها على مناطق معينة أو على فئات خاصة، إلا أن ما يميز هذه الجهود الأهلية هو أنها تنطلق بصورة مرنة من الابتكار والإبداع والتجديد[2].

باختصار يمكن القول أن الدولة تبدأ الخدمات على المستوى القومي في مختلف المجالات بحين ينتهي دورها يبدأ دور منظمات المجتمع المدني ، فهذه الأخيرة تهتم برفع مستوى الخدمات الحكومية القائمة وتلفت اهتمام

---

[1] – معن خليل العمر:**معجم العلوم الإجتماعية** ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان 2000،ص 151.

[2] – ابراهيم عبد الهادي: **تنظيم المجتمع مداخل نظرية ورؤية واقعية**، المكتب الجامعي الحديث، الأسكندرية،2003،ص76-77.

الدولة نحو تحسين مستوى الخدمات القائمة[1]، حيث تراكم بعض الخدمات الضرورية التي تثير اهتمام الراي العام يجعل الدولة الاهتمام بها وتلبيتها.

2- نظرية الأعمدة المتوازية :

وقد نادى بها "جراي" انطلاقا من ملاحظته أن كثير من الحكومات تتعهد أمام شعوبها بتنفيذ خطط وبرامج ضخمة ثم لا تستطيع أن تفي بوعودها لأسباب مختلفة، ولهذا لا يمكن قيام مجتمع يسعى لتحقيق الرفاهية بدون وجود شراكة وتعاون بين الأجهزة الحكومية والأهلية (المجتمع المدني) فكلاهما متمم للآخر ، بشرط أن لا تتكرر الخدمات المقدمة للشعب ولا تتعارض مع بعضها البعض، فإذا أخذت الدولة على عاتقها مسؤولية بناء المساجد مثلا، قد لا تستطيع تغطية احتياجات المناطق جميعا ، من هنا تبرز منظمات المجتمع المدني والحلول الذاتية التي يقدمها الناس طواعية فينشئون مساجد بأموال التبرعات المختلفة. فالمهم أن لا يتكرر العمل في جبهة واحدة، لذلك سميت هذه النظرية بالأعمدة المتوازية، فهذه الجهود المتوازية لا تتعارض ولا تتقاطع فيحدث التداخل أو التكرار[2].

تؤكد فلسفة هذه النظرية على أن العلاقة بين الدولة والمنظمات الأهلية ترتكز على علاقة تعاون وتشارك في مختلف الفئات الاجتماعية، حيث تعمل جنبا إلى جنب[3].

3- نظرية إخفاق الحكومة وإخفاق السوق :

ترجع هذه النظرية سبب نشوء وتطور المجتمع المدني إلى عجز السوق عن تحقيق المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد،وكذا تحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد ، وهو ما يجعل من بروز تنظيمات المجتمع المدني كقطاع ثالث أمر واقعيا، وعليه فظهور منظمات المجتمع المدني مرتبط بقصور وعدم قدرة السوق على توفير السلع والخدمات ، لكن سرعان ما يوظف هذا الإخفاق لصالح الدولة للتدخل الاجتماعي والاقتصادي، فإخفاق الدولة في تحقيق متطلبات المجتمع المتنوعة يؤدي إلى ظهور منظمات المجتمع المدني التي تسعى الى اشباع الحاجات للمواطن التي أخفق أمامها السوق والحكومة[4].

وتنطبق هذه النظرية من عدة افتراضات أهمها[5]:

- ✓ يختلف حجم القطاع تبعا لدرجة التجانس في المجتمع وخاصة من حيث السكان والتنوع الديني والعرقي.

---

[1] -سامية محمد فهمي: **الادارة في المؤسسات الاجتماعية** ،دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية،1996، ص136.

[2] -إبراهيم عبد الهادي المليجي: **مرجع سابق** ، ص-ص 87-79.

[3] - سامية محمد فهمي: **مرجع سابق** ، ص 136.

[4] -عبد اللطيف الخطيب وآخرون: **الإسهام الإقتصادي والإجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية** ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة ،1999،ص 24.

[5] - المرجع نفسه ، ص 24.

✓ إن تزايد إنفاق الحكومة على السياسات الاجتماعية والاقتصادية يؤدي الى انكماش في دور القطاع الثالث أو ما يسمى بمؤسسات المجتمع المدني.

✓ إن التمويل الأساسي لمؤسسات المجتمع المدني يكون من الإسهامات الخيرية والوقفية الخاصة.

4- نظرية جانب التوفير أو الامتداد:

تعتمد هذه النظرية على فكرة الطلب غير المشبع من قبل الحكومة والسوق في تفسير نمو وتطور المجتمع المدني،وتعتبره شرطا غير كافيا بل تضيف شرطا آخر يتمثل في ضرورة وجود مبدعين ورواد اجتماعيين لديهم حافز لتأسيس منظمات تتكفل بتحقيق هذا الطلب غير المشبع، هؤلاء يتعلق بعوامل عديدة مثل المنافسة الدينية والتنوع الديني، وينعكس ذلك على الصحة والتعليم بشكل مباشر[1].

5- نظرية الثقة:

ترجع هذه النظرية ظهور وتطور مؤسسات المجتمع المدني إلى اخفاق القطاع الخاص وعدم توفر الثقة لدى العملاء حول نوعية السلع والخدمات المقدمة من طرف هذا القطاع، اين تكون المعلومات المتوفرة لديهم حول السلعة او الخدمة محدودة كدور الحضانة مثلا، وإن مجال تفسير هذه النظرية يتسع مع عدم توفر الثقة في القطاع الخاص[2].

6- نظرية دولة الرفاه:

وتنطلق أساسا من فكرة الدولة التي كانت تهيمن وتسيطر على على الحياة العامة إذ تشهد زيادة في حجم ونوعية إنفاق الدولة على مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، هذا الأمر يقلل من عدد مؤسسات المجتمع المدني ،كون دولة الرفاه هي المسيطر الوحيد على تقديم المعونات على أفراد المجتمع، فكما حققت دولة الرفاه الحاجات الأساسية للمجتمع كلما تقلص عدد منظمات المجتمع المدني لأنها تحل محله[3].

7- نظرية الاعتماد المتبادل:

يعتمد تحليل رؤية هذه النظرية على أسس مختلفة في تفسير نوعية العلاقة السائدة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، حيث نموذج المنافسة بين القطاعين لا يعد الطريق الأنجع لتحقيق الأهداف المسطرة من كلاهما، إذ أن هناك عوامل أخرى كالشراكة أو الاعتماد المتبادل بين الطرفين، فإخفاق الحكومة والسوق من جهة

---

[1] – عبد اللطيف الخطيب وآخرون، **مرجع سابق**، ص 25.

[2] – نفس المرجع، ص 25.

[3] – نفس المرجع ، ص 25.

وحاجات القطاع الغير ربحي لمساندة سياسية من جهة أخرى يجعلنا نتوقع العلاقة التي تتميز بالتعاون والشراكة في مواجهة المشكلات الاجتماعية وتوفير الخدمات الإنسانية[1].

8- نظرية اقتراب الأصول الاجتماعية:

يؤكد رواد هذه النظرية على ضرورة تتبع علاقات السلطة والتفاعل على مستوى مؤسسات المجتمع المدني والدولة ويقترحون أربعة انماط من العلاقات وفقا لأطر النظام القائم (النظام الليبرالي- الإشتراكي – الدولة الشمولية- نظام الدمج) وفي كل نمط هناك دور تهتم به الدولة يتسع ويضيق حسب طبيعة كل نظام وبالموازات يختلف حجم وعدد مؤسسات المجتمع المدني.

ففي النظام الليبرالي يكون الإنفاق الحكومي محدودا يقابله تفعيل وتدعيم القطاع الثالث، وللطبقة الوسطى دور كبير في تفعيل منظمات المجتمع المدني .

اما النظام الاشتراكي يميزه الانفاق الكبير للدولة على كل المجالات ويتميز بتوفير قوانين وأنظمة للحماية الاجتماعية كالتأمين عن البطالة ،الضمان الاجتماعي لغير الأجراء... إلخ ، من هنا يكون حجم مؤسسات المجتمع المدني محدود جدا ونجد الطبقة العمالية تلعب دورا مهما في دعم مؤسسات المجتمع المدني من خلال النقابات العمالية، على اختلاف الدولة الشمولية التي تتميز بالقوة ومن خلالها تستطيع دمج المجتمع المدني ومؤسساته المختلفة[2].

6. أهمية المجتمع المدني و أدواره:

تساهم مؤسسات المجتمع المدني بشكل إيجابي في كافة المجالات في المجتمع كالصحة والتعليم والثقافة والحقوق الاجتماعية ، حيث أن المواطنون يشكلون هذه المؤسسات في مجتمعاتهم من أجل تحقيق أهدافهم وتلبية احتياجاتهم بالموازاة مع الجهود التي تبذلها الحكومة ، لذلك فهي تشكل حلقة وصل بين المواطنين والحكومة وموقعها هذا يجعلها تمارس عدة أدوار رئيسية في المجتمع نذكر منها:

- **صيانة الطابع التعاقدي للدولة وضبط توازن العلاقة بين الدولة والمجتمع:**

الدولة الدستورية هي الدولة التعاقدية ولا يمكن اليوم البقاء لغير الدولة الدستورية التي تجسد إلتزاما بين الشعب والحكومة كما نظر رواد نظرية العقد الاجتماعيوكما اكد الإسلام في مفهوم البيع، حيث لا يمكن صيانة هذا

[1] – عبد الله الخطيب وآخرون :المرجع السابق،ص 26ن

[2] –نفس المرجع،ص 26.

التعاقد إلا بقيام منظمات المجتمع المدني التي تضمن الاستمرار والاستقرار بين الدولة والمجتمع وإلا فإن الدولة تتلوج في الإخلال بالتعاقد حتى تتحول سريعا إلى دولة مستبدة مهما كان في طياتها الصلاح والذكاء.

ومن جهة أخرى فإن هذه النظرة تمنع من ثلاث مفاسد كبرى هي : تحكم المركزية والبيروقراطية وتمنع من سيطرة السوق التجارية على الحياة والصحة والثقافة تحد من ما نسميه" الأخلاق التجارية الأنانية" كما تمنع من سيطرة الديكتاتورية والحزب الواحد فتمنع من الاستبداد العسكري والاقطاعي الذي يشيع فيه ما سماه ماكس فيبر "تربية الخضوع " كالعبودية والتقليد والتلقين في جانب الرأي العام، والأنانية والاستعلاء والاستعباد في جانب النخب[1].

➢ **التنشئة الاجتماعية والسياسية:**

تعتبر منظمات المجتمع المدني مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية ، فهي تزود أعضائها بقدر لابأس به من المهارات والفنون التنظيمية والسياسية الديمقراطية، فبحكم ما تنطوي عليه من حرية نسبية في تنظيم الاجتماعات والحوار والمنافسة لاختيار القيادات لان أعضاء هذه التنظيمات يتلقون دروس في الثقافة السياسية التي لاتُتاح عادة في نطاق الأسرة أو المدرسة أو العمل، فانضمام الفرد إلى عضوية جماعة معينة يؤثر في حالته النفسية حيث يشعره بالانتماء للجماعة التي يستمد منها هوية مستقلة محددة،ويشجعه ذلك على المشاركة مع الآخرين داخلها والاستعداد للتضحية وإنكار الذات في سبيل الجماعة، وتلك شروط نفسية مطلوبة لصحة المجتمع ككل أضف الى ذلك أن مشاركة داخل المنظمة في ممارسة حقوقه الديموقراطية كالدخول في حوار مع الاعضاء الآخرين والتنافس على القيادة بالترشيح والتصويت في الانتخابات التي تجري فيها والتي تعتبر بمثابة مدرسة يتعلم فيها الفرد أصول هذا السلوك الديمقراطي على مستوى الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها ليمارسه بنفس الحماس والإيجابية بعد ذلك على مستوى المجتمع ككل، فاعتياد وتعلم الفرد على التصويت في انتخابات الجمعية أو المنظمة او المنظمة يؤدي إلى اكتساب الخبرة في تصويته على الانتخابات التي تجري لاختيار النواب الذي يمثلونه في البرلمان أو الحكومة التي تحكمه.

والفرد من خلال مشاركته في منظمات المجتمع المدني يعتاد على الاستماع إلى آراء الآخرين وقبول نتائج الحوار التي تتفق عليها الأغلبية مع التعبير عن معارضته بشكل سلمي، ويجب التنويه إلى أن هذه العملية التدريبية والتعليمية تتطلب وقت طويل حتى تتمكن من غرس ثقافة ديمقراطية تقوم على مبادئ التسامح والتعايش

[1]– عبد الله الخطيب وآخرون :**المرجع نفسه**، ص 36.

السلمي بين أفراد المجتمع والوعي بأهمية المشاركة في تحقيق التقدم وتنمية المجتمع بالإضافة إلى الشعور بالثقة بالنفس والاستعداد لقبول الحلول الوسطى والتضامن والتعاون مع الآخرين لتحقيق الغايات المشتركة[1].

هذا إلى جانب الثقافة الأخلاقية التي تتحقق في تلك الجماعات ، حيث أن الافراد المنتمون إلى تلك المنظمات يكتسبون بعدا أخلاقيا مفيدا لحياتهم وهذا من خلال غرسها لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس المنظمين إلى مختلف الجمعيات مثل قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والاستعداد لتحمل المسؤولية والمبادرة بالعمل الإيجابي والخيري والاهتمام بالشؤون العامة للمجتمع دون النظر الى الامتيازات الخاصة والمصالح الشخصية الضيقة هذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في بناء المجتمع وإعادة بناءه من جديد[2].

إن الروابط التي يشكلها الناس مع بعضهم البعض في الفئات المختلفة من المجتمع المدني تساعدهم في المحافظة على الشعور بالمسؤولية الأخلاقية تجاه تحقيق الرفاهية لكثير من الأخرين بمن فيهم جيران الفرد ،أصدقائهم ومجتمعه، وبامتلاك هذه الخبرة المهمة في المجتمع المدني فإن الأنانية غير المحدودة وغير القابلة للتحكم تكون خاضعة لمعايير السلوك المدني[3]، ومن هنا فإن المجتمع المدني يساهم في التنمية من خلال رفع مستوى وعي المجتمع وترسيخ مبادئ المبادرة التطوعية والمشاركة في تنمية المجتمع ورعاية شؤونه وبث روح المسؤولية لدى المواطن تجاه مجتمعه.

- **الوساطة والتوفيق:**

أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال توفير قنوات للاتصال ونقل اهداف ورغبات الحكومة والموطنين بطريقة سلمية ، وتسعى جماعات المصالح في هذا الاطار للحفاظ على وضعها وتحسينه واكتساب مكانة أفضل لها في المجتمع ، ولذا فإنها تتحرك مباشرة إلى التأثير على عملية تشريع ووضع القوانين بهدف الوصول إلى نقطة اتفاق والتقاء بين الآراء المتعددة من الاستقرار.

وترتبط وظيفة التعبير والتمثيل والتحدث باسم جماعات معينة بترك الوظيفة التنظيمية حيث تتولى مؤسسات المجتمع المدني مهمات متعددة تبدا بتلقي المطالب التي تكون متعارضة ومتضاربة وتجميعها وإعادة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات محددة قبل توصيلها إلى الحكومة. فبغياب تلك الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة هي عجز الحكومة عن التعامل مع كثرة المطالب المختفة مما يصيبها بالارتباك، وقد تأتي سياسات الدولة بشكل

---

[1] – ناهد عز الدين: **المجتمع المدني سلسلة موسوعة الشباب السياسية** رقم05، وكز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة،2000،ص18.

[2] – **نفس المرجع**، ص17.

[3] – ستيفن ديلو: **التفكير السياسي والنظرية السياسية للمجتمع المدني** ، ترجمة ربيع وهبة ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003، ص66.

متحيز للبعض دون الآخر مما يعكس اختلال التوازن بين الجماعات ويتعارض مع مبدأ الحياد الذي تلتزم به الدولة إزاء المجتمع وهذا الانحياز يؤدي إلى عدم الاستقرار والتمرد والعصيان من طرف الفئة المهمشة .

وكلما زاد التنوع والاختلاف في المجتمع كلما احتاج إلى عدد أكبر من المنظمات والجمعيات للتعبير عن هذا التنوع وتنظيمه والتوفيق بين أطرافه المتعددة، هذه الوظيفة تعني أن المجتمع المدني لا يحقق الحماية للمواطنين ضد الحكومة فقط بل هو أداة لحماية الحكومة من خطر التعرض للاضطرابات والاحتجاجات ، كما أنه يوفر عنصر الوقاية للمجتمع ككل من الانقسام والتفكك[1].

➢ ترسيخ السلوك الحضاري عند الاختلاف:

إن قيم المجتمع المدني وهياكله لا تلغي الصراعات الاجتماعية ، ولكن تنظمها وتعقلنها لاسيما في علاقتها بالدولة، وتستطيع تحويلها من صراعات دموية إلى صراعات معنوية سلمية ورمزية[2]، وتتضح أهمية هذه الوظيفة إذا تخيلنا ضعف أو ضيق منافذ التعبير عن الرأي أمام الناس الأمر الذي يجعلهم يفقدون التأثير في القرارات السياسية التي تمس حياتهم بشكل مباشر، فيتعرض الساخطون على الأوضاع القائمة لكبت مشاعرهم الغاضبة وهذا الكبت قد يولد الانفجار عند وصوله إلى نقطة الغليان طالما أنه ليس متاحا له فرصة التنفيس عن نفسه بحرية، وهو ما يعني تعريض المجتمع بشكل متكرر للاحتجاجات العنيفة لأن الأفراد والجماعات لم يجدوا منظمات تستقبل مطالبهم، هذا الشكل الذي يدل على الانفجار الثوري يهدد كيان المجتمع ووحدته ويعرضه للانهيار والتقسيم.

ويكفي النظر إلى ما حدث في الإتحاد السوفياتي السابق نتيجة إنكاره لحق المعرضين والمختلفين في التعبير عن آرائهم المخالفة لسياسة الحزب الشيوعي الحاكم، بينما حققت دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية نجاحا في استيعاب المهاجرين من أصول أوروبية وإفريقية وآسيوية مختلفة وتذويب ما بينهم من اختلافات ودمجهم في أمة واحدة متكاملة يعتزون بالانتماء ، ولا شك أن ذلك جاء ثمرة لنضال وكفاح جماعات ومنظمات عديدة في المجتمع المدني وعلى رأسها حركة الحقوق المدنية التي يعود لها الفضل في نيل الأمريكيين من أصل إفريقي لحقوقهم بعد معاناة طويلة من الاضطهاد والتمييز[3] .

---

[1] –ناهد عزالدين، **المرجع السابق**،ص 20.

[2] – أبو بلال عبد الله الحامدن **مرجع سابق**، ص 36

[3] – ناهد عز الدين ، **المرجع السابق**، ص 20.

ومن الجوانب المهمة في المجتمع المدني أنه كحيز مستقل يمارس دور الرقابة ويعمل على وجود مناخ يتيح للجماعات أن تتبع مسارتها الخاصة دون خوف من تدخلات الحكومة[1]، إن تنظيمات المجتمع المدني تحصن الفرد ضد تغول الدولة وتسلطها من جهة وتحصن الدولة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة من جهة أخرى فعضوية الفرد في إحدى هذه التنظيمات تتيح له قدر أكبر من الحماية في حالة انتهاك أجهزة الدولة لحقوقه الإنسانية المدنية أو السياسية، كما أن هذه التنظيمات تقنن السلوك الاحتجاجي لأعضائها في مواجهة الدولة ، أي أنها تدير الصراع الاجتماعي الذي يكون أعضائها طرفا فيه بشكل سلمي منظم حتى لو أخذ شكل الإضراب أو الاعتصام والتظاهر والمقاطعة ، وهذا بعكس الفئات الأخرى للمجتمع الغير منخرطة في تنظيمات المجتمع المدني والتي تعبر عن سخطها بشكل عشوائي قد يأخذ شكل الشغب والنهب والتدمير، أي أنه بقدر ما تمثل منظمات المجتمع المدني قيدا على تعسف الدولة ضد المجتمع فإنها تضبط وتقنن سلوك الأفراد ومن ثم تجنب الدولة مغبة الاحتجاجات العشوائية العنيفة، وبنفس المعنى فإن عضوية المواطنين في تنظيمات المجتمع المدني العلنية هي أحد صمامات الأمان المضادة لسلبيات التطرف الفكري والسلوكي.

- **ملء الفراغات في حالة غياب الدولة أو انسحابها:**

في الثمانينات من القرن العشرون شهد العالم ظاهرة واسعة الانتشار هي انسحاب الدولة من عديد الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي، خصوصا في مجال النشاط الاقتصادي كالإنتاج وتوفير خدمات التعليم والعلاج وتولي مسؤولية رب العمل بالالتزام بتعيين وتشغيل الناس في الحكومة، وعند بداية الدولة في الانسحاب تركت ورائها فراغا يحتاج الى من يملؤه لمساعدتها في أداء تلك الوظائف وكان لابد من تحرك المجتمع المدني لشغل هذا الفراغ وإلا تعرض المجتمع للانهيار خصوصا عند وجود عدم الرضا من الأفراد في المجتمع والتي كانت تعتمد على الدولة لإشباع رغباتها .

وإلى جانب الأزمة الإقتصادية والمالية هناك حالة أخرى يمكن أن تختفي فيها الدولة وتعجز عنآداء وظائفها تجاه المجتكع تحت تأثير الغزو والإحتلال الأجنبي أو الحرب الأهلية ولنا في الوطن العربي امثلة كثيرة كدولة فلسطين أثبتت منظمات المجتمع المدني دورها الكبير في تسيير أزمات كثيرة في ظل ضعف وغياب الدولة ، واستطاعت أن تحسس المواطنين بالإنتماء بعدما غابت الدولة من أمام أعينهم[2].

---

[1]- ستيفن ديلو، مرجع سابق، ص65.

[2] - ناهد عز الدين ، مرجع سابق ، ص 22.

➢ **توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين:**

إن منظمات المجتمع المدني بالإضافة الى الدفاع عن المصالح الخاصة للأفراد المجتمع فإنها تمد يد العون والمساعدة للمحتاجين والفقراء مع تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع ، وتتنوع أشكال المساعدة تلك مابين مساعدات مالية وأخرى مادية كبناء مدارس أو مستشفيات لتوفير خدمات كبناء مدارس ومستشفيات ومساجد لتوفير التعليم والعلاج مجانا او بأسعار رمزية للفقراء والمحتاجين كما تقوم بإقامة مراكز التأهيل والرعاية الاجتماعية وتمويل مشاريع صغيرة لإعالة الأسر الفقيرة وإقامة دورات تدريبية وتكوينية لفائدة الشباب والفتيات مثل حياكة الملابس والصنع الحلويات[1].

➢ **التنمية الشاملة:**

إن المجتمع المدني هو أداة لتحقيق الاستقرار إلا أن ذلك لا يمنعه من تحقيق التغيير والتطوير، حيث اثبتت حالات كثيرة أن مشواكة المجتمع المدني في التنمية حقق نجاحا كبيرا، فمقارنة بحجم إنتاج العمال الوفير في المؤسسات التي تسمح بمشواكة العمال في مجلس الإدارة بحجم إنتاج المؤسسات التي ينفرد فيها المدير باتخاذ القرار وحده .

والحقيقة أن مشكل التنمية لا يكمن دائما في قلة الموارد المادية فقط وإنما في كيفية استغلال تلك الموارد وهذه الكيفية تتوقف بدورها على طبيعة ونوعية البشر الذين يقومون باستغلالها تلك الموارد فالاستثمار الحقيقي لابد أن يتم في الثروة البشرية وليس المادية فقط،وهنا تبرز اهمية المجتمع المدني في القيام بهذا النوع من الاستثمار حيث يتم من خلال منظماته تنمية وتطوير المهارات الفردية للأعضاء بشكل يقلل العبء على الحكومة حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك للدور الحكومي في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية وهي تتلقى من الحكومة الدعم والمساندة للقيام بهذا الدور[2].

ومن خلال هذه الادوار المذكورة تتجلى أهمية وضرورة المؤسسات المدنية لكل المجتمعات النامية والمتطورة .

7.وسائل المجتمع المدني وأدواته:

يعتمد المجتمع المدني على مجموعة من الوسائل المشروعة في ممارسة دوره وتحقيق أهدافه بطريقة سليمة ومن هذه الوسائل نذكر[3].

---

[1] – المرجع نفسه ،ص 21.

[2] –ناهد عز الدين: **المرجع السابق** ،ص 22

[3]– المرجع نفسه: ص ص 23-25

- التفاوض والمساومة: وهي أهم وسائل المجتمع المدني في التأثير على الحكومة وما تضعه من سياسات بأسلوب سلمي.
- تنظيم الندوات والمحاضرات العامة وإصدار النشرات والمطبوعات الدورية لغرض وجهات النظر المختلفة تمهيدا للتقريب بينهما، والبحث عن حل وسط يوفق بين المصالح الخاصة للأفراد والجماعات والمصلحة العامة للمجتمع وللتوفيق بين غايتي حماية الحرية وحفظ النظام
- تأسيس شبكات من المنظمات ذات الاهداف أو الخصائص المشتركة، سواء على مستوى أفقي أو عمودي محلي أو إقليميا وطني أو دولي، بل يكفي التساند المعرفي أو الوظيفي فيما بين هذه المنظمات
- تأسيس من المؤسسات التربوية كالمدارس والمكتبات والمراكز التعليمية والتثقيفية وتنظيم المهرجانات وإقامة المعسكرات والدورات التدريبية.
- تشجيع دخول الأفراد في عضوية أكثر من جمعية أو منظمة في نفس الوقت الواحد حيث يؤدي هذا التداخل في العضوية إلى خلق مصالح مشتركة بينهما جميعا ومناطق للالتقاء بما يزيد في فعالية مؤسسات المجتمع المدنية ويزيد من تسامحها مع بعضها البعض.
- السعي للوصول إلى الدوائر الحكومية والاتصال الشخصي بصناع القرار أو أن يكون للجمعية أو المنظمة أشخاص يمثلها ويدفعون عن وجهة نظرها داخل الحكومة نفسها.
- قد تنشأ علاقة المنظمة غير الحكومية بالحكومة من خلال تبادل المعلومات والمشاورات وإعداد التقارير والأبحاث حول قضايا هامة معينة وتقديم الاقتراحات بشأنها للمؤسسات التنفيذية وأجهزة الدولة .
- استخدام وسائل الإعلام السمعية البصرية كالصحف والإذاعة والتلفزيون وهي ادوات التأثير على الرأي العام حيث تلجأ المنظمة إلى شن حملة إعلامية تأخذ شكل المعركة الكلامية والدعاية المضادة للدفاع عن قضية معينة .

وقد تنجح هذه الأداة إذا كانت حرة ومستقلة في إقناع الحكومة بالاستماع لها والتوقف على تنفيذ السياسات التي انطلقت فيها خوفا من فقدان تأييد الرأي العام ، ولكن هذا الدور يتوقف على مدى كون هذه الأ0دوات مفتوحة امام مختلف الأفكار والآراء.

- اللجوء إلى القضاء: أي تلجأ منظمات المجتمع المدني إلى المحاكم للدفاع عن حقوق وحريات الاعضاء التي تعرضت للاعتداء والانتهاك على يد الدولة أو الجماعات الأخرى في المجتمع المدني للمطالبة بالتعويض والإنصاف لهؤلاء الضحايا.

8. العوامل المؤثرة على قوة وفعالية المجتمع المدني :

يمكن التمييز بين عدة عوامل يمكن أن تؤثر على كفاءة وفعالية المجتمع المدني في أداء أدواره وتحقيق اهدافه، هذه العوامل قد تكون داخلية تتعلق بخصائص المنظمات المشكلة للمجتمع المدني في حد ذاتها أو بعوامل خارجية ترتبط بالمحيط العام لهذه المنظمات[1].

8-1 عوامل كيفية :ويقصد بها الصفات والخصائص التي تتصف بها مؤسسات المجتمع المدني وهي جودة التنظيم وحسن القيادة والمشاركة الفعالة من جانب الاعضاء في إطار من الإلتزام بالنظام القائم وبمبادئ التسامح وإحترام الرأي الأخر للمعارضين والمختلفين وقبول الحوار السلمي كأداة لحل الخلافات .

وهناك بعض الخصائص التي تسهل مهمة المجتمع المدني وقدرته على التأثير في المجال السياسي[2]:

أ- الوعي السياسي لدى المواطن: فالمواطن الذي يعرف حقوقه وواجباته ويشعر بالانتماء إلى مجتمعه ودولته يسعى للمشاركة في الحياة العامة والانضمام إلى الجماعات التي تحقق مصالحه، كما تشبع مطالبته بحقه في المشاركة فيما ترسمه الحكومة من سياسات وما تصنعه من قرارات سياسية حيث توفر قناة سلمية منظمة لهذه المشاركة.

ب- المشاركة الإيجابية في نشاط الجمعيات: هذه المشاركة تأخذ صورا عديدة دفع اشتراك العضوية والمساهمة بالجهد والوقت في ما تقوم به المنظمة من أنشطة ، اي أن الفرد عندما ينظم إلى إحدى وحدات المجتمع المدني فغنه يتطوع بالمال والوقت والجهد لتحقيق أهداف مشتركة بينه وبين غيره من الأعضاء داخل المنظمة .

ج- تحقيق المجتمع المدني مصالح أعضائه: ففي مقابل المشاركة الإيجابية للعضو في المنظمة لابد أن توفر له المنظمة إشباعا لبعض حاجاته وأن تقدم له فائدة مادية أو معنوية ملموسة تشجعه على البقاء داخل المنظمة والا يفقد حماسه للمشاركة في نشاطها ، فقدرة اي جمعية على تقديم خدمات للمواطنين تزيد من قدرتها على جذبهم لها، أما إذا شعر المواطن بأن الحكومة تؤدي له كافة الخدمات وتتولى إشباع حاجاته فلا حاجة له إلى الانضمام إلى أي منظمة لا تضيف له الجديد.

---

[1] – شاوش اخوان جهيدة:**مرجع سابق**، ص 82.

[2] – ناهد عز الدين: **مرجع سبق ذكره**، ص،ص 25-29.

د- التعبير الصادق والتمثيل الجيد للأعضاء: وان يكون المجتمع المدني متصفا بالشمول بمعنى أن توفر المنظمات والجمعيات فرص التمثيل لمختلف الفئات والجماعات القائمة في المجتمع بحيث يكون لها جميعا صوت يعبر عنها ويتحدث باسمها.

هـ- المكانة الاجتماعية والاقتصادية العالية للأعضاء: وخصوصا في قيادة الجمعية كان تضم عضوية الجمعية وزراء سابقين آو شخصيات عامة تحظى بثقة المواطنين وتوفر للجمعية أساليب الدعم والتمويل كذلك تتوقف فعالية الجمعية على نوعية الأعضاء من حيث العمر ونسبة شريحة الشباب الذين يشكلون عنصرا حيويا لضمان تمتعها بالقوة والنشاط.

و- المشاركة الكاملة من جانب الجماعات والفئات المستفيدة والمستهدفة : أي أن الفئات التي تهدف الجمعية لخدمتها أو توفير الإشباع لاحتياجاتها لابد أن يكون لها صوت مسموع في تحديد أهداف الجمعية وصنع القرارات بداخلها ووضع برامج النشاط والحركة،وان يكون لها دور نشط في تنفيذ هذه البرامج فعدم ثقة التنظيمات غير الحكومية في قدرة الفئات المتلقية لخدماتها على تحديد احتياجاتها هي نقطة ضعف خطيرة فيها،حيث تسعى المنظمة إلى فرض وصايتها على المستفيدين بما يبقيهم في وضع المتلقي السلبي للخدمات التي اختارها لهم أعضاء المنظمة وليست التي اختاروها أو طلبوها بأنفسهم ،وللمساعدات التي قد لا يكونون في حاجة لها دون المشاركة في تحديدها وهنا تثار مسالة انه يكون من الأفضل لو أن الجمعية المعنية بخدمة فئات محتاجة بدأت أولا باستشارتهم وسؤالهم عما يحتاجونه وعن ترتيب مطالبهم حسب درجة أهميتها وإلحاحها في قائمة أولويات بحيث يتم الانتقال من الأهم فالمهم.

ز- استعداد كل جمعية للاعتراف بالجمعيات والمنظمات الأخرى والتعاون معها وقدرتها على تأسيس وتكوين تحالفات وشبكات للتنسيق بين مختلف وحدات المجتمع المدني ولاكتساب تأييد المنظمات الأخرى وإقامة صلات وروابط بالمؤسسات الأجنبية القوية في الخارج كشرط لتحقيق المشاركة السياسية والاستقلالية واستبعاد الجماعات ذات التوجهات المتعصبة والمتطرفة وترجيح كفة تلك التي تتحلى بصفات المرونة والاعتدال والتسامح.

2-8 عوامل تعود إلى دور الدولة: المقصود تحديدا بهذه العوامل مدى استقلالية المجتمع المدني كشرط لنجاحه في أداء وظائفه:[1]

[1] شاوش جهيدة: **مرجع سابق** ص ،ص،84-85.

1- استقلال النشأة والتأسيس والحل: هنا الدولة لا تفرض أي إجراءات صعبة آو معقدة كشرط للحصول على تراخيص وتصاريح من الحكومة لإنشاء الجمعية واحترام القانون لحق إنشاء الجمعيات وعدم وضع عقبات تقيد هذا الحق وبالمثل لا تملك الحكومة منفردة سلطة حل الجمعية أو إلغائها أو إنهاء وجودها القانوني أو المادي وإنما يكون ذلك بقرار من مجلس الإدارة أو بحكم قضائي من المحكمة .

ب- الاعتماد على موارد ذاتية للتمويل:بحيث لا يكون الدعم الحكومي هو مصدر التمويل الذي تعتمد عليه الجمعية في وجودها او تغطية تكاليف ونفقات أنشطتها لإشباع الاحتياجات بما يكفل لها حرية الحركة وهو ما يمكن للجمعية تحقيقه من خلال ما تملك من مشروعات مربحة تدر عليها موارد كافية مع ملاحظة ان الجمعية او المنظمة لا تهدف أصلا إلى الربح وإنما تقوم علة التطوع..

ج- استقلال القرار واختيار القيادة: أي انه لابد كي تأتي قرارات الجمعية معبرة عن الإرادة المستقلة لأعضائها بعيدا عن تدخل الحكومة وان يتولى قيادة الجمعية أشخاص تم انتخابهم واختيارهم بواسطة القاعدة الواسعة من الأعضاء دون أن يكون للدولة أي دور في الموافقة على الترشيح أو التعيين ودون أن تضع الحكومة أي قيود أو شروط لابد من توافرها في المرشحين،وان يأتي مجلس إدارة المنظمة معبرا عن أصوات أغلبية الأعضاء كما يشمل الاستقلال بهذا المعنى بان لا تملك الدولة سلطة تقييد نشاط الجمعية بل تلتزم بتوفير المجال المفتوح أمامها، وتحترم حقوق الأفراد والجماعات في التنظيم والاجتماع والتعبير عن وجهة نظرهم دون حاجة إلى استعمال القوة او العنف ففي غياب هذا المجال او عدم انفتاحه أمام مختلف الاتجاهات يمكن للحكومة أن تتصرف دون رقيب، الأمر الذي يصيب أغلب المواطنين بالإحباط ويمنعهم من المبادرة بالعمل العام ويشعرهم باللامبالاة وعدم التحمس أو الاهتمام بالشؤون العامة وبان مشاركتهم السياسية لا جدوى ولا قيمة لها كما قد يضطر بعض المعارضين الى اللجوء إلى أساليب غير منظمة في التعبير عن غضبهم كأعمال التدمير والشغب.

9. العلاقة بين المجتمع المدني والدولة:

إنّ الحديث عن المجتمع المدني بكثرة في علاقته بالسلطة والدولة في وقتنا الحالي يجعلنا نتساءل عن طبيعة العلاقة بين هذا المفهوم وحدود تأثيره وتأثره – تفاعله- مع مجموعة أخرى من المفاهيم الحديثة وعلى رأسها مفهوم الدولة.وهنا وبعد تعرفنا على مختلف المفاهيم التي تطرق لها الكثير من المفكرين والباحثين للمجتمع المدني ولمعرفة العلاقة بين هذا المفهوم ومفهوم الدولة لابد لنا من إعطاء لمحة عن بعض وجهات نظر لا حصر لها فيما يتعلق بمفهوم الدولة.

ففي سنة 1962 كشف **ماكيفر** عن سبعة استعمالات لمفهوم الدولة، ووجد **جسوب** سنة 1982، ستّة مفاهيم في الأدبيات الماكسية وحدها، كما زعم الباحثان **كلارك و دير** سنة 1984 بوجود ثماني عشر نظرية مختلفة عن الدولة، في حين ادّعى **تيتوس** أنّه شخصّ وجود 145 تعريفاً منفصلاً للدولة، كل ذلك جعل **الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية**، تستنتج- بعد أن استعرضت شتى المداخل والتعريفات- أنّ النزاع وضيق أفق التفكير – بين المداخل- يحجبان الانسجام والبحث عن قواسم مشتركة، والنتيجة فإنّه من المستحيل تقديم تعريف موّحد للدولة، يكون مرضياً للجميع.[1]

9-1 الدولة عند علماء الاجتماع:

دارت تعريفات علماء الاجتماع السياسي كلّها تقريباً حول عناصر السلطة السياسية، السيادة ووسائل القهر المادي الشرعية، فاعتبر **دوركايم** الدولة أنّها تعبرّ عن السلطة السياسية، في حين نظر إليها **ماكس فيبر** على أنّها المجتمع الإنساني الذّي يستطيع بنجاح احتكار الاستخدام الشرعي للقوة الفيزيقية، داخل إقليم معين، أمّا علم الاجتماع التاريخي فيتناول الدولة بوصفها نظاماً ذو بنية محدّدة تاريخياً تعود نشأتها إلى مجموعة من الأفكار الاجتماعية المترابطة التيّ لها معنى، ويركز كل **من كابلان ولازويل** على عنصر السيادة، فالدولة –حسبهما- هي جماعة إقليمية ذات سيادة، وتتميّز الدولة – حسب كل من ماكيفر وبيج– عن كافة التنظيمات أو الروابط الأخرى بأنّها تتمتع بحق استخدام القوة العليا والقهر.

أما **هيغل** الذّي درس روح التاريخ ومنحى تطوره فيوضح لكل من جاء بعده أنّ الدولة يجب أن تمثّل المصلحة العامة لا الخاصة، إذ يرتكز هيغل على البيروقراطية- كأهم مؤسسات الدولة- وقواعدها العامة في تسلسلها الهرمي، ويرى أنّ الدولة هي مستودع العقلانية والتجرد والعدالة والكفاءة في خدمة المصلحة العامة... إنّها تمثّل التنظيم العقلاني للحرية، فالتناقض الموجود بين الفرد المنغمس في مصالحه الخاصة وبين المصلحة الكونية لا يمكن تجاوزه خارج إطار الدولة، وهذا ما دفع موريس هوريو لأن يطلق على الدولة تسمية "منظمة المنظمات"، في حين يقول عنها أرنست جيلنز: "إنّ وجود الدولة يُعد أمراً لا مفر منه."[2]

9-2-الدولة عند القانونيين:

تأثر معظم القانونيين بالطرح الهيغلي للدولة، وحدّدوا ثلاثة عناصر أساسية لها وهي: وجود المكان، الأرض، والسلطات العامة المنظمة، فتّم تعريفها على أنّها: كيان سياسي قانوني ذو سلطة معترف بها في رقعة جغرافية

---

[1] عبد العالي دبلة: **الدولة، رؤية سوسيولوجية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص: 57-58.

[2] عبد العالي دبلة: **مرجع سبق ذكره**، ص: 59-60.

محدّدة على مجموعة بشرية معينة ويعرّفها الفقية القانوني **دوجيه** بأنّها مجموعة من الناس الاجتماعيين بينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة.فالقانونيون يركزون كثيرا على الفصل بين السلطات داخل الطبقة الحاكمة.

لقد كانت نظرة القانونيين محل نقد وخاصة من قبل الاتجاه الماكسي، معتبرين أنّ الدولة بنمطها القانوني والمؤسسي قد تطورت بهذه الصورة لكي تخدم أغراض النمو الرأسمالي وسيطرة الطبقة البرجوازية الأوربية الصاعدة على المجتمع ككل لهذا يعرفها الماكسيون والكلاسيكيون بأنّها أداة الطبقة البرجوازية.

ولم يكن النقد من طرف الماكسية فقط فبعض القانونيين انتقدوا وجهة النظر القانونية معتبرين إيّاها باللامعقولة، وفي هذا الإطار يرى ميشال ميلي:"الدولة هي أولاً السلطة الرأسية عبر المؤسسات مما يعني بعبارة أخرى أنّ الدولة ليست الأرض أو المكان ونظام القوانين الإجبارية، الدولة تتسامى عن كل هذه المعطيات ووجودها يرتفع إلى مستوى العقل، إنّ الدولة هنا بالمعنى القوي للكلمة فكرة ولا واقع لها سوى الواقع المفهومي، ليست إذن الدولة خارجة عن البنى التيّ يحاول الفكر الإلمام بها، بل هي الواقع الذي يعبر المفهوم عنها."[1]

و بعد وضوح معالم تعريف الدولة و الأكان التيّ تقوم عليها، لا بد من التطرق إلى بعض المفكرين الذين اهتموا بالعلاقة بين الدولة و المجتمع المدني.

لقد بلور غرامشي مفهوم المجتمع المدني في ضوء وعيه بخطورة مؤسسات الدولة الإيديولوجية التي تضيف إلى آليات القمع (الجيش ، الشرطة) المحاكم (القوانين والتشريعات) طرق الإقناع (الإعلام والإعلان والتعليم....)وهي الأمور التي درسها غرامشي في فعاليتها الخاصة في الدول المتقدمة حيث تلعب دورا أساسيا في إحباط حركات المقاومة والتمرد وخلق أساطير حديثة تغذي أحلام الجماهير، وتستبدل الأهداف والرغبات في العالم بديلا زائفا ومستلبا. وانطلاقا من هذه المقاربة الغرامشية لمعنى المجتمع المدني والتي يمكن أن نسميها مقاربة تأسيسية ، ينطلق جرامشي في مقاربته إلى طور أعمق في علاقة المجتمع المدني بالدولة التي هي علاقة خصامية جدلية مرة واستحواذية دفاعية في مرة أخرى، فيقول غرامشي في هذا السياق "إن مبدأ الفصل بين السلطات،وكل ما أثاره تطبيقه من مناقشات وما تمخض عنه من مذاهب قانونية وهو نتاج للصراع بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي في فترة تاريخية محددة ، وتتميز هذه الفترة بنوع من التوازن غير المستقر بين

[1]-عبد العالي دبلة: **المرجع نفسه**، ص 62-63.

الطبقات فهو نتاج لواقع أن بعض المثقفين الذين هم في خدمة الدولة مباشرة وخاصة البيروقراطية المدنية والعسكرية لا تزال يرتبط ارتباطا وثيقا بالطبقات المسيطرة القديمة، وبعبارة أخرى يدور داخل المجتمع المدني ما اسماه كروتشه الصراع الدائم بين الكنيسة والدولة ،على اعتبار أن الكنيسة ،تمثل المجتمع المدني ككل في حين إنها ليست إلا عنصرا تتناقض أهميته داخله، والدولة تمثل كل محاولة لبلورة مرحلة معينة من مراحل التطور ،أي بلورة وضع معين وتثبيته ، في هذا السياق تصبح الكنيسة ذاتها دولة ،وقد ينشب الصراع بين المجتمع المدني العلماني أو المعلمنCecalaricing من جهة والدولة الكنيسة من جهة أخرى ،عندما تصبح الكنيسة جزءا لا يتجزأ من الدولة ،أي من المجتمع السياسي الذي تحتكره جماعة متميزة، تستحوذ على الكنيسة لتحافظ على احتكارها استنادا إلى ذلك القطاع من المجتمع الذي تمثله الكنيسة[1].

ان المجتمع السياسي هو نظام الدولة السياسي الذّي ظهر إلى الوجود تاريخياً، مبتورا بصورة مفهوم سياسي، بديل للنظام القبلي القديم، الذّي كان يعتمد في تنظيم شؤونه الاجتماعية والسياسية على التشاور بين أفراد القبيلة، وفي سياق نظرية العقد الاجتماعي كان المجتمع المدني هو نفسه المجتمع السياسي الذّي يشمل المجتمع والدولة معاً، بعدما جاء **أنطونيو غرامشي** ليفرّق بين المجتمع المدني والسياسي[2] .

أما عن العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي بسلطاته المختلفة الدينية والعسكرية، فتتراوح بين الهيمنة والحرية تبعاً لنمط الدول المعنية، ففي الدول الأوتوقراطية وغير الديمقراطية نجد سيطرة السلطات واحتوائها لحركات المجتمع المدني، فلا تُبقي له ولعناصره الفردية أو الجماعية أي حرية أو أي مسؤولية في صياغة واقعه ومستقبله، أمّا الدول ذات الأنظمة الديمقراطية فإنّها تُقر بالمساءلة والمحاسبة والشفافية والحرية، فتنمو فيها حرية ومسؤولية وفعالية المجتمع المدني، وهنا يمكننا التمييز بين: مجتمعات مدنية راكدة، قانعة بالأوضاع القائمة، مستسلمة لها وبين مجتمعات مدنية متحركة نشطة ديناميكية تنتظم فيها الهيئات الناشطة، من نقابية، حزبية، وجمعيات ناشطة وتيارات تحاول وتسعى لأن تكون قوى ذات فاعلية في اتجاه التغيير[3]

---

[1] محمد يحي حسني: **مفهوم المجتمع المدني لدى انطنيو غرامشي من خلال كراسات السجن**، من التنوير الى الحياد ، برلين – المانيا لمركز الديمقراطي العربي للنشر،2017.

[2] – منى هرموش: **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة-الجزائر، 2009-2010، ص: 20.

[3] – بوحنية قوي: **دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد**، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة الشلف-الجزائر، 16-17 ديسمبر 2008، ص:4.

إنّ جوهر مشكلة المجتمع المدني في العالم العربي تركز في انتشار سلطة الدولة في كلّ مجالات الحياة المجتمعية، ممّا يجعل من هذه السلطة أداة مراقبة تقف عائقا أمام إمكانية تحرّر الأفراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية. فالدولة العربية تكتسح كلّ مجالات الحياة المجتمعية في إطار مشروع شمولي ل''دولنة'' المجتمع [1].

ويذكر الباحث **عزمي بشارة** أنّ كثير من المنظمات تسيطر عليها إمّا قوى دينية (إسلام سياسي، قوى سلفية، قوى دينية تقليدية محافظة) وإمّا يسيطر عليها ناشطون في العمل القومي واليساري سابقا، وخريجو العمل النقابي القديم وبخاصة مؤسسات حقوق الإنسان ومراكز الأبحاث، ويبحث هؤلاء عن استراتيجيات مختلفة للتغيير، مدفوعين بفشل العمل الحزبي القومي اليساري، إمّا بسبب قمع السلطة وإمّا بسبب التحالف معها .تشهد المجتمعات المدنية في الدول العربية، تحول عديد المنظمات غير الحكومية إلى منظمات تابعة بشكل شبه كلي إلى الحكومات،فيما يعرف حاليا ":بالمنظمات غير الحكومية التابعة للحكومات"،وهو ما أثر بشكل كبير على استقلالية مجتمعاتنا المدنية وسهل مهمة سيطرة الدولة عليها بسبب عوامل عدة أدت إلى تكون علاقة شديدة التعقيد والغموض، ولكن يغلب عليها طابع تدخل الدولة وهيمنتها، وتحالفها الطوعي أو الإكراهي مع المجتمع المدني. ووضع المجتمع المدني في الجزائر مميز، فهو ليس ليبراليا ومستقلا تماما ،كما أنه لا يخضع بصورة كاملة لسيطرة وتحكم الدولة، ولكنه يظل عرضة للتدخلات ومحاولات ترويضه متى اقتضى الأمر ذلك .والخلاصة أنه رغم الانفتاح على تنظيمات المجتمع المدني الذي عرفته الجزائر منذ نهاية الثمانينات، إلا أن هذا الأخير لا يملك الإمكانيات ولا الثقافة ولا الإطار السياسي والاجتماعي المناسب ليكون مستقلا عن الدولة يشكل ثقلا موازيا لها.[2]

فقد عملت أنظمة الدول العربية على إذابة مؤسسات المجتمع المدني بالسلطة وأجهزة الدولة، وأصبح من هذا المنطق تعيين قيادات المجتمع المدني من اختصاص أجهزة الدولة تبعا لولاء أشخاصه والمصالح المستفادة منهم، وصار يُجنّد هؤلاء ومنظماتهم في المناسبات الرسمية على وجه الخصوص، من أجل القيام بحملات واسعة لصالح مشاريع السلطة و تنظيم الانتخابات السياسية.

فالنظام السياسي الجزائري، على غرار الأنظمة السياسية العربية الأخرى ،يشهد أزمة ثقة إزاء تنظيمات المجتمع المدني المختلفة، وقد ساهم انعدام الثقة في خلق شعور لدى الأنظمة العربية مفاده أن السماح بإنشاء مؤسسات المجتمع المدني لا يعدكحق من حقوق المواطن، بل هو عبارة عن هبة تمنحها هذه الأنظمة لمن

---

[1]– بلعيور الطاهر: **المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي**، مجلة العلوم السياسية، العدد العاشر، نوفمبر 2006، جامعة محمد خيضر، بسكرة– الجزائر، ص: 129.

[2]–مياكية منير : **علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر** ، مرجع سابق ، ص 418

تشاء، ومتى تشاء، وتقوم بسحبها إذا توفر لها اعتقاد أن عمل هذه المؤسسات سيجلب لها متاعب معينة. وهنا يجدر ذكر مجموعة من العوامل التي ساهمت في تحديد علاقة المجتمع المدني بالدولة في الجزائر نذكر منها[1]:

1-حداثة المجتمع المدني الجزائري مقارنة بالسلطة القائمة: فالمجتمع المدني لم يعرف تطورا ملحوظا في العدد والفعل إلا في بداية التسعينات مع انفتاح الجزائر على التعددية، في مقابل سلطة قائمة منذ عقود.

2-قوة الدولة في مقابل ضعف المجتمع المدني: تملك مؤسسات الدولة إمكانيات مادية ومالية وحتى معنوية كبيرة تؤهلها للسيطرة والتحكم في أي تنظيم خارجها يعمل على المستوى الوطني،في حين أن أغلب تنظيمات المجتمع المدني الجزائري لا تكاد تتوفر على الحد الأدنى من الإمكانيات المالية والمادية لتمارس نشاطها باستقلالية.

3-الدولة هي الممول الرئيسي لأغلب تنظيمات المجتمع المدني::تفتقد أغلب تنظيمات المجتمع المدني الجزائرية القدرة على التمويل الذاتي نتيجة ضعف قاعدتها الشعبية وعدم قدرتها، ونشاطاتها والقيود المسلطة على حريتها لجمع التبرعات والهبات والمساعدات المالية من المجتمع المحلي والدولي، الأمر الذي جعلها تابعة في تمويلها بشكل أساسي للدولة، ما نتج عنه هيمنة هذه الأخيرة عليها وعلى قراراتها. .فالتبعية المالية والمادية لأغلب الجمعيات إزاء الدولة، تسمح لها ا بفرض إستراتيجيتها الإدماجية على عدد كبير من الجمعيات، وتحويل العلاقات إلى علاقة شراكة سلبية، بدلا من العلاقة الإيجابية في التكفل بالقضايا المطروحة وتلبية حاجات المنخرطين.

4-التدخل والتضييق الذي تمارسه الدولة على بعض التنظيمات المدنية: العناصر السابقة أكسبت الدولة الجزائرية قدرة كبيرة على التدخل في نشاطات التنظيمات المدنية والتأثير على قراراتها المصيرية، والتضييق عليها باستخدام أدوات قانونية وسياسية واقتصادية مختلفة ومتعددة، الأمر الذي مكنها من ضبط قوة المجتمع المدني والإبقاء عليه ضعيفا إلى درجة انه لا يمكنه تهديد مصالحها ومعارضة قراراتها وسياساتها.

5-الوضع الأمني الذي عرفته البلاد مع بدايات المجتمع المدني:أعطى حيزا كبيرا ونوع من الشرعية للدولة للتضييق على المجتمع المدني بمختلف تنظيماته، خاصة في محاربتها للإرهابوكانت أكثر حزما مما يساعد الحكومات في الضغط على المنظمات غير الحكومية.

[1] شريفي محمد رضا: **الدولة و المجتمع المدني و الجماعات التقليدية في الجزائر** –ولاية سعيدة أنموذجا– أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع تخصص علم إجتماع السياسي، الموسم الجامعي،2022-2023.

خلاصة:

من خلال دراستنا للإطار النظري والمفاهيمي للمجتمع المدني يمكن القول بأن مفهوم المجتمع المدني شهد تباينات بين المفكرين بسبب إختالفاتهم الفكرية وتوجهاتهم حيث أكدت كل دراساتهم على وجود مقومات وخصائص أساسية ينطوي عليها هذا المفهوم، باعتباره تلك التنظيمات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية التي ينظم إليها أفراده بصفة طوعية، وتمارس مهام ووظائف نبيلة بوسائل مختلفة وتعمل بصورة مستقلة عن الدولة، وتهدف إلى تحقيق مصالح عامة ونشر الوعي والاهتمام بمختلف القضايا والمساهمة فيها، بالإضافة إلى أنه يتميز بخصائص كالقدرة على التكيفوكذا الاستقلالية والتعقد والتجانس، كما أن المجتمع المدني له وظائف مهمة يقوم بها داخل البناء الاجتماعي والبناء الثقافي، بما يفضي إلى اعتباره فاعل مهما في عملية التنمية، غير أن الاستخدام الواسع لهذا المفهوم من قبل تيارات مختلفة كرس الغموض والتشتت وصعوبة التأصيل النظري لهذا المفهوم حيث لا يزال الموضوع يعاني من السد والجذب حول مدى تماشيه ومتطلبات المجتمعات والحاجة الى تلبيتها، ولهذا فإن عروس الزبير يرى أن مجتمعاتنا لها من الخصوصية التي تجعلها تنفر من إسقاط هذا المفهوم سواء كان المقصد منه مجتمع المؤسسات الذي يستعصى على سلطة الفرد ويحمي حقوق الإنسان أو اهتمت به آليات الفعل التضامني الذي يتجاوز آليات الدولة، لكن مهما اختلفت هذه الاتجاهات وتعارضت فان الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هي أن المجتمع المدني أصبح موضوع الأساس في المجالات المختلفة السياسية والاجتماعية والثقافية... التي ترصدها يوميا وسائل الإعلام بأنواعها.

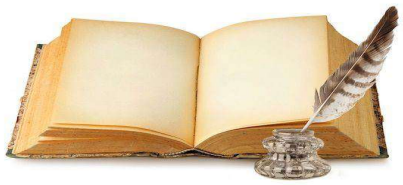
الفصل الثالث:

المجتمع المدني في الجزائر ظروف النشأة وعوامل التطور

تمهيد

1. السيرورة التاريخية لتطور المجتمع المدني
2. المجتمع المدني في الجزائلر الواقع والبناء المؤسسي
3. الحركة الجمعوية في الجزائر، المفهوم،الأهداف،والوظائف
4. عراقيل العمل الجمعوي في الوطن العربي
5. معوقات العمل الجمعوي في الجزائر

خلاصة



تمهيد:

يحوز موضوع المجتمع المدني والعمل الجمعوي على مساحة كبيرة من الإهتمام على المستوى الدولي، لما يقوم به من أعمال إيجابية لفائدة مستحقيها والتي تكون مبنية على أساس المساواة واحترام حقوق الإنسان المشروعة. وتعتبر الجزائر من الدول العربية التي دفعتها الظروف التاريخية التي عرفها نظام الحزب الواحد إلى إيجاد حلول للوضعية الإقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد ، فبدأ الإهتمام بالمجتمع المدني وبالدور الذي يقوم به وذلك من خلال فتح المجال أمام إنشاء الجمعيات بمختلف أشكالها،حتى تكون لها الفاعلية المطلوبة والموجوة في المجتمع الجزائري، الذي بدأ في تبني هذه المؤسسات الجمعوية منذ ثمانينات القرن الماض ، حيث كانت لأحداث أكتوبر 1988 بصمة بارزة في ذلك، فتحت المجال أيضا أمام التعددية الحزبية بدلا من سياسة الحزب الواحد . وبالتالي فان ظهور المجتمع المدني في الجزائر آنذاك كان لأغراض اجتماعية وهو الأمر الذي من شأنه أن يساهم بشكل مباشر في التنمية. من هنا بدأ يزداد اهتمامنا وانشغالنا بتبني فكرة المجتمع المدني في الجزائر ،الذي يرمي إلى معرفة القواعد التي على أساسها ظهر بشكل واسع في صورة المؤسسات الجمعوية على الخصوص.

1. **السيرورة التاريخية لتطور المجتمع المدني في الجزائر:**

1-1- الملامح السوسيولوجية للمجتمع المدني قبل الاحتلال الفرنسي:

تشير الكتابات التاريخية إلى أن المجتمع الجزائري عرف العديد من التكوينات الاجتماعية التقليدية ذات الطابع الديني والمدني منذ دخول الإسلام إلى شمال افريقيا كالمساجد والزوايا والأوقاف، والتي كانت تؤدي أدوارا بالغة التنوع والثراء تشمل مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التعليمية والتشريعية وغيرها، إلى جانب بعض التنظيمات الأهلية التي عرفت قبل دخول الإسلام إلى هذه البلاد خاصة لدى المجتمعات الأمازيغية مثل "تاجماعت" و"التويزة" وغيرها من المؤسسات الاجتماعية التي كانت تتسم بالطابع الطوعي والهادفة الى المساهمة في تنمية المجتمع بشكل عام وتنظيم سير الحياة فيه،وتسهم إلى حد كبير في إرساء قواعد الاعتماد على الذات وحل مشاكل المجتمع دون اللجوء الى الدولة ومؤسساتها المحلية في كل صغيرةوكبيرة، ولم تكن هذه البنى الاجتماعية محكومة بالانتماء القبلي أو العشائري أو الإرثي بشكل عام بل كانت متاحة لكل راغب أو متطوع، كما أنها كانت تتمتع بالاستقلالية المادية عن الدولة حيث تعتمد في تمويلها على التبرعات والصدقات والزكاة ... وهو ما يمنحها الطابع المدني[1] .

[1] شاوش الاخوان جهيدة: **واقع المجتمع المدني في الجزائر** ,اطروحة دكتوراه العلوم, علم اجتماع التنمية ,2014-2015, جامعة بسكرة.

هذا النمط من المؤسسات عرف نشاطا كبيرا وحركية واسعة في المجتمع الجزائري منذ دخول الاسلام الى هذه البلاد ،حيث انه حمل اليها اسلوبا جديدا في الحياة يعتمد على مباديء الحرية والعدالة والمساواة وروح المسؤولية ، حيث يعتبر الدين الاسلامي اطارا تجسدت من خلاله قيم ومباديء المجتمع المدني على ارض الواقع بل ان يتناولها الفكر العالمي بالفلسفة والتنظير ، فقد القى مسؤولية رعاية المصالح العامة على المجتمع ككل بافراده ومؤسساته ، كما حمله واجب الرقابة العامة (السياسية والاجتماعية)تطبيقا لمبدأ الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولم يكتفي الاسلام بمنح حرية التعبير بل جعلها واجبا بحيث يأثم المجتمع اذا اتخذ موقفا سلبيا من التجاوزات التي تحصل فيه قبل السلطات المختلفة ،هذا بالاضافة الى المنظومة الاخلاقية التي يقوم عليها الاسلام ومنها : العدالة ،الحرية ،المساواة ، التشاور ، حق الاختلاف التسامح، التعاون ، التكافل .....الخ وهي القيم التي يقوم عليها المجتمع المدني.[1]

هذا وقد عرف المجتمع المدني العديد من التنظيمات والمؤسسات المستقلة عن الدولة ومنها على سبيل المثال: المساجد ودور العبادة، الأوقاف، نقابات الحرف ،جماعات العلماء ،القضاة ودور الإفتاء، الزوايا والمستشفيات، وغيرها من التنظيمات التي وردت في كتب التاريخ الإسلامي والتي كانت تحمل على عاتقها شؤون التربية والتعليم والرعاية الصحية والإجتماعية وغيرها مجسدة بذلك مجتمعا مدنيا فاعلا يعتمد على نفسه في حل مشاكله ويتدبر أموره دون الحاجة إلى طلب العون من الحكومة.

على الرغم من وجود هذه التنظيمات التي جسدت المجتمع المدني في صورته التقليدية ، غير ان هذه البنى كانت متمازجة مع المجتمع الاهلي والمجتمع السياسي والدولة في شكل كبير ، مما اخر التفريق بين المجتمع المدني والدولة حتى منتصف القرن التاسع عشر ، اين ظهرت ملامح جنينية لبعض التنظيمات المستقلة عن الدولة مثل الدوريات والجمعيات والصالونات الفكرية السياسية ، واشتد عودها الى العقود الاولى من القرن الماضي ,وهي كلها متأثرة بالنموذج الغربي[2]، هذا الأخير الذي روج له مجموعة كبيرة من رواد النهضة العربية من خلال احتكاكهم بالثقافة الغربية وتأثرهم بها، وسعيهم إلى إصلاح مجتمعاتهم على ضوء ما شاهدوه من حضارة وتطور عربي على مختلف الأصعدة الإجتماعية ،الثقافية ،الاقتصادية والاجتماعية...وان لم يُظهروا المجتمع المدني إصطلاحا غير أنهم أشاروا إلى ما يوحي اليه. وقد تعددت الجمعيات والتنظيمات وتنوعت أهدافها ومساراتها بين الأدب والثقافة أو السياسة كما عرفت تعددية سياسية منذ مطلع القرن العشرين وذلك نتيجة للسياسات التي مارستها الدولة العثمانية ومن

---

[1] شاوش اخوان جهيدة ،**مرجع سابق**.

[2] الحبيب الجنحاني:**المجتمع المدني بين النظرية والممارسة** ,عالم الفكر,مجلد27,عدد3،مارس1999،ص38.

أبرزها لإكرية الشديدة وسياسة التتريك التي استفزت أبناء القوميات المتعددة داخل الدولة لتشكيل تنظيمات علنية وسرية.[1] ومن هنا بدا المجتمع التقليدي يتلاشى لتحل محله حالة من الاختلالات والفوضى غير واضحة المعالم حيث فقد المجتمع بنيته التقليدية ولكنه لم يكتسب بنية حديثة.

1-2- الأبعاد السوسيولوجية للمجتمع المدني الجزائري خلال فترة الاحتلال الفرنسي:

جسدت بداية الاستعمار الفرنسي مرحلة من التحولات التي ارتبطت بظروف الاستعمار والمقاومة الشعبية ومحاولة طمس الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري , وهو ما انعكس على المجتمع المدني التقليدي الذي بدات مؤسساته تتلاشى بالتدريج فقبل الغزو الفرنسي كان التعليم مثلا يعتمد على الاوقاف في النهوض بمهمته وذلك عندما وضع المستعمرون ايديهم على الاوقاف الاسلامية ,تقلص ظل التعليم الى ان اختفى معظمه خصوصا في المدن وبقي محصورا فقط في بعض المساجد والزوايا القائمة في المناطق الجنوبية والجبلية، وقد ظلت الزوايا الى عام 1891، هي المراكز الرئيسية التي يتم فيها التعليم العربي والديني،وكان التعليم قائما تحت إشراف الأهالي أنفسهم.[2]

إن السيطرة الاستعمارية للجزائر امتدت وشملت مجمل النواحي سياسية كانت ام ثقافية واجتماعية، وعليه فإن المجتمع المدني عرف خضوعا كبيرا للمستعمر الفرنسي وخاصة من جانب لقوانين،إذ كانت الجزائر تعيش تحت تعسف قانون الاهالي الذي كان يحرم الجزائريين من التمتع بالحريات الأساسية التي تسمح لهم بممارسة حقوق المواطنة , وقد كان القانون الفرنسي يعتبرهم مجرد رعايا ولا يمكنهم انشاد الحرية ولا المدنية ولا السياسية ولا حتى الجمعيات والنوادي الثقافية والفنية دون ملاحقة هذا القانون التعسفي[3]، غير ان ذلك لم يمنع من ظهور بعض التشكيلات المدنية الحديثة في اواخر القرن التاسع عشر (جمعيات، نوادي،أحزاب ...)وإن كان ذلك غالبا ما يكون سريا.

غير أن السلطات الفرنسية اعطت اذنا بتكوين الجمعيات منذ اول القرن العشرين اثر صدور قانون 1901 الذي يعد الاطار الاساسي لكافة التنظيمات سواء في فرنسا او مستعمراتها , والذي يحدد كيفية انشاء وتسيير وحل الجمعيات , والذي يحدد كيفية انشاء وتسيير وحل الجمعيات، وهو قانون انتخب عليه في فرنسا في 1901/07/01 يمنح الحق للأفراد في المجتمع بتشكيل جمعية، هذا القانون الشهير كان بمثابة منظم وموضح لمبدأ حرية الجمعيات وقد شرع الجزائريون بناءً على هذا القانون في العمل على انشاء عدد معتبر من الجمعيات لخدمة اهداف مختلفة، ففي سنة 1901 تأسست الراشدية في الجزائر العاصمة وفي سنة 1908 تم تكوين دائرة صالح

---

[1] شاوش اخوان جهيدة:**مرجع سبق ذكره**.

[2] انيسة بركات: **محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر** ,منشورات المتحف الوطني للمجاهد,الجزائر,1995,ص79.

[3] ابو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**,ج5, دار المغرب الاسلامي,(دب),(دت), ص313.

باي بقسنطينة، وانتشرت الحركة الجمعوية بسرعة في كل أنحاء الجزائر (الودادية للعلوم الحديثة بخنشلة، ونادي الشباب الجزائري بتلمسان، مجتمع الأخوية بمعسكر، نادي التقدم بعنابة، التوفيقية بالجزائر، وتعدت في كثير من الاحيان خارج اطار المدن لتنتشر في القرى الصغيرة (مثال اتحاد بتيغنيف والتقدم الصهاريجي بجمعة صهاريج)، واكتسبت وظائف وأدوار جديدة توزعت ما بين اجتماعية ثقافية، دينية وسياسية تعمل على تنشيط هذه النوادي.[1]

وقد ترأس هذه الجمعيات في الظاهر بعض الجزائريين المتجنسين بالجنسية الفرنسية والمتخرجين من المدارس الفرنسية امثال د. بلقاسم بن التهامي ومحمد الصالح ود. الطيب مرسلي، فظهور الجمعيات اذن كان في أوساط المثقفين المعروفين بالإندماجيين. ومن جهة أخرى ساهم علماء ذلك العصر اللذين يتقنون اللغة العربية في إعادة بناء الفضاء الثقافي الجزائري حيث شاركوا في مهمة التنشئة الإجتماعية، وذلك من خلال إنشاء العديد من النوادي الثقافية التي كانت عنصرا فاعلا بشكل كبير في توسيع وتعميق الحركة الوطنية.

غير أن الإستعمار تفطن إلى أن الجمعيات في تلك الفترة قد استفادت من مزايا القانون ومن الحرية التي منحها في تشكيل الجمعيات، هذه الأخيرة في شكلها الجزائري تمثل صورة من صور بعث الوعي التحرري النابع من عقلية شعب مضطهد يسعى بشتى السبل لتحقيق استقلاله ولهذا فقد قامت السلطات الاستعمارية بخلق العديد من الحواجز التي تقيدمن هذه المساحة من الحرية غير أن هذه القوانين لم تمنع الجزائريين من النشاط الجمعوي وتمثلت هذه النشاطات آنذاك في عدد من الجوانب الاجتماعية التي تتأتى على العموم من صميم تقاليد المجتمع الجزائري وخاصة صور التضامن الإجتماعي المختلفة إلى جانب بعض النشاطات التي تحقق أهدافا نبيلة كنشر الوعي والتعليم وتشجيع الممارسة الرياضية غير أن كل هذا كان يصب في إطار الحركة الوطنية والحفاظ على الشخصية الجزائرية العربية الاسلامية.

وقد ازدهرت تنظيمات المجتمع المدني ما بين الحربين العالميتين، حيث تكونت في الثلاثينيات من القرن العشرين العديد من الجمعيات المختلفة التي كونتها في الغالي فئات من المجتمع توجد فيما بينها علاقات مهنية او مؤسساتية مثل التلاميذ القدامى للمدارس التي كانت خاصة بالأهالي المحليين او المعلمين وفي هذه الحقبة

[1] ابو القاسم سعد الله,**مرجع نفسه**,ص314.

ظهرت ايضا الجمعيات الرياضة الاسلامية[1] .وقد ذكر الباحث عمر دراس عدة جمعيات في هذا السياق من بينها[2]:

-الجمعيات الطلابيةج معية طلاب شمال افريقيا المسلمين 1912الوطنية 1923

***الجمعيات الرياضية** :-الاخوة الجزائريين 1922-فدبرالية المنتخبات الاسلامية الجزائرية1927-فريق مولودية الجزائر 1921-الوطنية 1923-فريق افريقيا 1924-اتحاد الرياضة المسلم 1935.

***الجمعيات الدينية:** -الهداية 1932-نادي الاصلاح 1934-حياة اللغة العربية –التهذيب-

***الجمعيات الاجتماعية:** -المعهد الاسلامي للتضامن الاجتماعي 1946-جمعية الاحسان وتعليم القران 1947-جمعية التربية والتعليم المحافظين 1947-الكشافة الاسلامية الجزائرية (مدرسة تكوين مناظلي الحرمة الوطنية)ومن أبرز هذه الجمعيات التي لعبت دورا تاريخيا رائدا 'جمعية العلماء المسلمين 'التي أنشئت سنة 1931، كردا على احتفالات فرنسا بمرور قرن عن احتلال الجزائر،ورغم تشديد فرنسا الخناق على كل أشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي التي كانت تعارض مصالحها إلا أن جمعية العلماء المسلمين بفضل منهجيتها وطريقتها في العمل استطاعت ان تحقق عدة مكاسب منها ايقاظ الشعب الجزائري من سباته ودعوته للمطالبة بحقوقه المهضومة، ومقاومة البدع والخرافات التي كانت تنشرها الزوايا المنحرفة، كما أنشات الصحف والنوادي والمدارس والمعاهد وأرسلت الطلاب والتلاميذ الى الخارج، وعارضت بشدة سياسة الادماج وشعارها في ذلك 'الجزائر بلادنا والإسلام ديننا والعربية لغتنا '.

كما برزت الكشافة الاسلامية الجزائرية، واتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين وجمعيات محلية عديدةتركزت خاصة في عدد من المدن الكبرى، وقد لعبت هذه الجمعيات دورا مفصليا في الدفاع عن ملامح ومقومات الشخصية الوطنية العربية المسلمة التي حاول الاستعمار طمسها بشتى الطرق وعلى العموم فقد ساهمت مجمل الحركة الجمعوية في بث الوعي الوطني النضالي، وروح المقاومة الوطنية سواء بشكل واضح أو بشكل مستتر تحت غطاء النشاطات الخيرية والفنية والرياضية، وقد كانت الجمعيات الثقافية والفنية وسيلة من وسائل الكفاح ضد محاولة المستعمر مسح الشخصية الوطنية وخاصة الكشافة الإسلامية.

بالإضافة إلى ظهور بعض الأحزاب والمنظمات ذات الملامح السياسية مثل حزب نجم شمال افريقيا، حزب الشعب، وغيرها من المنظمات التي ظهرت على الساحة السياسية والاجتماعية الجزائرية بدايات القرن

---

[1] محمود بوسنة: **الحركة الجمعوية في الجزائر نشاتها وطبيعة تطورهاومدى مساهمتها في تحقيق الامن والتنمية** ,مجلة العلوم الانسانية , جامعة منتوري,قسنطينة,العدد 17,جوان2002,ص134.

2- Omar dras :le phenoméne associatif en algerie-etat des lieux,Fondation Friedrich Ebert,Alger,2007,p16

العشرين,والتي كانت جهودها تنصب بشكل اساسي الى مواجهة الدولة المستعمرة ومحاولة التخفيف من معانات الفئات الشعبية العريضة المقهورة، والسعي نحو تحقيق الثورة والاستقلال. وقد اسهمت هذه التنظيمات بشكل كبير في الحفاظ على مقومات الأمة والدعم الاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمع،وكذا في تعبئة الجهود الشعبية في الكفاح ضد المستعمر.

لقد ظهرت بوادر النظال السياسي قبل الحرب العالمية الأولى، وبحلول سنة 1930 كان للجزائر كل بوادر الاحزاب السياسية تقريبا، من أقصى اليمين الى أقصى اليسار، وفي الفترة التي تمتد بين الحربين العالميتين برزت ثلاثة اتجاهات تتمثل في الادماجيين وحزب الشعب وجمعية العلماء.غير أن الصراع فيما بينها من أجل الهيمنة الايديولوجية في الجزائر أدى الى انقسام الساحة السياسية الى ثلاث تيارات : تيار اصلاحي سياسي، تيار اصلاحي ديني وتيار ثوري سياسي. والملاحظ أنَ التيارين اللإصلاحيين السياسي والديني تواجدا في الساحة الجزائرية اما التيار الثوري فقد تكوَن في اواخر العشرينيات في فرنسا في أوساط العمالة المغاربية المهاجرة، وفرض وجوده في الساحة الجزائرية في الثلاثينيات.أما الحزب الشيوعي فلم يعترف بقومية الشعب الجزائري إلا بعد اندلاع الثورة الجزائرية فهو انتاج المجتمع المدني الفرنسي والجالية الفرنسية المقيمة في الجزائر رغم انخراط اقلية فاعلة من الجزائريين في صفوفه. ولم تنجح ابدا الضغوط الإكرية الممارسة في سبيل قيادة موحدة للحركة الوطنية، وظلت المنظمات والتيارات السياسية مستقلة عن بعضها وتمارس ضغطا متنوعا وتطور شبكات تضامنية متعددة الاشكال وظل هذا الوضع حتى مطلع نوفمبر 1954. حيث تغيرت الاهداف والمعطيات السوسيولوجية التي تبلور على اثرها إعادة توزيع للأدوار الاستراتيجية والسياسية التي كانت تتنازعها التيارات السياسية التقليدية الثلاث لتنصهر جميعا في بوتقة واحدة اسمها جبهة التحرير الوطني.

لقد حطمت حرب التحرير الشبكة الكاملة للمجتمع المدني ولم تترك مكانا إلا للمناضلين المسلحين،فقد بقي "مصالي الحاج" في فرنسا اثناء اندلاع الثورة التحريرية في عزلة تامة عن قاعدته المناضلة القديمة وبرزت جبهة التحرير الوطني كحزب قومي نشأ من اجل الحرب التحريرية. كما نتج عن طول هذه الحرب خضوع وادماج العلماء و"جامعة العلماء" و"جامعة المنتخبين"في صلب جبهة التحرير الوطنية، التي أصبحت حركة سياسية مهيمنة مع بقائها مقسمة في مستوى قيادتها هذه التجزئة هي التي سمحت بتفوق العسكريين ومنعت وجود زعيم كارزماتي كبورقيبة في تونس والسلطان محمد الخامس في المغرب فالانتماء الجماعي للجزائريين إلى الوطن محسوم فهم لا يعانون منه كما هو الحال بالنسبة إلى الليبيين مثلا وحتى المناضلون البربر يشعرون بأنهم جزائريون قبل أن يكونوا بربرا.

على العموم فإن مرحلة الاحتلال الفرنسي قد عرفت ظهور عدة جمعيات تقليدية متنوع ديني كالزوايا في بداية القرن العشرين على وجه التحديد اقتصر مجال تدخلها عموما على النشاط الاخلاقي، الخيري التعاوني ذي المنفعة العامة كالتوبة مثلا،وكثيرا ما عمدت الرأسمالية الكولونيالية إلى تهميش هذه الجمعيات أو استعمالها خدمة لمصالحها وترسيخ تواجدها وبسط نفوذها، تلتها بعد ذلك أشكال جديدة من الجمعيات: نخبوية مختلطة (جزائرية، أوروبية) حضرية واندماجية، ثم بعدها جمعيات جزائرية أهلية مطالبة بهويتها المسلمة مضادة للتواجد الاستعماري نشطت وناضلت داخل الجمعيات الرياضية والثقافية على وجه الخصوص تحولت معظم هذه الجمعيات الى حركة اجتماعية كرست جهودها بالالتزام بالنضال السياسي والايديولوجي، اذ اصبحت تدريجيا مصدرا معتبرا لتمويل حركة التحرر الوطني من مناضلين عسكريين وأطر سياسية داخل مختلف الاحزاب والنقابات الجزائرية.

والحقيقة أنه يمكن القول بأنه وحسب رأي الكثير من المؤرخين والباحثين فقد كان يوجد مجتمع مدني جزائري حقيقي، رغم ضعف امكانياته في الفترة الاستعمارية أكثر منه بعد الاستقلال، فبدون وجود عنصر الاستقلالية عن الأطر التنظيمية للدولة وإرادة حرة نابعة من الأفراد الجمعويين لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني فبحكم أن الدولة كانت في الفترة الكولنيالية ذات طابع استعماري فإن ذلك ساعد الجزائريين على الانضمام في جمعيات مستقلة نابعة من طموحاتهم وانشغالاتهم كمجتمع واقع تحت الاستعمار (جمعية العلماء الجزائريين، الكشافة الاسلامية، الاتحاد العام للعمال الجزائري)وفي مثل هذه الظروف لا يمكن للعمل الجمعوي إلا أن يكون ملتبسا بالسياسة، يعني بطموحات وطنية خاصة بالشعب الجزائري ولهذا كانت جمعية العلماء الجزائريين مثلا عرضة لمضايقات دائمة من طرف الإدارة الاستعمارية، وهكذا كانت مؤسسات المجتمع المدني الجزائري تتوفر على مواصفات المجتمع المدني الحقيقي رغم أن المجتمع الجزائري ككل كان يرزخ تحت الاستعمار.

يقول الطاهر لبيب أن الحركات السياسية والنقابية والفكرية كانت في عهد الاستعمار أكثر تنوعا ونشاطا مما أصبحت عليه بعد الاستقلال. كما كانت هناك مؤسسات أهلية لها طابع خيري اجمالا، لكن مساهمة هذه الحركات في العمل التحرري لم تكن بحكم مرحلتها قائمة على مطلب تطوير المجتمع المدني كفضاء للحريات إلا في حدود ما يساعد عليه من مهمة التحرير الوطني[1]، فقد كانت الجهود مركزة على المطالبة بالاستقلال والدفاع عن الحرية والهوية الثقافية وأجلت حركات التحرر الحديث عن سمات مجتمع الاستقلال المنشود .

[1] الطاهر لبيب: **هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟**علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي،ورقة قدمت الى المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية, بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ,(دون تاريخ)ص354,ص357.

1-3- الدولة الجزائرية المستقلة وعوامل تشكل المجتمع المدني في عهد الحزب الواحد:

حيث يمكن تقسيمها الى ثلاثة مراحل اساسية تتمثل فيما يلي:

1- فترة الستينات: عرفت الجزائر غداة الاستقلال اوضاعا صعبة لم تؤهلها لأن تجعل لنفسها منظومة قانونية خاصة بها, ولهذا أبقت على القوانين الفرنسية التي كانت سارية قبل الاستقلال وعملت على تبنيها، بما فيها قانون 1901الخاص بالجمعيات. وعند صدور أول دستور للبلاد سنة 1963 نص على ضمان الدولة لحرية تكوين الجمعيات[1].

غير أن حزب جبهة التحرير الوطني(الحزب الحاكم) كان يعرقل ويحظر كافة أشكال التنظيمات الشعبية المستقلة الخاصة بالمجموعات الاجتماعية المختلفة خارج نطاق الدولة، حيث أن السلطة السياسية تعتبر نفسها الممثل الوحيد والشرعي لمصالح المجتمع وأي محاولة تنظيم ذاتي موازي أو منافس يقوم به المجتمع يواجه حربا شرسة. وقد أكد في مؤتمره الأول سنة 1964 صراحة على أن تعدد الأحزاب ليس في حد ذاته مقياسا للديمقراطية ولا للحرية كما ان تعدد النقابات يمكن ان يؤثر على المصلحة العامة للعمال. لذلك فإن الجهاز المعبر عن طموحات الجماهير هو الحزب الواحد وحتى يكسب القدرة على تعبئة الجماهير ينبغي عليه تأطير الفلاحين، العمال، النساء وقدماء المجاهدين في منظمات وجمعيات تعمل تحت وصايته ووفق توجيهاته.[2]

ونتيجة لهذه القناعة السياسية التي كانت تضيق على الحركة الجمعوية، أصدرت وزارة الداخلية تعليمة وزارية في 2مارس 1964 تتضمن تعليمات تحث الولاة على فتح تحقيقات خاصة ودقيقة حول كل الجمعيات المصرح بها مهما كانت طبيعة نشاطها، بهدف معرفة حقيقة الأهداف التي تسعى لتحقيقها والأنشطة التي تقوم بها. وبفعل الممارسة الإدارية تحول مضمون هذه التعليمة الى سلطة تقديرية لمنح ترخيص انشاء الجمعيات[3].وما عمق هذه الانتكاسة هو اخضاع الحركة الجمعوية الى مستويين من الرقابة، اولها الرقابة السياسية في إطار المجالس المنتخبة، وثانيها على مستوى تمثيل المصالح الاجتماعية والاقتصادية المشروعة في اطار اتحادات مهنية واجتماعية يخضع تأثيرها لحزب جبهة التحرير الوطني، وظهر في هذا السياق الاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، والاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية ...وتمثل كل هذه التنظيمات قاعدة

---

[1] المادة 19 من دستور 1963.

[2] بوجمعة غشير:**الاطار التنظيمي للجمعيات في الجزائر**,ندوة المبادرة العربية من اجل حرية الجمعيات,عمان,يومي:9-10ماي 1999, www.arabifa.org/ARABIFA/aifa/nsf/asearchiview/64962E7DA899B4A9C2256BB80057CI56 ?Opendocument .Arabic

[3] ساسي سقاش : **الجمعيات البيئية في الجزائر ودورها في حماية البيئة**,رسالة ماجستير غير منشورة,قسم الحقوق, جامعة منتوري, قسنطينة,2000,ص41.

نضالية للحزب[1]ولهذا وبعد انتهاج النظام الاشتراكي في ظل أحادية الحزب ودوره القيادي أصبحت هذه الجمعيات والمنظمات من القوى الاجتماعية للثورة التي تعمل تحت توجيه الحزب، وتعتبر الامتداد الطبيعي له لتحقيق الهدف المرسوم، وهو تحقيق التحول الاجتماعي وبناء الاشتراكية والدفاع عنها[2]وان تعزيز التحالف بين العمال والفلاحين والجنود والشباب والعناصر الوطنية الثورية سيكسب الثورة مناعة تامة ويمكنها من التقدم بكل ثبات في طريق الاشتراكية وسيحصل *هذا* التحالف بقيادة الحزب الطلائعي[3]وهكذا لم يكن هناك مجال لمحاولة الخروج من الخط الذي رسمه الحزب وإلا اعتبرت تلك المحاولات عملا ضد الثورة وضد نظام الدولة الرسمي مهما كان نوع النشاط ومبرراته وهذا لا يعني انعدام وجود الجمعيات تماما، فقد ازدهرت بعد الاستقلال جمعيات التعاضد(ورش عمل،إعادة تكييف مدن الاكواخ، أو اطلاق فعاليات شتى...)غير أنها تهاوت بعد بضع سنوات[4].

إن فهم كيفية تشكل العديد من مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر خلال فترة الاستقلال لا يتم بشكل أعمق إلا اذا تعرضنا للملابسات التاريخية التي ساهمت بشكل كبير في تحديد المعالم الاساسية لهذه التكوينات اين تؤكد معظم الدراسات التي تناولت تاريخ الجزائر المعاصر ان المؤسسات الاهلية (مؤسسات المجتمع المدني)كان لها فضلا كبيرا في مقاومة المحتل الفرنسي، بالرجوع مثلا لفترة الاحتلال الفرنسي للجزائر يمكن تحديد العديد من المؤسسات الأهلية ضمن نسيج المجتمع الجزائري' والتي ساهمت في مقاومة الاستعمار وعلى الرغم من الصفات السيئة التي علقت على البعض منها كالزوايا كنعتها بانها مصدر الخرافة والتجهيل والظلامية والاستغلال نتيجة للانحراف الذي مس اهدافها الحقيقية،إلا انها لعبت دورا هاما في المحافظة على العديد من المقومات الشخصية الجزائرية، فبالرغم من أن مدلولها الحقيقي هو أنها رباطا للجهاد ومركزا للتعليم والعبادة، لكن وبحكم محاربتها وتشويهها من قبل المستعمر أصبحت الزاوية عبارة عن مقام او ضريح او مزارا لأحد المرابطين (اي المرابط للجهاد او العلم والعبادة) لتتحول شيئا فشيئا لتكون مقرا لشيخ حامل للبركة وللمتصوف الذي ليس له علاقة بالجهاد ولا التعليم ولا العبادة[5].لم تمنع الوضعية السيئة التي آلت اليها الزوايا خلال فترة الاحتلال لتكون بمثابة المؤسسة الشاملة، فهي مسجد للعبادة ومدرسة للتعليم وملجأللهاربين ومأوى للغرباء، ومركزا للفقراء[6]لقد

---

[1] ساسي سقاش, **المرجع نفسه**, ص42.

[2] ما نص عليه الميثاق الوطني سنة 1976 .

[3] فاروق حميدشي:**الجماعات الضاغطة**,ديوان المطبوعات الجامعية,1998,ص29.

[4] غزي حيلوسي : **مرجع سبق ذكره**,ص21.

[5] ابو القاسم سعد الله , **تاريخ الجزائر الثقافي** (بيروت:دار الغرب الاسلامي ,1998),الجزء الثالث, ص170.

[6] نفس المرجع , ص171.

ساهمت هذه الزوايا في تجنيد المجاهدين لمحاربة المستعمر الفرنسي لا سيما خلال العقود الأولى التي تلت الاحتلال[1]،كما قامت زوايا اخرى بمواصلة رسالة التعليم وذلك بالرغم من تأميم المستعمر الفرنسي للمصادر التي تقوم بتمويله مثل الاوقاف.[2]

عرفت الفترة ما بين (1962-1989) بالفترة الأحادية الحزبية التيي تميزت بانتكاسة واضحة فيما يخص تشكيل المجتمع المدني في الجزائر، ومع أن فترة الاحتلال الاجنبي شهدت تبلور حركة فعالة لمؤسسات المجتمع المدني، وهي حركة عكست التوجهات الفكرية والايديولوجية المختلفة للمجتمع الجزائري، وهو الوضع الذي كان يبشر بحركية هائلة ومتميزة لمؤسسات المجتمع المدني لفترة ما بعد الاحتلال، إلا أن ذلك لم يتحقق، ففكرة توحيد الدولة، كفكرة شعبوية، جعلت النظام القائم يرفض الاعتراف وحتى الوعي بالاختلافات والتناقضات الاجتماعية والفكرية والسياسية وبالتالي اعطائها ترجمة سياسية مؤسساتية، وعلى العكس من ذلك،عمل على مقاومة ونعت كل من حاول أن ينقد أو يعارض من منطلقات مختلفة لتوجهات النظام، بأنه عدو للأمة والدولة الجزائرية لقد اتجه النظام القائم بمنع اي حركة تجنيد للمجتمع قد تضيق من مجال سلطته، وذلك بوضع حواجزأمام الحركات التي تهدف الى تحريك المجتمع، وبعبارة أخرى تهميش القوى الاجتماعية والثقافية خاصة ذات التوجهات السياسية والعقائدية التي لا تتفق وفلسفة النظام القائم. قد خرج المجتمع الجزائري من سيطرة الاستعمار ليدخل في سيطرة الحزب الواحد، الذي سيطر ايديولوجيا وسياسيا على تنظيمات المجتمع المدني ومنع انشاء اي تنظيم او جمعية لا تتماشى مع مبادئه، لقد استمر الحكم في المجتمع المدني ومنع انشاء اي تنظيم او جمعية لا تتماشى مع مبادئه، لقد استمر التحكم في المجتمع المدني ولكن في ظل السياسة الوطنية التي تسعى الى استيعاب كل البنى الاجتماعية تحت وصايتها وتتحفظ عن كل معارضة او مبادرة مستقلة، تحت شعارات الوطنية والوحدة القومية وغيرها، وما زاد في صعوبة انشاء الجمعيات في هذه الفترة ومن نشاطها ايضا هو عدم وجود قانون جزائري للجمعيات، وذلك الى غاية 1971 اين تم اصدار اول تشريع جزائري خاص بالجمعيات[3]

لقد أدت السياسة الشعبوية دورا لا يستهان به في تضييق الخناق على العديد من مؤسسات المجتمع المدني وتعرضت هذه المؤسسات الى عملية الحضر الكلي او تم ضمها تحت مضلة الحزب الواحد، وبالتالي غلق العديد من قنوات التعبير المنظم والحر بهدف الدفاع عن المصالح المختلفة للمجتمع الجزائري، لقد دفع هذا

---

[1] ابو القاسم سعد الله,**تاريخ الجزائر الثقافي** , المرجع السابق,الجزء الرابع ص,ص33-42.

[2] **نفس المرجع**, ص,ص 172,171.

[3] ويتمثل في الامر رقم 71/79المؤرخ في 3 ديسمبر1971.

الوضع الى بروز مفارقة واضحة بين النصوص التي اكدت على التعددية الاجتماعية للشعب الجزائري وبين واقع الفعل، من خلال عدم ترجمة تلك النصوص الى تعددية سياسية واجتماعية فعلية عن طريق جمعيات مستقلة سياسية واجتماعية وثقافية، لمنع بروز مجتمع مدني مستقل، أين لعبت النخبة الحاكمة دورا هاما في جعل حزب جبهة التحرير الوطني، الحزب الوحيد في الدولة بمثابة الوعاء الذي تصب فيه مختلف التنظيمات الاجتماعية بهدف الدفاع عن سياسة الدولة وليس التعبير عن مصالح اعضائها بصورة مستقلة، وبحكم هذه المهمة التي اسندت لحزب جبهة التحرير الوطني، ظل هذا الأخير في معظم المعارك الحاسمة التي عرفتها الجزائر رديفا تاما ومكملا للنخبة الحاكمة ذات الجذور العسكرية والبيروقراطية،لقد عجز هذا الحزب عن بلورة مشروع مجتمعي حديث لبناء الدولة الحديثة التي تقوم على فصل السلطات، وإرساء بنية سياسية ديمقراطية تتجاوز انقسامات المجتمع التقليدي الفئوية منها والجهوية.وأدى العجز البنيوي الذي لازم حزب جبهة التحرير الوطني الى اغتراب حتى تلك الفئات التي كان يمثلها وأهمها العمال والفلاحين.

ما ميز هذه الفترة (1962-1989)هو وجود ثنائية غير متجانسة في بنية مؤسسات المجتمع المدني فالى جانب تشكل مؤسسات المجتمع المدني الرسمية اي المؤسسات التي حضيت باعتراف ودعم من قبل النخبة الحاكمة، تشكلت في مقابل ذلك مؤسسات اخرى غير رسمية لجأت الى التعبير عن نفسها خارج النسق السياسي القائم على هشاشة التشكيلات الرسمية وعدم قدرتها على الامتداد الحقيقي داخل المجتمع، سواء تعلق الامر بحزب جبهة التحرير الوطني، او مختلف المنظمات الجماهيرية الاخرى الذي دفع بالعديد من الفئات الاجتماعية الى تنظيم نفسها خارج دائرة الفضاء السياسي والاجتماعي والثقافي الذي تتحكم فيه الدولة .من الامثلة التي يمكن الاستعانة بها لتأكيد صحة هذا الطرح العودة لفحص اداء نفوذ بعض مؤسسات المجتمع المدني التي لم تحظ بالاعتراف من قبل النظام الحاكم ومنها الحركة الاسلامية , والحركة البربرية، وبعض فلول الحركة اليسارية.

أكد ظهور مؤسسات المجتمع المدني غير الرسمي عدم صحة الطرح الذي مفاده ان التسلط الصارم والرقابة الشديدة للدول يحول دون قيام اجهزة تمثيلية قوية ومستقلة عن اجهزة الدولة خلال مرحلة الاحادية، اذ يلاحظ ان التشكيلات غير الرسمية تمتعت بقوة واستقلال واضحين عن جهاز الدولة، تشكيلات استطاعت في

لحظة متقدمة من ترهل النظام السياسي القائم ان تنازع هذا النظام في شرعيته، على حد تعبير الباحث جول ميغدال[1] Joel Migdel ومثال الحركة الاسلامية خلال سنوات الثمانينات جدير بالذكر.

من المفارقات الهامة التي يمكن تثبيتها من خلال التعرض للعلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في الجزائر خلال فترة الاحادية هي ان مرحلة ما بعد الاستعمار الفرنسي أعادت انتاج نفس الوضع الذي ميز نشاط مؤسسات المجتمع المدني الجزائري خلال مرحلة الاحتلال، اي ان هذه المؤسسات لم تتوقف عن العمل لكنها عادت الى العمل خارج اطار الفضاء السياسي الذي تحكمه الدولة ' اي انها عادت الى وضع طبيعي مميزا خلال المرحلة الاستعمارية. وبالتالي فإن الوضع يعكس حالة معينة يطلق عليها علماء السياسة حالة الدولة الضعيفة في مقابل مجتمع قوي.لا يمكن فهم طبيعة ومشكلات مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر فهما دقيقا دون فهم طبيعةوكيفية بناء الدولة في الجزائر ما بعد الاستعمار. لقدكان لعمليةوكيفية بناء الدولة في الجزائر منذ الاستقلال انعكاسات وتداعيات سلبية على بناء المجتمع المدني اذ افضت طريقة بناء الدولة على طمس المجتمع المدني اكثر مما عملت على تحريكه وتفعيله، ويمكن تأكيد صحة هذا الطرح بشكل يسير اذا ما تم فحص بعض الجوانب من هذه العملية، وأهمها شخصية السلطة، ونمط التنمية المتبع، وطبيعة وأهداف المنظومة التربوية فبالنسبة لشخصية السلطة فان أهم ما ميزها هو هيمنة العقل السياسي العسكري عليها،وصاحب هذه الهيمنة رغبة جامحة في السيطرة على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، وسحق جميع تكوينات المجتمع المدني الحديث من احزاب سياسية ونقابات،وصحافة حرة لا سيما وأن الجسم المجتمعي ظل في نظر الفئة العسكرية البيروقراطية النافذة، في حالة عدم تشكل واضح اي بمثابة كتلة صماء تخضع للتشكيل وإعادة التشكيل بالأوامر والقرارات والتشريعات التي تساهم هذه الفئة المسيطرة على جهاز الدولة في صياغتها. لقد ساهم السياسي العسكري وبطبيعته الأبوية في تشويه وتشويش عملية بناء الدولة وضد إرساء ما يعرف في الفكر الحقوقي بدولة القانون و الحريات، كما أدت الاختيارات الاقتصادية بدورها الى الاعتماد على فئة من التكنوقراطيين للإشراف على تطبيق المشروع التنموي الطموح الذي تبنته النخبة الحاكمة،إلا ان المصالح النخبوية للفئات التكنوقراطية المتحالفة مع البيروقراطية أفضت الى قلب موازين الاختيارات التنموية، فعوض ان يتم بناء دولة حديثة ومتقدمة تم تحقيق ما يسمى برأسمالية الدولة، وبالتالي افراغ المشروع التنموي من محتواه الحقيقي الذي يخدم المجتمع ككل لصالح النخبة السياسية الحاكمة التي أصبحت تتحكم في البلد، وبقي سائدا

[1] -Joel S.Migdel,A Model of state society Relations, 'in :Howard,New Directions in Comparative Politics (Boulder,Westeview press,1985 ;

هذا الوضع المتمثل في حرص هذه النخبة واستمرارها في استخدام وسائل القمع ضد أية حركة او قوة اجتماعية معارضة من شانها طرح مشروعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي قد ينافس مصالح هذه النخبة.

ففي الوقت الذي تولي فيه الأمم والدول الجادة والمدركة لمكانة المسألة الثقافية لا سيما منها المنظومة التربوية أين تسعى الى جعل المسألة الثقافية كأساس لوحدتها وكمنطلق لتحررها وتجنب تحويلها الى بؤرة توتر اجتماعي وتوظيف ايديولوجي وتكريس للتبعية والتخلف، فإن وضمن الحالة الجزائرية يلاحظ غياب الإرادة السياسية، وغياب الاتفاق بين زمر النخبة الحاكمة حول مرجعية وفلسفة صارمة لبناء المنظومة التربوية وهو ما انعكس سلبا على بناء هذه المنظومة وادى هذا الاخفاق الى بروز تناقضات ثقافية واجتماعية خطيرة، لعل ابرزها عدم الفصل بشكل نهائي في أهم أبجديات وأسس الهوية الوطنية مثل اللغة والثقافة بعد مرور نحو أربعة عقود من الاستقلال وبالتالي عدم تحقيق الاندماج الثقافي والاجتماعي داخل المجتمع الجزائري وانعكس غياب هذا الاندماج بشكل سلبي وواضح في أداء وتوجهات العديد من تشكيلات المجتمع المدني لا سيما غير الرسمية منهابحيث احتلت مسائل الهوية والثقافة لدى اغلبها مكانة مركزية وهو ما دفعها لتعتمد أسلوب عمل يرتكز على فلسفة نفي الآخر وتعد علاقة وموقف التنظيمات البربرية واللائكية والتنظيمات الإسلامية مع بعضها البعض مثالا جيدا على فلسفة النفي.

يشير علي الكنز إلى أنه في الجزائر وحدها قام أكثر من 25 الف منظمة و اتحاد ورابطة وجمعية غير حكومية، منذ انهيار النظام الحزبي الذي كان سائدا هناك في تشرين الاول/اكتوبر 1988 [1]

وبالتالي لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني جزائري حقيقي فيما بعد الاستقلال، لا سيما في مرحلة الأحادية السياسية والحزبية والايديولوجية، ذلك أن شرط الاستقلالية ووجود الإرادة الحرة لدى الاعضاء الجمعويين لم يكن متوفرا فدولة ما بعد الاستقلال لم تكن تسمح بوجود وسطاء في شكل جمعيات مستقلة بينها وبين المواطنين ناهيك بجمعيات مدنية تقوم بوظيفة مراقبة ما تقوم به الدولة طبقا للوظيفة التي حددها مونتسكيو لهذه المؤسسات حيث كانت الدولة متغلغلة في مختلف شرايين المجتمع الاقتصادية منها والحزبية والثقافية والرياضية والدينية والاجتماعية وما سواها كانت دولة ينطبق عليها مفهوم الدولة الشمولية تسير المجتمع وتتحكم في جميع مفاصيله وشرايينه, فكانت مختلف التنظيمات ذات الطابع غير السياسي الخاصة بمختلف فئات المجتمع كالمهندسين والاطباء والكتاب والنساء والعمال والفلاحين والتي كان بإمكانها ان تنشأ في سياق ديمقراطي كجمعيات مدنية تشكل ما كان يسمى في تلك الايام منظمات جماهيرية تابعة للحزب الواحد

[1] عزمي بشارة :**المجتمع المدني دراسة نقدية** ,المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات,ط'09 ,2017, ص300.

وبالتالي مجرد امتداد لسلطة الدولة ومجرد تأطير لهذه الفئات الاجتماعية على نحو يحول دون اي تعبير مستقل لها،وهكذا فإن بعض التنظيمات الجمعوية التي كانت تتوفر فيها مواصفات مؤسسات المجتمع أو الكشافة الاسلامية الجزائرية بعد ما أصبحت تعرف كمنظمات جماهيرية تابعة للحزب الواحد الممثل انذاك للدولة.

لقد ادت النظرة القاصرة للسلطة السياسية التي كانت تقوم على اعتبار العمل الجمعوي نشاطا يزاحم سلطات وامتيازات الادارة وعلى وجوب اخضاعه لرقابة الادارة وعدم خروجه عن تصوراتها الرسمية الى تهميش دور المجتمع المدني وقد ابرز التطور الحديث انه لا يمكن للجهد الفردي المعزول ان يضمن التطور الاجتماعيلذا وجب ادخال القانون بصورة ايجابية تسمح لهذه الهياكل الاجتماعية من جمعيات ونقابات ومنظمات حكومية بإبداء وظيفتها الاجتماعية في تحقيق المنفعة العامة.[1]

ومن نتائج هذه الاجراءات الاحتكارية وهركزية سلطة القرار بإفقار وهشاشة الحياة الجمعوية ومنع بروز هياكل ومؤسسات وسيطة كالجمعيات مما وسع الفجوة بين الدولة والمجتمع وبالتالي احدث ذلك اتساعا في رقعة السخط الاجتماعي والاحتجاجات الفوضوية والفتن وتعطيل نمو الثقافة الديمقراطية والمشاركة في الحركة الجمعوية بل تحولت المنظمات الجماهيرية الى وسائل مميزة للحصول على الترقية الاجتماعية والامتيازات المختلفة[2].

وقد عرفت هذه الفترة تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة فرضتها عوامل خارجية وداخليةوكان لهذه الظروف الأثر البالغ في التشريعات المنظمة للحركة الجمعوية في الجزائر لعل أهمها انخفاض سعر البترول سنة 1985، الذي اظهر هشاشة الوضع الاقتصادي الوطني وفوض الخيارات الكبرى التي تبنتها الدولة الجزائرية في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين من خلال تطبيقها لاستراتيجية الصناعة المصنعة والثورة الزراعية وحتى النظام الاشتراكي ككل, ومن ثم بدأت تطفو على السطح العديد من المشاكل التي كانت بوادرها سابقة كأزمة السكن والتزوح الريفي والبطالة ومشكلات النمو الديمغرافي وعجز الهياكل والبنى التحتية عن استيعابه...وغيرها من المشاكل التي خلقت جوا من التوتر على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ادى الى طرح تساؤلات عميقة حول مدى صواب الخيارات الاستراتيجية للدولة وبلغ الامر الى الحديث حول مدى شرعية النظام وضرورة اعادة النظر في خيارات الدولة واستراتيجيتها وحتى مقوماتها، وعلى رأس كل ذلك العقد الاجتماعي القائم بين الشعب والنخبة الحاكمة.

---

[1] محمود بوسنة : **الحركة الجمعوية في الجزائر نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الامن والتنمية** , مجلة العلوم الانسانية , جامعة منتوري, قسنطينة,العدد17,جوان 2002.

[2] عمر دراس : **الظاهرة الجمعوية في ظل الاصلاحات الجارية في الجزائر، واقع وآفاق**،مجلة انسانيات،المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيلوالعلوم الاجتماعية،العدد28، 2005.

لقد بينت التجربة السياسية التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال، والمتمثلة في سيطرة الحزب الواحد انها تمت من منطلقات خاطئة، لأنها قيدت حرية التعبير، وأدت الى تأخير التحول الديمقراطي ولذلك أصبح الجميع مع بداية التسعينيات يرى أن الحزب الواحد يؤدي بالضرورة الى اختناق الحريات الفردية والجماعية[1].وقد كانت نقطة الضعف الأساسية للنظام –بالذات في الثمانينات–هي نقطة فقدانه للشرعية بخاصة وأن قاعدته التقليدية (الشرعية التاريخية والثورية)قد أضحت بدون معنى لدى الغالبية التي يمثلها جيل من الشباب المولود بعد الاستقلال، إضافة إلى قيام النظام السياسي على القوة بفعل الصراع الذي وقع بين المجموعات المتنافسة على السلطة منذ نهاية حرب التحرير[2].

من جهة أخرى فإن جذور الازمة ترجع الى انعقاد المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني 1980 الذي ظهرت فيه القطيعة بين القرارات المتخذة في عهد الرئيس هواري بومدين والقرارات المتخذة في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد، فسياسة هذا الأخير اتجهت نحو الانفتاح والتخلي عن نموذج التنمية الجماعية من خلال تخلي الدولة عن القطاعات غير الحيوية كالقطاعات الاجتماعية والثقافية والرياضية وتركها للجمعيات الأهلية وذلك لتخفيف الأعباء على سلطة الدولة.

1-4- عوامل تشكيل المجتمع المدني في ظل التعددية:

جاء ميثاق 1986 الذي يشجع انشاء التنظيمات العلمية والثقافية والمهنية، وتم ايضا اصدار القانون 15/87بتاريخ 21-07-1987 ولائحته التنفيذية رقم:16/88 الصادرة بتاريخ:02-02-1988 بماتضمنته من شروط جديدة لإنشاء الجمعيات وتنظيمها[3]، ويعتبر قانون 1987 أول خطوة في طريق فتح المجال الى تأسيس الجمعيات بوع من الحرية.

اذا ليس المجتمع المدني الجمعيات والمؤسسات التي تمارس انشطة مختلفة داخل الدولة بل هي المؤسسات التي تمارس عملا محددا ينطلق من قواعد فكرية محددة، ويخدم رؤية عقدية معينة تربط وجود المؤسسات بتحقيق أغراض معينة في الدولة بحيث يصبح المجتمع المدني العصا السحرية التي تستخدم حل العديد من المسائل السياسية فهو الرد على سلطة الحزب الواحد في الدول الشيوعية بايجاد مرجعية اجتماعية خارج الدولة وهو الرد على بيروقراطية وتركز عملية اتخاذ القرار في الدول الليبرالية،وهو الرد على سيطرة اقتصاد السوق على الحياة

---

[1] د.محمود بوسنة: مرجع سابق, ص183.

[2] د.عنصر العياشي: **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر** ,القاهرة,دار الامين للطباعة والنشر والتوزيع,1999,ص09.

[3] المرجع نفسه.ص09

الاجتماعية، وهو ايضا الرد على دكتاتوريات العالم الثالث من جهة، وعلى ....العضوية والتقليدية فيهمن جهة أخرى[1].

وعلى العموم فانه في التسعينات ومع وصول الصراع بين بعض التيارات الاسلامية والدولة مرحلة القتال ظهرت تيارات دينية جديدة ترتكز على المرجعية الدينية في مجالات النشاط العام، وتسعى للتأثير في قطاعات أوسع من الجمهور، وتتميز هذه التيارات (إسلامية ومسيحية)بأنها تهتم بالشأن العام وتطرح قضايا ذات أبعاد سياسية تنموية ثقافية اجتماعية، وتمارس أنشطة ذات طابع جماهيري أو موجهة للجمهور من خلال أطر للعمل الجماهيري، ورغم ارتباط هذه الأطر تنظيميا أو فكريا بمؤسسة او ثقافة دينية،إلا أن خطابها السياسي او الثقافي غير ديني في عمومه[2].

أدت أزمات النظام المستفحلة في الجزائر الى ظهور اشكال جديدة من الحركات الاجتماعية التلقائية، تتسم هذه الحركات بعدم التأطير أو ضعفه والنزعة الى الفعل المباشر واستخدام العنف في بعض الاحيان كأداة تعبيرية، وتركزت هذه الحركات في الأحياء الشعبية في المدن الكبرى، وحملت هذه الحركات فاعلا اجتماعيا جديدا هو شباب المدن والأحياء الشعبية، الذين عبرَو عن رفضهم لأوضاعهم المعيشية الفردية والجماعية بلغة سياسية جديدة يغلب عليها الإبهام والغموض، وخطاب كلي لا يفرق بين السياسي والديني والأخلاقي والفردي والجماعي مع نزعة حول الجذرية في الطرح [3].

تحولت هذه الحركات إلى فاعل مركزي في جزائر النصف الثاني من الثمانينات وحازت على تأييد كثير من الأوساط الاجتماعية الشعبية وخاصة بين الشباب تمركزت هذه الحركات حول القضايا الحياتية مثل السكن والتعليم وأشكال التهميش المختلفة التي تم التعبير عنها بمفهوم الحقرة مفهوم شعبي رفعته الكثير من الحركات الاجتماعية في الجزائر،وأصبح مستعملا بالعربية والفرنسية دون حاجة الى ترجمة وغزت هذه الحركات ميادين لم تكن معروفة للحركات التقليدية (المصنع والجامعة...)مثل الملعب والحي الشعبي ثم المسجد في مرحلة لاحقة.

كانت هذه الحركات في بدايتها بعيدة عن اي تأطير سياسي،وكان التيار الديني يرى فيها حركات دهماء لا تتوفر فيها درجة النقاء الديني المطلوبة وصاحب هذه الحركات ظهور العديد من المبدعين على المستوى الفني كأغنية الراي المتمردة عن القيم والسلوكيات الاجتماعية والمنادية بحرية اكبر، ومع الصعود الاقصى لتلك

---

[1] محمد احمد علي مفتي : **مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية–دراسة تحليلية**–ص 15

[2] مجموعة من المؤلفين :**الحركات الاجتماعية وسياق التحول في منظومة قيم الولاء والانتماء في المنطقة العربية**, النشر الجامعي الجديد,تلمسان,الجزائر,سنة 2020 ص378.

[3] نفس المرجع ص379

الحركات في احداث اكتوبر 1988، تم اللقاء التاريخي بينها وبين التيار الديني الجذري المتمثل في بعض تيارات الجبهة الاسلامية للإنقاذ دون التيارات الاسلامية الاخرى.

منحركوب التيار الاسلامي لهذه الحركة أبعادا لم تكن لها في البداية مثل الابعاد الأخلاقية والقيمة الدينية التي يغلب عليها الطابع السلفي، وقاد هذا التيار الحركة نحو مواجهات عنيفة مع الدولة الوطنية وأجهزتها أو مع الكثير من القوى الاجتماعية الاخرى وتولدت حالة العنف التي ساهمت في تفريخ الارهاب الذي ضرب بقوة بين صفوف أبناء الفئات الشعبية التي مثلت القاعدة لهذه الحركات .[1]

2. المجتمع المدني في الجزائر الواقع والبناء المؤسساتي:

✓ **نشأة الحزب السياسي وطنيا:** لم تعرف الجزائر الظاهرة الحزبية عبر ما يسمى بالمجموعات البرلمانية ونشاطها السياسي، كما حدث على العموم في الغرب فخضوعها للاستعمار جعلها تعرف هذه الظاهرة بشكل من الأشكال كنتيجة لتطور الوعي الوطني داخل الدولة الاستعمارية والتي استطاعت خلق مفهوم للدولة الجزائرية كجوهر مغاير للدولة الفرنسية وقد كان من اهم العوامل المساعدة على إعادة النظر للجزائريين في استراتيجية التحرر من الاستعمار بداية التفكير الجدي عند افراد النخبة الجزائرية انذاك في ايجاد حلول يتم من خلالها كسب حقوق سياسية ومدنية من شأنها المساواة مع فرنسيي الجزائر وهنا جاءت فكرة انشاء الحزب السياسي الذي أصبحت له مكانة مرموقة في الأنظمة السياسية وهذا بهيكلة مختلف المطالب في قالب شرعي ومشروعوكان من أبرز التشكيلات السياسية.

إن التطور السياسي الذي عرفته الجزائر اثناء العهد الاستعماري تمخضت عنه تعددية سياسية حزبية عاكسة للتباين الاجتماعي الذي كان يطبع الجزائر، وشكلت ثورة نوفمبر 1954 نقطة تحول في المسار التطوري الجزائري، فمن جهة وضعت تلك الثورة،أسس الدولة الجزائرية الحديثة كما انها انهت العهد الحزبي التعددي من جهة ثانية على اعتبار ان الثورة جمعت مختلف الاحزاب والتيارات في جبهة ضد الاستعمار قصد الوصول الى هدف مشترك هو الاستقلال الوطني فالتجربة التعددية في الجزائر عرفت انتكاسة وانتظرت مختلف المراحل التي مر بها الحزب الواحد ومختلف التحولات الداخلية والخارجية التي ميزت الحياة السياسية والمجتمعية في الجزائر لتعود الى الواجهة عبر احداث اكتوبر 1988 والإصلاحات التي رافقتها والتي مهدت الطريق لدخول الجزائر عهد التعددية السياسية والمنافسة السياسية الحرة عبر الانتخابات تجسيدا لمبدأ السيادة الشعبية والتداول على

[1] مجموعة من المؤلفين :**الحركات الاجتماعية وسياق التحول في منظومة قيم الولاء والانتماء في المنطقة العربية**, النشر الجامعي الجديد,تلمسان,الجزائر,سنة 2020 ص379

السلطة[1].فقبل صدور القانون العضوي 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية والذي ألغى الأمر 97-09 المتعلق بالأحزاب الذي عرفت مادته الثانية الحزب السياسي وفق معيار الهدف من انشائه ان "الحزب السياسي يهدف في إطار احكام المادة 42 من الدستور الى المشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية من خلال جمع مواطنين جزائريين حول برنامج دون ابتغاء هدف يدر ربحا لكن بالرجوع الى القانون العضوي 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية، نجدها تنص على "أن الحزب السياسي هو تجمع مواطنين يتقاسمون نفس الافكار ويجتمعون لغرض وضع مشروع سياسي مشترك حيز التنفيذ للوصول بوسائل ديمقراطية وسلمية الى ممارسة السلطات والمسؤوليات في قيادة الشؤون العمومية".هنا نجد ان المشرع اعتنق الخصائص المميزة للحزب، اضافة الى معيار المشروع السياسي ووضعهما كأساس بني عليهاساسي هو التوفيق بين التيا تعريف الحزب السياسي. ومن بين الاحزاب نذكر ما يلي:

-التيار الوطني: ويشمل حزبين مهمين هما: حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الديمقراطي.

حزب جبهة التحرير الوطني FLN: تم انشاء هذا الحزب بشكل مباشر في ظل تصاعد أزمة انتصار الحريات الديمقراطية ومحاولة ايجاد الحلول ثم انشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954[2] فهي لجنة داخل الحزب هدفها الاساسي هو التوفيق بين التيارين المتصارعين لتحقيق وحدة الحزب[3]، مارست جبهة التحرير الوطني الحكم منذ الاستقلال ولعبت دورا رئيسي تعبويا مانعا لظهور اي قوى سياسية منافسة، الى غاية احداث اكتوبر 1989 التي هزت كيانه ويرجع هذا الدور لكونها القوة السياسية الوحيدة التي انبثقت منها جميع فئات الشعب الجزائري ،وقد استمرت في ممارستها للسلطة استنادا الى الشرعية التاريخية الثورية[4]، هنا يظهر لنا بأن حزب جبهة التحرير الوطني هو حزب الدولة الوحيد الذي بقيت سيادته حتى بعد التعددية الحزبية نظرا لكونه انبثقت منه كل الأحزاب الأخرى.

-جبهة القوى الاشتراكيةFFS

-الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائرMDA

-الحزب الاجتماعي الديمقراطيPSD

-حزب العمالPT

---

[1]-توزي خالد: الظاهرة الحزبية في الجزائر "التاريخ،المكانة ، المستقبل "مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية –جامعة يوسف بين خدة الجزائر-السنة الجامعية 2005-2006 ص3.

[2]-الأمين شريط:**التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية**،1919-1962،الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية،1989،ص82.

[3]-Mohamed Djerabak la proclamation du premier novembre 1954 AlerK 1999 ,p157.

[4]-خميس حزام والي،**اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية في اشارة الى تجربة الجزائر**،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ،2004،ص189.

-حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطيةRCD

-الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS

-حركة النهضة الإسلامية

-حركة المجتمع الإسلامي حماس

المسار التاريخي لانشاء النقابات وطنيا: على غرار مختلف دول العالم فان للتنظيم النقابي في الجزائر جذور تاريخية من خلال ما توصل اليه الباحثين المؤرخين في هذا المجال حيث نلاحظ ان اول نقابة في الجزائر انشئت سنة 1880 وهي نقابة عمال المطابع وهذا التاريخ ليس بالبعيد عن نشاة الحركة النقابية في بريطانيا سنة 1852 وهنا يتبين بان الجزائر كانت تواكب كل الاحداث والتطورات التي كانت تحدث في العالم خاصة انها كانت مستعمرة لبلد اوروبي من شانها التاثر بما يحدث هناك.لكن عرفت خلال هذه الحقبة الكثير من التضييق على انشاء النقابات في ظل الاستعمار الفرنسي الذي عمل على قمعها بمختلف الوسائل.

وانتشرت النقابات في تلك الحقبة على الرغم من منع المستعمر لها، واحتواها من خلال اقامة نقابات فرنسية ودعوة الجزائريين للانظمام والاندماج فيها[1].

وقد تواصل وامتد الأمر إلى أن تأسس اتحاد نقابة العمال الجزائريين على يد مصالي الحاجوكذلك انشاء نقابات اخرى غير انها لم تخرج عن اطار سياسة الحزب الواحد.وفي سنة 1952 انشئت نقابة خاصة بالعمال الجزائريين كنتيجة لاشغال اللجنة المركزية للحزب وهذه النقابة بقيادة "عيسات ايدير "وتم انذاك رسميا تأسيس الاتحاد العام االنقابات الجزائرية في 24 فيفري 1956،وقد طغى على هذه النقابة الدور السياسي و النقابي لأنها كانت تعتبر جزء من النظام الأحادي[2].

فبالرجوع الى مختلف الدساتير التي اعتنقتها الجزائر يمكن القول بان المشرع الجزائري كان واضحا فيما يتعلق بالتنظيم والحق النقابيوكيفية ممارسة هذا الحق وخير ما نستدل به على موقف المشرع من الحق النقابي هو انضمام الجزائر كدولة منذ استقلالها الى "منظمة العمل الدولية"ومشاركتها لأول مرة في اشغال العمل الدولي في الدورة السابعة والأربعين في جوان 1963 حين انتخبت الجزائر عضوا في مجلس ادارة مكتب العمل الدولي في الفترة الممتدة بين جوان 1963 و1966 وصادقت الجزائر على 54 اتفاقية صادرة عن منظمة العمل الدولية تتعلق بحقوق العمال.

---

[1] عصام ثوالبي الثعالبي:**مدخل الى تاريخ القانون النقابي**،دار هومة،الجزائر ،سنة 2014،ص58 .

[2] حيلة حنان :**مرجع سابق**، ص55.

ومن خلال التعديل الدستوري سنة2020 نجد المادة 153 و154 نصت على امكانية المصادقة على مختلف الاتفاقيات من طرف رئيس الجمهورية وان هذه الاتفاقيات المصادق عليها طبقا للإجراءات المنصوص عليها تسمو على القانون كما عمدت على تكريس الحقوق ذات الطابع الاجتماعي من خلال النص عليها في الدستور والتي من بينها ما نصت عليه في المواد 66و70 من التعديل الدستوري سنة 2020. [1]

لقد ضمنت النقابات المستقلة خلال فترة التعددية الحزبية شرعية وجودها من خلال دستور 1989 ثم من خلال القانون النقابي 90-14 المتعلق بكيفية ممارسة الحق النقابي ومن ثم ضمان حق التعددية كمعيار من معايير الحرية النقابية هذا عن النصوص القانونية لكن على ارض الواقع فإن النقابات تتعرض لانتهاكات على مستوى الانشاء والتكوين ثم على مستوى ممارسة انشطتها واستغلال الوسائل القانونية المتاحة لها وأنها مازالت لم ترق الى مستوى المعايير الدولية المكرسة للحرية النقابية، وقد صدر قانون خاص بممارسة الحق النقابي رقم: 22 – 06 المؤرخ في 25 أفريل 2022، المعدل والمتمم للقانون رقم 90 – 14 المؤرخ في 2 جوان 1990 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي.

منظمات الأسرة الثورية :ظهرت بعض هذه المنظمات إلى الوجود منذ السنوات الأولى للاستقلال بهدف حماية حقوق مختلفالشرائح التي تمثل الأسرة الثورية، وترسيخ القيم الوطنية والحفاظ على مبادئ أول نوفمبر. وهي على العمومنظمات ذات تمثيلية عالية وتمتلك هياكل قاعدية وممثلين في معظم ولايات الوطن، ولها مكانة وقوة سياسيةمعتبرةوكثيرا ما كان لها أدوار تاريخية في دعم السلطة ومساندته.

وقد تأسست المنظمة الوطنية للمجاهدين منذ 1963 من طرف المجاهد "إبراهيم حشاني"، بهدف الدفاع عن متقاعدي جيش التحرير الوطني وذوي الحقوق من أبناء وأرامل الشهداء وحماية مصالحهم المادية والمعنوية، وقد أخذت المنظمة بعدا ثقافيا وتاريخيا وسياسيا، حيث سعت للحفاظ على روح الثورة والقيم الوطنية، وتمتلك هذه المنظمة قوة أمام السلطات خاصة إذا تعلق الأمر بالثوابت الوطنية والرموز التاريخية.

وفيسنة 1989 ظهرت المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء وهي من الجمعيات الفاعلة على الساحة السياسية بسبب نشاطاتها وحضورها، وتسعى هذه المنظمة إلى تعزيز مكانة أبناء الشهداء ودعم مواقعهم في النظام السياسي، وقدكان من بين أبناء المنظمة الكثير من الأعضاء المؤسسين لحزب التجمع الوطني

[1]-المرسوم الرئاسي رقم:20-442 المتضمن اصدار التعديل الدستوري لسنة 2020.

الديمقراطي، ويشغلون فيه مراكز قيادية، كما يتواجدون في مختلف المجالس الشعبية الوطنية وأعضاء في مجلس الأمة[1].

وتشمل الساحة السياسية حاليا عدة منظمات مثل:

المنظمة الوطنية للمجاهدين.

التنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء.

المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء.

اتحاد أبناء الشهداء

اتحاد أبناء المجاهدين

منظمات أرباب العمل:بالموازاة مع الخوصصة وما رافق التحول نحو اقتصاد السوق من آليات تسمع بظهور وتطور القطاع الخاص في الجزائر بدأت العديد من المنظمات التي أسسها أرباب العمل تظهر إلى الساحة الاقتصادية والسياسية محاولين في ذلك أخذ موقع الشريك المساهم في اتخاذ القرار على المستوى الاقتصادي خصوصا وحتى السياسي عوماباالموازاة مع النقابات العمالية، ورغم الفارق النضالي التاريخي بينهما إلا أن منظمات أرباب العمل استطاعت كقوة اقتصادية ضاغطة أن تحجز لها مكانا في إطار جلسات التفاوض والمشاورات الثنائية والثلاثية التي دأبت الحكومة على إجرائها، إلى جانب حضورها داخل هياكل تسيير صناديق الضمان الاجتماعي المختلفة.وقد نظم أكبر أرباب العمل الجزائريين (120رب عمل في مختلف القطاعات يشغلون أزيد من 128000 عامل) أنفسهم في "منتدى رؤساء المؤسسات" الذي ظهر إلى الوجود سنة 2000 ويضم إلى جانب أرباب العمل الخواص مؤسسات القطاع العمومي التابع للدولة، وقد تحول هذا المنتدى إلى فضاء للحوار والنقاش حول العديد من المسائل الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بشكل وثيق بعمليات الإصلاح الاقتصادي، وذلك من خلال الندوات والدراسات التي يقوم بها لصالح المؤسسة الاقتصادية[2]

المنظمات الشبانية:لقد مثل الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية الشباب الجزائري طيلة الثورة. وغداة الاستقلال أولت الجزائر مسألة تنظيم وتأطير الشباب اهتماما بالغا من قبل المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، الذي أسس منظمة شبيبة جبهة التحرير الوطني، والتي عملت تحت إشراف الحزب. ومع منتصف السبعينيات

[1] شاوش اخوان جهيدة :مرجع سابق،ص 121.

[2] نفس المرجع،ص121.

وبالتحديد سنة 1975تاريخ انعقاد الندوة الوطنية الأولى للشباب تم توحيد كل الفئات الشبابية تحت راية الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، وضم آنذاك الطلبة الجامعيين والطلبة الثانويين والكشافة وشباب الأحياء. ولما كان الصراع على أوجه في الأوساط الطلابية، وبعد قراءة سياسية للتركيبة الشبابية انفتحت قيادة البلاد على الفئة التي كانت تبدي تحمسا أكبر للبرنامج الاشتراكي وهكذا عرفت سنوات السبعينات التفاف الشباب حول مبادئ وأهداف الثورة، وأثمر هذا التحالف بين القيادة السياسية والقاعدة الشبابية جملة من الإنجازات كالطب المجاني، وديمقراطية التعليم، وبناء القرى الاشتراكية، وحملات التطوع الفلاحي...في حين انحازت فئات أخرى وخاصة الطلابية منها إلى بناء قوة معرضة تمثلت أساسا في الشباب الإسلامي وشباب الحركة البربرية، ودارت بين هذه حوارات عنيفة وصلت حد الاقتتال (أحداث بن عكنون1980)[1].

3. الحركة الجمعوية في الجزائر، المفهوم، الأهداف والوظائف:

تعتبر الجمعيات منظمات مستقلة مفتوحة أمام المواطنين للإنضمام اليها بهدف خدمة مصلحة او قضية او التعبير عن رأي مشترك بوسائل سلمية تقوم على احترام حق الأفراد فالتأسيس يقوم على الحرية والاستقلال والاختيار الارادي للفرد , والنشاط عادة ما يقوم على التطوع والعمل العام أما الاهداف هي مصالح او قضايا او حقوق مشتركة، ولن يكون هذا إلا من خلال تجسيد الدور الايجابي لها من خلال التوفيق بين القوانين أو المراسيم الصادرة الخاصة بذلك والانسجام بين ما تقدمه القوانين وبين ظروف ومقتضيات التطور لتجسيد التنمية في جميع مجالاتها الاجتماعية,الاقتصادية وحتى الثقافية.

1 –تاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر :سنحاول الكشف عن مراحل سيرورة النشاط الجمعوي ابتداءا من مرحلة السيطرة الاستعمارية منذ سنة 1930 الى غاية 1962 والذي يمثل بداية تاريخ استقلال الجزائر وبداية مرحلة الدولة الوطنية التي انتهت باحداث اكتوبر 1988 والاعلان عن مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر تميزت بالانفتاح السياسي والاقتصادي والتي يمكن تقسيمها الى مرحلتين ,مرحلة العشرية السوداء التي عرفت أوضاعا سياسية وأمنية حرجة ثم مرحلة ما بعد العشرية السوداء.

2– الحركة الجمعوية من 1830 الى 1962:كان ترتكيز الجزائر قبل تواجد الاستعمار الفرنسي على المؤسسات التقليدية المتمثلة في الزوايا والجماعات الدينية والعشائرية المختلفة التي عملت السلطات الفرنسية على دراستها وفهم أنظمتها وتسييرها واستغلالها كوسيلة للتحكم في المجتمع للسيطرة عليه واقتصر تكوين الجمعيات في السنوات الاولى من الاستعمار على نخبة من الاوروبيين وفي الميدان الفلاحي ووسط المعمرين

[1]–شاوش اخوان جهيدة :**نفس المرجع** ،ص،122.

سنة .1840[1]وكان ينعدم فيها التأطير القانوني،كما أن البعض منها سواء كان يسيرها مدنيين وعسكريين واوربيينوكان يحكمها بدافع السيطرة وانطلاقا من وجهة عنصرية أما السكان المحليين كانوا يتميزون بوعي شعبي وروح جماعية عالية لاسيما في الأرياف وخاصة قبل ثورة 1871 حيث قام بتشكيل سري يتكون من عشرة الى اثني عشرة عضو منتخبون من طرف الدواوير لديهم السلطة المطلقة في تسيير امور المناطق الريفية [2].

كانت بداية ظهور الجمعيات حسب قانون الجمعيات الفرنسي الصادر بتاريخ :1901/07/05 الذي يوضح كيفية انشاء وتسيير الجمعيات وتم بالفعل تأسيس جمعيات مختلفة رياضية , ثقافية واخرى موسيقية وازدهرت في ظل احكام القانون الاستعماري على الجزائر ووجدت تنظيمات تحمل الطابع الاداري تعمل على تنظيم نفسها على شاكلة المجتمع الأوروبي.أما فيما يخص الأهالي الجزائريين فالتنظيمات كانت مقامة في المجال الرياضي والفني لكن كان الهدف من اقامتها ليس ترقية المستوى الاجتماعي ومحاربة الفقر بقدر ما كانت في خدمة المستعمر الذي عمل على قيامهاوكانت موجهة لشرائح اجتماعية خاصة.ثم ظهرت جمعيات ذات نزعة وطنية للنضال ضد المستعمروكان هذا بعد ظهور جمعيات رياضية اسلامية التي اخذت بعدا رمزيا لأنها كانت الوجه المعاكس للجمعيات الرياضية التي اسسها الأوروبيون ولأنها كذلك واسطة للعمل الوطني الذي كان يترسخ شيئا فشيئا ثم ظهرت جمعيات دينية كانت منعوتة بالإسلاميةوكانت تتميز عن الجمعيات الاوروبية من خلال التسمية والفعل على مسألة الهوية وابراز الاختلاف وهنا اتخذت السلطات الاستعمارية الحيطة والحذر في التعامل معها ونذكر منها حركة الاخوة الجزائرية اسسها الامير خالد في :23جانفي 1922وكانت تحمل صبغة سياسية ذات بعد ديني واعتبرها المستعمر خطر ووصفها بالتعصب الاسلامي[3]

وقد شكلت هذه التنظيمات خطر على السلطات الاستعمارية ونذكر منها على الخصوص جمعية العلماء المسلمين التي مثلت مدرسة حقيقية للوطنية بشمال افريقيا انذاك اما التنظيمات الأخرى فقد تداخلت مهامها مع المراكز الاجتماعية التي انشأتها السلطات الاستعمارية التي سعت من خلالها لتنفيذ سياستها اتجاه الاهالي كأسلوب من أساليب الترغيب ثم تتحول الى مشاركة جزائرية والى نضال سياسي عند انفصال الجمعيات الجزائرية عن الاوروبية لتدعيم الحركة التحررية الوطنية.

فبالرغم من ان تشكيل الجمعيات كان في اطاره القانونيوكانت الحرية المطلقة في ممارسة العمل الجمعوي إلا ان النظام الاستعماري نفسه كان العقبة أمام ممارسة الحريات في العمل الجمعوي مما يدل على ان هذه القوانين

---

[1] HARCHI Omar .Les associations declarés .un cahier de cread.2000.P 53.

[2] –مصطفى الاشرف: **الجزائر الامة والمجتمع , ترجمة: حنفي بن عيسى**,(الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب,1983)ص,ص,63,64.

[3] –عروس الزبير:**الجمعيات ذات التوجهات الاسلامية في الجزائر** ,(القاهرة:ط1, دار الامين,2006) ص32.

كانت في صالح الاقلية الاوروبية، لكن ما ميز الجمعيات الجزائرية الدور الذي لعبته في تأكيد الهوية الثقافية واختلافها عن الانتماء الثقافي واللغوي والعقائدي للطرف الأوروبي حيث استمر هذا الدور الى ما بعد الاستقلال، اما ما بعد الاستقلال فقد سجلت الإحصائيات 11000 جمعية ما بين 1962 و1987 أما مرحلة ما بعد الثمانينات وخاصة بعد احداث اكتوبر عرفت مرحلة الانفتاح وظهور المجتمع المدني أين تكتسيي هذه المرحلة مكانة هامة في تاريخ الحركة الجمعوية نظرا لأهمية الاحداث والتغيرات التي عرفتها الجزائر خلالهاولعل اهم ما ميز هذه المرحلة هو ظهور مصطلح المجتمع المدني كمفهومو كممارسة بعد مخاض عسير وصراع مرير على استعماله كوسيلة من طرف السلطة للانتقال والخروج من الازمة الحادة التي كان يعيشها الوطن او من طرف المعارضة للمطالبة بحقها للمشاركة في تسيير شؤون المجتمع[1]هذا الصراع الذي بلغ اوجه نهاية الثمانينات من القرن الماضي وفيما يخص احداث اكتوبر 1988 فهي تعتبر تتويجا لمجموعة من الحركات الاجتماعية التي عرفتها الجزائر منذ بداية الثمانينات كحركة تيزي وزو سنة 1980 وحركة وهران سنة 1982 كذلك حركة قسنطينة سنة 1986 ليس على المستوى الاقتصادي فقط بتبني اقتصاد السوق بل سياسيا ايضا بالمناداة بالتعددية السياسية والنقابية وهو الدافع وراء انتعاش العمل الجمعوي كتتويج للانفتاح السياسي المفروض من اعلى والقائم على التعددية التي تجسدت تشريعيا في دستور 1989 الذي أقر بحق انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي لتحقيق قدر اكبر من الديمقراطية وقانون التنظيمات ذات الطابع السياسي لذات السنة[2].

ونظرا للانفجار الذي تميز به الفضاء الجمعوي المنقطع النظير والذي لم تشهده الجزائر من قبل خاصة بعد صدور القانون الليبرا31/90 المؤرخ في 1990/12/04 , والمتضمن شروط تاسيس الجمعيات وتنظيمها مما عرف مع بداية التسعينيات ارتفاعا محسوسا لعدد الجمعيات , فالجمعيات عموما تؤطر نخبة حضرية متعلمة نابعة من التطور السريع والحديث العهد للفئات الاجتماعية الوسطى التي عانت من عملية افقار مؤخرا وتبحث حاليا من خلال المشاركة الجمعوية ان تتموضع وترقى اجتماعيا من جديد لتستعيد مكانتها في المجتمع.

وفي سنة 1990 عدل وحرر قانون الجمعيات 31/90 مما اعطى دفعا جديدا للحركة الجمعوية الجزائرية التي ظلت تعاني ثلاثة عوامل سلبية تعرقل نموها رغم ما تتوفر عليه من طاقات جبارة.

---

[1] عبد الناصر جابي : **العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر الواقع والافاق** ،الوسيط مجلة دورية تصدرها وزارة العلاقات مع البرلمان،الجزائر،عدد 05.

[2] عروس الزبير: **التنظيمات الجمعوية بالجزائر الواقع والآفاق** , مرجع سابق، ص21.

إن ضعف تأطيرها حظر انشاء الجمعيات سنوات طويلة قد قلص التأطير القديم ومنع بروز اطارات جدد كما ان انعدام الاحتكاك مع الحركة الجمعوية العالمية لم يسمح بتطور طرق تسيير الجمعيات مما يشطل حتما عامل ركود اما العامل الثاني يكاد يكون طبيعيا في ظل الوضع الانتقالي الذي تعيشه الجزائر، وهو العلاقة التواطئية الى حد ما التي تعيشها بعض الجمعيات مع الحركات والأحزاب السياسية ولقد ترك موروث عهد الحزب الواحد مخلفات خطيرة على طرق تصرف الجزائريين وتفكيرهم، مما يحد منظور الجمعيات حتى الخيرية منها الى توجيه نشاطها وخطابها وعلاقاتها بحسب الحزب المؤثر في الجمعية او الى الانطواء تحت لوائه صراحة.فالسلطات العمومية طرفا فاعل في هذه اللعبة وتسيطر كلما استطاعت بشتى الوسائل (منح-مقرات-وسائل-تمويل...)على الجمعيات التي تهمها فقد كانت السلطات العمومية نفسها وراء ظهور عدد من الجمعيات اما العامل الثالث والاخير قلص نمو الحركة الجمعوية خلال السنوات اللأخيرة، شبه الحرب الاهلية التي تعصف بالبلاد، اغتيل العديد من اطارات الحركات الجمعوية وشهد نشاط اغلبها تقلصا شديدا بفعل الاعتداءات الارهابية وسعي السلطات العمومية الصريح الى مراقبة كل الاجتماعات والتظاهرات فعلى حوالي 18000 جمعية مؤسسة بالجزائر منذ 1987 حلت السلطات العمومية حوالي 5000 جمعية في تلك الفترة لارتباطها بالجماعات الاصولية، كانت تستعمل سابقا لجمع الاموال الموجهة اصلا الى بناء مساجد ظلت غير مكتملة غير انها حولت لصالح الحزب المحظور وجماعاته الخيرية مما كان يمكنه بكلفة ضئيلة[1].

3-مقاربة مفهوم الجمعيات: تعددت التعاريف واختلفت لمفهوم الجمعيات، وذلك بحسب التخصصات والزاوية التي ينظر إليها كل باحث,بغية الوصول الى التعريف الدقيق من الواجب التعرض الى مفهوم الجمعيات فقها وقضاءا وتشريعا[2].

التعريف الفقهي: تعددت تعريفات الفقهاء للجمعيات حيث عرفت على انها كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة زمنية او غير معينة تتالف من اشخاص طبيعية او بغرض عدم الحصول على ربح مادي[3].

وعرفها الاستاذ حسن ملحم: بانها الاتفاق الذي يضع اكثر من اثنين من الافراد بصفة دائمة معرفتهم او نشاطهم في خدمة هدف غير تحقيق الربح المادي.[4].

---

[1].عوايشية نصر الدين: **الحركة الجمعوية بين الفعل الثقافي والخدمة الاجتماعية دراسة انثروبولوجية لجمعية الظهرة الثقافية بمازونة**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير:2015-2016 .

[2]فاضلي السيد علي, **نظام عمل الجمعيات في القانون الجزائري**, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق-جامعة بسكرة,2009ص,06.

[3]حسن ملحم :**نظريات الحريات العامة**,ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر,1981ص75.

[4]فاضلي السيد علي:**المرجع سبق ذكره**,ص07.

وعرفت ايضا انها تشكيلات اجتماعية فاعلة ومنظمة تسعى على اسس تطوعية غير ربحية لتحقيق أهداف عامة لمجموعة تعتمد أساليب الحكم الرشيد ضمن أُطر قانونية تضمن الشفافية وحرية التشكيل.

التعريفات القضائية:يعد التعريف الذي وضعته المحكمة الدستورية العليا في مصر في حكمها القاضي بعدم دستورية القانون 153 لسنة 1999 المتضمن قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية حيث عرف الجمعيات بأنها واسطة العقد بين الفرد والدولة إذ هي كفيلة بالإرتقاء بشخصية الفرد بحسبانه القاعدة الأساسية في بناء المجتمع عن طريق بث الوعي المدني ونشر المعرفة والثقافة العامة ومن ثم تربية المواطن على ثقافة الديمقراطية والتوافق في إطار من الحوار الحر والبناء وتعبئة الجهود الفردية والجماعية لاحداث مزيدا من التنمية الاجتماعية والاقتصادية معا والعمل بكل الوسائل المشروعة لضمان الشفافية والتاثير قي السياسات العامة وتعميق مفهوم التضامن الاجتماعي ومساعدة الحكومة عن طريق الخبرات المبذولة والمشروعات التطوعية على اداء افضل للخدمات العامة, والحث على حسن توزيع الموارد وتوجيهها على ترشيد الانفاق العام.[1]

التعريف التشريعي للجمعيات: شهدت التعريفات التشريعية في الجزائر تطورات متعددة اختلفت باختلاف المراحل السياسية التي شهدتها البلاد، ففي الفترة الانتقالية التي عقبت الاستقلال تم العمل بالقوانين الفرنسية إلا ما استمر العمل بقانون الجمعيات الفرنسي الصادر في 05 جويلية 1901 حيث عرفت الجمعية في المادة الاولى منه بأنها: اتفاقية يضع شخصين او عدة اشخاص بصفة مشتركة ودورية كل معارفهم وأنشطتهم في عرض لا يدر ربحا.

أما في الأمر 71/79 الصادر بتاريخ 03 ديسمبر 1971 عرفت المادة الاولى منه الجمعية بأنها :"الاتفاق الذي يقدم بمقتضاه عدة اشخاص وبصفة دائمة وعلى وجه المشاكة معارفهم ونشاطاتهم ووسائلهم المادية للعمل من غاية محددة الاثر ولا تدر ربحا"وجاء هذا التعريف يصب في سياق التوجه الايديولوجي الذي صاحب صدور اول قانون للجمعيات جزائري اين كانت موجة التشبع بالأفكار والتوجهات الاشتراكية.

أما في المرحلة التي عقبت الانفتاح السياسي الذي شهدته البلاد بعد اقرار دستور 1989 اين تم اصدار قانون الجمعيات 31/90 المؤرخ في :04 ديسمبر 1990 حيث عرفت الجمعية في احكام المادة الثانية منه بأنها تمثل اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها، ويجتمع في اطارها اشخاص طبيعيون ومعنويون على اساس تعاقدي ولغرض غير مربح كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة من اجل ترقية الانشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي على الخصوص.

---

[1] ابراهيم محمد حسنين :**اثر الحكم بعدم دستورية قانون الجمعيات الأهلية** , دار الكتاب القانوني,مصر,2006,ص,11.

أما في القانون العضوي 06/12 المؤرخ في 15 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات، عرفت المادة الثانية منه الجمعية بأنها: تجمع اشخاص طبيعيين او معنويين على اساس تعاقدي لمدة زمنية محددة او غير محددة، يشترك هؤلاء الاشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من اجل ترقية الانشطة لا سيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والانساني حيث ان المشرع هنا قد وسع من مجال نشاط الجمعية ليشمل العمل الخيري والمحافظة على البيئة وحماية حقوق الانسان في المجال العلمي والتربوي والثقافي.

من خلال ما سبق يمكن ان نخلص إلى أن الجمعية هي تلك التجمعات المنشأة بتوافق إرادة الأشخاص المشكلين لها في صورة منظمة ودائمة بغية تحقيق أهدافهم المشتركة والتي تجسد وبشكل عام فكرة التكافل الإجتماعي والطوعي بين أفرادها تحقيقا للمصلحة العامة للمجتمع ككل, ومن دون السعي إلى أية أهداف ربحية أو مكاسب مالية خاصة لأعضائها[1].

4-المشاركة في الحقل الجمعوي في الجزائر: في امريكا ينتظم في هذا القطاع احدى عشر 11 مليون موظف بصفة دائمة تطوعية 90 مليون متطوع بفارق 5 ساعات في الاسبوع من التطوع في جميع التخصصات، اما في الجزائر نسجل نسبة لا تتعدى 5 في المائة من اغلب الجمعيات الملاحظة ميدانيا تقتصر على رؤساء الجمعيات او في بعض الاحيان على بعض اعضاء المكتب بالجمعية وليس كلهم[2]،حيث تعجز هذه الجمعيات على جلب المشاركين والمنخرطين وهي بذلك تعيش أزمة حقيقية في المشاركة ومن هنا نحاول البحث في اسباب حقيقة الاحجام والإقبال على العمل الجمعوي ومبررات ذلك عند الفاعلين محل الدراسة.

5- سنوات النشاط في تأسيس الجمعيات: كشفت الدراسات على ان انشط فترة في تأسيس الجمعيات هي مابين سنة 1990 الى غاية جانفي 2012 وهذا ما تبين لنا من خلال تفحص تواريخ تأسيس الجمعيات في ولاية بومرداس وإذا اخذنا بعين الاعتبار على اختلاف مستوياتها وأنواعها فنجد اغلب الجمعيات التي تأسست بهذه المنطقة بالتاريخ المذكور واذا اخذنا الاختلاف النوعي والكمي في اصناف الجمعيات كمؤشر ذو دلالة فاننا سنجد ان اغلب الجمعيات كان تاسيسها بين فترتي 1990 و2012.

حيث نرى أن هناك انتعاش في الفعل الجمعوي وهذا بعد انعقاد ندوة الوفاق الوطني التي دعا اليها المجلس الاعلى ثم تلتها ندوة الوفاق الوطني التي دعا اليها الرئيس السابق اليمين زروال والتي دعا فيها كل الفاعلين في

---

[1] ابو جمعة غشير :**الاطار التنظيمي للجمعيات في الجزائر** , البرنامج العربي لنشطاء حقوق الانسان,القاهرة,2001,ص5.

[2] عوايشية نصر الدين: **مرجع سبق ذكره**.

المنظمات والاحزاب وجمعيات المجتمع المدني على الساحتين الاجتماعية والسياسية، وهو ما يعبر على نية السلطة في اشراك كل الحساسيات الاجتماعية والسياسية في حل الازمة التي تمر بها البلاد والتي ظهرت في انتعاش الحركة الجمعوية كما يكون للانفراج الامني الذي عرفته البلاد بعد سنة 1995 دورا في ذلك[1]، كما انه وأمام الضغط على مؤسسات الدولة سارعت هاته الأخيرة الى فتح المجال امام الجمعيات لتدعيمها وتشجيعها ماديا ومعنويا للحفاظ على ابقاء نشاطات مؤسسات الدولة في بعض القطاعات لدور الشباب والمراكز الثقافية والقاعات المتعددة النشاطات التي كان تسييرها ملقى على عاتق الجمعيات.

6-الوضعية التشريعية بين قانوني 1989 و1990 وفصل العمل الجمعوي عن العمل السياسي:

بدأت بوادر تظهر مع مطلع سنة 1978 وخاصة أن الوضعية التشريعية الجديدة لدستور 1989 الذي تم بموجبه الاعتراف بحق المواطنين في تأسيس الجمعيات والتعبير المستقل عن آرائهم السياسية والدفاع عن مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية وقد كرست المادة 33 من هذا الدستور والمتعلق بالحقوق والحريات على ان الحق في تاسيس الجمعيات وقد تجسد هذا الحق في قانون 31/90 المسير للجمعيات كما ان الدستور يفرق بين الجمعية والحزب من خلال المادتين 42و43 والقوانين التنظيمية لها.

7-الوضع الحالي للحركة الجمعوية :

اعادة تنظيم القطاع:لا يكاد يمر يوما حتى نرى في وسائل الاعلام نشر خبر تأسيس جمعية، في الوقت التي تعترم الوزارة الوصية عن معاقبة الجمعية التي تحيد عن قوانينها نتيجة انحرافهم عن مسارها القانوني والتنظيمي المعمول به وأداء مهامها في الإطار القانوني وإعادة النظر في الشروط وطرق اعتمادها لما اسمته بالسمسرة في القطاع وفرض سلطة القانون عليها وهو ما يفسر بالشروع في تطهير قوائم الجمعيات ومطابقتها وتطهيرها وتقديم تقاريرها المالية والأدبية على المستوى الوطني[2].

8-الجمعيات في وسائل الاعلام والاتصال:

يتفق علماء الاعلام والاتصال على ان وسائل الاعلام والاتصال هي انعكاس للبنية السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المتواجدة فيها إذ ان المنظومة الاعلامية لا تولد من فراغ ولكن هي محكومة بالشروط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وان الخطاب الاعلامي هو مرتبط ويتأثر بمضمونه بالمجتمع في ابعاده

[1].عبد ناصر جابي:**العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر الواقع والافاق**، مرجع سبق ذكره.

[2]قانون رقم 12-06,المؤرخ في :2012/01/12,يتعلق بالجمعيات, العدد 02.

الاجتماعية للمؤسسة ومن هنا نرى ان هناك علاقة تبادلية وتفاعلية تتواجد بين وسائل الاعلام والمجتمع المدني بمختلف مكوناته ومنه الجمعيات حيث يتضح بان الوسيلة الاعلامية هي في حالة تأثر وتأثير[1].

إن علاقة وسائل الاعلام بالمجتمع متميزة ومعقدة نظرا لاتباطها بالموروث الثقافي الديني والاجتماعي فنجد وسائل الاعلام تتعامل مع الفاعلين الاجتماعيين والمؤسسات الاجتماعية كالجمعيات ككيان ثقافي لهذه المؤسسات، وان الفرد في هذه المؤسسات الاجتماعية يتعامل مع الواقع المعيش عبر الصور والمعاني التي تعمل وسائل الاعلام على ترسيخها حتى اصبحت هذه القيم والمعاني بالنسبة للفرد مفتاحا للتقرب من المؤسسات الاخرى ويأتي هذا من خلال التبادل والتفاعل بينهما ومن هنا تظهر أهمية تأثير هذه الوسائل في المجتمع بالعملية الاتصالية،فالانتشار الهائل لهذه العملية على النطاق الواسع من ظهور وسائل اتصالية جديدة جعل الكثير يتساءل عن الدور المهم والفعلي الذي تلعبه وسائل الاعلام والاتصال في الحياة الاجتماعية ومدى تأثرها على القيم والأفكار والاتجاهات والتاثير في حركية المجتمع، فأصبحت وسائل الاعلام والاتصال بالنسبة للمجتمعات ضرورة حياتية تكفل البناء الاجتماعي وتسهل عملية التعبير عن الافكار ورغبات المجتمع وتطلعاته، وتتجلى عملية الاتصال في الجمعية في بناء علاقاتها بين الافراد وبين المؤسسات العمومية وهي علاقات تبادل المنافع والمصالح والتعاقد والتراص والتفاهم والاختلاف والواجبات والمسؤوليات فهي تعتبر مؤسسات اتصالية تنطوي تحتها جميع اشكال الاتصال الرسمي والجماهيري[2].

من خلال ما سبق نرى ان العمل الجمعوي في الجزائر يعود بجذوره الى الفترة الاستعمارية بحيث بدا تكوين الجمعيات في الجزائر المستعمرة مع بداية القرن العشرين وتحديدا سنة 1912 اين تم انشاء اول جمعية رياضية للسكان الاهالي في مدينة معسكر وتزايد تكوين الجمعيات منذ منتصف الثلاثينات الى ما بعد الحرب العالمية الثانية ومع اندلاع الحرب التحريرية في الجزائر اخذ تكوين الجمعيات بعدا اخر حيث شجعت جبهة التحرير الوطني مختلف شرائح المجتمع على انشاء الجمعيات مثل جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين، جمعية التجار والحرفيين وقد استمرت عملية تاسيس الجمعيات في الجزائر بعد الاستقلال حيث نص دستور 1963 في مادته 19 غلى ضمان الدولة حرية تكوين الجمعيات إلا أن الشيء الملاحظ هنا هو تكوين الجمعيات لا ينبغي ان يتعارض او يتناقض مع خط الحزب الواحد الذي يأخذ به النظام السياسي الجزائري وإنما يجب ان يتماشى وتوجهات وسياسات هذا الأخير ومن ثم فالمهمة الاساسية التي ينبغي ان تؤديها تلك الجمعيات في التربية

---

[1] بلقاسم بن روان : **وسائل الاعلام والمجتمع**,دار الخلدونية ,الجزائر,ط1,ص5

[2] فتحية لوهابية :**الاتصال الجمعوي**,مؤسسة كنوز الحكمة,الجزائر,2012,ص5

الايديولوجية وتكوين مناضلين للقيام بدورهم في نشر سياسة الحزب الرامية الى التحرر وبناء الاشتراكية والتنظيمات الجماهيرية الاشتراكية والدفاع عنها وانطلاقا من هذا فقد استبعدت التجربة السياسية التي قادتها جبهة التحرير الوطني كل الجمعيات التي لم تكن منسجمة مع روح التغيير السياسي مثل جمعية القيم، جمعية العلماء المسلمين وهو ما يعد حجرة عثرة أمام تأسيس الجمعيات في الجزائر فبالرغم من كون قانون 1901 قد اشترط اجراءات مبسطة لتاسيس الجمعيات وهو القانون الفرنسي المنظم للعمل الجمعوي في الجزائر الى غاية 1971 إلا ان السلطة الجزائرية كانت تفترض شروط وتتخذ اجراءات تضييق من هامش النشاط الجمعوي ولاحقا تم الغاء القانون 1901 في اطار المراجعة العامة للقوانين الفرنسية التي كان ينظر اليها على انها تتعارض والسيادة الوطنية وبهذا تم استصدار أول تشريع جزائري ذو مسحة اشتراكية منظم للقطاع الجمعوي وهو الأمر 79/71 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971 تضمن هذا الامر التعريف بالجمعيةوكذا اجراءات التنظيم ومختلف الشروط اللازمة لذلك إلا أن هذا الأمر ظل صارما الى حد ما، مما ضيق من هامش حرية الجمعيات وحال دون تكاثر في المجتمع وهذا بفعل الاجراءات القانونية التي تضمنها والتي تعد بمثابة قيود فمثلا يخضع هذا الامر في انشاء الجمعية الى مراقبة السلطات العمومية (وزير الداخلية اذا كانت الجمعية وطنية والوالي اذا كانت الجمعية محلية وإذا كان هدف الجمعية ينحصر في اطر وصاية وزارة من الوزارات فمنح الموفقة بعد صدور رأي موافق من الوزير الذي يهمه الامر وفي المادة 23 من هذا الامر فقد قضت بعدم امكانية تأسيس اي تنظيم سياسي او جمعية خارج اطار حزب جبهة التحرير الوطني إلا انه بحلول الثمانينات ونتيجة بروز مجموعة من التحولات اضطر النظام السياسي الجزائري لتقديم بعض التنازلات لفائدة المجتمع فقبل بظهور جمعيات مستقلة عن المنظمات الجماهيرية والحزب الحاكم مثل الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان كما الغي الامر 79/71 المتعلق بالجمعيات وإصدار قانون 15/87 المتعلق بالجمعيات والذي اتاح للجمعيات بان تتكفل ببعض القضايا الاجتماعية التي اضطرت الدولة التخلي عنها لكن وبالرغم من ذلك إلا أن تلك الجمعيات لا زالت خاضعة الارادة السلطة ومراقبة عملية تأسيسها ليأتي بعد ذلك دستور 1989 والذي اقر التعددية السياسية وهذا في المادة 40 منه التي نصت على حق انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ولا يمكن التنوع بهذا الحق لضرب الحريات الاساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب لتدعم فيما بعد بالقانون 11/89 الذي جاء لإلغاء المادة 30 من القانون 15/87 التي تنفي نفيا باتا التعددية السياسية في البلاد وهذا في المادة 42 من قانون 11/89 وبالرغم من كون القانون دشن التعددية السياسية الا انه ظل يطرح بعض القيود امام الحركة الجمعوية لا سيما فيما يتعلق بعملية التأسيس فهذا الاخير اكد في مادته

الخامسة انه يمنع تأسيس اي جمعية سياسية على اساس لغوي او ديني او جهوي او عرقي وحول مزيد من الانفتاح السياسي وعملت السلطات الجزائرية على اصدار القانون 90/31 المؤرخ في 1990/04 المتعلق بالجمعيات وهو القانون الذي احدث ما يعرف بالانفجارفي تعداد مؤسسات المجتمع المدني ومن اهم الاشياء التي اتى بها هذا القانون ما يلي:

- ✓ كرس الحق في إنشاء الجمعيات في مختلف الميادين الحياتية
- ✓ رفع مختلف العراقيل والمعيقات الإدارية والبيروقراطية
- ✓ تبسيط إجراءات التأسيس وحدد المدة القانونية لحماية مبدأ إنشاء الجمعيات

ومع صدور دستور 1996 تم التأكيد مرة اخرى على ان حرية التعبير وإنشاء الجمعيات مضمونة للمواطن وهذا حسب المادة 41 من دستور 1996 إلا ان الشيء اللافت للانتباه هنا ان دستور 1996 استعمل تعبير الحركة الجمعوية بدلا من الجمعيات حسب المادة 43 منه، والملاحظ ان الدولة تشجع ازدهار الحركة الجمعوية وهذا امر جدير بالاهتمام اذ ان توجه المشرع الجزائري بهذا الخطاب الجماعي "حركة جمعوية"بدل الخطاب الانفرادي للجمعيات، وله اسبابه الموضوعية حيث تعمد المشرع في استعمال مصطلح الحركة الجمعوية لتكون الجمعيات تجمعا ضاغطا بدلا من ان تبقى منقسمة على نفسها منغلقة يحول دون فعاليتها إلا انها وللأسف بقيت مجرد تسمية خالية من التطبيق.

4. عراقيل العمل الجمعوي في الوطن العربي:

بعد أن لاحظت الدول العربية الدور الاجتماعي البارز، الذي بات يلعبه المجتمع المدني، عمدت هي الأخرى إلى تبني فكرة إنشاء مجتمع مدني خاص بها، تُوكل له مهام الرعاية الاجتماعية للمواطن كأسلوب جديد في التّغيير، للإرتقاء بكل مجالات الحياة، بعيدا عن الأدوار الرئيسية التي تلعبها الدولة.وقد وصل فهم المجتمع المدني على أنه إتّحادات طوعية إلى مجتمعاتنا العربية فقط في العقود الأخيرة، مما يجعل وصوله إلينا متأخرا مقارنة بالمجتمعات الغربية التي فهمت ذلك قبلنا بفترة زمنية طويلة والتي توصلت إليها بعد تاريخ طويل من جملة أفكار ذات معنى إجتماعي جديد، كالأفراد الأحرار وفصل الدولة عن المجتمع وغيرها من الأفكار التي تولّدت عنها عمليات تطور فكري نتجت عنها ما بات يعرف اليوم بالاتحادات و الجمعيات و التي يراها العديد من ذوي الاختصاص أنها لوحدها فقط لا تمثل المجتمع المدني. كما لا يمكننا إغفال حقيقة أن المجتمع المدني في

الوطن العربي يعرف صعوبات في تجسيد الأدوار المنوطة به داخل المجتمع، نتيجة الأبحاث المحدودة حوله و الّتي تعود لعدة أسباب أهمها:[1]

-عدم قيام ممثلي المجتمع المدني بتحضير كاف فيما يخص بتعريف أدوارهم داخل المجتمع و ربطها بعمليات التَحول الاجتماعي و كيفية تفاعل هذا الدور مع هذا التحول ورغم التزايد المستمر لعدد الجمعيات الهائل في الجزائر وهو الأمر الذي يترجم تنامي الوعي بأهمية المجتمع المدني بما فيه الجمعيات، إلا أن ذلك لم يحد من العراقيل التي تعترض سبيلها، مما يؤدي إلى التقليل من فعاليتها في تحقيق أهدافها، فأول ما يقف حجر عثرة أمامها هو تلك الإجراءات الإدارية والقوانين التي تلزم الجمعيات بعدم مباشرة نشاطاتها قبل فترة ستون يوما من إيداع طلبها وانتظار إما القبول أو الرفض وفي أحيان كثيرة يتم تجاهل الطلب أو المماطلة في الرد.ونظرا لطبيعة العمل الجمعوي الذي يتميز بالاستقلالية عن السلطة وفي أحيان كثيرة يتعارض مع بعض قراراتها، فقد أصبحت العلاقة بين الطرفين تتميز بالتوتر والتصادم وعدم الثقة، وذلك في ظل المحاولات المستمرة للدولة لاستدراج الجمعيات وإخضاعها إلى سياستها وهو الأمر الذي يعارض مبادئ المجتمع المدني عموما القائم على الاستقلالية.ومن أبرز العراقيل أيضا التي تقف أمام العمل الجمعوي في الجزائر هو قلة التمويل الذي تتلقاه من الدولة والسلطات المحلية واعتمادها في غالب الأحيان على الوصايا و الهبات فقط لبلوغ أهدافها ولكن إذا كان برنامج العمل الجمعوي يتم تسطيره وفق إستراتيجية مدروسة تعود عليه بالربح المادي، فهنا تصبح العائدات التي تدرها الجمعيات هي أهم مورد مادي لها يعاد استثماره في الأهداف التي تخدمها ، لذلك وفي حالة إهمال العمل الجمعوي إلى تسطير برنامج قوي يؤهلها للحصول على هذا العائد المادي واكتفائها بالهبات و دعم الدولة فقط فإنها ستجد نفسها تتخبط في مشاكل مادية تؤثّر على طريقة التسيير، الأمر الذي سيؤدي لا محالة إلى نتيجة حتمية وهي الفشل في القيام بالمهام وبالتالي عدم بلوغ الأهداف، كما أنه وحتى تقوم الجمعيات بمهامها بعيدا عن الضغوطات المالية التي تتعرض لها، فالأجدر أن تكون هناك تخفيضات يتم تحديدها بسيادة القانون و تتعلق مثلا بالإيجار واستهلاك الطاقة إلى جانب التخلي عن تلك الرقابة الصارمة على التمويل الأجنبي الذي تتلقاه، إذ يتم ضياعه في أحيان كثيرة بسبب الشروط الموضوعة لذلك. ونحن هنا لا ندعو إلى رفع هذه الرقابة بشكل تام ولكن الاكتفاء بأن تكون رقابة بناءة.وبرغم الانفتاح على مختلف مظاهر العولمة التي تشمل حتى النشاطات الجمعوية في المجتمعات المتقدمة، إلا أننا نلاحظ أنه لا زال المجتمع الجزائري يتميز بالافتقار إلى الثقافة الجمعوية بالشكل المطلوب، فالعمل الجمعوي يتطلب الحنكة التميز في التسيير والقدرة

[1] غزالة زبير : **المجتمع المدني في الجزائر ، الجمعيات نموذجا**،مجلة التنمية البشرية ، العدد 10، سنة 2018.

على فتح قنوات التواصل مع مختلف الأطراف وهذه الميزات يجب توفرها في كل الأعضاء، الأمر الذي من شأنه أن يعود بالفاعلية القصوى والمرجوة من تحقيق الأهداف التي يخدمها العمل الجمعوي والمجتمع المدني بشكل عام، لذلك فإن غياب التكوين الجمعوي الذي تفتقر إليه الجزائر هو السبب الرئيسي في عدم الخروج من النطاق التقليدي الذي تعرفه جمعياتنا إذ تتمثل عادة في شخص رئيسها فقط وبرنامج روتيني يعاد و يكرر. كما لا يكمن للمجتمع المدني أن يلعب دوره الوسائطي بين الأفراد والدولة إلا إذا كان أعضاؤه يمتازون بنسبة عالية من الوعي الثقافي والمعرفة السياسية بكل ما يحدث في البلاد، لذلك فإن النخبة الواعية هي الأكثر تأهيلا للقيام بالأدوار الجمعوية سواء كانت قيادية أو دون ذلك و الاعتماد على المبدأ التطوعي قبل كل شيء، لذلك فإن شئنا أم أبينا، فإن غياب النخب في العمل الجمعوي والمجتمع المدني عموما، هو بمثابة ثغرة كبيرة لم يتم بعد استيعاب تأثيرها السلبي على المردود الجمعوي في المجتمع الجزائري ، شريطة أن تكون هذه الأخيرة ذات كفاءة، لذلك سبق وأشرنا إلى ما أسميناه بالتكوين الجمعوي وذلك رغم حيازة الأعضاء والرؤساء على مستوى تعليمي عالي[1].

كذلك نجد بأن العديد من الجمعيات في الجزائر تشتكي من غياب روح العمل الجماعي، ففي حالات كثيرة يتم حل الجمعية بإرادة أعضائها، بسبب عدم بلوغ الأهداف التي لأجلها خلقت وعادة ما يكون وراء هذا الفشل، ظهور صراعات داخلية بين الأعضاء المؤسسين حول القرارات و التسيير، مما يؤثر على مبدأ العمل الجمعوي فتتلاشى تلك القيم وبالتالي فبدل أن تهتم الجمعية بتحقيق أهدافها في خدمة المجتمع فإنها تجد نفسها تتخبط في مشاكل ، ما كانت لتكون لو أن هذا الكيان الجمعوي تبناه منذ البداية النخبة المثقفة المؤطَّرة والمتشبعة بروح المواطنة و الولاء لخدمة المجتمع و الصالح العام.

5. معوقات العمل الجمعوي في الجزائر:

رغم أهمية الوعي بالدور الذي تلعبه الجمعيات ومختلف مؤسسات المجتمع المدني وتنظيماته وتحسين ظروف المجتمع، إلاأن هناك عراقيل لاتزال تعيق دور الجمعيات وتحد من مساهمتها في القيام بدورها المنوط بها والمتمثل في خلق الوعي السياسي والثقافي والاجتماعي بالدرجة الأولى ويمكن ان نلخصهافي مايلي:[2]:

- يرى بعض الباحثين أن القوانين العربية للجمعيات من أهم معوقات العمل الجمعوي حيث يروا أن العمل الجمعوي لا يمكن بدؤه إلا بعد الموافقة عليه وتسجيله إداريا بعد شهر من تقديم الملف وفي هذه الفترة ترى

[1] –غزالة زبير :**نفس المرجع السابق**.

[2] – بن يحي فاطمة، طعام عمر: **واقع الحوكة الجمعوية في المجتمع الجزائري**، مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية، العدد11، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي الجزائر، جوان 2015، ص ص 208،209

الإدارة مدى تقدير مدة صلاحية الجمعية أم لا فلتماطل في الرد على تحقيقات حول الأعضاء والأهداف وفي كثير من الحالات يتم تجاهل الرد أو الرفض تماما بالرغم من أن القوانين تبيح النشاط الجمعوي بعد انقضاء الشهرين دون الرد عليها وفي البلدان المتقدمة تبدأ الجمعيات بمجرد إعلام أو إخطار الجهات المعنية والإدارة الوصية، وتعد الدولة العربية الوحيدة التي تعمل بهذا المبدأ.

- تصعب قوانين الجمعيات من انخراط المتطوعين في العمل الجمعوي بسبب التعقيدات الإدارية والإجراءات الأمنية الاحترازية الكثيرة حولهم وخاصة الفئات التي نجد لديها تدني الوعي السياسي الثقافي، مما يبعدهم عن الإسهام والمشاركة في إيجاد الحلول لمشاكلهم وتسوية وضعيتهم مما يؤدي إلى النقص الكبير للأعضاء المتطوعين وانسحابهم الذي نجده من أهم مشاكل الجمعية.
- فرض قيود على الجمعيات من خلال إجبارها على تقديم طلبات للقيام بالأعمال الخيرية والتطوعية و إذ المتحصل إذن مسبق أو رخصة فلا يمكنها القيام بذلك وهذا ما يعرقل عمل الحركة الجمعوية على سرعة المبادرة والابتعاد عن الطرق البيروقراطية التي تميزها عن المؤسسات الحكومية.
- المشكل الآخر الذي يعيق العمل الجمعوي هو إشكالية التمويل ونقص المقرات أو ضيقها وغياب الإمكانيات المادية والتجهيزات الضرورية للعمل الجمعوي، فالتمويل يعد أهم الركائز الفعالة للعمل الجمعوي ويضمن استمرارية نشاطها وبرامجها التي تتبناها وكذلك قدرتها على التخطيط الجيد للسنوات القادمة لقيامها بالأنشطة والبرامج التي تعهدت بها أمام جمهورها المستهدف.
- كذلك غياب الثقافة الجمعوية أو المدنية لدى إطارات الجمعية نفسه، ونقص الكفاءة التنظيمية وخاصة افتقادهم للتكوين المتخصص في التسيير الإداري والمحاسبة وتخطيط البرامج واعداد الملفات الخاصة بطلب التمويل وخاصة المتعلقة بالهيئات الدولية التي تشترط الملفات الدقيقة.
- إضافة إلى علاقة الجمعية بالدولة يسودها التوتر وانعدام الثقة بين الطرفين خاصة بين الحكومة والجمعيات التي تحاول وتسعى للحفاظ على استقلاليتها أمام تدخل أجهزة الدولة لإخضاعها أمام إرادتها وسياستها.
- بالإضافة إلى عوامل أخرى تاريخية ثقافية واجتماعية بنيت وفق تصور استراتيجي يقوم على الهيمنة والوصاية على مجتمعاتها ومنها الجمعيات حتى بعد الانفتاح المظهري وقد تجلى هذا التصور في شكل قانوني وفي شكل ممارسات سياسية وادارية غير قانونية تستند على المنطق الاحتكاري لكل شيء في المجتمع والسبب هو أن الدولة لاتزال تحمل إدراكا مفاده أن الأدوار السياسية والثقافية التعبيرية ذات الطاقة التغييرية

- تهدد الشرعية السياسية للنظام السياسوي كذلك الاستقرار وتزاحم تصورات وسياسات الدولة ولهذا لا تسمح الدولة العربية بحرية التعبير والتنظيم بالشكل الذي يطلق المبادرات الفردية والجماعية البناءة.إضافة إلى عوامل أخرى منها غياب فعالية نشاط الجمعيات من خلال نقص الوعي الجمعوي والاستقلالية وغياب النخب التي ترافق الجمعيات.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تم الكشف عن مختلف تنظيمات المجتمع المدني، والتي تشمل التنظيمات غير الحكومية و الطوعية، أحزاب سياسية وتنظيمات نقابية وجمعيات مدنية، كلها تعمل على إشراك المجتمع المدني في العملية التنموية لاحتكاكه المباشر عن طريق أعضائه مع شرائح و فئات المجتمع المختلفة بصفة دائمة، وتعتبر الجزائر من الدول العربية التي كانت سبّاقة إلى الإهتمام بالمجتمع المدني وللدور الفعّال الذي يقوم به، وذلك من خلال فتح المجال أمام إنشاء الجمعيات بمختلف أشكالها، حتى تكون لها الفاعلية المطلوبة والمرجوة في المجتمع الجزائري، الذي بدأ في تبني مؤسسات المجتمع المدني منذ ثمانينات القرن الماضي، حيث كانت لأحداث أكتوبر 1988 بصمة بارزة في ذلك، إذ فُتح المجال أيضا أمام التعّددية الحزبية بدل سياسة الحزب الواحد، وقد بادرت هذه التنظيمات غير الحكومية بالمشواكة في العملية التنموية بكثير من الحذر نتيجة التغيرات المتسارعة التي مست بنية المجتمع في الأيام الأولى من فتح باب التعددية الحزبية و حرية إنشاء الجمعيات، فمنذ التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية في الجزائر، تكاثرت مؤسسات المجتمع المدني نتيجة لهذه التغيرات التي مست كافة الجوانب من خلال تحقيق مبدأ المشواكة والشرعية وبناء نظام عصري وخلق ثقافة جمعوية تنشط من أجل ترسيخ مبادئ التنمية في جميع المجالات لا سيما الثقافية منها. .

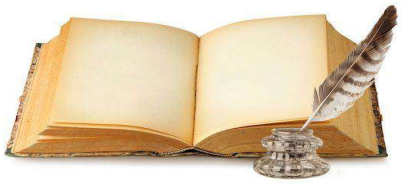
الفصل الرابع:

الإطـــار المفاهيمي للثقافـــــة

تمهيد

6. مفهوم الثقافة
7. خصائص الثقافة ومحدداتها
8. بناء و مكونات الثقافة
9. أهمية الثقافة ووظائفها
10. أنواع الثقافة
11. أبعاد وخصائص الثقافة الجزائرية
12. الاتجاهات و النظريات المفسرة للثقافة

خلاصة



تمهيد:

تعد الثقافة من المفاهيم المحورية في علم الاجتماع بصفة عامة والانثروبولوجيا الثقافية بصفة خاصة ، ويشكل مفهوم الثقافة احد الأفكار الكبرى التي ساعدت البشرية على انجاز الكثير من التقدم العلمي والتطور الفكري ، فالثقافة مفهوم يتميز بأنه ذو طابع تراكمي ومستمر فهي ليست وليدة عقد أو عدة عقود بل هي ميراث اجتماعي لكافة منشآت البشرية لذلك فان محاولة تعريف هذا المفهوم محاولة صعبة لأنه وعلى الرغم من شيوع مصطلح الثقافة على ألسنة العامة من الناس إلا أن المختص في دراسة العلوم الاجتماعية حينما يحاول تعريفه يجد تعريفات عديدة في نطاق علمه والعلوم الأخرىوكل تعريف منها يعكس وجهة نظر صاحبه أو النظرية التي ينتمي إليها كما يتداخل مفهوم الثقافة مع مفاهيم أخرى.فمفردة الثقافة ظلت واحدة من أكثر المفردات إشكالية على صعيد المفهوم والتطبيقات كما ظلت الدراسات الثقافية التي تعد حقلا معرفيا تتداخل فيه الانثروبولوجيا والسوسيولوجيا وتأريخ الافكار واللغويات والفلكلور والسياسات الحكومية المؤسساتية ميدان تجاذب لم يخفت مدى المعارك الفكرية المحتدمة فيه وبخاصة الحرب العالمية الثانيةوحيث باتت الثقافة وسيلة من وسائل القوة الناعمة في الحرب الباردة ثم انقلبت سلاحا من اسلحة العولمة التي تسعى لتوسيع نطاق الرأسمالية الرمزية المدعمة بمصنعات مادية تعلي شأن الاقتصاديات المتفوقة وترسخ سطوتها على الساحة العالمية...

1- مفهوم الثقافـة:

قبل التطرق إلى مفهوم الثقافة يجدر بنا توضيح نقطة هامة و هي الفرق بين الثقافة والحضارة، فكثيرا ما يتداخل هذان المفهومان في المعنى حيث يقع الخلط بينهما، فقد حاول العديد من الأنتروبولوجيين والسوسيولوجيين لإزاحة هذا الخلط من بينهم الأنتروبولوجي الألماني "THUNWALD.A"،"ثورنوالد" الذي يرى أن الثقافة تشتمل على مجموع من الأشياء و العادات والأفكار التي تبدو في المجتمعات وتكون مرتبطة بها، في حين تمثل الحضارة الكفاءات والمهارات التي تخوض من خلال التكنولوجيا و المعرفة، أما "مالينوفسكي" فلا يرى فرقا بينهما على أن يكون من الأفضل هو أن تخصص كلمة حضارة لمظهر خاص من الثقافة المتقدمة، أما بالنسبة لـ " الفريد فيبر(WEABER.A) فيرى أن الثقافة تمثل: الفلسفة ، الدين، الفن، ... الخ، بينما الحضارة تمثل الجهد الإنساني الهادف إلى السيطرة على الطبيعة باستخدام العقل، ومن نفس المنظور يرى" بوتومور" أن مصطلح الثقافة يشير إلى آثار المجتمع النفسية و الدينية والفلسفية.[1]

ويرى"ماتيو ارنولد(1822-1888) الذي كان شاعرا ومربيا ورائدا في اختصاص الأدب الناقد، ومسؤولا حكوميا وشخصية عامة مؤثرة أن الثقافة هي اتصال بما هو أفضل في التفكير والقول في العالم والتي تعرف حسبه الثقافة الراقية كمكون حاسم للدولة الديمقراطية الصحية، فنجد نظرته للثقافة تحتوي على خصائص

---

[1]- محمود السويدي **: مفاهيم علم الإجتماع الثقافي**، ط1 ،تونس، الدار التونسية للنشر،1991 ،ص 21-22

كالجمال، والذكاء و الكمال وهي أفلاطونية حديثة تنحو اتجاهاتها إلى افتراض هذه القيم التي توجد في التجريد وفي الوقت نفسه في جميع المجتمعات الإنسانية، فنظرته السياسية للثقافة هي أنه إذا كان معظم الناس يشتركون في مفهوم الجمال ويتابعون تصوراتهم حول الجمال والحقيقة والكمال الذي تتميز به الثقافة، فالعالم سوف يكون مكانا أفضل للعيش.

هذه النظرة تتعارض مع ما يراه "ريموند ويليام" الذي يؤكد أن الثقافة ليست فقط ما هو أفضل في التفكير والقول، ولكن أكثر من ذلك هي ممكن أن تكون عادية، فحسب النظرة لكل من " لجون بودلي" و"كليفورد كليرتز" التي تحاول النظر إلى الثقافة بطريقة وصفية، وتحاول دراسة المجتمعات الإنسانية بافتراضات هذه القيم والسلوكات والإيديولوجيات تختلف من مجتمع لآخر[1].

هذا بالنسبة لبعض علماء الغرب، أما تاريخيا فقد كان لتزايد إتصال المجتمعات الأوربية مع المجتمعات الأجنبية أن وجدت نظم اجتماعية أقل تعقيدا منها، فوجدت أن هذه المجتمعات رغم انعدام تواجد مراكز كبيرة ومدن حضارية كبرى إلا أنها تمتعت بحضارة عالية و مع كون مصطلح الحضارة يعني قدرا كبيرا من التطور في نواحي المجتمع المختلفة ، فقد استخدم مصطلح آخر يعبر عن حضارة هذه الشعوب و هو مصطلح الثقافة.

."أحمد بيومي" يحدد الفرق بين الثقافة والحضارة في قوله أن لفظة ثقافة تعني المحصلة الكلية للتراث الإنساني سواء كان هذا التراث ماديا أو غير مادي، بينما تستخدم لفظة حضارة لتشير إلى نسق خاص منظم من الثقافة تتميز بالشمول وبالإستمرارية و تضمنها أكثر من إقليم وجنس ودولة، و من جهة أخرى يمكننا أن نقول : ثقافة فرنسية ، انجليزية، ...الخ، و هنا تعني أسلوب الحياة الفكري و المادي الذي يكسبه الفرد في مجتمع معين.[2]

هذا عن الفرق بين الثقافة والحضارة ، أما بالنسبة لتعريف الثقافة فكما أشرنا سابقا فإن مجالها الدلالي واسع جدا و من الصعب تحديده فهو من أكثر المفاهيم تدولا وغموضا وأول تعريف يتبادر إلى أذهاننا هو لـ " ادوارد تايلور" الذي أصبح اسمه مقترنا بهذا المفهوم فيعرفها في كتابه " الثقافة البدائية primitive culture"الصادر سنة 1871 قائلا أن الثقافة هي: ذلك الكل المعقد الذي يشتمل على المعارف و المعتقدات و الفن والقانون و الأخلاق و التقاليد و كل القبليات و التطبيقات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو في مجتمع ما[3]، و قد أصبح هذا التعريف موجها لأعمال أخرى حافظت على مضمونه و لم تضف الكثير إليه و يمكن الاستشهاد على ذلك بمحاولة "غي روشيه "GAY-ROCHER " الذي عرف الثقافة على أنها :

1- http://www.wsu.edu/gened/learn modules/top_culture /culture . definitions/arnold-text.html

2- محمد أحمد بيومي،علم اجتماع الثقافي، االسكندرية، دون دار نشر، 2002 ص 119-120.

3- عمر عودة الخطيب: <u>لمحات في الثقافة الإسلامية</u> ، ط 03 ،بيروت، مؤسسة الرسالة للنشر، 1998، ص :22.

" مجموعة مترابطة من أساليب التفكير و الإحساس والعمل المتوركة إلى حد ما، تتعلمها وتشترك فيها جماعة من الأشخاص يكونون مجموعة خاصة و متميزة"، بعدها تعددت التعاريف وتنوعت لهذا المفهوم حيث أحصى كل من "كروبير" و "كلوكهون" أكثر من 160 تعريفا في المئة (100) سنة الأخيرة.

كما تعددت تصنيفات هذا المفهوم (الثقافة)أيضا حيث صنفها " بالش" إلى ثلاثة اتجاهات الأول ينظر إليها من زاوية التاريخ الثقافي وقد أسسه بواس F.BOOS وهو يهتم بخصوصية كل ثقافة و إيجاد صلات تاريخية جغرافية بين الثقافات، ويبدو هذا الإتجاه أكثر وضوحا عند "هركوسوفيتش" الذي أكد على الإستمرارية التاريخية للثقافة وعلى عملية التثاقف، أما الإتجاه الثاني فينظر إليها في علاقتها بالشخصية وهو اتجاه أرساه "سبيرSPPIR ، أما الاتجاه الثالث فينظر إلى الثقافة بالرجوع إلى نظريات الاتصال الحديث منطلقا من النموذج اللساني وخير ممثل له هو" ليفي شتراوس"[1].

وعلى العموم يمكن إسناد هذه التعريفات إلى مدرستين المدرسة الغربية والتي يمثلها " رالف لينتون" و " وليام أجبرن" والتي ترى أن الثقافة هي ثمرة للفكر و المدرسة الماركسية والتي يمثلها "ماوتسي تونغ" و"كونستانوف " و هي ترى أن الثقافة إنعكاس لواقع المجتمع.

و يرى " رالف لينتون " أن الثقافة عبارة عن كل متداخل أجزاءه ليعطي شكلا بنائيا من ثلاث مستويات الأول يمثل العموميات و هي العادات، التقاليد، والدين ...الخ، و الثاني يمثل الأفكار الخاصة و الناتجة عن التخصص المهني بينما المستوى الثالث فيشمل الثقافة الناتجة عن الأفكار الجديدة والمستحدثة وهو المؤثر الأساسي في الثقافة، أما " وليام ليفي شتراوس" فقد صنفها إلى سبعة أقسام وهي التعريفات الوصفية والتاريخية والمعيارية والسيكولوجية، والبنيوية التطورية والشمولية[2]، أما " أوجبرن" فيرى أن للثقافة جانبين يطلق على الأول الثقافة المادية وهي مجموع الأشياء وأدوات العمل و الثاني هو الثقافة المتكيفة و يمثل الجانب الإجتماعي والعقائدي.

ويعرفها "بوا" (F. BOAS) بانها تضم كل مظاهر العادات الإجتماعية في جماعة ما ،وكل ردود أفعال الفرد المتأثرة بعادات المجموعة التي يعيش فيهاوكل منتجات الأنشطة الإنسانية التي تتحدد بتلك العادات[3].

كما يرى "لوير"(R.H.Louir) أن الثقافة هي تلك المعتقدات والأعراف والمعايير الجمالية وعادات الطعام والحرف التي يعرفها الفرد نتيجة نشاطه الإبتكاري، بل عرفها كتراث من الماضي ينتقل إليه بواسطة التعليم الرسمي والغير رسمي. [4]

وهذا ما نجده في طرح جامس ميكي للثقافة فيقول بان الثقافة ترتكز على نقطتين أساسيتين هما :

---

[1]-الطاهر لبيب:**سوسيولوجية الثقافة**، ط2 ،سوريا، دار الحوار للنشر والتوزيع، ص، 9-12.

[2]- علي عبد الرزاق جلبي**: دراسات في المجتمع و الثقافة و الشخصية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، دون سنة، ، ص 66.

[3]- سامية حسان السعاتي**: الثقافة الشخصية**، بحث في علم الاجتماع الثقافي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان ،1983، ص35.

[4]- محمد الجوهري: **الأنثروبولوجيا،أسس نظرية وتطبيقات علمية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996، ص 63.

النقطة الأولى : يكتسب كل من الثقافة بوصفه عضوا في مجتمعه .

النقطة الثانية : الثقافة ليست مادية فحسب بل هي معنوية وتتكون من الأشياء المادية و الأحداث التي يمكن عدها أو قياسها ، ومن الأشياء المادية كاللغة والفنون لذا ذهب جامس ميكي إلى أن الثقافة هي المركب الشامل من التفاعل الاجتماعي ووفقا لذلك تحتوي الثقافة على الأفكار والاتجاهات العامة المقبولة والمتوقعة التي يتعلمها الفرد من اتصاله بالواقع الاجتماعي لذلك فإنها تلعب دور مهما في إعداده ليكون أكثر فاعلية في محيطه الاجتماعي كذلك فان كل جيل جديد لا يبدأ من فراغ ولكنه يستفيد ممن حوله ويكون كأعضاء المجتمع مطالبون بان ينقلوا التراث إلى الأجيال القادمة وما تعلموه من الماضي وما أضافوه بأنفسهم إلى هذا الكل الثقافي.

والجدير بالذكر أن الطرق الثقافية في الأفعال او التفكير لها اتصال مباشر بحاجات الانسان البيولوجية والاجتماعية مثل حاجته للطعام والشراب والصداقة مع الاخرين والأمن ويطلق على هذه الحاجات الإلترامات الأساسية الثقافية وبما أن الإنسان يعيش بحاجته البيولوجية فقط اذ يحاول أيضا أن يجد لنفسه ملجأ في الدين و الفن والترفيه ليطور نوعا من وجهة نظره التأملية والفلسفية عن مكانه في هذا العالم كل هذا يعبر عن محتوى الثقافة التي يعبر عنها الإنسان في كل أفعاله ويتضح أكثر معنى الثقافة لو قارنا البيئة الطبيعية للإنسان والمتمثلة في العالم الطبيعي الذي من حوله والبيئة الثقافية التي يخلقها الإنسان ويمضي أوقاته ككائن إنساني فكل ما في الطبيعة سواء أكان عضوي أو غير عضوي لم يوجدها الإنسان بل خلق عناصر الثقافة أثناء محاولته التكيف وتحقيق التوازن بينه وبين العالم الطبيعي[1]

بالنسبة للماركسي "كونستانيتوف" فهو يعرف الثقافة ضمنا في كتابه "الديمقراطية الجديدة "قائلا: إن حياة المجتمع العقلية المادية هي واقع موضوع ومستقل عن إرادة الناس، أما حياة المجتمع العقلية مثل مجموعة الأفكار الإجتماعية و النظريات ...الخ فهي كلها انعكاس لهذا الواقع وبالتالي فهو يقدم أسبقية الواقع على أفكار "كونستانيتوف"، وفي نفس المبحث يرى "كونستانيتوف" بالأساس المادي للثقافة، وهو أن الواقع الإجتماعي هو الذي يفرض نموذجا معينا في للثقافة.

أما عند المفكرين العرب فان الأصل اللاتيني للكلمة جعلها تفتقر إلى قوة التحديد والتعريف لذا فان معظم الكتاب يعرفونها بنظرتها اللاتينية" CULTURE" و الكاتب الذي اختار هذا المفهوم كمرادف للكلمة الأجنبية" CULTURE" كان على درجة كبيرة من المهارة في اللغة العربية، إذ نجح في اختيارها من بين جملة من المفردات في الأدب (علم، ثقف) و أشرنا إلى معناها في المبحث السابق[2] و هذا لا يعني انعدام التعريفات العربية لهذا المفهوم، و من أهمها التعريف التالي: " هي نضج في العقل ووعي في القلب و إرهاف في الشعور و استقامة في السلوك وحذق في الأشياء علما وعملا"، كما يمكننا تلخيصها في التعريف التالي: "هي

1- .doc-cvt.htm.Moqatel/openshare/Bohoth/Mnfsia15/culture/sec

2- مالك بن نبي:**مشكلة الثقافة**، ترجمة: عبدالصبور شاهين، ط4 ،الجزائر، دار الفكر، 1994، ص 24-33.

ملكة في العلم واحتراز من التقليد لجميع أنواعه، أما الإتقان في العمل فهو كل ما يمكن أن يعمله الإنسان في مجال الخير والنفع العام[1] ، وبما أن الثقافة ذات بعد إنساني واجتماعي، فان تعريفها سيكون بدوره محل تغير وتطور حسب طبيعة المجتمعات و مستوياتها، مما يؤكد أن تعريف الثقافة لا يكون مستقرا فهو يتطور مع تطور الحركة العلمية والفهم المحدد للثقافة و دورها، فهي ليست مجرد معلومات تقنية و ليست تراكما للمعرفة و حسب، بل هي مواقف متحركة تعبر عن الإنسان في مجتمعه و بيئته من جهة أخرى.[2]

2- خصائص الثقافة ومحدداتها :

- **إنها من إنتاج اجتماعي وذات طابع اجتماعي**: إذ يرى الكثير من العلماء أن الثقافة هي حصيلة النشاط البشري و حصيلة الفكر و المعرفة و مجمل التراث الإنساني، كما يذهب " ماكيفر" في استخدامها لمفهوم الثقافة للدلالة على ما صنعه شعب من الشعوب، وما أضافه من نظم و إرساء لأساليب التقاليد أو التعليم أو الوراثة الاجتماعية أو التمثيل[3] ، وبالتالي تكون موضع مشاركة من طرف الأفراد الذين يعيشون في تجمعات منتظمة، وتصبح ملزمة من خلال الضغوط الاجتماعية و تكون العادات الاجتماعية، وهي بالمعنى الاجتماعي يجب أن يكون مصيرها نفس مصير المجتمع من خلال عموميتها الثقافية، والتي عادة ما تكون مشتركة بين معظم الثقافات، فالثقافة تنشأ في مجتمع معين ويظهر هذا جليا في سلوك افراد ذلك المجتمع كما انها قابلة للتفاعل.
- **إنها مستمرة** : تعتبر فكرة استمرارية الثقافة فكرة أساسية في نظريات الثقافة وخاصة عند "ادوارد تايلور"، فللسمات الثقافية قدرة كبيرة على الإستمرار عبر الزمن والإنتقال من جيل إلى آخر, فكثير من ملامح السمات التي تتمثل في العادات والتقاليد والعقائد والخرافات والأساطيرلا تزال تحتفظ بكيانها ووظيفتها لعدة أجيال حتى وأن زال السبب[4].فهي لها القدرة على تخليد نفسها وعلى البقاء بعد انقراض اي من الشخصيات التي تسهم فيها ومع ان الثقافة تخرج تماما عن نطاق التركيب الطبيعي للفرد إلا انها تصبح خلال مراحل نموه جزءا من شخصيته .
- **الثقافة توافقية**: تتميز الثقافة بالتغيير هذا الأخير يكون هو التوافق مع البيئة الجغرافية و الإجتماعية، والبيولوجية، والسيكولوجية، فكلما تغيرت ظروف الحياة عجزت الأشكال التقليدية عن توفير القدر اللازم من الإشباع وبالتالي تنكمش، وكلما ظهرت حاجات في المجتمع وأصبحت موضع اقتناع

---

[1]-عبد الكريم الجزائري: **الثقافة ومآسي الرجال**، الجزائر، دار الشباب والتوزيع، دون سنة، ص 21-22.

[2]-أحمد بوكوس: **الثقافة الشعبية والثقافة الوطنية**، المجلة الجامعية الصيفية، أغادير، دون بلد، 1988 ص: 21.

[3]- سامية محمد جابر: **علم اجتماع المعاصر**، ط1 ،الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،ص :154.

[4]-يحي مرسي: **أصول علم الإنسان**، مصر، مطبعة الإشعاع الفنية، 2000 ، ص: 353.

واستحدثت توافقات لإشباعها[1] فهي اذن تتوافق مع البيئة الجغرافية للمجتمع ومع الشعوب المحيطة بها كما تتوافق مع المطالب البيولوجية والنفسية للكائنالبشري.

- **الفاعلية في مقابل الجمود**: الثقافة ليست ثابتة وغير قابلة للتغيير، انها ديناميكية وموضوع للتغير وظيفية وبنيوية، و في أغلب الأحيان هي تكيف مع التطورات الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع المعني[2] و نقصد بها الحيوية و الدينامية و أيضا قابلة للتقدم و الإنماء، فالثقافة الفعالة هي التي لا تقتصر على تراثها في مختلف ميادين المعرفة و العلوم والفنون، بل تعمل على تحديث مكوناتها تبعا للمتغيرات في المجتمع، و تستجيب لكل مستحدث في الفكر و الإبداع و هذا ما يطلق عليه علماء الأنتروبولوجيا الثقافية (التراث بجانب المعاصرة) ، وهذا حتى لا تتجمد ثقافة المجتمع في حدود موروثه من التراث، مما يجعله عرضة للأمراض الثقافية المتمثلة في العزل، التخلف ورفض الجديد والتطرف في التقليدية والتقوقع داخل التراث دون إثرائه، وأخيرا الوقوف ضد الثقافات الأخرى و مقاومتها[3] فهي بذلك تنظيم يشمل مظاهر الانفعال والأفكار والمشاعر التي يعبر عنها الإنسان عن طريق الرموز بفضل اللغة التي يتعامل بها وبهذه الصفة الرمزية أصبح من السهل انتقال الثقافة.
- **الثقافة تكاملية**: بمعنى أن العناصر الثقافية تؤلف فيما بينها تكامل متناسقا وأن اجزؤها المتباينة في حالة انسجام و تكامل، وهي تعمل فيما بينها لاستمرارية الثقافة وتطورها، إلا أن هذا التكامل تختلف درجته من مجتمع إلى آخر فالمجتمعات البسيطة يبدو فيها التكامل واضحا، حيث ينعدم وجود عناصر خارجية في ثقافات تلك المجتمعات مما ينتج عن ذلك عدم تعرضها للتغيير أوالإضطراب، كما أن العناصر الأصلية لا تتغير بسرعة واضحة، أما ثقافات المجتمعات المركبة غير المتجانسة مثل المجتمعات المتحضرة فلا يظهر فيها التكامل واضحا و يدخل اليها عناصر ثقافية جديدة، وتتعرض عناصرها الأصلية للتعديل والتغيير يستغرق التكامل الثقافي زمنا طويلا[4].
- **دينامية الثقافة**: إن الثقافة لها خواص دينامية، فهي دائمة الحركة و التفاعل و التداخل في مكوناتها لتكون متكاملا، و نقصد بالدينامية بأنها الحركات الفكرية و الإبداعية التي تعمل على إثراء ثقافة المجتمع و تقدم حضارته، و تفاعل عناصر المكونات الثقافية بعضها مع بعض في قالب واحد، فعناصر الثقافة من عقائد و عادات و تقاليد و قيم أخالقية وعلوم ... الخ , تمثل وحدات، فكل واحدة منها تتفاعل مع الأخرى في منظومة منسجمة و متداخلة لتكون في نهاية الأمر حضارة المجتمع[5].

---

[1]- -محمد احمد بيومي: **نفس المرجع السابق**، ص :128.

[2]- sanchez-arnauldu, sjeuxl a culture, clé du développement , Paris, L'Harmattan1994, 1P 196

[3]- محمد الشبيني:**المرجع السابق**، ص: 12.

[4]- علي عبد الرزاق جلبي: **نفس المرجع السابق**، ص: 76.

[5]- محمد الشبيني: **نفس المرجع السابق**، ص 105.

- **الثقافة تمثيلية تكيفية:** فالتمثيل الثقافي يشير الى التكيف المتبادل والذي من خلاله تتقلص الإختلافات الموجودة بين الجماعات، ويحدث التماثل إما عن طريق اعتناق جماعة معينة ثقافة جماعة أخرى كما تميل الثقافة إلى التكيف مع البيئة المحيطة، وعند تغيير الظروف ووجود واقع جديد فان التكيف يتمثل في ضرورة القبول الواعي لعناصر الثقافة ومحاولة فهم الواقع بدل الإنقياد وراء تأثيراته، مما يعني أن الإنسان لا يكتسب الثقافة فحسب وإنما يبذل جهدا في التكيف معها أو مقاومتها . حتى تصل الجماعة إلى التكيف يرى "بانتون" أنه يتم ذلك عندما تزداد العلاقات بين الجماعات، و يحدث الإتصال المنظم الذي يؤدي إلى ضعف التنافس و الصراع بين الجماعات، مما يسمح للأفراد بالتكيف و من ثمة تدخل العلاقات مرحلة التمثيل، في حين يرى "فوستر" أن التكيف يحدث عندما تلتقي ثقافتان متباعدتان عن طريق الإحتكاك الثقافي فيما بينها ونتيجة لذلك تظهر التغيرات في إحدى الثقافتين.
- **الثقافة متغيرة:** و يعتبر التغير مظهرا من مظاهر التكيف و يحدث في العناصر المادية و غير المادية و لكن بدرجات متفاوتة، و يظهر التغير من خلال ما تضيفه المجتمعات من طرق و أساليب و أنماط السلوك أو تستبعده منها، و غالبا ما يحدث التغير في الجوانب المادية أسرع منه في الجوانب غير المادية ، وهذا ما يسمى بالتخلف الثقافي، والذي يحدث في المجتمعات الهامشية التي لا يقبل أفرادها الجديد إلا إذا أثبت فائدته العملية في واقعهم، و بالتالي فان الجانب المادي هو الأقرب إلى تبيان هذا التغير، و يكون التغير الثقافي حسب درجة تقدم الشعوب وفي المجتمعات الصناعية أكثر من المجتمعات المتخلفة و في المجتمعات الحضرية[1].
- **الثقافة تزداد و تتراكم من جيل إلى آخر:** و نعني بذلك أن الثقافة لا تنشأ من فراغ و إنما تظهر و تنمو و تتطور داخل المجتمع، من البساطة إلى التعقيد و من التخلف إلى التقدم ضمن مراحل تاريخية متدرجة، و أن مكونات الثقافة من عقائد و طقوس و تقاليد و عادات ...الخ تتراكم بعضها فوق بعض على مر التاريخ وتترسب طبقة فوق أخرى حتى تصبح ثقافات في المجتمعات معاصرة، وأن هذه التراكمات والرواسب الثقافية في تاريخ تكوينها الطويل لا بد وأنها كانت معرضة لمؤثرات ثقافة خارجية عملت على تكوينها و إدخال تغيرات عليها[2] فجوهر الثقافة عند الإنسان هو التعلم تمييزا لها عن الصفات الموروثة وتأكيدا لقدرة الإنسان على التعلم فهي تتكون من السلوك المكتسب لدى افراد المجتمع ويتمثل هذا الفكر في المعاني والمثل والأنظمة والمعتقدات.

---

[1]- -محمد سيد غريب وآخرون: **الثقافة والمجتمع**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص: 307.

[2]- محمد الشبيني: **نفس المرجع السابق**، ص :98

3- بناء ومكونات الثقافة:

تنتظم الثقافة ضمن شكل بنائي يحتوي على أجزاء و عناصر متبادلة التأثير فيما بينها، هذا الكل البنائي لا يمكن أن يكون دائم الثبات، لأن عناصره تميل دائما إلى التكامل والإنتظام ضمن نسق ثابت، و بالتالي فهي دائمة التغيير والحركة بشكل ما يسمى بالعمليات الثقافية، إذن فالدراسة العلمية للثقافة تتطلب الإحاطة بالجانبين الإستاتيكي والديناميكي.

أ-الجانب الإستاتيكي:

أولا: السمة الثقافية: و هي تمثل أصغر وحدة في الثقافة و هي تبدو بسيطة للوهلة الأولى لكن تواجه الباحثين صعوبات في تحديدها بسبب التداخل و التكامل الذي تتميز به الثقافة في مجموعها، وقد استخدم هذا المفهوم من طرف العديد من العلماء أمثال "تايلور" في دراسته لقبائل الهنود، و قد ساهم هذا المفهوم في تصحيح العديد من الأخطاء الشائعة عن الثقافة، مثل اعتبار الثقافات البدائية بسيطة و هي ليست كذلك، بحيث وجد مثال أن ثقافة الهنود في كاليفورنيا هم أكثر من 7000 نسمة[1].

ثانيا- العموميات الثقافية: وهي تعد بمثابة الملامح الرئيسية المحددة لمجتمع معين و تميزه عن غيره، و هي أكثر السيمات استقرارا مثل الدين اللغة و اللباس... الخ، و تشكل القاسم المشترك بين أبناء المجتمع الواحد و عامل وحدة و تماسك إجتماعي مما يولد لديهم شعور بالتضامن و المصير المشترك ، و هناك عموميات ثقافية أخرى على مستوى مجموعة من المجتمعات تحدث عنها "بار سونز" و التي سماها بالعموميات التطورية، فالدين و اللغة و هي ذات فاعلية على المستوى المجتمعي و الحضاري الشامل، لتكيف المجتمع مع السياق الحضاري الشامل.

ثالثا:الخصوصيات الثقافية: و هي موجودة في قطاعات رئيسية من المجتمع وجزء من ثقافته الكلية حيث تتمتع بنفس خصائصه و لكنها مختلفة عنها في بعض السيمات و المظاهر وعددها عادة يكون أكثر من العموميات وتؤدي الخصوصيات الثقافية إلى ظهور التمايز والتفاوت داخل المجتمع دون أن يتعارض مع التجانس العام الذي تحققه العموميات فالتنافس بينهما هو الذي يحدد ذلك[2].

رابعا: المتغيرات الثقافية (البدائل الثقافية): وهي سيمات لم تستقر بعد، وهي تظهر في المجتمع بفعل رواد التغيير وقد تكون وافدة من ثقافات أخرى بفعل الإحتكاك الثقافي، و قد تجد هذه المتغيرات في المجتمع البيئة المنافسة لنموها إلا أنها لا تأخذ دورها كعموميات أو خصوصيات ثقافية، و لكن قد تتحول مع مرور الزمن إلى إحداها بعد أن يكون قد مرت بمراحل الصراع الإجتماعي، حيث يتقررفضها أو قبولها من طرف المجتمع[3].

ب- الجانب الديناميكي: ويشمل العمليات الثقافية التالية :

---

[1]- محمد سيد غريب وآخرون:**نفس المرجع السابق**، ص: 310

[2]-:**نفس المرجع** ، ص:317.

[3]- دلال ملحس استيتية**: المرجع السابق**، ص: 247

أولا–التمثيل الثقافي و التكيف: يشير هذا المصطلح إلى عملية التكيف الذي يحدث بين الجماعات ذات الإختلافات الثقافي، حيث يتم فيه اعتناق جماعة ما لثقافة الجماعة الأخرى و قد يتبادلان التأثير فيما بينهما و ينتج عن ذلك ثقافة جديدة و للتمثيل الثقافي درجات فقد يكون غير كامل خاصة عندما تكون إحدى الجماعات لها قدرة أكبر على التكيف مع الأوضاع الجديدة أكثر من الجماعات الأخرى، و بالتالي لن يكون التمثيل كاملا إلا أنه سوف يطبع بخصائص الجماعة المسيطرة.

ثانيا–التكامل الثقافي : يرى الكثير من الأنتربولوجيين وعلماء الإجتماع ويتصدرهم "مالينوفسكي "بتكامل عناصر الثقافة و انتظامها الداخلي و الإتساق في علاقتها ببعضها البعض، وهذا أيضا ما أكدته "روث بندكت" لكن ما من ثقافة تامة التكامل فاستمرار حدوث التغير فيها بفعل الإبتكار و الإنتشار عبر الزمن يحول دون ذلك، فالتكامل إذن يحدث وفقا لدرجات معنية ويكون وفقا للمعلومات المتمثلة في المعتقدات والأهداف والقيم والإتصال، فكلما كان التوافق موجودا بين هذه العناصر وانعدام الصراع فيها تصبح وحدة واحدة في المعتقد والإتصال, ويؤدي انعدام التكامل إلى الإضطراب وظهور المشكلات النفسية على المستوى الفردي و إلى الصراع الذي يحول دون تطور المجتمع، لذا فإن قدرا من التكامل الثقافي يجب أن يتوافر حتى يستطيع المجتمع أن يستمر في التواجد.

ثالثا–الصراع الثقافي:لا تميل الثقافة دائما إلى التكامل والتساند بين عناصرها فهي لا تخلو من الصراع و تقرر" بندكت " انه لا يوجد أية ثقافة تمكنت من تنظيم الآلاف من مظاهر السلوك فيها بشكل نهائي في صورة نمط متسق و متزن، بل هناك بعض تلك المظاهر مشتت دون هدف محدد، و السبب وراء حدوث الصراع هو عدم الإتفاق حول المعايير و القيم التي تنظم السلوك الجماعي مما يؤدي إلى تباين الأهداف المراد تحقيقها من طرف الأفراد إذ تصبح الثقافة عرضة للتغير، وقد يكون الصراع حول عناصر الثقافة (عادات و تقاليد، وقيم،...الخ) فيصبح صراعا داخليا كما قد يكون بين جماعات ثقافات متباينة فيكون بذلك صراعا خارجيا.[1]

4- أهمية الثقافة ووظائفها:

ان الثقافة بمكوناتها وعناصرها في مختلف الجوانب سواء مادية كانت او غير مادية تعتبر موجهة لاشباع حاجات الانسان الاساسية من اجل تحقيق لرضائه وتجعله يعيش الرفاهية والتقدم كما هو في المجتمعات الغربية التي يقاس مستوى تقدمها بما لديها من امكانات ثقافية هدفها الاساسي هو اسعاد شعوبها في مجالات مختلفة فنجد ان الثقافة تستطيع تحقيق اهدافا ووظائف اساسية بالنسبة لحياة الجماعة فالثقافة تولد التزام بشيء اكبر من المصلحة الذاتية الفردية فهي تعزز استقؤاؤ النظام الاجتماعي وتساعد الافراد على تحقيق التكيف والتفاعل وتحقق لهم الوحدة الثقافية والتجانس وتؤدي الى ظهور حاجات

---

[1]-محمد سيد غريب و آخرون: **نفس المرجع السابق**، ص ص :311-323

جديدة وتبدع وسائل اشباع هذه الاحتياجات كالاهتمامات الثقافية والجمالية والدينية فالثقافة قادرة على جعل الافراد يتمتعون بكمية كافية من المعارف والمعلومات تجعلهم يحددون التصورات عن انفسهم وعن العالم من حولهم باعتبارها الذاكرة الاجتماعية والفكرية للجماعات البشرية والشعوب والامم كذلك استعمال هذا المخزون المعرفي في الممارسات الانسانية عبر التربية والتعليم كذلك لا يمكن للانسان ان يمتلك الخبرة الاجتماعية عبر الاجيال ويصبح عضوا كاملا في المجتمع ضمن الثقافات ، الا من خلال الثقافة التي تتجسد في المعارف والقيم والمعايير والمهارات والعادات والتقاليد والطقوس واللغة والرموز وغيرها ضمن امور المجتمع المتواجد فيه.

ولضمان استقرارالافراد فهي تمدهم بمجموعة من الانماط السلوكية لتحقيق حاجاتهم البيولوجية من مأكل وملبس ومشرب ومسكن وتناسل للمحافظة على بقاء الجماعة واستمرارها، فهي تمدهم بمجموعة من القوانين والنظم التي تتيح التعاون بين اعضائها مما ينتج عنه تكيف الجماعة مع المواقف البيئية المختلفة التي تهيء لهم التفاعل داخل الجماعة مما يهيئ قدرا من الوحدة يمنعها من السقوط في انواع الصراع المختلفة، بالاضافة الى انها تخلق حاجات يكتسبها الفرد ثم تمده بوسائل اشباعها فالاهتمامات الجمالية والاخلاقية والدينية تخلقها الثقافة ثم تهيئ للفرد وسائل اشباعها[1].

تمد الفرد بمجموعة من القوانين والنظم التي تتيح التعاون الذي ينتج عنه التكيف مع المواقف المختلفة[2] تمدنا ايضا بالوسيلة للتنبؤ بجزء كبير من السلوكيات الفردية والجماعية في مواقف مختلفة ، ومعنى هذا اننا اذا عرفنا الانماط الثقافية للجماعة امكننا التنبؤ بان سلوك الفرد المنظم سوف يكون حسب هذه الانماط في معظم المواقف.تقدم للفرد تفسيرات تقليدية مألوفة للعديد من الموقف مما تجعله يحدد سلوكه دون صعوبات.

تقدم للفرد مثيرات ثقافية يستجيب لها في العادة بالطرق العادية الموجودة فيها ويتضح هذا حين انتقال الانسان الى ثقافة اجنبية يواجه فيها المثيرات نفسها ، ولكن يجد استجابات مختلفة عليه ان يقوم بها مما يحدث له القلق والاضطراب الذي لا يصادفه في بيئته الاصلية. [3]

---

[1]خالد محمد ابو شعيرة،د.ثائر احمد غباري:**الثقافة وعناصرها** ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، بدون سنة ،ص27.

[2] محمد لبيب النجيحي:**الأسس الاجتماعية للتربية**، ط 8 بيروت لبنان ، دار النهظة العربية 1981، ص158-160

[3]-:نفس المرجع،ص159.

5- أنواع الثقافة

يصنف علماء الاجتماع الثقافة ضمن نوعين رئيسيين هما: الثقافة المادية و الثقافة اللامادية

5-1 الثقافة المادية:

أ/ **تعريفها**:يقصد بالثقافة المادية كل الأشياء التي صنعها الإنسان أو يستخدمها للتوافق مع البيئة، وقد تتلوج عنه الأشياء من الأواني الفخارية التي استخدمها الإنسان البدائي، إلى مركبة الفضاء في البلاد الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية[1].

أي أن الثقافة المادية تشمل كل العناصر والأشياء التي يستطيع الإنسان لمسها والتفاعل معها، والتي تتعرض باستمرار لعوامل التغيير والتي يسعى الإنسان إلى اكتسابها لتلبية احتياجاته الأساسية.

تتجلى الثقافة المادية في مجالات عدة مثل العملة، وتشمل المواقع الأثرية والمدن القديمة والمتاحف (بما في ذلك المتاحف الافتراضية أو المتاحف المفتوحة)، وكذلك المباني والمنشآت ووسائل النقل المختلفة، بالإضافة إلى ذلك، تشمل الفنون والآداب، التي تعتبر جزءا من التراث الأدبي والفني، مثل الملابس والحلي والآلات الموسيقية والمخطوطات والصناعات الحرفية اليدوية، وغيرها[2].

أهم ما يميز الثقافة المادية بشكل أساسي هو أن عناصرها على الرغم من تنوعها واختلافها تختص في امتلاكها شكلا أو مظهرا فيزيقيا أو وجودا ملموسا يمكن إدراكه كونها منتجات من صنع الإنسان ويأتي ذلك بغض النظر عن حجم هذه العناصر أو شكلها أو استخدامها أو الهدف منها وهذا ما يجعلها تمثل الجانب المادي للثقافة[3].

ب- أهمية الثقافة المادية:

تعتبر الثقافة المادية بمثابة دليل ملموس على تاريخ المجتمع وممارساته الثقافيةو يظهر ذلك من خلال:

- **التوثيق التاريخي**: تعمل القطع الأثرية بمثابة وثائق مادية للتاريخ، حيث تقدم دليلاً على المجتمعات والأحداث وأنماط الحياة الماضية.

---

[1]مصطفى عمر حمادة:**علم الإنسان مدخل لدراسة المجتمع و الثقافة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2007،ص205.

[2]-عبد العاطي السيد:**المجتمع و الثقافة الشخصية دراسة في علم الاجتماع الثقافي**، المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2003،ص14.

[3]-التجاني مياطة:**دور التراث المادي و اللامادي لمجتمع وادي سوف في تحديد ملامح الهوية الثقافية وتكاملها**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، الجزائر، لنجلد 02، العدد، 06، 2014، ص 156.

- **التعبير الثقافي**: توفر الثقافة المادية نظرة ثاقبة للأذواق الجمالية للمجتمع، والممارسات الدينية، والبراعة التكنولوجية.
- **تمثيل الهوية**: غالبا ما ترمز أشياء مثل الأعلام الوطنية والملابس التقليدية والآثار إلى هوية الثقافة وتراثها.

2-5 الثقافة اللامادية:

1- تعريفها:

تشير الثقافة غير المادية إلى الجوانب غير الملموسة لثقافة المجتمع، بما في ذلك القيم والأعراف واللغة والمعتقدات والمعاني الرمزية،أي أنهاتيمثل المادة الروحية والفكرية غير المرئية لثقافة المجتمع.
وتشمل الثقافة غير الملموسة مجموعة واسعة من العناصر مثل:

- **القيم**:وتتمثل في المبادئ الراسخة التي توجه السلوك، مثل احترام كبار السن.
- **المعايير**: التوقعات أو القواعد داخل المجتمع، مثل قوانين المرور أو الآداب الاجتماعية.
- **اللغة**: الكلمات والإيماءات المنطوقة والمكتوبة وأشكال الاتصال الأخرى التي تنقل المعاني الثقافية.
- **المعتقدات**: وتشمل المعتقدات الدينية أو الروحية أو الفلسفية.
- **الرموز**: العناصر أو العلامات التي لها معنى خاص، مثل علم الدولة الذي يمثل حب الوطن والهوية الوطنية.

وبالتالي فعناصر القيم و المعتقدات والعادات والأفعال والعرف والقانون والنظم الاجتماعية والرموز والأسطورة والحكاية والأمثال تحمل جوانب لامادية للثقافة فهي تعبر عن المظهر الفكري والأيديولوجي للتفاعل الإنساني، وعليه فإن الثقافة اللامادية تتضمن دائمًا جوانب غير ملموسة وغير واضحة لكنها تؤدي دورًا هامًا في تشكيل سلوكنا وحياتنا اليومية مثل الدور الذي تلعبه العادات والتقاليد والأعراف والقيم[1].

ب-أهمية الثقافة غير المادية

تلعب الثقافة غير المادية دورا مهما في تحديد أعراف وسلوكيات وقيم المجتمعويظهر ذلك من خلال:

- **التماسك الاجتماعي**: تعزز الأعراف والقيم والمعتقدات المشتركة الشعور بالانتماء للمجتمع، مما يشجع على وحدة المجتمع.
- **تنظيم السلوك**: الأعراف المجتمعية توجه السلوك الفردي وتساعد في الحفاظ على النظام الاجتماعي.
- **الاستمرارية الثقافية**: حيث تضمن اللغة والفولكلور والتقاليد والمعتقدات نقل التراث الثقافي عبر الأجيال.

---

[1]-عبدالله محمد عبد الرحمان،السيد رشاد غنيم: **مدخل علم الاجتماع**،دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر والتوزيع، الإسكندرية،2008، ص 282.

وتتوزع الثقافة الغير مادية بدورها الى نوعين هما[1]:

أ/ **القولي**:يتضمن هذا النوع الأمثال الشعبية والأغاني والحكايات والنكت والألغاز والدعوات، النداءات، أسماء المحلات، والكتابات المتنوعة كالجمل والتعليقات على المناديل والملابس وجدران المنزل من الداخل، الأبواب، وشواهد القبور، وغيرها.

ب/**الفعلي**:يشمل الإحتفالات، الأعياد، المناسبات مثل الزواج، الوفاة، الولادة، إضافة إلى الرقص والألعاب، الزيارات، الأزياء، وأثاث المترل وزينته.

5-3 العلاقة بين الثقافة المادية وغير المادية.

الثقافة المادية وغير المادية ليست معزولة عن بعضها، فهما تمثلان وجهان لعملة واحدة حيث تتفاعل وتؤثر على بعضها البعض باستمرار، فالتفاعل بين الثقافة المادية وغير المادية يشكل عالمنا بطرق عميقة وغالبا ما تؤدي التغييرات في أحداهما إلى تغييرات في الآخر، مما يخلق تطورا ثقافيا ديناميكيًا ومستمرا، وعلى سبيل المثال غالبا ما تؤثر قيم المجتمع (الثقافة غير المادية) على معماره وفنه (الثقافة المادية) وعلى العكس من ذلك يمكن أن يكون للإبتكارات التكنولوجية (الثقافة المادية) تأثير على الأعراف والسلوكيات المجتمعية (الثقافة غير الملموسة).

إنطلاقا مما سبق يمكن القول أن الثقافة عبارة عن نسيج معقد منسوج من أشياء ملموسة وأيديولوجيات غير ملموسة، حيث توفر الثقافة المادية دليلا ماديا على تقدم المجتمع وإبداعه وتقنياته. وفي المقابل تحمل الثقافة غير المادية جوانب غير مرئية ولكنها أساسية من القيم والأعراف والمعتقدات المجتمعية، وعليهفإن فهم هذين الوجهين ضروري لفهم الهوية الثقافية الكاملة للمجتمع.

6- أبعاد وخصائص الثقافة الجزائرية :

تعتبر الثقافة الجزائرية الحالية امتدادا طبيعيا لتطور اجتماعي وثقافي عرفه المجتمع الجزائري منذ أقدم العصور، فقد تشكلت ثقافة المجتمع منذ آلاف السنين حيث تشكلت هذه الثقافة عبر محطات تاريخية كبرى، وساهمت في تكوين أبعادها الثقافية التي كونت النسق الثقافي الجزائري وقد تمثلت فيما يلي:

6-1 البعد الامازيغي

تشير معظم الدراسات والأبحاث التاريخية أن الأمازيغ هم السكان الأصليون للمغرب العربي رغم الاختلاف في أصولهم، وتؤكد الأبحاث الأركيولوجية والإثنولوجية على أن المغرب العربي كان مسكونا قبل ملايين السنين وبالتأكيد قبل 15 ألف سنة، من طرف الإنسان المغاربي الأول الذي كان يعيش على القطف والصيد، حيث تمكن من بناء حضارة في حوالي 8000 سنة، وهي الحضارة القفصية نسبة إلى مدينة قفصة التونسية[2].

---

[1]- فاروق أحد مصطفى، محمد عباس إبراهيم: **الأنثروبولوجياالثقافية**،دار المعرفةالجامعيةالإسكندرية،2005، ص46.

[2]- بلقاسم بوقره: **سوسيولوجية الجزائر**، الجزائر، باتنات للمعلوماتية والخدمات المكتبية، الجزء 1، 2000، ص05.

وتدل المؤشرات الأكيولوجية دلالة قاطعة على أن هناك حضارة وثقافة لإنسان هذه المنطقة قبل احتكاكه بالحضارات الوافدة الفينيقية، الرومانية، والوندالية البيزنطية, فالثقافة والحضارة في هذا المجتمع أصلية وليست وافدة كما يعتقد بعض الباحثين, وخاصة "الكولونياليين" منهم الذين اهتموا بدراسة تاريخ هذه المنطقة وركزين على الوجود الأجنبي، وأهملوا الحضارةوالثقافة المحلية لسكان المنطقة[1]

ويبرز البعد الأمازيغي في الثقافة الجزائرية في بقاء اللغة الأمازيغية بلهجاتها المختلفة متداولة بين أبناء عدة مناطق في الجزائر، وذلك لروح المحافظة الذي تتميز به معظم القبائل الأمازيغية مما جعلها تحافظ على لغتها كلغة تداول يومي إلى جانب اللغة العربية كلغة للثقافة والدين، والسبب في ذلك هو انغلاق سكان هذه المناطق على أنفسهم بسبب الموقع الجغرافي أو بعدهم عن الحواضر ومراكز الثقافة الكبرى التي من شأنها أن تنشر اللغة العربية [2]،كما يبرز البعد الأمازيغي في الثقافة الجزائرية من خلال الفنون والفلكلور الشعبي, الذي نجده في المناطق التي ما تزال فيها هذه الثقافة سائدة،وكذلك في نوعية الأطعمة الألبسة، والأفرشة، والأغطية,والرموز االتي توسم بها هذه المنتوجات الاقتصادية.

هناك ثقافة خاصة أو فرعية داخل النسق الثقافي الجزائري العام، وهذا البعد ليس بعدا منفصلا بل هو منسجم ومتكامل مع الأبعاد الأخرى، وليس بينه و بينها أي صراع أو تنافر، إلا أن هناك حقيقة يجب الاشارة اليها وهي أن البعد الأمازيغي في الثقافة الجزائرية لا يشكل وحدة واحدة، أي أن السمات الثقافية التي تشكله ليست واحدة في كل المناطق، بل بالعكس تماما فالسمات الثقافية الجزئية المنتشرة في منطقة القبائل قد تنعدم في منطقة الأوراس أو منطقة الأهقار، أو وادي ميزاب...الخ، فلا يمكن أن ندعي أن هناك وحدة ثقافية خاصة بهذا البعد في المجتمع الجزائري، بل هي سمات وأنماط ثقافية متناثرة عبر التراب الوطني، ولا يجمع بينها أي رابط، بمعنى أن ليس هناك ارتباط ثقافي بين الأنماط يختلف عن الارتباط السائد بين كل الأنماط الثقافية الجزائرية[3].

6-2البعد العربي الإسلامي في الثقافة الجزائرية:

يعتبر الإسلام في الثقافة الجزائرية بعدا أساسيا ورئيسيا، إذ من خلاله تصدر كل القيم والمعايير والأنظمة والشرائع والقوانين والأعراف، وهذا ليس في الجزائر فقط بل في كل البلدان التي وصلها الإسلام, وتشكلت سلطة تابعة للدولة الإسلامية أو دويلات إسلامية مستقلة، ومن العوامل التي ساعدت على انتشار الإسلام تلك التركيبة الاجتماعية والثقافية التي تميز بها المجتمع الجزائري والمتكونة من الروم, البزنطيين، الافرنج، والافارقة بالاضافة الى السكان الاصليين الذين هم الامازيغ، فقد كان الروم يمثلون السلطة العسكرية والإدارية، والإفرنج كانوا ملاكا للأراضي، والأفارقة وعامة سكان المدن كانوا يمتهنون المهن الوضيعة لدى الفئتين الأساسيتين مثل

[1] -**المرجع نفسه**، ص 72.

[2] - أحمد بن نعمان:**سمات الشخصية الجزائرية** ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988 ، ص304.

[3] - بلقاسم بوقرة:**المرجع السابق**، ص 24.

خدمة الأرض، وخدمة البيوت والمزارع، وربما كانوا مزدوجي اللغة ودينهم المسيحية ، أما البربر فكانوا يمثلون أصل سكان المغرب العربي فكانوا منتشرين في الأرياف وخاصة المناطق الجبلية[1] .

هذه البنية الاجتماعية والثقافية المتنوعة كان يسودها صراع دائم سواء بين البربر والمحتلين البيزنطيين والإفرنج، أو بين سكان المدن وسكان الأرياف، كما يشير إلى ذلك الكثير من المؤرخين، وقد ساعدت هذه البنية الإسلام على الإنتشار السريع والتمكن من قلوب وعقول أفراد المجتمع، وخاصة البربر منهم باعتبارهم السكان الأصليين والغالبية العظمى لسكان هذه المنطقة، كذلك نجد أن العرب ساعدوا البربر في التخلص من الاستعمار الأجنبي المتمثل في البيزنطيين، مما أدى إلىإبرام تحالفات سياسية وعسكرية رغم بعض الصراعات التي ظهرت في فترة الفتوحات [2] و يرجع الدكتور" أحمد بن نعمان" سهولة انتشار الإسلام في الجزائر إلى مجموعة من العوامل منها:

-سرعة إدراك البربر لمعاني الإسلام وإيمانهم القوي بتعاليمه التي تنادي بالمساواة والعدلوالحرية والإخاء.

-تمثيل المسلمين الفاتحين لتلك التعاليم الأخلاقية التي أتى بها الدين الجديد، فلاقى ذلك السلوك تجاوبا لدى السكان الأصليين الذين عرفوا بالاستقامة وتقديس المثل العليا.

-انصهار الفاتحين في المجتمع المحلي دون اعتلاء، أو إستشعار بالأفضلية عليه في أي شيء.

-التشابه في المزاج والتقاليد بين العرب والبربر، مما يرجح الآراء القائلة بأن البربر من أصل عربي، قدموا من اليمن إلى شمال إفريقيا في أحقاب متعاقبة من التاريخ.

-انتهاج الدولة الإسلامية في المشرق منذ بداية فتح الجزائر سياسة الاعتماد على السكان الأصليين في تسيير شؤون بلادهم، في ظل الشريعة الجديدة التي تسوي على كل المسلمين في البلدبربرا كانوا أوعربا بنفس الكيفية.

-اعتراف البربر بالجميل للعرب الفاتحين الذين قضوا على الاحتلال البيزنطي, الذي كان يسيطر على البلاد ويستغل ثرواتها ويقمع ثوراتها.

إن القيم الأخلاقية والاجتماعية التي كان يدعو إليها الإسلام, والنماذج السلوكية التي تمثلها العرب الفاتحون كانت العامل الأساسي في تقبل البربر للإسلام والعربية، بل أصبحوا المدافعين والحاملين الأساسيين لهذا الدين ولهذه الثقافة وقد كان منهم قادة عسكريون، وعلماء في مختلف الفنون والعلوم، وترسخت قيم الإسلام وثقافته في المجتمع الجزائري وأصبحت المؤطر الأساسي والموجه لسلوك الأفراد وحركية المجتمع، فكل الدول قامت في هذه المنطقة منذ ذلك العصر قامت على أساس دعوة دينية، فالدولة الرستمية والفاطمية والموحدون والمرابطون والأدارسة وغيرهم، كلها دول كانت في الأصل عبارة عن حركات إصلاحية تدعو إلى إصلاح العقيدة الإسلامية، التي سادتها البدع والخرافات، ومحاربة الظلم والقهر الذي يمارسه الحكام على الرعايا، كذلك نجد أن

[1] - أحمد بن نعمان: **المرجع السابق**، ص 304.

[2] - بلقاسم بوقرة : **نفس المرجع** ، ص 24-25.

الثورات التيقامت لمقاومة الإحتلال الفرنسي كانت في معظمها تحت راية جهاد الكفار والنصارى، وكان يقودها في عمومها شيوخ زوايا وعلماء.

وبهذا أصبح الإسلام مكونا أساسيا في الثقافة الجزائرية، وتطورت الثقافة في ظله وتحترقابته وتفضيلاته ومعاييره، وقد اسهم الإسلام في رتكيب البنى الاجتماعية والسياسية في المجتمع الجزائري، وكذلك الذهنيات الجمعية والفردية وفق منظور محوره هو الإسلام، وقد أثر هذا على سيادة اللغة العربية في الجزائر وانتشارها دون عوائق أو مشكلات تصادفها.

6-3البعد الافريقي:

يعتبر البعد الإفريقي عاملا ثانويا في بنية الثقافية الجزائرية، فرغم أن الجزائر بلد إفريقيوتمتد أراضيه إلى أعماق إفريقيا، إلا أننا نجد تأثيرات الثقافة الإفريقية أو بعض سماتها لا تظهر إلا في بعض الفنون والفولكلور المنتشر في بعض المناطق الجنوبية، والتي معظم سكانها ليسوا زنوجا بل هم من أصول بربرية، أمازيغية، ويرجع السبب إلى العوامل الجغرافية وخاصة الصحراء الكبرى، التي تحتل منها الجزائر الجزء الأكبر، والتي شكلت حاجزا طبيعيا أدى إلى عدم انتشار السمات الثقافية الإفريقية في الجزائر، كما أن الثقافة الإفريقية تعتبر ضعيفة مقارنة بقوة الثقافة العربية الإسلامية، كما يرجع عدم انتشار العناصر الثقافية الإفريقية بقوة في المجتمع الجزائري إلى طبيعة الدين الإسلامي الذي يتأسس على فكرة توحيد الإله، في حين نجد أن الوثنية وعبادة الظواهرالطبيعية تتلبس كثير من مظاهر الثقافة الإفريقية.

6-4البعد المتوسطي للثقافة الجزائرية:

لاشك أن البحر الأبيض المتوسط لم يكن يشكل فقط ظاهرة طبيعية، بقدر ما كان يعتبر محيط ثقافي أو دائرة ثقافية على حد تعبير النظرية الانتشارية، فلقد شكلت سواحل البحر الأبيض المتوسط مهدا لكثير من الحضارات، شملت بعضها كل سواحله أو أغلبها على الأقل مثل الحضارة الفينيقية، والرومانية والوندالية والبيزنطية، والإسلامية والأوربية المعاصرة، ومما لا شك فيه أن الجزائر جزء من هذه المنطقة الجغرافية فقد مرت عليها كل هذه الحضارات وتركت فيها بصماتها.

بالإضافة إلى العوامل الإيكولوجية التي تلعب دورا في صياغة ثقافة المجتمعات، نجد العديدمن السمات الثقافية التي تنتشر على ضفاف البحر الأبيض المتوسط لها امتدادا في الجزائر وفي الثقافة الجزائرية، وخاصة في وسائل وأساليب الحياة والنشاطات الاجتماعية المختلفة، فالثقافة الجزائرية تتفاعل مع ثقافات البحر الأبيض المتوسط وهي تأخذ منها في أغلب الأحيان وخاصة الثقافات الأوربية، إلا أنه بعد دخول الإسلام إلى الجزائر أصبح هو المكون الأساسي لمضمون الثقافة الجزائرية رغم تمظهراتها المختلفة، فرغم تشابه بعض السمات الثقافية الموجودة

في الثقافة الجزائرية مع بعض السمات الثقافية المتوسطية، إلا أن هذه السمات تبقى دائما مشحونة بمضامين إسلامية عربية[1].

وهذا ما نجده في طرح جامس ميكي للثقافة أما جامس ميكي فيقول بان الثقافة ترتكز على نقطتين أساسيتين هما النقطة الأولى : يكتسب كل من الثقافة بوصفه عضوا في مجتمعه .

النقطة الثانية : الثقافة ليست مادية فحسب بل هي معنوية وتتكون من الأشياء المادية و الأحداث التي يمكن عدها أو قياسها ، ومن الأشياء المادية كاللغة والفنون لذا ذهب جامس ميكي إلى أن الثقافة هي المركب الشامل من التفاعل الاجتماعي ووفقا لذلك تحتوي الثقافة على الأفكار والاتجاهات العامة المقبولة والمتوقعة التي يتعلمها الفرد من اتصاله بالواقع الاجتماعي لذلك فإنها تلعب دور مهما في إعداده ليكون أكثر فاعلية في محيطه الاجتماعي كذلك فان كل جيل جديد لا يبدأ من فراغ ولكنه يستفيد ممن حوله ويكون كأعضاء المجتمع مطالبون بان ينقلوا التراث إلى الأجيال القادمة وما تعلموه من الماضي وما أضافوه بأنفسهم إلى هذا الكل الثقافي.

والجدير بالذكر أن الطرق الثقافية في الأفعال او التفكير لها اتصال مباشر بحاجات الانسان البيولوجية والاجتماعية مثل حاجته للطعام والشراب والصداقة مع الاخرين والامن ويطلق على هذه الحاجات الالتزامات الأساسية الثقافية وبما أن الإنسان يعيش بحاجته البيولوجية فقط اذ يحاول أيضا أن يجد لنفسه ملجأ في الدين و الفن والترفيه ليطور نوعا من وجهة نظره التأملية والفلسفية عن مكانه في هذا العالم كل هذا يعبر عن محتوى الثقافة التي يعبر عنها الإنسان في كل أفعاله ويتضح أكثر معنى الثقافة لو قارنا البيئة الطبيعية للإنسان والمتمثلة في العالم الطبيعي الذي من حوله والبيئة الثقافية التي يخلقها الإنسان ويمضي أوقاته ككائن إنساني فكل ما في الطبيعة سواء أكان عضوي أو غير عضوي لم يوجدها الإنسان بل خلق عناصر الثقافة أثناء محاولته التكيف وتحقيق التوازن بينه وبين العالم الطبيعي.[2]

ان الثقافة بمكوناتها وعناصرها في مختلف الجوانب سواء مادية كانت او غير مادية تعتبر موجهة لاشباع حاجات الانسان الاساسية من اجل تحقيق ارضائه وتجعله يعيش الرفاهية والتقدم كما هو في المجتمعات الغربية التي يقاس مستوى تقدمها بما لديها من امكانات ثقافية هدفها الاساسي هو اسعاد شعوبها في مجالات مختلفة فنجد ان الثقافة تستطيع تحقيق اهدافا ووظائف اساسية بالنسبة لحياة الجماعة فالثقافة تولد التزام بشيء اكبر من المصلحة الذاتية الفردية فهي تعزز استقراء النظام الاجتماعي وتساعد الأفراد على تحقيق التكيف والتفاعل وتحقق لهم الوحدة الثقافية والتجانس وتؤدي الى ظهور حاجات جديدة وتبدع وسائل اشباع هذه الاحتياجات كالاهتمامات الثقافية والجمالية والدينية فالثقافة قادرة على جعل الافراد يتمتعون بكمية كافية من المعارف

---

[1]- أحمد نعمان **: المرجع السابق** ،ص 300-302.

[2] Moqatel/openshare/Bohoth/Mnfsia15/culture/sec doc-cvt.htm.

والمعلومات تجعلهم يحددون التصورات عن انفسهم وعن العالم من حولهم باعتبارها الذاكرة الاجتماعية والفكرية للجماعات البشرية والشعوب والامم كذلك استعمال هذا المخزون المعرفي في الممارسات الانسانية عبر التربية والتعليم كذلك لا يمكن للانسان ان يمتلك الخبرة الاجتماعية عبر الاجيال ويصبح عضوا كاملا في المجتمع ضمن الثقافات ، الا من خلال الثقافة التي تتجسد في المعارف والقيم والمعايير والمهارات والعادات والتقاليد والطقوس واللغة والرموز وغيرها ضمن امور المجتمع المتواجد فيه.

7-الاتجاهات و النظريات المفسرة للثقافة.

يعد موضوع الثقافة من أكثر الموضوعات تعقيدا وتشابكا وتنوعا مما يفسر توع مناهج دراسته واختلاف النتائج التي توصلت إليها الدراسات في هذا المجال،فالاتجاهات التي تناولت هذا الموضوع عديدة ولا يمكن حصرها بشكل دقيق بسبب تعدد المداخل النظرية وارتباطها غالبا برؤى وتصورات إيديولوجية.، وهكذا يصبح موضوع الثقافة كغيره من الموضوعات الإنسانية محاطا بمؤثرات أيديولوجية ومذاهب فكرية متنوعة ومع ذلك وبالرغم من السمات المتباينة لهذه النظريات إلا أنها تقدم جوانب موضوعية في تناول بعض أبعاد موضوع الثقافة، وتكشف عن حقائق هامة في هذا السياق.

وسنحاول فيما يلي أن نستعرض أهم الإتجاهات و النظريات التي تناولت موضوع الثقافة:

-الإتجاه المثالي:

ركز الاتجاه المثالي في تعريف الثقافة على المثل المجردة، حيث يعتبر العادات الجماعية بانها أنماط مثالية كالسلوك باستثناء اللغة،فهناك تباين بين المعايير المثالية والسلوك الواقعي الفعلي، إذ نتصورأن الثقافة كمفهوم مثالي أو رمزي، بينما يحاول الأفراد التكيف مع هذه الأنماط المثالية في سلوكهم.

وفقا لهذا الاتجاه، الثقافة ترتبط بالسلوك المجرد أكثر من ارتباطها بالسلوك الواعي، وينكر المؤيدون هذا الاتجاه المكونات المادية للثقافة، معتبرين أن الثقافة تتمثل في الآراء والأفكار والطرق الذهنية المتصلة بالأداء التكنولوجي وأساليب الابتكار،ويعتبر رالفنيستون، كلايدكلاكهون، ألفرد كروبير، بيتيرمسووكين، أوزفالدشبنغلر، وليزليهوايتمن أبرز الرواد الممثلين لهذا الاتجاه.

-الإتجاه الوصفي :

يركز أنصار هذا الاتجاه على العناصر التي تتشكل منها الثقافة بما في ذلك العادات الاجتماعية داخل المجتمع المحلي،وكيفية استجابة الأفراد لهذه العادات التي يعيشونها، بالإضافة إلى نتاج النشاط الإنساني وهذا ما أشار إليه "فرانس بواس" في تعريفه للثقافة.

-الإتجاه الواقعي:

من أبرز رواد الاتجاه الواقعي "إدوارد بيرنت تايلور"، "إدوارد سابير" و"ليند،"ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الثقافة تتجسد في السلوك الاجتماعي للإنسان، حيث يميلون التحديد مفهوم الثقافة من خلال اللغة والعادات

والأعراف والتقاليد المكتسبة وجميع النظم الاجتماعية، ويؤكدون أن الثقافة متداخلة مع الحياة الواقعية للمجتمعوبالتالي لا يمكن فصلها عنها فهي تمثل أنماطا أساسية وثابتة للسلوك الاجتماعي.

-الإتجاه التاريخي:

يسعى هذا الاتجاه إلى فهم تاريخ الثقافة والتراث الاجتماعي والزمني المرتبط بالمجتمعات، ومن بين الباحثين الذين اتبعوا هذا النهج "ليستون"، حيث يرى أن الثقافة تُعتبر أسلوبا مميزا وثابتا نسبيا للحياة، وتتمتع بعمومية في التفكير، فهي تتجسد في مجموعة من الأفكار والعادات والتقاليد التي يكتسبها الأفراد خلال تفاعلاتهم الاجتماعية، وهذه الطريقة الحياتية هي ما يميز المجتمع البشري عن المجتمعات الحيوانية،فالعادات والتقاليد والأفكار المشتركة بين أفراد المجتمع، إلى جانب التجارب والخبرات التي يمر بها الإنسان فتترسخ في شخصيته وتشكل ميوله، هي التي يستخدمها المجتمع الإنساني عبر الزمن وتنتقلمن جيل إلى جيل.

-الإتجاه التطوري

تنطلق نظرية التطور الثقافي من فكرة أساسية تتمثل في أن العناصر والسمات الثقافية تخضع للتطور على غرار ما يحدث في الطبيعة، ورغم أن مفهوم التطور يعود إلى أزمنة قديمة حيث تناوله فلاسفة اليونان والعلماء العرب والمسلمون وغيرهم، فإن النظرية تطورت بشكل ملحوظ بعد نشر دراسات داروين حول أصل الأنواع وتفاصيله لفكرة التطور لدى الكائنات العضوية ومن ثم انتقلت هذه الرؤية إلى العلوم الإنسانية وجرى تطبيقها على الثقافة وتطور نمط حياة المجتمعات بوجه عام، مما أدى إلى ظهور العديد من النظريات التي ساهمت في بناء مدرسة متكاملة تُعرف بالمدرسة التطورية والتي تضم عددا كبيرا من النظريات المختلفة، ويعد روبرت جاك (1717–1781) من أبرز المساهمين في هذا المجال حيث قدم رؤية شاملة للتطور الثقافي من خلال التركيز على نموذج التلوج الثقافي، ووفقًا لهذه النظرية فإن الإنسان في كل مكان يمتلك القدرة على الابتكار وتحقيق الإنجازات الثقافية لكن الظروف الطبيعية تتيح للبعض فرصا أفضل من غيرهم ما يؤدي إلى تفاوت المستويات الاقتصادية بين الشعوب المختلفة[1].

-الإتجاه الانتشاري:

يعتقد أنصار الاتجاه الانتشاري أن انتشار السمات الثقافية بين الثقافات القريبة والبعيدة يسهم في تهيئة الشروط اللازمة لإحداث التغيير الثقافي والانتقال من مرحلة إلى أخرى، وتؤكد هذه النظرية على أهمية الاتصال الثقافي أو التفاعل بين الجماعات مما يسهم في انتقال السمات الثقافية من مجتمع إلى آخر.

تتفرع النظرية الانتشارية إلى ثلاث مدارس رئيسية:

[1]-يحي مرسى عيد بدر: **أصول علم الإنسان،الأنثروبولوجيا**، بدون طبعة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية ،2007، ص 362.

–المدرسة البريطانية : يمثلها كل من إليوت سميث، وويليام بيري، وريفيرز، وتطرح هذه المدرسة فكرة وجود مركز حضاري رئيسي، وهو مصر، التي شهدت نشأة الزراعة وبناء الأهرامات وعبادة الشمس، ومن هذا المركز انتقلت السمات الثقافية إلى العديد من أرجاء العالم.

– المدرسة النمساوية:بقيادة جروبين روشميدت، وتتبنى هذه المدرسة فكرة وجود عدة مراكز حضارية أو "دوائر ثقافية" تشترك في سمات ثقافية مشتركة، وتزداد كثافة هذه السمات كلما اقتربنا من المركز.

– المدرسة الأمريكية: يمثلها كلارك ويسلروكروبيوكلاكهون، وترى هذه المدرسة أن الخصائص الثقافية المميزة لأي ثقافة ظهرت أولا في مركز ثقافي جغرافي معين، ثم انتقلت إلى مناطق أخرى، لكنها أيضا تؤمن بإمكانية التطور المستقل المتوازي، حيث يمتلك الناس القدرة على الابتكار بشكل طبيعي.

بصفة عامة يمكن تلخيص أفكار النظرية الانتشارية في عدد من النقاط الأساسية، حيث تتبنى هذه النظرية رؤية مشابهة للنظرية التطورية من حيث الاعتراف بالمساواة بين البشر، لكنها تشير إلى وجود تفاوت بين الثقافات بحيث توجد بؤر ثقافية أكثر تقدما من غيرها حول العالم، ومع ذلك لا تشارك الانتشارية نفس مستوى الثقة بقدرة الإنسان على التقدم المستمر من خلال الابتكار فهي ترى أن تطور الثقافات تحقق بشكل أساسي من خلال التبادل والتقليد، نتيجة للاحتكاكات الثقافية المتعددة بين الشعوب، والتي تعتبرها أوسع وأعمق مما يقترحه أنصار التطورية، وتشير النظرية إلى أن انتشار النظم الاجتماعية وتقسيم العمل وتنظيمه قد تم عبر وسائل نقل الثقافة المختلفة مثل الحروب والتجارة والهجرات التي عرفتها البشرية. وتستبعد الانتشارية دور الابتكار والاختراع كعوامل أساسية في تطور الثقافات.

–الإتجاه السيكولوجي:

يرى الاتجاه السيكولوجي أنه اذا كانت الثقافة هي انعكاس جماعي للشخصية، فانالشخصية تمثل البعد الذاتي للثقافة، وفقا لهذا المنظور يتركز الاهتمام على التكيف والتعلم والعادات، حيث تعتبر الثقافة ناتجا لتفاعل الأفراد في سياقات جماعية متواصلة. وتتجسد الثقافة في مجموعة من الأساليب الفنية التي تساهم في إشباع الاحتياجات، وحل المشكلات والتكيف مع البيئة المحيطة. ويعكس هذا تعريف "فورد" الذي ينص على أن الثقافة تتكون من طرق تقليدية لمعالجة المشكلات؛ فهي مجموعة من الاستجابات المقبولة التي أثبتت فعاليتها وأصبحت شائعة الارتباط بتلك المشكلات.

–الإتجاه البنائي الوظيفي :

يرى أصحاب هذا الاتجاه مايلي[1] :

[1]– زموري زينب، **دور المؤسسات الثقافية في التنمية الثقافية–دراسة ميدانية للمؤسسات الثقافية لمدينة بسكرة–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم إجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر–**بسكرة**–، 2015، ص 43.

- ✓ تعتبر الثقافة نسقا من نشاطات واتجاهات تؤدي كل منها أدوارا محددة، يتألف هذا النسق من مجموعة من الأجزاء المترابطة التي تشكل كلا متكاملا، تشمل هذه الأجزاء الأنماط الثقافية والسمات والعناصر الثقافية وتعمل جميعها على تنظيم النظم الاجتماعية والهيئات الاقتصادية والسياسية.
- ✓ يتطلب كل نسق الوفاء باحتياجات أساسية معينة لضمان بقائه وعدم تغيير. وبالتالي يحتاج كل مجتمع إلى أساليب لتنظيم السلوك لتحقيق هذه الأهداف.
- ✓ يجب أن يكون النسق في حالة توازن، وهذا يتحقق عندما تلبي أجزاؤه المختلفة كافة احتياجاته، في حال وجود اختلافات في الوظائف، قد يصبح النسق في حالة عدم توازن ومن الصعب فصل الشكل أو الصورة عن الوظيفة، على سبيل المثال، وظيفة العلاقات الزوجية تكمن في إنجاب نسل، بينما تختلف الصورة الخاصة لهذه العلاقات، مثل الأبوة والأمومة، من ثقافة إلى أخرى.

-الإتجاهالماركسي:

ينظر أنصار الاتجاه الماركسي إلى الثقافة كظاهرة تتطور عبر مراحل متعاقبة، حيث تنتقل من مرحلة إلى أخرى نتيجة التناقضات التي تنشأ في النظامين الاجتماعي والثقافي في المرحلة السابقة،يعتبر هذا التحول والتغيير نتاجا لتأثير قوى الإنتاج والعوامل الاقتصادية المادية، كما يؤكد رواد هذا الاتجاه على أن الثقافة، وخاصة الجوانب المعنوية منها مثل العرف والقانون والدين والإيديولوجيا ليست سوى انعكاس للواقع الاقتصادي ونمط الإنتاج السائد في المجتمع، ومن الأمثلة الشائعة في هذا السياق هي المقولة الماركسيّة التي تربط المطحنة الهوائية بالمجتمع الإقطاعي، بينما تشير العربات البخارية إلى المجتمع البورجوازي،أي أن قوى الإنتاج المتمثلة في أدوات العمل وعلاقات السيطرة الاقتصاديةتحدد البنية الاقتصادية للمجتمع والتي بدورها تؤثر على البناء الفوقي، أي الثقافة على الرغم من اختلاف هذه النظرية عن غيرها في تفسيرها للتطور الثقافي وأصول الثقافة إلا أنها تتفق في تحديد وظيفة الثقافة في استقرار المجتمع والحفاظ على أنظمته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ووفقا للمنظور الماركسي الثوريتعتبر الثقافة عاملا سلبًا في عملية التطور حيث تسعى إلى الحفاظ على الفوارق الطبقية وتبشر هذه النظرية بنمط حياة جديد يتمثل في الشيوعية، حيث تزول الفوارق الطبقية وتتحقق العدالة الاجتماعية، وتختفي الدولة والأسرة، وفي هذا السياق تعتبر الدولة والأسرة مجرد آليات لحماية مصالح الطبقة المالكة لمصادر القوة والنفوذ وقد أُنشئت لترويض الأفراد ومنعهم من الاعتراض على سيطرة هذه الطبقة.

-نظرية التبعية

تسعى نظرية التبعية إلى تفسير البناء الاجتماعي والسياسي، وطبيعة وشكل بناء القوة والثقافة في دول العالم الثالث، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين دول المركز الرأسمالي (الدول المتقدمة) ودول المحيط التابعة (الدول

النامية)،وترى هذه النظرية أن الأنظمة الاجتماعية في دول المحيط هي نتيجة للتبعية الاقتصادية والسياسية لهذه الدول لدول المركز نتيجة للتفوق التكنولوجي الغربي.

ويمكن تلخيص الأفكار الأساسية لهذه النظرية كما يلي[1]:

- ✓ يوجد ارتباط وثيق بين تاريخ الدول المتقدمة والدول المتخلفة، حيث أن مسار تقدم الدول الغربية ارتبط بتخلف دول العالم الثالث؛
- ✓ إن البناء الاجتماعي المتخلف في دول العالم الثالث هو نتيجة التفاعل بين دول المركز الرأسمالي، كما يرتبط بطبيعة الأدوار المحدودة التي تشغلها هذه الدول في نظام تقسيم العمل الدولي؛
- ✓ يعد التغلغل الاستعماري الرأسمالي جزءا من الإنتاج الرأسمالي الذي يؤثر في أنماط الإنتاج غير الرأسمالي، مما يؤدي إلى تبعية الدول المستعمَرة واستنزاف فائض إنتاجها،
- ✓ إن الطبقات الاجتماعية في مجتمعات العالم الثالث تشكلت نتيجة لهذا التغلغل الرأسمالي، الذي يستخدم هذه المجتمعات كوسيلة لاستخراج الفائض ونقله إلى دول المركز لتحقيق التراكم الرأسمالي؛
- ✓ للبرجوازية الوطنية في دول العالم الثالث مرتبط ارتباطا عضويا ببرجوازية الدول المتقدمة.
- ✓ إن حل أزمة التراكم الرأسمالي مرهون بتوسع دول المركز الرأسمالي في اقتصاديات العالم الثالث لاستنزاف فائض الإنتاج مما يسهم في تراكم رأس المال؛
- ✓ تلعب البرجوازية الوطنية في الدول المتخلفة دوراً مهماً في دعم التبعية وترسيخ أسباب التخلف.

خلاصــــة:

لا يمكن إنكار دور الثقافة والمثقفين في بناء وتطوير وتنمية الوعي العام للمجتمعات، ولكن في نفس الوقت لا يجب تحميلهم أكثر مما يحملون حيث أن الجهود الرامية إلى التقدم هي جهود جماعية يتحمل مسؤوليتها المثقف والسياسي والتاجر بالإضافة إلى العمال وأرباب العمل وكذلك كل أفراد المجتمع لتأتي المنتجات الثقافية للتعبير عن تلك النهضة التي أحدثها المجتمع في بنيته لان الثقافة تعد من احد أركان الحضارة إذ تشكل الركن المعنوي فيها وتشمل كافة الجوانب غير المادية والمتمثلة في العقيدة والقيم والأفكار والعادات والتقاليد والأعراف والأخلاق والأذواق واللغة وغيرها من الجوانب الأخرى التي تختص بها امة معينة عن غيرها من الأمم وتظل الثقافة على الدوام تمد شخصية كل امة بما يميزها ويمنحها في الوقت نفسه القوة و...الاستمرارية أما الجوانب المادية للثقافة تساهم في بناء الحضارة كالمباني والمنشآت الصناعية والتجارية ووسائل النقل والمواصلات والمنازل وغيرها من الأشياء الأخرى التي يستعملها الإنسان في حياته كما أن الثقافة تتميز بالعمومية فهي ملك لجميع البشر لذلك تشكل الثقافة روح الحضارة بينما تشكل الجوانب المادية لها مادتها الطبيعية.

---

[1]-حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **الثقافة-دراسة في علم الاجتماع الثقافي-**،الإسكندرية،مؤسسة شباب الجامعة،2008،ص ص(23-34).

إننا لو قصدنا بكلمة ثقافة الحصول على مستوى معين من التأصيل العلمي فسنجد شريحة عريضة من المجتمع يمكن أن توافق القصد أما لو قصدنا بالثقافة موجة شيء عن كل شيءوكل شيء عن شيء فان الدائرة ستضيق كثيرا لكن لو أردنا بكلمة ثقافة القدرة على التوفيق بين ما لدينا من تراث عظيم وما نعاصره من حضارة مذهلة مع الاستيعاب الكامل له ومعرفة كيفية التعامل معه والاستفادة منه والتفاعل مع الواقع المعاش والبيئة المحيطة بصورة متزنة دون إفراط أو تفريط فما يكون حال الدائرة حين ذاك فبالعلم والتعلم نبلغ مراد ومفهوم ومعاني بل حتى مضمون أي شيء من حولنا دون المساس بجوهرنا الأصيل فلنرتقي بالثقافة في أجمل حللها من اجل غد مشرف تعم منفعته على الجميع.

الفصل الخامس:

ماهيـــــة التنميـــــة الثقافيـــــة

تمهيد

1. التنمية مفهومها واستراتيجياتها
2. ابعاد التنمية
3. اهداف التنمية والعوامل المساعدة على تحقيقها
4. ماهية التنمية الثقافية
5. استراتيجية ومبادئ التنمية الثقافية
6. التطور التاريخي للتنمية الثقافية
7. ماهية التراث الثقافي
8. مؤشرات التنمية الثقافية و سياساتها
9. التنمية الثقافية في الجزائر، المؤسسات القائمة عليها
10. النظريات المفسرة للتنمية
11. المقاربات الفكرية للعلاقة بين الثقافة والتنمية

خلاصة



تمهيد:

يعتبر التركيز على التنمية الثقافية كجزء أساسي من جوانب التنمية أمرا ضروريا، لاسيما في المجتمعات المتخلفة فاكتمال التجربة الثقافية وتطورها مرهون بتطور الحضارة في المجتمع المستهدف بالتنمية، إذ لا يمكننا تصور نضج أي تجربة ثقافية لأي مجتمع وتجددها دون أن يكون هناك تطور موازٍ في التجربة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك ينبغي أن تتوافق جهود التنمية مع الاحتياجات المادية، الفكرية، والروحية، فالتنمية الثقافية تعمل كآلية تضمن التوازن بين هذه المتطلبات وتحمي المجتمع من الانحلال والتفكك ومن ثم يصبح من الضروري فهم وتحليل هذه العملية لضمان نجاح تطبيقها في مختلف المجتمعات مع مراعاة اختلافاتها الثقافية ومدى توافق هذه التنمية مع متطلباتها. وعليه سنتناول من خلال هذا الفصل ماهية التنمية الثقافية و التراث الثقافي و أهميته في التنمية الثقافية بالإضافة إلى واقع التنمية الثقافية في الجزائر و أهم المؤسسات الثقافية الناشطة في الجزائر.

1– التنمية مفهومها وأبعادها.

برز مفهوم التنمية في العصر الحديث،و يعتبر من ابرز المواضيع التي إستقطبت إهتمام العديد من الباحثين والعلماء في مختلف أنحاء العالم ، ونظرا إلى الآثار الإيجابية التي تترتّب عليها في مجالات الحياة المختلفة، وتأثيرها الحساس والمباشر في حياة أفراد المجتمع فقد أولته الدول الحديثة اهتماما واسعا ،وجعلت منه محور وأساس كل السياسات والبرامج التي تتبناها، حيث رسمت خطط استراتيجية مدروسة في سبيل تحقيق أنواع التنمية المختلفة، كما تعتبر التنمية من أهم المواضيع التي نوقشت على الصعيد الدولي وقد عقدت عدة مؤتمرات عبر العالم لمناقشة هذه القضية منها مؤتمر الأوبك ،ودول عدم الانحياز....الخ،وسنحاول فيمايلي تحديد مفهوم التنمية.

- **التنمية لغويا:**

التنميةمنالناحيةاللغويةهي اشتقاق لكلمة النمو، والتي تعني التطور والرقي والزيادة وغيرها من المصطلحات التي تفيد الانتقال من وضع إلى وضع آخر أحسن منه، والتنمية لغويا جاءت من الفعل نما أي زاد ومن النماء أيا لخير والإصلاح[1]»

- **التنمية اصطلاحا:**

تعد التنمية من الناحية الاصطلاحية منأكثر المفاهيم تعقيدا حيث اختلفت من شخص لآخر تبعا للمضمون الذي يركز عليه، ويرجع ذلك لتعدد المرجعيات والزوايا التي تمت مقاربته من خلالها، حيث أن تعددهذه المرجعيات يجعل الوصول إلى تعريف موحد وشامل أمرا صعبا فمثلا بالنسبة لخبراء الاقتصاد فالتنمية تعني الرفع والزيادةمن الإنتاج، ومن الدخل القومي ومن دخل الأفراد، بينما يرى السياسيون أن التنمية هي ترسيخ مبادئ المواطنة، وتحديث المؤسسات والالتزام وربط المسؤولية بالمحاسبة، إلى جانب تكريس مبادئ الديمقراطية و

–[1]مدحت أبو النصرو ياسمين مدحت محمد:**التنمية المستدامة مفهومها–أبعادها–مؤشراتها**،المجموعة العربيةللتدريب والنشر،القاهرة،الطبعةالأولى، 2017 ،ص 65 .

الحكامة والمشاركة في اتخاذ القرارات، أما بالنسبة لعلماء الاجتماع فهي تخطيط قائم على أسس علميةي سعى إلى إحداث تحولات عميقة في المجتمع، من خلال نشر وترسيخ مبادئ العدل والمساواة والكرامة، والتي تؤثر بشكل مباشر على سلوك الأفراد، وتنمي شعورهم بالانتماء، وتعزز فيهم روح المسؤولية مما يؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار داخل المجتمع، بينما يعدها مناصرو البيئة أنها جميع العمليات التي تسعى إلى حماية المكونات الطبيعية والحفاظ عليها، وبالتالي ضمان استقرار التوازنات البيولوجية و الإيكولوجية.

غيرأن هذا التباين لا يمنعنا من تقديم بعض التعريفات النموذجية لهذاالمصطلح منها:

-«التنمية هي نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرائق العمل،و من ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية[1]"

- كما عرفتها الجمعية العامة للأمم المتحدة على أنها"عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها[2]"

بينما يرى محمدعباس إبراهيم أن التنمية هي"عملية تغيير أساسي في البناء الاجتماعي بما تتضمنه من تنظيمات مختلفة الأهداف،وتعديل في الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانيات الاقتصادية بعد تحديدها وموازنتها، إلى جانب العمل على تغيير التوجهات الفكرية والقيمية وخاصة تلك التي تعوق التجديدات و الاهتمامات الجديدة[3]".

2- أبعاد التنمية:

ترتكز التنمية على مجموعة من الأبعاد التي تتفاعل وتتكامل فيما بينها، والتي يجب الاعتماد عليها عند اعداد وتصميم أي خطة تنموية، وبالرغم من تعدد هذه الأبعاد وتنوع أشكالها، إلا أن العلاقة بينها تبقى علاقة ترابط وتكامل، الغاية منها الارتقاء بمستوى معيشة الأفراد والمجتمعات والنهوض بها وتكمن هذهالأبعادفي[4]:

أ/ **البعد الاقتصادي:** يتجلى البعد الاقتصادي للتنمية في السعي إلى تحسين كفاءة النسيج الاقتصادي في المناطق المختلفة، وزيادة إنتاجيتها، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك بما يلبي الاحتياجات المتزايدة للأفراد، كما يشمل تعزيز قدرتها التنافسية وجذب الاستثمارات من خلال تطوير البنية التحتية الضرورية، وتبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية، وتشجيع المستثمرين ودعم مشاريعهم، إلى جانب ذلك يُعنى باستغلال المؤهلات

[1]-علي حاتم القريشي: **اقتصاديات التنمية**، مطبعة حوض الفرات بغداد،الطبعة الأولى،2017، ص 16-17.

[2] -الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم41 / 128 ، المؤرخفي 4 ديسمبر 1986.

[3]محمد عباس إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية،الازرطية، دار المعرفة الجامعية،2003، ص 110-111.

[4] نبيل مؤكل، مولود بن طالب، مفهوم التنمية، أبعادها واستراتيجياتها –المغرب نموذجا–، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 50، 2024، ص 463.

الحضارية والتاريخية والطبيعية المتوفرة لإطلاق أنشطة اقتصادية جديدة تساهم في تنشيط قطاعات أخرى وتوفير فرص عمل جديدة وتحسين مستوى الدخل الفردي والحد من الفقر.

ب/ **البعد الاجتماعي:** لم يعد مفهوم التنمية مقتصرا على تحسين الوضع الاقتصادي فحسب، بل امتد ليشمل الأوضاع الاجتماعية أيضا، حيث يعد الإنسان محور التنمية والسبيل إليها في آن واحد، لذلك يتمثل البعد الاجتماعي للتنمية في جميع الخطط والاستراتيجيات التي تهدف إلى تطوير وتأهيل العنصر البشري وتحسين أوضاعه كونه العامل الأساسي في نجاح أو فشل أي سياسة تنموية، ويتحقق ذلك من خلال توفير الخدمات الأساسية، وتحسين جودة الحياة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وضمان حق المشاركة الشعبية في صنع القرار، كما يتضمن هذا البعد العمل على القضاء على المشاكل الاجتماعية مثل البطالة والفقر، بهدف بناء مواطن مبادر ومبتكر، يتحمل المسؤولية ويسهم بشكل فعّال في عملية التنمية والتطور.

ت–البعد البيئي: أدى التركيز على البعدين الاقتصادي والاجتماعي في الاستراتيجيات السابقة إلى آثار سلبية كبيرة على المستوىالبيئي، مما دفع بالمختصين إلى دق ناقوس الخطر والمطالبة بترشيد استغلال الموارد وتعزيز قيمتها، كما دعوا إلى اعتماد نماذج تنموية تراعي الموارد الطبيعية وتحافظ على التوازنات الايكولوجية، مع إبراز قيمتها الجمالية والعلمية والتاريخية، إلى جانب وضع أسس سليمة للاستخدام الأمثل للموارد بشكل مستدام وتجنب استنزافهاحتى تستفيد منها الأجيال القادمة.

ث–البعد التكنولوجي: يتجلى البعد التكنولوجي للتنمية في استخدام التقنيات والوسائل الحديثة بهدف الحفاظ على الموارد الطبيعية من التدهور بكافة أشكاله، وتعزيز القيمة الثقافية والحضارية من خلال إبراز خصوصياتها وأصالتها مع العمل على تطويرها بما يتماشى مع متطلبات العصر، كما يسعى هذا البعد إلى تسويق هذه الموارد بطرق تجعلها محط اهتمام وجذب وتحويلها إلى مركز للتبادل الثقافي والحضاري.

ج–البعد السياسي والتنظيمي: يركز هذا البعد على قطع الصلة مع السياسات التي تعتمد على التسيير العمودي والقرارات المركزية، والتي تهمل الخصوصيات المجالية والإمكانيات التي تتيحها، كما يدعو إلى إنشاء هياكل ومؤسسات إدارية محلية تتسم بالتكامل والانسجام، وتقوم بتطوير سياساتها التنموية بناءا على مقاربة تشاركيه تأخذ في الاعتبار كافة الأطراف الفاعلة والمشاركة في عملية اتخاذ القرار.

وانطلاقاً مما سبق، يمكن القول أن تحقيق تنمية شاملة ومتكاملة تستجيب لتطلعات الأفراد وتلبي طموحاتهم وتحافظ على الموارد وتضمن استدامتها للأجيال القادمة يتطلب وضع استراتيجيات تأخذ بعين الاعتبار جميع هذه الأبعاد.

3– أهداف التنمية والعوامل المساعدة على تحقيقها:

3–1 أهداف التنمية:

يتمثل الهدف الأساسي للتنمية وفقا لخبراء التنمية في خدمة العنصرالبشري، بالإضافة إلى جملة منالأهداف الأخرى نوجزها في مايلي :

- ❖ استثمار وتنمية جهود المواطنين في المجتمع وضمان استمراريته، وذلك من خلال استغلال جميع الموارد البشرية المتاحة والعمل على تطويرها عن طريق التدريب والتعليم والممارسة، ويجب التركيز هنا على أهمية مشاركة المواطنين، دون الاقتصار على الجانب الكمي للمشاركة، والهدف من ذلك هو تعزيز مشاركة الأفراد في التنمية الحقيقية وزيادة قدرتهم على إدراك دورهم في الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية.
- ❖ **تحسين المستوى المادي للمجتمع**: ويعتمد مدى هذا التحسين على تقبل أفراد المجتمع للمشروعات التنموية لذا من الضروري أن تكون هذه المشاريع ذات عوائد مادية سريعة مع ضمان حماية الفئات الأكثر احتياجًا وتوفير الخدمات الاجتماعية لأكبر عدد ممكن، كذلك يجب توفير الحقوق السياسية والمدنية، وإفساح المجال لتكوين خبرات ناجحة في إدارة المشاريع التي تحظى بتقدير المجتمع.
- ❖ **إيجاد حلول تكاملية للمشكلات**: حيث يعتبر التنسيق بين المجتمع والمؤسسات الفاعلة أمرا أساسيا لنجاح الحلول العملية ويتطلب توازنا وشمولية في التخطيط، مع مراعاة مبدأ المشاركة الأهلية.

3–2 عوامل التنمية:

توجد العديد من العوامل الخاصة بالتنمية والتي تساعد في تحقيقها ،وتشمل هذه الأخيرة مجموعة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية التي تؤثر على تطور المجتمعات وتحسين مستوى الحياة وفيما يلي بعض العوامل الرئيسية للتنمية:

- ❖ **التعليم والتدريب**: حيث أن التعليم يعزز قدرات الأفراد ويزيد من إنتاجيتهم في حين التدريب المستمر يساعد على تطوير المهارات المطلوبة في سوق العمل؛
- ❖ **الاستثمار في البنية التحتية** :مثل الطرق، المواصلات، الطاقة، والاتصالات، والتي تسهم في تحسين بيئة العمل وتسهيل الأنشطة الاقتصادية؛
- ❖ **رأس المال البشري**:يعتمد نجاح التنمية على مدى استثمار المجتمعات في تطوير قدرات الأفراد من خلال التعليم والصحة؛

❖ **التنمية الاقتصادية**:تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الإنتاج والاستثمار وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

❖ **الحكومة الرشيدة**:حيث أن وجود نظام سياسي مستقر ومؤسسات قوية وشفافة يسهم في توفير بيئة مواتية للتنمية؛

❖ **الاستقرار السياسي**:التنمية تحتاج إلى بيئة مستقرة سياسيا لضمان تنفيذ المشاريع طويلة الأجل وجذب الاستثمارات؛

❖ الموارد الطبيعية :حسن استغلال الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة يمكن أن يكون دافعا مهما للتنمية؛

❖ **التكامل الاجتماعي**: تعزيز العدالة الاجتماعية والتقليل من التفاوت الاقتصادي بين الفئات الاجتماعية المختلفة يساعد على تحقيق تنمية متوازنة؛

❖ **التمويل والاستثمار**: توفير التمويل الكافي والاستثمارات في القطاعات المختلفة، بما في ذلك الزراعة، الصناعة، والخدمات؛

❖ **التكنولوجيا والابتكار** :الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والابتكار في تطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية يسهم في تسريع التنمية.

استنادا إلى التعاريف السابقة يمكننا القول أن التنمية هي جميع المساعي والجهود التي تحدث تحولات إيجابية في مجالات معينة داخل المجتمعات بهدف الارتقاء بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحسينها، كما ترمي أيضا إلى إحداث تطور كمي وكيفي في مختلف جوانب الحياة عن طريق الاستغلال الأمثل لكل الموارد التي تتيحها هذه المجتمعات بطريقة تمكنها من الارتقاء بحياة أفرادها والتغلب على مشاكلها من خلال مخططات مدروسة مسبقا تراعي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من أجل تحسين ظروف المستقبل، وتقوم على استغلال وتوظيف كافة الجهود وتعزيز القدرات الإنسانية، والمشاركة الفعالة للمجتمع في تحقيق الأهداف المرجوة لاسيما تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت من فرص النمو.

4- ماهية التنمية الثقافية

تعتبر التنمية الثقافية أحد الأركان الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في المجتمعات الحديثة حيث تساهم في تعزيز الهوية الوطنية والحفاظ على القيم والتراث الثقافي في عصر العولمة والتحولات السريعة، فالتنمية الثقافية لا تعنى فقط بتنمية الفنون والآداب، بل تشمل تعزيز الوعي المجتمعي وتطوير القدرات الفكرية والإبداعية للأفراد، ومن خلال التركيز على الثقافة كجزء لا يتجزأ من خطط التنمية، يمكن بناء مجتمعات

متوازنة قادرة على مواجهة التحديات العالمية مع الحفاظ على أصالتها وتنوعها الثقافي، و سنحاول فيمايلي التعريف بالتنمية الشاملة والوقوف عند أهميتها وأهدافها :

4-1-مفهوم التنمية الثقافية

تشير التنمية الثقافية في أحد معانيها إلى قيام مؤسسة أو مؤسسات معينة بطرح برنامج ثقافي معين تعمل من خلاله على تطوير نمط ثقافي معين كإصدار سلسلة من الكتب، والمجلات الثقافية الدورية، أو إقامة حفلات موسيقية مبرمجة، أو إقامة معارض فنية متتالية وفقا لاتجاه مدرسة أو مدارس معينة[1].

كما يمكن تعريفها بأنها:"عملية رفع مستوى شؤون ثقافة المجتمع وتقويتها باتجاه تحقيق الأهداف والمقاصد المطلوبة، التي توفر القاعدة والظروف المناسبة لنضج البشرية وتعاليمها، ومن ثم تحقيق التنمية[2]".

وعرفها التقرير الأول للتنمية الثقافية بأنها ":كل ما من شأنه أن يسهم في كل مجال من مجالات النشاط الإنساني في نشر قيم مجتمع المعرفة، وتحديث النظم والوسائل والأدوات الكفيلة باستنفار العقل العربي وتوظيف قواه من ناحية، والارتقاء بالوجدان العربي من ناحية أخرى،وفي جملة واحدة تبدو التنمية الثقافية تنمية العقل وتربية الوجدان[3]".

كما قام مالك بن نبي أثناء حديثه عن مشكلة الثقافة بالإشارة إلى أهمية التنمية الثقافية ، حيث عرّف الثقافة على أنها موقف يتبناه الفرد في سياق اجتماعي وثقافي سلبي معين، وأكد على أن هذا الموقف يعتمد على فعالية السلوك المرتبط به، والذي يتشكل نتيجة نوعية البيئة الاجتماعية وبهذا فإن تأخر المجتمعات مرتبط بتأخر ، ومن هنا تتجلى عملية التنمية الثقافية في بناء رصيد ثقافي إيجابي وفعال، مع التخلص من العناصر السلبية ويجب أن تشمل هذه العملية جميع فئات المجتمع وطبقاته لتطال تفاصيل الحياة اليومية، وتتحقق التنمية عبر التفاعل المستمر بين سلوك الفرد الإيجابي وأسلوب حياته مما يؤدي إلى تصحيح الأخطاء، وتحقيق التعديل الاجتماعي والثقافي المتواصل حيث يعمل هذا التفاعل على تعزيز مناعة ثقافة المجتمع وضمان نموها واستمراريتها من خلال تحقيق التماسك بين الفرد والمجتمع[4].

---

[1]ناهد أحمد سيف: **منظمات المجتمع المدني والتنمية الثقافية المستدامة :دراسة ميدانية لأحدى الجمعيات الأهلية بمحافظة القاهرة**، مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية، كليه الآداب، وكز البحوث الاجتماعية وتنمية المجتمع جامعة المنيا، جمهورية مصر العربية،المجلد السادس، ديسمبر2023، ص 85.

الشماس:**التنمية الثقافية**، مجلة الموقف الأدبي، المجلد 49، العدد 589، 2020، ص 30.[2]

[3]ناصر نور الدين، جفال نور الدين: **وسائل الإعلام والتنمية الثقافية :إرهاصات الواقع ورهانات المستقبل**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، المجلد 14، العدد 02، 2020، ص 628.

[4] مالك بن نبي:**مشكلة الثقافة**،ترجمة :عبد الصبور شاهين،ط1 ،الجزائر،دارالفكر،1984، ص ص 104-116.

ويشمل مفهوم التنمية الثقافية ثلاثة مستويات رئيسية: الوعي الثقافي، التأثير على الأعمال، وتعزيز التعاون، حيث يركز المستوى الأول على فهم التقاليد والأعراف والعادات الخاصة بأمة أو مجتمع معين، بينما يركز المستوى الثاني على تأثير هذه الثقافات على بيئة العمل وقواعده، أما المستوى الثالث فيعتبر ضروريا لتطبيق المعرفة الثقافية لتعزيز الأداء والتعاون بين الأفراد. لذا، فإن التنمية الثقافية تعد مفهوما أساسيا يسهم في عولمة الأمم وازدهارها[1].

4-2 أهداف التنمية الثقافية

تتمحور أهداف التنمية الثقافية حول تعزيز الثقافة والنهوض بها لتكون محركا أساسيا للتنمية الشاملة في المجتمعات، ومن بين أبرز هذهالأهداف نذكرما يلي:

- **حفظ التراث الثقافي** :حماية التراث الثقافي المادي وغير المادي من الاندثار، والحفاظ على الهوية الثقافية من خلال تعزيز اللغات، الفنون، والعادات المحلية.
- **التنوع الثقافي**: من خلال تشجيع الحوار والتفاعل بين مختلف الثقافات لتعزيز التفاهم المتبادل والتسامح بين الشعوب والمجتمعات.
- **تعزيز الوعي الثقافي** :نشر الوعي بأهمية الثقافة في الحياة اليومية وفي بناء الهوية الوطنية، وذلك من خلال التعليم والإعلام والنشاطات الثقافية.
- تنقية الثقافة و تخليصها من العادات الضارة والخرافات ،التي تشجع على ترسيخ التخلف، والقيام بغربلة هذه الثقافة وتحسينها.
- **تحفيز الإبداع** :عن طريق دعم وتشجيع الفنانين والمبدعين والمفكرين على تقديم إبداعات جديدة، وذلك من خلال توفير بنية تحتية ثقافية ملائمة مثل المتاحف والمسارح والمعارض الفنية.
- **لتنمية الاقتصادية**: تحويل الثقافة إلى قوة اقتصادية من خلال تعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية مثل السينما، الفن التشكيلي، الأدب، الموسيقى) ودمجها في استراتيجيات التنمية الوطنية.**تعزيز الانتماء والمشاركة المجتمعية** :تفعيل دور الثقافة في توثيق الروابط الاجتماعية وتعزيز الشعور بالانتماء، وتشجيع المشاركة الفعالة في الأنشطة الثقافية من جميع فئات المجتمع.
- **الارتقاء بالتعليم الثقافي** :إدماج الثقافة والفنون في المناهج التعليمية لتربية أجيال جديدة تعي أهمية الثقافة في بناء مجتمع متقدم ومتوازن.

---

[11]ناهد أحمد سيف، **منظمات المجتمع المدني والتنمية الثقافية المستدامة**، مرجع سابق ، ص 86.

- خفض التبعات التاريخية والاجتماعية للتخلف التنموي إلى أدنى المستويات الممكنة والتي كثيرا ما تسفر عن بروز أنماط من التنمية غير متوازنة أو غير المواتية من حيث التوقيت.
- تهيئة البيئة والمناخ الفكري والفني ونشر الوعي الثقافي بين مختلف الفئات وبناء مواطن واع ومثقف قادر على مواجهة كافة العقبات التي يمكن أن تواجهه.

كل هذه الأهداف تسعى لتحقيق مجتمعات ثقافية مزدهرة تعزز التفاهم والتعايش والسلام بين الشعوب.

4-3 الفئات التي تشملها التنمية الثقافية

يصنف أعضاء المجتمع وفقا لدورهم في عملية التنمية الثقافية إلى ثلاث فئات[1]:

الفئة الأولى : وتضم عامة الناس وهم الأغلبية التي تتكيف مع الأوضاع السائدة في مجتمعهم وتعكس أنشطتهم وسلوكياتهم في المجالات الاقتصادية والسياسية والدينية قيم ورؤى مجتمعهم، ويعتبر إشراك أغلب أفراد المجتمع أمرا أساسيا لتحقيق التنمية سواء كانت تنمية عامة أو ثقافية، حيث ترتكز عملية التنمية على إحداث تغيير في هذه القيم والرؤى.

الفئة الثانية:وتشمل نخب السلطة وهم يمثلون أقلية في المجتمع، ولهم القدرة على اتخاذ القرارات والإشراف على تنفيذها، مما يمنحهم تأثيرا كبيرا على مصير عامة الناس، وبما أنهم يمتلكون سلطة اتخاذ القرار، فإن أي إبداع أو إنتاج ثقافي يتطلب موافقتهم مما يجعل دورهم في التنمية الثقافية لا يقل أهمية عن دور العامة.

الفئة الثالثة:وتخص المبدعون الثقافيونويصنفوابدورهم ضمن ثلاث مجموعات:

1- **مبدعو الثقافة المادية** :ويقصد بهم العلماء والمخترعون الذين أحدثوا تحولات كبيرة في الثقافة المادية للمجتمع من خلال ابتكاراتهم واختراعاتهم، وتزداد وتيرة التنمية التكنولوجية بازدياد عدد هؤلاء الأفراد.

2- **مبدعو الثقافة المعنوية**:تضم هذه المجموعة الكتاب والفنانين والفلاسفة والشعراء والأدباء الذين يثرون الثقافة المعنوية للمجتمع عبر إبداعاتهم في المجالات الأدبية والفنية وغيرها.

ج- المثقفون: هم مجموعة صغيرة تشمل العلماء، الفنانين، الفلاسفة والمفكرين وغيرهم ممن يسهمون بشكل مباشر في خلق ونقل ونقد الأفكار، يلعبون دورا رئيسيا في تغيير العقول والرؤى نظرا لارتباطهم الوثيق بثقافة المجتمع وحساسيتهم السياسية مما يجعلهم فاعلين رئيسيين في عملية التنمية الثقافية.

---

[1] فيروز زاد،أمير رضائي،**تطوير الثقافة،دراسة اجتماعية في مفهوم التنمية الثقافية عند علي شريعاتي**"،ط 1 مركز الحضارة والتنمية الثقافة للفكر الإسلامي، بيروت،2009، ص ص 79-81.

5– إستراتيجية ومبادئ التنمية الثقافية.

1– استراتيجية التنمية الثقافية

تستند التنمية الثقافية على مجموعة من الاستراتيجيات التي تختلف تبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل مجتمع بهدف المساهمة في تجاوز حالات التراجع، يتطلب ذلك شرطا أساسيا يتمثل في تضمين هذه الاستراتيجيات وخطط العمل مهمة الاستثمار الفعلي في دعم وتطوير الموارد البشرية وتأهيلها ثقافيا، يبدأ هذا من خلال تطوير نظام تعليمي يتماشى مع تحديات العصر الحديث بحيث يكون فعالا في بناء مواطنين أحرار قادرين على التفكير النقدي والإبداعي المتجدد، ويزودهم بمعرفة متجددة تتيح لهم إمكانية مواجهة مشكلات مجتمعهم واقتراح حلول عقلانية لها مما يفتح المجال لمشاركة جماعية واسعة في القضايا العامة والاهتمام المتزايد بالشؤون الجماعية ويتم ذلك بالاعتماد على أساليب ومناهج تربوية حديثة تأخذ بعين الاعتبار تأثير التكنولوجيا ووفرة المعلومات المتاحة للجميع في أي مكانة في أي زمان.

وتبرز أهمية تأهيل المؤسسات الثقافية بالإضافة إلى تطوير النظام التعليمي من خلال إنشاء بنية تحتية ثقافية تشمل المسارح ودور السينما والمعاهد الموسيقية ودور الثقافة وغيرها ، فهذه المؤسسات تمثل بيئة حيوية تتيح تحويل المحتوى الثقافي للمجتمع من مجرد إمكانيات نظرية إلى واقع ملموس. ويمكن أن تكون الشراكة بين المؤسسات الثقافية والتعليمية الحكومية من جهة، ومنظمات المجتمع المدني من جهة أخرى، وسيلة فعالة لتحقيق أهداف التنمية الثقافية وذلك عبر تنشيط الحياة الثقافية، ودعم المشاريع والبرامج الجادة ماديا ومعنويا، بالإضافة إلى استعادة المكانة الرمزية للمثقفو تعزيز المجال الثقافي بصفة عامة.

ب – مبادئ التنمية الثقافية تقوم التنمية الثقافية على مجموعة من المبادئ والمرتكزات التي توجه مسارها،

وهي[1]:

- ✓ الإيمان بأن القوة الحقيقية لا تكمن في الجانب المادي وحده،وإنما تكون في الجمع بين العلم والمال معا، فالعلم هو المصدر الأول للتنمية الثقافية ويعتبر الثروة والسلاح الذي ينبغي أن نعتمد عليه، وأن الطريق لتحقيق التطور والتنمية في كافة المجالات يمر عبر نشر العلم النافع والمعرفة، وما ينتج عنهما من علماء ومثقفين ومخزون علمي.

[1] زموري زينب، **ماهية التنمية الثقافية**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة محمد ثليجي،الأغواط،الجزائر، العدد 14، 2014، ص 151.

- ✓ ضرورة التأكيد على أهمية استخدام العقل والروح معا وهذا يتوافق مع العنصر الأول، وهو أهمية العلم وتحقيق التوازن بين القيم الروحية والمادية، وبين العقل والروح، إذ يجب أن يكون التقدم التقني والعلمي مرتبطا بالقيم الروحية الأصيلة. لذلك لابد أن تتوافق جهود التنمية مع الاحتياجات المادية والروحية، لأن التقدم المادي الذي يفتقد إلى البعد الأخلاقي والروحي قد يؤدي إلى انتشار حركات الرفض، وزيادة الجريمة، وتفكك الأسر، وانتشار تعاطي الكحول والمخدرات، بالإضافة إلى ظهور العقد والأمراض النفسية، من هنا ينبغي تحقيق التوازن بين تربية الروح وتربية الضمير، كما تقوم التنمية الثقافية أيضًا على أهمية المشاركة في العمليات التنموية والتطورات الاقتصادية والمساهمة في بناء الحضارة المعاصرة؛
- ✓ محاربة التخلف الثقافي بكل أساليبه، حيث أن الثقافة قابلة للتغيير، مما يستدعي العمل على تطويرها، خصوصا في الجوانب العلمية والتكنولوجية، والعمل على تحقيق نهضة علمية تحرر المجتمع من القيود التي تعيق تقدمه. وفي هذا السياق، يقول "عبد الله عبد الدايم :"إن الثقافة أو الحضارة هي كلٌ متكامل، والتقدم هو وحدة لا تتجزأ، وأن اكتمال التجربة الثقافية مرهون باكتمال التجربة الحضارية بكاملها في الوطن العربي، ومن الصعب تصور نضج الثقافة وتجديدها دون نضج التجارب السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، والعكس صحيح فالثقافة المتخلفة هي انعكاس لمجتمع متخلف، وعلى الرغم من دورها القيادي في حركة تغيير الواقع الاجتماعي، فإنها لا تستطيع تجاوز هذا الواقع إلا بقدر ما يتحكم فيه من عوامل نمو سلبية أو إيجابية تؤثر في بنية المجتمع ككل.
- ✓ ضرورة إدراك أن لكل ثقافة خصائصها وهويتها الفريدة، ولا ينبغي تصنيف ثقافة ما على أنها أفضل من غيرها في مجال التقدم، فقد تكون ثقافة معينة متطورة في جانب ما ومتأخرة في جانب آخر، ولكن هذا لا يعني أنها غير صالحة أو سيئة، فالثقافات تختلف في خصائصها وبالتالي في درجات قوتها وضعفها، والثقافات الضعيفة غالبً ما تكون عرضة للغزو الثقافي، حيث تكون الثقافة الغازية قوية، ديناميكية، ومتطورة، هذه الثقافة تستوعب الأفكار الجديدة وتقوم بنقدها وتحليلها باستمرار، بالمقابل الثقافة الضعيفة تكون جامدة وغير قادرة على مواكبة التطورات وعندما تلتقي الثقافات الضعيفة بالقوية، تبدأ عملية تقييم ومقارنة، مما يؤدي إلى التغيير التدريجي في مكونات تلك الثقافات.[1]

---

[1] عبدالله عبدالدايم،أزمة الثقافة في الوطن العربي،مجلة الفكر العربي، العدد الثالث، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان 1978، ص ص 4-9.

التطور التاريخي للتنمية الثقافية.

برز مفهوم التنمية الثقافية كمفهوم حديث عقب حصول الدول الإفريقية على استقلالها، حيث نشأ بعد محاولات فردية عدة، لكنه انتشر بشكل أوسع عقب مؤتمر باندونغ عام 1955، حيث ناقش هذا المؤتمر ضرورة استعادة الدول الإفريقية لثقافاتها في سياق حق الشعوب في تقرير مصيرها، وقد عبر "أمادو سليلا"، أحد الأفارقة، عن ذلك قائلاً: "يحاول الإنسان الأسود والأسمر والأصفر أن يثبت ذاته من جديد، ولن يتحقق ذلك إلا بعد التخلص من الاستعباد والوصاية، مقتنعاً بقدرته على إثبات نفسه بكرامة، وأن التاريخ يثبت أن الذكاء ليس حكراً على الرجل الأبيض" .

في هذا الإطار، يرى الفيلسوف "باولو فريري" أن التحديات الأساسية التي تتجاوز حدود الدول النامية، بما فيها الإفريقية، تتمثل في الفقر، الجهل، القهر، وثقافة الصمت ويعتبر التحرر هدفًا لا بد من تحقيقه كأساس لأي عملية تنموية تهدف إلى النهوض بتلك المجتمعات من خلال تنمية الثقافية لا تخص فقط للشخصية في علاقتها بواقعها المحلي، بل هي عملية تتم ضمن إطار هيمنة التقسيم الدولي للعمل[1]، هذا التقسيم يتيح لكل فرد وشعب الاستفادة من خبراته وتطلعاته للوصول إلى عالم مليء بالحياة والطاقة والأفكار، عالم يتوق إلى العدل والمحبة

و السلام، هناك منهجان رئيسيان في هذا السياق:

- نشر ثقافاتنا المحلية إذا كانت ما زالت قادرة على التعبير بشكل كافٍ عن حياة شعوبنا وشخصياتنا الحاضرة.
- عرض خبرات وتطلعات الشعوب التي تشكلت عبر التجارب وأفراح وآمال العالم، مما يسمح لكل فرد وشعب بالاستفادة من هذه الخبرات للوصول إلى عالم مليء بالحيوية والتقدم، عالم يسعى دائمًا إلى تحقيق العدل والمحبة والسلام، وبالتالي يجب أن نجعل من ثقافتنا قوة تحرير وتماسك لشخصياتنا.

إنطلاقا مما سبق نلاحظ أن مفهوم التنمية الثقافية ظهر لأول مرة في إفريقيا، حيث ارتبط بحركة التحرر السياسيوكان في بداياته يتميز بالطابع الخطابي، مشيرا إلى البحث عن الهوية الثقافية[2]، ومنذ عام 1970 اكتسب المفهوم طابعًا أكاديميا، بعد انعقاد مؤتمر اليونسكو في "البندقية" عام 1970، الذي تناول الجوانب المؤسسية والإدارية والمالية للسياسات الثقافية، حيث تمت بلورة مفهوم التنمية الثقافية بشكل واضح لأول مرة من خلال توسيع وإصلاح المفهوم الاقتصادي للتنمية، لاحقًا تم تعزيز هذا المفهوم في السياق الأوروبي من

---

[1] شبل بدران وآخرون،**التنمية الثقافية والتنوير**، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، بدون طبعة،2006، ص 125.

[2] عفاف عبد العلي مناصر: **التنمية الثقافية والتغير الثقافي**، ط1، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1995،ص 5.

خلال مؤتمر السياسات الثقافية الذي عقد في "هلسنكي" عام 1972 ثم توسع استخدام المفهوم ليشمل مؤتمر "جاكرتا"، وفي إفريقيا عبر مؤتمر أكرا عام 1975 وأمريكا اللاتينية والكاريبي من خلال مؤتمر يوغوتا عام 1978.[1]

تواصلت بعد ذلك سلسلة المؤتمرات،وكان ختامها المؤتمر العلمي لمنظمة اليونسكو حول السياسات الثقافية عام 1980، وقد تناول المؤتمر مجموعة متنوعة من القضايا، بما في ذلك أهداف وغايات التنمية الثقافية وسبل تحقيقها، ودور القطاع العام والثقافة الدولية وجهود اليونسكو في تعزيز التنمية الثقافية[2]، ومع مرور الوقت توسع مفهوم التنمية ليشمل البعد الثقافي كعنصر أساسي وتحولت بذلك التنمية الثقافية من مجرد فكرة متحمسة إلى مبدأ ديناميكي وقد أشار المدير العام لمنظمة اليونسكو "**أمادو مهاتما**" في مؤتمر أكرا عام 1975 إلى أهمية هذا التحولوأكد أنه على الرغم من أن النمو الاقتصادي يعد عنصرًا أساسيا في التنمية، إلا أن الخيارات الثقافية هي التي تحدد بشكل خاص كيفية توجيه هذه التنمية لخدمة الأفراد والمجتمعات بهدف تلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم.

6– ماهية التراث الثقافي

يعد التراث الثقافي من أهم مكتسبات الأمم، إذ يعكس مستوى الرقي الحضاري الذي حققه الأسلاف، وله تأثير عميق في تشكيل ثقافات الشعوب الحالية، فهو يمثل هوية الأفراد والمجتمعات ليس فقط كامتداد للماضي في الحاضر، ل أيضا باعتباره عاملا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا فعالا في المجتمعات الحاضرة، كما يُعدّ كنزا تفرض به الأمم وجودها وخصوصيتها وتحقق من خلاله طموحاتها، ولذلك تسعى معظم الشعوب دائمًا إلى الحفاظ عليه وإحيائه.

فالتراث الثقافي يشكل جزءا أساسيا من الذاكرة الشعبية والوطنية والإنسانية، مما دفع العديد من التشريعات إلى ضرورة حمايته خاصة مع تصاعد تأثيرات العولمة والدعوة لتبني نماذج الحداثة وما بعدها، لذا تسعى الدول إلى ضمان استمرارية التراثالثقافي بحيث تبقى روح الماضي نابضة في هويتها عبر الزمن، وتؤدي بذلك دورا حيويا في صونه وتجديده، مما يساهم في إحياء هذا الإرث الحضاري.

7–1 تعريف التراث الثقافي :

التراث الثقافي يعد الموروث الثقافي فهو مصطلحا واسعا حيث يرتبط بعدة متغيرات، مما يجعل من الصعب فهم معناه ومضونه، لذا سنقوم أولا بتحديد مفهومه من الناحية اللغوية ثم نتطرق إلى تعريفه اصطلاحيا وبعدها نتناول تعريفه طبقا للتشريع الجزائري.

---

[1] احمد بن نعمان:**هذه هي الثقافة**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1 ، دون سنة نشر،ص 194.

[2] محمد أحمد بيومي: **علم الاجتماع الثقافي**، بطون طبعة،**دار المعرفة الجامعة**، الإسكندرية، 2002، ص 189.

أ-التعريف اللغوي: تتكون كلمة التراث الثقافي من شقين: تراث – ثقافي، فالتراث كما جاء فيلسان العرب لابنم نظور هو الورث و الإرث والميراث وأصل التاء في «التراث» واو وهو قول الجوهري، ويقول ابن سيده الورث و الإرث و التراث و الميراث :ماورث[1].

أما الثقافة، فهي تعرف على أنها مجموعة العادات الإجتماعية المخترعة من قبل المجموعات البشرية والمتواترة بينها، مثل :اللغة، العادات الدينية، والتقاليد، أيضا اللباس والأعمال الحرفية وغيرها[2].

1- التعريف الإصطلاحي

التراث الثقافي هو ذلك الإرث المعرفي المتراكم عبر الأجيال، الغني بالقيم الرفيعة والتقاليد العريقة والفضائل السامية، القادر على الاستمرار والبقاء إلى الأبد ما دام الوعي به حاضراً، رغم التحولات التي تحدث في مختلف المجالات والأصعدة. وتعتبر الآثار الجانب المادي الذي يشكل مع التراث مجمل ما خلفه الإنسان عبر الزمن ومن منظور أوسع، يُعتبر التراث ذاكرة حية للفرد والمجتمع، تتيح فهم هويتهما وانتمائهما إلى شعب معين أو حضارة محددة.

ويندرج مفهوم التراث في أنه امتداد السلف في الخلف واستمرار ما ورثه الأبناء والأحفاد عن الآباء والأجداد؛ بمعنى أنه نقطة انطلاق نحو المستقبل، فرصد الحياة اليومية وصور الماضي والتحقيق في الجوانب المحيطة للرمز الثقافي يمكن أن تعطينا أبعادا ذات دلالة ترفع من شأن هذا الموروث ليمثل مردودا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا فاعلا في المجتمعات الحاضرة[3].

ب-تعريف التراث الثقافي طبقا للتشريع الجزائري:

لقد ورد تعريف التراث الثقافي في المادة 02 من القانون (98-04) كمايلي: "يعدتراثا ثقافيا للأمة، في مفهوم هذاالقانون، جميع الممتلكات الثقافية العقارية، والعقارات بالتخصيص، المنقولة، الموجودة
على أرض عقارات الأملاك الوطنية وفي داخلها، المملوكة لأشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص، والموجودة كذلك في الطبقات الجوفية للمياه الداخلية والإقليمية الوطنية الموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقدة منذ عصر ماقبل التاريخ إلى يومنا هذا، وتعد جزءا من التراث الثقافي للأمة أيضا الممتلكات الثقافية غير المادية الناتجة عن تفاعلات اجتماعية وإبداعات الأفراد والجماعات عبر العصور والتي لاتزال تعبر عن نفسها منذ الأزمنة الغابرة إلى يومنا هذا[4]".

---

[1] فتحي بن زيد، محمد الأمين دباغين: **التراث الثقافي رابطة الأجيال وميراث الشعوب، مجلة حمورابي للدراسات**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، المجلد الأول، العدد46، 2023، ص 264.

[2] حبيبة بوزار:**واقع و أفاق الحماية القانونية للتراث المادي العقاري في الجزائر(ولاية تلمسان نموذجا)**، رسالةمقدمة للحصول على شهادة الماجستير،كلية الآداب و العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الثقافة الشعبية ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر،2007-2008، ص10.

[3] باخويا دريس:**الحماية القانونية للتراث الجزائري**،مجلة العلوم القانونية والسياسية،جامعة الوادي، الجزائر، المجلد الخامس،العدد 02، 2016،ص 96

[4] القانون 98-04، المؤرخ في 12 جويلية 1998، **المتعلق بحماية التراث الثقافي**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادرةبتاريخ 17جويلية 1998، المادة رقم 02.

2-7 أهمية التراث الثقافي:

إن أهمية التراث الثقافي لاتكمن فقط في كونه ناقل للحضارة عبر الأجيال، بل يرتبط بموضوع الهوية كونهما من تجليات وإفرازات الثقافة المحلية والإقليمية،فهو يعبر عن المراحل التي تعاقبت على ذاكرة وتاريخ الأمة، وقد حضى بأهمية كبيرة من جوانب متعددة، فمن الجانب الديني كان الدين دافعا رئيسيا للاهتمام به، كما يعتبر التراث الثقافي مجالا للتأمل والتدبر والإعتبار، وله دور حضاري ثقافي بارز كونه بشكل جزءا مهما من هوية الشعوب وذاكرتها، إضافةإلى أهميته من الناحية الاقتصادية، حيث يُعد من العوامل الرئيسية للجذب السياحي وفضلا عن ذلك، يتمتع التراث بأهمية خاصة لندرته وتميزه، مما يجعله غير قابل للتعويض.

1-الأهمية الدينية:

لقد حظيت الممتلكات الثقافية بمكانة وإحترام كبيرين من قبل المجتمعات في العصور القديمة، معتبرين إياها تعبيرا عن المطامح الروحية، حيث كانوا يربطونها بشكل وثيق بالمؤسسات الدينية القيادية، فكانت الفنون حينها مقدسة لاتصالها الوثيق بالمعتقدات الدينية مما عزز الحاجة لحمايتها والمحافظة عليهاوكانت الفكرة السائدة في ذلك الوقت هي رغبة الإنسان في تخليد إنجازاته وإبقاء ذكراه حاضرة للأجيال القادمة، لذلك ابتكر الناس إنتاجاتهم من الحجر والمعدن وأقاموا النصب الشامخة والمدافن الكبيرة مع استخدام طرق ووسائل متعددة لتخليدها والحفاظ عليها، كل هذا كان نتيجة للبواعث الروحية والدينية التي كانت الدافع الأساسي في الاهتمام بالممتلكات الثقافية حيث حظيت بقيمة كبيرة لدى جميع الشعوب واعتُبرت مقدسة ووضعت في المعابد مما وفر لها الحماية باعتبارها جزءا من المعابد المقدسة التي لا يجوز التعدي عليها، حتى أنه كانت بعض حضارات العالم القديم مثل الحضارة الفرعونية تعتقد أن هناك حياة بعد الموت، لذا وضع الفراعنة أثمن الأشياء في قبور موتاهم حتى يتمكنوا من إستخدامها مجددا بعد بعثهم، أما في العصر الحديث فلا تزال الممتلكات الثقافية تحظى بأهمية دينية وروحية على سبيل المثال، تحظى المساجد بأهمية كبيرة لدى المسلمين باعتبارها بيوت الله في الأرض، كما تحظى الكنائس عند المسيحيين والمعابد عند اليهود بأهمية كبرى كونها الأماكن المخصصة لأداء العبادة والطقوس الدينية.

وعليه يمكن القول إن القيمة الدينية لعناصر أو فئات من الممتلكات الثقافية أسهمت منذ القدم وما زالت مستمرة في صناعة الحضارات وبلورتها، كونها عاملاً ثقافياً أساسيا، وهذا التأثير سيتواصل عبر الأجيال، بالإضافة إلى ذلك، تعد المعتقدات الدينية المرتبطة بتلك الممتلكات الثقافية أبرز تعبير ودليل على الإنتماء الحضاري للأفراد.[1]

---

[1] هشام بشير وعلاء الضاوي سبيطة: **حماية البيئة والتراث الثقافي في القانون الدولي**، ط 1،المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة،2013، ص84-83.

*قبة جينباكو،أوقبة القنبلة النووية أو نصب السلام في هيروشيما، معلم ياباني ألقيت عليه القنبلة النووية في عام 1945يرد ذكره في لائحة اليونسكو للتراث العالمي تحت اسم معلم هيروشيما للسلام، أنظر :ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

2- الأهمية الثقافية الحضارية:

إن للممتلكات الثقافية أهمية ثقافية وحضارية كبيرة تتجاوز قيمتها المادية والاقتصادية، فهي تعكس ذاكرة الشعوب والأمم، وتعد جزءا من تراث الإنسانية، كما تشكل حلقة مهمة في سلسلة التطور الثقافي والحضاري للبشرية وسنحاول توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:

- ✓ يشكل التراث جزء مهما وأصيلا من هوية الأمة، إذ يمنحها طابعا مميزا يعكس حيويتها وقدرتها على مواجهة مصاعب الحياة، كما يبرز مستواها في الذوق والإبداع ويعكس تقدمها في العلوم والفنون، لذلك تحرص الأمم على حماية هذا التراث والحفاظ عليه والذي أضحى اليوم تراثا مشتركا للبشرية جمعاء بفضل قيمته الحضارية والثقافية العالية.
- ✓ ينقل التراث الثقافي معاني ورسائل متنوعة، سواء كانت تاريخية، فنية، جمالية، سياسية، دينية، اجتماعية، روحية، علمية أو طبيعية، تساهم في منح حياة الشعوب مغزى ومعنى، على سبيل المثال تقدم المواقع الأثرية والمتاحف لمحة عن كيفية عيش الإنسان في الماضي، مثل قبة "جين باكو" في هيروشيما التي تعد شاهدا على المأساة التي خلفتها القنبلة النووية وتحذيراً ضد الحروب، كما أن المساجد والكنائس والمعابد لها أهمية تتجاوز الأهمية الدينية لتشمل جوانب فنية، ومن الأمثلة على ذلك مدينة البتراء في الأردن التي تشتهر بجمال بنيتها، بالإضافة إلى مقابرها وهندسة المياه فيها.
- ✓ الحفاظ على التراث الثقافي بأبعاده الحضارية هو حفاظ على ذاكرة وهوية الإنسان والمجتمع فالإنسان بطبيعته يتكون من عنصرين: المادة والروح، وهو في حاجة دائمة ومستمرّة لإشباع احتياجات كلا العنصرين حتى تكون حياته متوازنة وطبيعية، وينطبق هذا الأمر على الشعوب والأمم أيضا وهناك إجماع بين مختلف الثقافات على أن الجانبين الروحي والمادي هما المكوّنان الأساسيان لحياة الإنسان والمجتمع، فالجانب المادي يتصل بالاقتصاد، بينما الجانب الروحي والثقافي يشمل التراث الثقافي والديني، الذي يجب الحفاظ عليه وحمايته، إذ أن في ذلك حفاظا على الجانب الروحي للمجتمع.

إنطلاقا مما سبق يمكن القول بأنه توجد علاقة وثيقة بين الحضارة والثقافة، حيث يعد التراث الثقافي أحد مظاهر الحضارة ومقياسا يعكس مستواها، كما يمثل التراث الذاكرة الحية للأفراد والمجتمعات، ويشكل هوية يمكن من خلالها التعرف على الشعوب، فنجد العديد من الدول تشتهر وتعرف بمعالم أو بمواقع مميزة تعبر عن هويتها، مثل إيطاليا التي تعرف ببرج بيزا ومدن مثل البندقية وفلورنسا، ومصر بأهراماتها، والهند بتاج محل،

وبريطانيا بشكسبير، وتركيا بإسطنبول وقد شهد التاريخ محاولات لتدمير مواقع ومعالم ثقافية بهدف القضاء على هوية الأمم[1].

ج- أهمية التراث الثقافي من الناحية المادية والاقتصادية.

إن إدراك القيمة المادية للممتلكات الثقافية وخصوصا الآثار هو مفهوم قديم، ويعتبر الملك البابلي "نبوخذ نصر"[2]من الأوائل الذين أدركوا و تنبهوا لهذه القيمة، حيث قام بجمع تماثيل وتحف تاريخية من المدن التي غزاها ووضعها في قصر بناه خصيصا لهذه التحف الأثرية، وأطلق عليه اسم "مخلفات شعوب العالم"، كما أظهرت التنقيبات الأثرية أن التحف والحلي كانت من أهم وسائل تبادل الهدايا بين الملوك في العصور القديمة،وكان أصحاب الجاه والسلطة يتنافسون على اقتناء أكبر عدد من التحف نظرا لقيمتها المادية التي تعزز مكانتهم الاجتماعية وتمنحهم وسيلة للتفاخر بعظمتهم وثرواتهم[3].

وفي الوقت الحاضر تكتسب الممتلكات الثقافية أهمية اقتصادية متزايدة حيث يعد التراث الثقافي أحد أبرزعوامل الجذب السياحي، وقد شهدت السياحة الثقافية نموا كبيرا منذ القرن التاسع عشر وأصبحت اليوم مصدر دخل اقتصادي مهم للعديد من الدول، فهي تساهم في خلق فرص العمل وجذب العملات الصعبة، وتطوير البنية التحتية المهنية، وأخيرا يمكن القول إن القيمة الاقتصادية لمصادر التراثية أصبحت علماقائما بحدذاته لمتخصصون تُمنح لهم درجات علمية، ويقوم هذا الأخيرعلى دراسة الجدوى الاقتصادية لتحقيق أفضل استثمار للمعالم الثقافية وتحقيق أقصى عائد مالي مع الحفاظ على قيمتها الثقافية[4].

ويمكن القول أن أهمية التراث الثقافي لجميع دول العالم تبرز من جوانب متعددة تكمن في :

✓ كونه يشكل أحد المصادر الهامة للدخل القومي حيث يلعب دورا كبيرا في جذب السياح إلى مختلف الدول، مما ينعكس إيجابيا على الاقتصاد وبالتالي على مستوى معيشة الشعوب فالتراث يسهم بلا شك في تحسين رفاهية الأفراد، وقد أشار أحد الفقهاء الفرنسيين إلى هذه الأهمية بقوله أن التراث هو "نفط فرنسا" إذ يشكل محط أنظار السياح، حيث تستقبل فرنسا نحو 79.1 مليون سائح سنويا مما يجعلها تحتل المرتبة الأولى عالميا في استقبال السياح الأجانب.

---

[1]-دالي سعيد:**أهمية التراث الثقافي وطبيعته القانونية**، **مجلة القانون والعلوم البينية**، جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائر،كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد02،العدد02، 2023، ص105.

[2]-**نبوخذ نصر** هو الابن الأكبر لنبوبولاسر مؤسس سلالة بابل الحادية عشر، والذي حسب المؤرخ الكلدانييروسوس حول بابل من منطقة تحت سلطة الاحتلال الآشوري إلى إمبراطورية عظيمة، أنظر رويكيبيدي ا**الموسوعة الحرة** **www.wikipedia.org**.

[3]-هشام بشير وعلاء الضاوي سبيطة: **حماية البيئة والتراث الثقافي في القانون الدولي**، مرجع سابق، ص 25.

[4]دالي سعيد: **أهمية التراث الثقافي وطبيعته القانونية**، مرجع سابق ، ص 106.

- ✓ تعد الآثار المصدر الأساسي لكتابة التاريخ باعتبارها المرجع العلمي الموثوق لعلم التاريخ والشاهد الرئيسي على أحداثه، فأي غموض يحيط بفترة تاريخية معينة يكون غالبا ناتجا عن قلة الآثار المكتشفة من تلك الحقبة، فالآثار تسجل بوضوح وبدقة حضارات الشعوب عبر التاريخ.
- ✓ الآثار تمثل الدليل الأقوى على وجود الحضارات، فهي البرهان المادي على قيامها، وفي حال اندثارها يصبح الحديث عن تلك الحضارات مجرد روايات غير مدعومة بأدلة ملموسة، لذا فإن وجود الآثار يعد توثيقا حقيقيا للحضارات.
- ✓ تعزز الآثار الانتماء الوطني وتوقظ الشعور بالوطنية لدى المواطنين، حيث تسهم مشاهدتها في تعزيز الفخر بتاريخ الأجداد وترسيخ الشعور الوطني لدى الأفراد.
- ✓ أهمية التراث لا تكمن فقط في جانبه الثقافي فحسب، بل في المعرفة والمهارات القيمة التي تنتقل وتتناقلها الأجيال على مر السنين، بالإضافة إلى ما يحمله هذا التوارث من قيمة اجتماعية واقتصادية، وبهذا، يُعتبر التراث أحد العناصر الأساسية التي تكشف عن العمق الثقافي لأي أمة وتبرز تطورها الفكري والثقافي، فهو يشكل مصدراً للهوية الثقافية، وبدونه تتفكك هذه الهوية، كما يعد التراث رمزا للمعرفة التي تناقلتها الأجيال وأُعيد تشكيلها، مما يسهم في توطيد الروابط بين الماضي والحاضر والمستقبل وبالتالي يضمن استمرارية المجتمعات ويعزز من تماسكها الاجتماعي.
- ✓ يعمل التراث كذلك على ترسيخ مبدأ السلام بين الجميع من خلال تعزيز الثقة والمعرفة المشتركة، كما تُدرك اليونسكو وتعترف بأهمية رفع الوعي بشأن التراث من خلال إنشاء الوكالات والمؤسسات المعنية بهذا المجال للحفاظ عليه، بالإضافة إلى ذلك تشجع الباحثين من مختلف المناطق على استكشاف وتأريخ التراث المخفي والمدفون.
- ✓ يعتبر التراث عنصرا أساسيا في تنشيط الاقتصاد وإنعاشه خاصة الاقتصاد المحلي، كما يلعب أدورا مهما في جذب السياح مما يسهم في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية و يرفع من تداول النقد الأجنبي ويزيد من الفرص والخبرات التدريبية مما يعكس تأثيره الإيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب ذلك يساعد التراث في خلق فرص عمل جديدة، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة للمجتمعات المحلية، كما يعزز من القدرة التنافسية للوجهات السياحية وهو ما يجعلها أكثر جذبا للسياح، لذا يعتبر الحفاظ على التراث وتطويره أولوية استراتيجية من أجل تحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

7-3 أنواع التراث الثقافي:

قامت المنظمات والهيئات المختصة ومن أبرزها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في إطار الاهتمام بدراسة التراث بغرض حمايته والحفاظ عليه بتقسيم التراث الثقافي إلى قسمين أساسيين التراث الثقافي المادي والتراث الثقافي غير المادي.

أ- التراث الثقافي المادي:

يعد التراث الثقافي المادي ثروة هامة ويعتبر نموذج رائع عن تاريخ الأمم وأصالتها، ويقصد بالتراث الثقافي المادي "كلمايصنعه الإنسان في حياته العامة،وكلما ينتجه العمل البشري من أشياء ملموسة،وكذلك كلما يحصل عليه الناس عن طريق استخدام فنونهم"[1].

وهو"كلتراث ثقافي له أهمية ثقافية سواءأ كان ثابتا أومنقولا، خلفته أو أنتجته الحضارات السابقة أو الأجيال السالفة، وتم إنشاؤه أوصنعه أو نقشه أو خطّه أو بناه الإنسان قبل سنة 1900 ميلادي .ويشمل ذلك : المجمعات البشرية والمباني التاريخية والمواقع الثقافية والمناظر الطبيعية الثقافية والمغاور أو المسكوكات و الفخاريات والمخطوطات والوثائق وسائر المصنوعات التي تدل على نشأة العلوم والفنون والصنائع والديانات والتقاليد الخاصة بالحضارات أو منطقة ذات صلة بأحداث تاريخية هامة، أو أي شيء أضيف إليها أوأعيد بناؤه بعد ذلك التاريخ،وكذلك يشمل البقايا البشرية والحيوانية والنباتية التي يرجع تاريخها إلى ماقبل عام 600 ميلاي[2].

ويمكِن تقسيم التراث المادي إلى:

1- **التراث المادي الثابت:** كالرسوم الصخرية، والنقوش وكالمباني، و المواقع الأثرية، والمتاحف والمراكز التاريخية ويشمل:

- **التراث الأثري:** هو مجموعة من الآثار والمواقع والمعالم التي خلفتها الحضارات السابقة، والتي تعكس الأنشطة البشرية في فترات زمنية مختلفة، يشمل هذا التراث المباني القديمة، الأدوات، الفنون، والمعالم الثقافية التي تمثل قيمة تاريخية وحضارية.

ويساهم التراث الأثري في فهم تاريخ الشعوب وتطورها، ويعتبر جزءًا مهمًا من الهوية الثقافية للأمم وعادة ما يتم العثور على هذا التراث في مواقع أثرية، وقد يتضمن بقايا معمارية، أدوات يومية، فنون، نقوش، ومواد أخرى كانت تستخدم أو تعبر عن الحياة اليومية، الدينية، أو الاجتماعية للمجتمعات السابقة.

- **التراث العمراني:** يمثل جزءا أساسيا من التراث الثقافي، وهو من أبرز المصادر المادية التي تعكس الأنشطة الإنسانية والاجتماعية والثقافية لأجيال سابقة وذلك من خلال متابعة تطور الحياة البشرية والاجتماعية عبر

---

[1]-إيمان هنشيري:**الموروث الثقافي الجزائري الواقع والآفاق**، مجلة حوليات التراث، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم،الجزائر،العدد1،سنة 2017 ص 99.

[2]-أحمد حنفي محمد أمين داود: **جهود إمارة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة في صون وحماية التراث الثقافي وتنمية الوعي به**، مؤسساتها الثقافية والمعلوماتية نموذجا، مجلة بنها للعلوم الإنسانية، جامعة بنها، مصر ، العدد 2 الجزء3، 2023، ص 57.

الزمن، ومن أبرز أمثلته المباني والمنشآت التي تمثل تاريخ وثقافة مجتمعات معينة، وتمثل قيما معمارية وفنية خاصة بفترات زمنية ماضية. يشمل التراث العمراني البيوت، القصور، المساجد، الكنائس، الأسواق، الجسور، وغيرها من البنى التي تحمل أهمية تاريخية أو ثقافية،ويتميز هذا التراث بتنوعه بحسب المكان والثقافة التي أنشئ فيها وهو يعتبر جزءا مهما من الهوية الثقافية والحضارية للشعوب.

- **التراث المغمور بالمياه:** ورد تعريف التراث الثقافي المغمور بالمياه في المادة الأولى من اتفاقية اليونيسكو لسنة 2001على أنه جميع آثار الوجود الإنساني التي تتسم بطابع ثقافي أو تاريخي أو أثري والتي ظلت مغمورة بالمياه، جزئيا أو كليا بصورة دورية أو متواصلة لمدة مائة عام على الأقل، وقد تضمنت نفس المادة ثلاثة أمثلة عن التراث الثقافي المغمور بالمياه وهي[1]:

✓ المواقع و الهياكل والمباني والمصنوعات والرفات البشرية مع سياقها الأثري والطبيعي.

✓ السفن والطائرات وغيرها من وسائل النقل أو أي جزء منها أو حملتها أو أي من محتوياتها مع سياقها الأثري والطبيعي.

✓ الأشياء التي تنتمي إلى عصر ما قبل التاريخ .

2- **تراث مادي منقول:** يشير إلى التراث الذي يمكن نقله من مكان لآخر دون أن يتعرض لتلف أو لأضرار أو تأثيرات سلبية على قيمته أو التراث المرتبط به، وهو المنفصل عن الأرض أو عن التراث الثابت، ويمكن اعتبار التراث المادي المنقول جزءا من التراث الثابت إذا كان مكملا له أو مرتبطا به أو زخرفا أو كتابة فيه.، ومن أمثلة هذا التراث: العملات والأختام المحفورة، القطع الأثرية المتحفية، والمخطوطات واللوحات، والرسوم والصور المنحوتة أو المنقوشة والطوابع و يشمل زيادة على ذلك التّراث الوثائقي والذي يضم كافة الأعمال سواء مطبوعة كانت أو المكتوبة بمختلف اللغات،مثل المخطوطات، وهو بذلك يعكس صورة التطور الفكري للمجتمع الإنساني.

ب- التراث الثقافي غير المادي:

يقصد به الإبداعات الثقافيّة التقليدية أو الشعبية المنبثقة عن جماعة، والمنقولة عبر التقاليد، ويشمل الميادين الآتية :التقاليد وأشكال التعبير الشفهي، بما في ذلك اللغة كواسطة للتعبير عن التراث الثقافي غير المادي، فنون

[1]-اتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه المعتمدة من طرف الدورة الواحدة والثلاثين للمؤتمر العام لليونيسكو بتاريخ 02 نوفمبر2001، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي09-269 المؤرخ في30 أوت 2009، الجريدة الرسمية العدد 51 ،2009، المادة الأولى.

وتقاليد أداء العروض، الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات، المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون،المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية[1].

ويشمل التراث غير المادي، مايسمى بالتراث الشعبي (الفولكلور) والذي يشكل بدوره جزءا من التراث العالمي للبشرية، وقد عرفته منظمة اليونسكو أيضا بأنه" ابداع من مجتمع ثقافي وقائم على التقاليد التي تعبر عنه جماعة أو أفراد معترف بأنهم يصورون تطلعات المجتمع وذلك بوصفه تعبيرا ملائما عن الذاتية الثقافية والإجتماعية لذلك المجتمع، وتتناقل مع تعابيره و قيمه شفهيا، أو عن طريق المحاكاة، أوبطرق أخرى[2] ".

4-7 دور المجتمع المدني في حماية التراث الثقافي والحفاظ عليه:

يعد موضوع حماية التراث الثقافي من أبرز القضايا التي أصبحت تفرض نفسها على طاولات النقاش على جميع المستويات، وقد حظي بنصيب وافر من الاهتمام داخل مؤسسات المجتمع المدني. يعود ذلك إلى أن التراث الثقافي بات مهددا بعوامل تدهور متنوعة، سواء كانت طبيعية أو ناتجة عن النشاط البشري، كما أنه يمثل جزءا من الإرث الحضاري لأي أمة ويعتبر مصدرا مهما للاقتصاد الوطني ورافدا من روافده، إضافة إلى كونه جزءا لا يتجزأ من النسيج الثقافي للمجتمع،لذالك من الخطأ أن ينظر المجتمع المدني إلى التراث الثقافي على أنه أمر خارج نطاق اهتمامه؛ فهو جزء من هوية الأمة ويجب الحفاظ عليه وحمايته بمختلف الوسائل المتاحة بغض النظر عن تخصصات واهتمامات المجتمع.

ويكمن دور المجتمع المدني في الحفاظ على التراث الثقافي من عدة نواحي أهمها مايلي:

- ✓ المشاركة في إدارة التراث وحمايته والاهتمام به، بالتعاون مع الجهات المختصة.
- ✓ تكثيف الجهود لنشر الوعي بأهمية التراث، والعمل على توعية المجتمع بأهمية الحفاظ عليه، وذلك من خلال مبادرات تثقيفية تسهم في تشكيل قاعدة اجتماعية تهتم بالتراث والآثار والعمل على ترسيخ قيمتها في أذهان جميع الفئات والطبقات الاجتماعية وتحقيق تغيير جذري في نظرة الناس للتراث من خلال إبراز أهميته التاريخية ودور الأجداد في تأسيسه والحفاظ عليه، وهذا يتطلب إعادة الاعتبار للتراث وعدم التعامل معه كترف أو لهو بلا قيمة أو فائدة.
- ✓ تنظيم المهرجانات والفعاليات التراثية، وتنفيذ البرامج والمشاريع التي تهتم بشرح المهن والحرف التقليدية والصناعات اليدوية القديمة، بالإضافة إلى تمثيل الفنون الشعبية المتنوعة والسباقات والألعاب المحلية التي مارسها الأوائل.

-[1]عفاف عبد الحفيظ محمد رحمة: **تحديات صون وتوظيف التراث الثقافي غير المادي**، مجلة أنثروبولوجيا، مركز فاعلون للبحث في الأنثروبولوجيا والعلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 08، ال عدد01، سنة 2022 ص 69.

[2]-حمد حنفي محمد أمين داود:**جهود إمارة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة في صون وحماية التراث الثقافي وتنمية الوعي به**، مرجع سابق،ص 59.

- ✓ الحفاظ على التراث العمراني وتخليده من خلال تنظيم معارض متنوعة مثل معارض الصور التاريخية النادرة التي التقطها المصورون في فترات زمنية سابقة،حيث تساهم هذه الصور في توثيق التراث والمعالم الأثرية وفقاً لتواريخ التقاطها مما يسمح بمقارنتها مع الواقع الحالي، ومن خلال هذه المقارنة يمكن استكشاف التغيرات والتحولات التي طرأت على طبيعة المنطقةوكذلك دراسة تأثيرات حركة التحديث والنمو العمراني والصناعي على التراث والبيئة المحيطة.

7– مؤشرات التنمية الثقافية وسياساتها.

1-8 مؤشراتها.

تتمثل مؤشرات التنمية الثقافية في مجموعة من المعايير والمعطيات التي تستخدم لقياس وتقييم مستوى التنمية الثقافية في مجتمع معين، حيث تساعد هذه المؤشرات في فهم حالة الثقافة وتطورها، وتشمل مجالات متعددة تتعلق بالإبداع، التعليم، الحفاظ على التراث، المشاركة الثقافية، وغيرها، ونستعرض في مايلي أبرز هذه المؤشرات[1]:

- ✓ القرائية العادية (القراءة و الكتابة).
- ✓ القرائية الحاسوبية.
- ✓ عدد المدارس لكل ألف نسمة من السكان.
- ✓ عدد الجمعيات والنوادي الثقافية والفنية والرياضية لكل ألف نسمة من السكان.
- ✓ متوسط الكتب المطبوعة سنويا.
- ✓ متوسط الكتب المؤلفة سنوياّ.
- ✓ متوسط إنفاق الأسرة على الكتب.
- ✓ متوسط إنفاق الأسرة على النشاطات الثقافية.
- ✓ عددالجرائد اليومية لكل ألف نسمة من السكان.
- ✓ عدد المجلات الأسبوعية لكل ألف نسمة من السكان.
- ✓ عدد التلفزيونات لكل ألف من السكان.
- ✓ عدد دور السينما لكل ألف من السكان.
- ✓ عدد أجهزة الراديو لكل ألف من السكان.

---

[1] زينب زموري: **دور المؤسسات الثقافية في التنمية الثقافية دراسة ميدانية للمؤسسات الثقافية لمدينة بسكرة** ،أطوحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم إجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2015، ص ص(76-77).

- ✓ عدد المسارح.
- ✓ أجهزة الهاتف لكل ألف نسمة من السكان.
- ✓ الجوائز الثقافية والعلمية المتخصصة.
- ✓ عدد قاعات الموسيقى وعدد المعارض الفنية العامة والمتخصص.
- ✓ نصيب الفرد من الإنفاق الرسمي على الثقافة
- ✓ عدد المعاهد والكليات والمراكز المتخصصة في الشؤون الثقافية المختلفة (عدا التعليم) مثلاالفنون والمهن الجميلة والحرف التقليدية والآثار والترميم.
- ✓ عدد الجمعيات العلمية والمهنية والتكنولوجية المتخصصة.
- ✓ نصيب الفرد من الإنفاق العلمي والتكنولوجي.
- ✓ إنفاق الفرد على السياحة الداخلية.
- ✓ إنفاق الفرد على السياحة الخارجية.
- ✓ نصيب الفرد من الإنتاج الصناعي.
- ✓ نصيب الفرد من الإنتاج الفني والصناعات اليدوية والتقليدية.
- ✓ مساهمة المرأة في قوى العمل.
- ✓ حقوق المرأة حقوق الطفل.
- ✓ المهرجانات الفنية والعلمية والثقافية.

من خلال عرضنا لأهم مؤشرات التنمية الثقافية يمكن القول أن المستوى الثقافي يتأثر بجميع هذه العناصر، مما يبرز أهمية المرافق الثقافية من جهة، وأهمية جودة البنية التحتية اللازمة لرفع المستوى الثقافي للأمة من جهة أخرى.

2-8 سياسات التنمية الثقافية: تعبر السياسة الثقافية على مجمل الخطط والأفعال والممارسات الثقافية التي تهدف الى سدا لحاجيات الثقافية لبلد أو مجتمع ما، عبر الإستثمار الأقصى لكل الموارد المادية والبشرية المتوفرة لهذا البلد وهذا المجتمع[1]،إذن السياسة الثقافية هي الرؤية السياسية للمشروع الثقافي للدولة والتي تسخر الجهود التنظيمية المختلفة وتوجهها لتلبية الإحتياجات الثقافية للمجتمع، بما يتوافق مع القيم الثقافية للدولة والمجتمع، وجاءت فكرة السياسة الثقافية من منظمة اليونسكو في ستينيات القرن العشرين حيث قامت بوضع تعريف عام يسمح بتحديد الملامح الرئيسية للسياسة الثقافية، فهي "مجموع الإستخدامات والعمليات التي تمارس

[1]-عبدالسلام بغزيم: خلدون بايع راسو:**السياسة الثقافية : مقاربة وسيكولوجية**، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، المجلد 08، العدد الأول 2023، ص 184.

بإرادة ووعي في المجتمع بهدف إشباع بعض الحاجات الثقافية من خلال الاستخدام الأمثل لكل الموارد المادية والبشرية التي يمتلكها هذا المجتمع في مرحلة تاريخية معينة[1].

نظريا هذا يعني أنه يمكن اعتبار السياسة الثقافية أداة تستخدمها السلطة العامة لتعزيز وحفظ السمات المميزة للمجتمع، بما في ذلك حقوقه الأساسية، قيمه، عاداته، معتقداته، وغيرها، فالسياسة الثقافية تندرج ضمن السياسات العامة، التي تمثل مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطة العامة لحل مشكلات متشابكة، وتهدف كل سياسة ثقافية إلى توفير الوسائل التي تعزز قدرات التعبير وتضمن حريته وبذلكتعتبر السياسة الثقافية في الأساس إطارا من التوجيهات المخططة التي تضعها الدولة لتحقيق أهداف مرتبطة بالاحتياجات الثقافية من خلال مشروعات محددة، بعبارة أدق يمكن وصف السياسة الثقافية بأنها استراتيجية دولة.

وتنبع أهمية السياسة الثقافية من دورها في تقديم رؤية وطنية متكاملة للعمل في مجالات الفنون، الثقافة، والتراث، فهي تضع الأطر العامة، وتحدد الأهداف والإجراءات التي تلتزم بها الدولة وجميع الجهات الفاعلة في المجال الثقافيبهدف تعزيز ودعم هذا القطاع،كما تهدف السياسة الثقافية إلى تعزيز وتطوير حياة ثقافية متنوعة، مبتكرة، نشطة، ومنتجة، يشارك فيها جميع المواطنين دون تفرقة أو تمييز، وتؤكد هذه السياسة على حق كل مواطن في الحصول على الخدمات الثقافية الممولة من المال العام بحرية وعدالة،وكذلك حقه في التعبير الإبداعي عن آرائه ومشاعره دون قيود، وبهذا يمككنناالقولأن السياسة الثقافية ليست مجرد مسألة حكومية، بل إنها تتطلب شراكة فعالة مع المجتمع المدني في صياغتها، هذه الشراكة تساهم في إثراء السياسة الثقافية وجعلها أكثر واقعية واتزانا، حيث تساعد في تحريرها من تعقيدات البيروقراطية الإدارية والسياسية.

وقد سعت منظمة اليونسكوفي إطارإهتمامها بالسياسات الثقافية، إلى تبني مقاربة شاملة تغطي جميع جوانب برنامجها الثقافي المتعلقة بالتعددية الثقافية في الدول الأعضاء، حيثركزت جهودها على تطوير قطاع الثقافة وتلبية احتياجات خاصة في مجالات التشريع والتدريب الإداري المتعلق بإدارة الموارد الثقافية، كما حرصت على ضمان دمج الثقافة في السياسات التنموية لا سيما تلك المتعلقة بالتعليم، العلوم، الاتصال، الصحة، البيئة، والسياسة، مع تزويد الدول بالاستراتيجيات المناسبة لتعزيز قدرتها على صياغة سياساتها الثقافية الوطنية، ومن بين الجهود التي بذلتها اليونسكو في هذا المجال، تنظيم أنشطة لتطوير الأسس المنهجية والعلمية للسياسات الثقافية، عبر حلقات شبه إقليمية تناولت موضوع المبيعات الثقافية في إفريقيا عام 2001. كما دعمت أنشطة شبكات ومؤسسات دولية متخصصة في التدريب والتعليم وتبادل المعلومات، مثل الشبكة الأوروبية لمراكز التدريب الإداري للشؤون الثقافية، التي تغطي أوروبا، القوقاز، وآسيا الوسطى. بالإضافة إلى ذلك، أسست اليونسكو العديد من الكراسي الجامعية لتعزيز البحث والتطوير في هذا المجال.

بينما على الصعيد العربي يمكن تصنيف السياسات الثقافية إلى عدة أنواع: سياسات ثقافية قطرية تتعلق بالدولة العربية القطرية وتشرف على إعدادها وتنفيذها وزارات الثقافة في تلك الدول؛ وسياسات ثقافية عربية

[1]-مخلوف بوكروح: **السياسات الثقافية العربية: أي دور؟**، مجلة أفكار وآفاق، جامعة الجزائر 2 -أبو القسم سعد الله،العدد01، 2011، ص 152.

جامعة تتفاعل مع هذه السياسات الثقافية، وأخرى موجهة نحو الوطن العربي ككل بهدف التأثير الثقافي، وتتجلى في مجالات التعليم والترفيه والتثقيف، إضافة إلى ذلك، توجد سياسات ثقافية تعكس التيارات الثقافية المختلفة في الوطن العربي مثل تيارات الأصالة والتراث والتيارات التغريبية.

وقد، بدأت الدول العربية تولي اهتماما بالسياسات الثقافية حيث تم تصنيف المسألة الثقافية في المرتبة الثالثة ضمن الأولويات، كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات لتعزيز العمل الثقافي، وبناءاعلى ميثاق الجامعة العربيةتأسست اللجنة الثقافية التي لعبت دورا حيويا في إبرام اتفاقيات هامة من أبرزها تلك التي وضعت الأسس لتوحيد النظم التعليمية العربية، كما يجب أن تأخذ السياسات الثقافية في الحسبان عدة قضايا، أبرزها أزمة المثقف والثورة الاتصالية في مجالات الإذاعة، والتلفزيون، والنشر.

8– التنمية الثقافية في الجزائر و المؤسسات القائمة عليها:

ظهرت معالم التنمية الثقافية في الجزائر من خلال المشروع الثقافي الذي اعتمدته الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، بهدف بناء الكيان السياسي الذي حاول الاستعمار تدميره بكافة الطرق،وكانت الإبادة الثقافية التي مارسها الاستعمار الفرنسي على مدار 132 عاما، الأخطر من بين هذه الوسائل، حيث قامت المؤسسات الاستعمارية بتدمير منهجي لكل المؤسسات الثقافية الجزائرية، مثل المدارس والمعاهد والزوايا والكتاتيب، واستولت على الأوقاف الإسلامية التي كانت تمثل أحد المصادر الأساسية لنشئة الثقافة الجزائرية.

في مواجهة هذه الوضعية الثقافية المزرية سعت السلطات الجزائرية إلى إعادة بناء الدولة من خلال تعزيز ثقافتها الوطنية، التي تعتبر عاملا أساسيا في استمرارية واستقرار الدولة والمجتمع، ولذلك نجد أن مواثيق ثورة التحرير والوثائق التي صدرت في بداية الاستقلال أولت اهتماما كبيرا لقضية الثقافة باعتبارها عنصرا متميزًا في الأمن الوطني والاجتماعي.

تظهر الدولة الجزائرية المعاصرة كإطار ثقافي ومجتمعي ضروري لبعث الأمة، حيث تحقق الهوية الوطنية وتؤكد استمرارية تاريخية تتجاوز الحادث الاستعماري، وتُبنى مشروعية الدولة على أنقاض الولاءات الإجتماعية السابقة والهياكل الإستعمارية مما يجعل المؤسسة السياسية الوطنية تجسد الوجود الشعبي بما تحمله من تاريخ عريق وحاضر حديث، لذلك تم تبني مفهوم الثورة الثقافية الذي تزامن مع الثورة الزراعية والصناعية وأكدت العديد من مواثيق حزب جبهة التحرير على أهمية إعادة بناء الثقافة الوطنية.

9–1 المؤسسات الثقافية في الجزائر تعريفها، مهامها والتشريعات الخاصة بها:

أ– تعريف المؤسسات الثقافية ومهامها:

أولا –تعريفها:

تعتبر المؤسسات الثقافية من أهم المؤسسات في المجتمع حيث تقوم بوظيفة نقل التراث والحفاظ على الهوية الوطنية وذلك من خلال التنمية الثقافية، وهو الامر الذي دفع بالمجتمعات إلى الاهتمام بإنشاء هذا النوع من المؤسسات من أجل تنظيم النشاط الثقافي.

والمؤسسات الثقافية هي مؤسسات عامة غير ربحية تهدف إلى إثراء المجالات الثقافية والفكرية، والعلمية، والبيئية، والتربوية، والفنية في المجتمع، وتشمل هذه المؤسسات المكتبات، المتاحف، الفنون المسرحية، المنظمات المعنية بحماية البيئة، الجمعيات العلمية، وغيرها. وهي لا تقتصر على نوع محدد من المؤسسات، بل تسهم في تعزيز الأنظمة الدينية والثقافية.

كما يمكن اعتبارها أبنية إدارية مهمتها تحريك السياسات الثقافية بحيث تعمل على تحفيز الجماهير وإشعارهم بثقافتهم الخاصة كذلك تعمل على الاحتفاظ بالتراث والتفاعل مع الأحداث[1]

ثانيا–مهامها: تتنوع مهام المؤسسات الثقافية وتشمل العديد من الأدوار الأساسية التي تهدف إلى تعزيز الثقافة وتطوير المجتمع من أبرز هذه المهام:

- ✓ تطوير الثقافة الوطنية :تعمل المؤسسات الثقافية على دعم وتنمية الثقافة المحلية من خلال تشجيع الإبداع، وتوفير المنصات التي تساهم في نشر وترويج التراث الثقافي.
- ✓ نشر الوعي الثقافي:تهدف هذه المؤسسات إلى رفع مستوى الوعي الثقافي بين أفراد المجتمع عبر تنظيم الفعاليات، المعارض، الندوات، والأنشطة المختلفة التي تعزز من فهم المواطنين لأهمية الثقافة في حياتهم.
- ✓ تعزيز الحوار الثقافي:تسعى المؤسسات الثقافية إلى خلق مساحة للحوار بين مختلف الفئات الثقافية والفكرية في المجتمع، وتشجيع التبادل الثقافي بين الأجيال والشرائح المختلفة.
- ✓ حفظ التراث:تُعنى بحفظ التراث المادي والمعنوي للمجتمع، مثل الأدب، الفنون، والتقاليد الشعبية، لضمان استمراريته ونقله للأجيال القادمة.
- ✓ دعم الإبداع الفني والأدبي:من خلال تقديم الدعم للكتاب والفنانين، سواء من خلال التمويل أو توفير فضاءات العرض والنشر، مما يساعد على إثراء المشهد الثقافي.
- ✓ التواصل مع الثقافات الأخرى :تعمل المؤسسات الثقافية على تعزيز التفاعل والتواصل مع الثقافات المختلفة، من خلال برامج التبادل الثقافي وتنظيم معارض وفعاليات تبرز منجزات الحضارات الأخرى.
- ✓ تعزيز التعليم الثقافي: من خلال المساهمة في نشر التعليم الثقافي والفني من خلال الدورات التعليمية وورش العمل التي ترتكز على مهارات مثل الكتابة، الفن، والمسرح، مما يساعد في بناء مجتمع مثقف ومبدع.

---

[1] محمد أحمد بيومي:**علم إجتماع الثقافي**، الإسكندرية، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية، 2002،ص207.

ب-المؤسسات الثقافية في الجزائر:

أولا-أنواعها:

تعددت المؤسسات الثقافية في الجزائر والتي كان لها دورا في ازدهار الحركة الثقافية للمجتمع الجزائري وتذخر الجزائر بمؤسسات الثقافية متنوعة حيث تشمل مجموعة من المسارح الجهوية مثل المسرح الجهوي لعنابة، باتنة، بجاية، قسنطينة، معسكر، وسيدي بلعباس، بالإضافة إلى دواوين ثقافية مثل الديوان الوطني للثقافة والإعلام وديوان رياض الفتح ، كما تضم قصوراً ثقافية مثل قصر مفديزكريا ومركز الفنون والثقافة بقصر رياس البحر، وتتميز أيضا بوجود متاحف وطنية هامة، منها متحف الفن المعاصر بالجزائر(MAMA) ، المتحف الوطني للآثار القديمة، المتحف الوطني للفنون والتقاليد الشعبية، المتحف الوطني باردو، متحف ناصر الدين ديني ببوسعادة، المتحف الوطني لشرشال، المتحف الوطني بسطيف، إلى جانب ذلك هناك الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي التي تساهم في تعزيز الحراك الثقافي، ويمكن تصنيف هذه المؤسسات كالتالي :

- مؤسسات عمومية ذات طابع إداري: تسهر على التسيير الإداري للنشاطات الثقافية، فهي مؤسسات ذات ميزانيات خاصة بها وهي مؤسسات غير ربحيةوتضم مؤسسات التكوين، مديريات الثقافة ودور الثقافة.

- مؤسَّسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري: وتشمل السينما، والدواوين والمسارح، وتعمل هذه المؤسسات على صناعة السينما والمسرح والتي تحقق من ورائها أرباحا وإن كان الغرض ليس تجاريا محضا وإنما انعكس هذا النشاط إيجابا على تحقيق مداخيل مادية.

- مؤسسات عمومية ذات طابع اقتصادي: الغرض من هذه المؤسسات اقتصادي بحت، حيث تهدف إلى تحقيق أرباح من خلال تشجيع الإنتاج الفكري، وهي تقوم بدور الطباعة والنشر لكل المنتجات الثقافية، وطباعة الكتاب ونشره ومن أمثلتها المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.

- المؤسسات المستقلة عن القطاع الحكومي: هي مؤسسات تعمل ضمن إطار قانون الجمعيات الثقافية مثل الجمعيات التي تعنى بالتراث أو الأدب، وتتميز هذه الجمعيات بأنها غير ربحية، وتهدف إلى تشجيع الإبداع والتعريف بالتراث والمحافظة عليه.

ثانيا-تطورها :

في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ظهرت فكرة تفويض توزيع بعض المسؤوليات العامة في قطاع الثقافة، حيث تم تسليم قاعات السينما إلى القطاع الخاص لإدارتها، أدى هذا إلى تدهور الفضاءات السينمائية وانخفاض إقبال الجمهور على دور العرض، وتسعىحاليا الدولة إلى استعادة هذه القاعات والتكفل بهاترميم ما تضرر منها.

وفي في أوائل التسعينات، قامت الوزارة المسؤولة عن الثقافة والاتصال بحل ثلاث مؤسسات مهمة: لمركز الجزائري لصناعة السينما، والمؤسسة الوطنية للإنتاج السمعي البصري، وللوكالة الوطنية للأشرطة الوثائقية تم بعدها فتح المجال للقطاع الخاص لإنشاء مؤسسات إنتاجية جديدة، مع توفير دعم مالي من الدولة لهذه المؤسسات.

أما فيما يخص النشر،فقد حلت المؤسسة الوطنية للكتاب، وتم التنازلعن ممتلكاتها وتم توزيع بعض هذه الممتلكات على موظفي المؤسسة المنحلة، في حين بيع بعضها الآخر ضمن عملية الخصخصة. ومع ذلك لم تنجح هذه التجربة، حيث تم تحويل بعض المرافق عن وظائفها الأصلية، وفي حين شهدت تسعينيات القرن الماضي حل بعض المؤسسات الثقافية الرئيسية مثل السينما والكتاب وفتح المجال أمام العمل الثقافي المستقل، فإن هذا لا يعني أن المؤسسات الثقافية العمومية قد أفسحت المجال تماما لنظيراتها الخاصة، فالمشهد الثقافي لا يزال يعتمد بشكل كبير على المؤسسات العمومية ويؤكد هذا التوجه إنشاء مؤسسات ثقافية مثل للوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي وللوكالة الوطنية لتسيير المشاريع الثقافية الكبرى، التي أوكلت إليها مسؤولية إنجاز مشاريع ثقافية كبيرة، مثل مشروع المكتبة العربية – الجنوب أمريكية، الذي تم إنجازه بالتعاون بين وزارتي الثقافة والخارجية، ومشروع المعهد العربي للآثار وقاعة العروض الفنية ذات السعة الكبيرةوهو ماؤكد أن الدولة لا تزال حاضرة بقوة في العمل الثقافي سواء من خلال الدعم المالي أو عبر المؤسسات العمومية التابعة لها.

ثالثا: الإطار التشريعي الخاص بالمؤسسات الثقافية في الجزائر:

أولى المشرع الجزائري اهتماما كبيرا لتحديد الإطار القانوني للمؤسسات الثقافية باعتبارها جزءا من مؤسسات الدولة، حيث تناولت هذه النصوص القانونية طبيعة هذه المؤسسات وأدوارها ووظائفها، كماركز المشرع على وضع نظام قانوني شامل لإدارة هذه المؤسسات،ولعل الترسانة القانونية التي أصدرها المشرع الجزائري تعكس الأهمية الكبيرة التي يوليها لدور هذه المؤسسات في المجتمع، و نستعرض فيما التشريعات الخاصة بكل مؤسسة ثقافية:

أولا: مديريات الثقافة:

صدر المرسوم التنفيذي رقم 94- 414 مؤرخ في: 19 جمادى الثانية عام 1415 الموافق ل23 نوفمبر 1994 يتضمن إحداث مديريات للثقافة في الولايات و تنظيمها، فقد نص في مادته الأولى على: (يحدث هذا المرسوم مديريات للثقافة في الولايات ويحدد تنظيمها ومهامها)، وقد حدد هذا المرسوم في المادة 3 المهام المنوطة بالمديريات، وقد صدر قبله القانون رقم 08-90 الصادر في 7 أبريل 1990 والذي يفرض في مادته 2 على المجلس الولائي تشكيل لجنة دائمة مسؤولة عن دراسة الملفات الخاصة بالشؤون الثقافية، كما نص نفس القانون على تشكيل لجنة دائمة مخصصة للشؤون الثقافية.

ثانيا: النصوص التشريعية الخاصة بالفنون البصرية والتطبيقية:

صدر المرسوم التنفيذي رقم 85-278 مؤرخ في 1985/11/12 و الذي بموجبه تم إنشاء متحف وطني للفنون الجميلة .

ثالثا: النصوص التشريعية الخاصة بفنون الآداء و الموسيقى:

-التنفيذي رقم 63-12 مؤرخ في 1963/01/08 الذي بموجبه تم تنظيم المسرح الجزائري.

-الأمر رقم 70-38 مؤرخ في 1970/06/12 الذي بموجبه تم إعادة تنظيم المسرح الوطني الجزائري.

-الأمر رقم 70-39 مؤرخ في 1970/06/12الذي بموجبه تم إنشاء المسارح الجهوية.

-المرسوم تنفيذي رقم 92-290 مؤرخ في 1992/07/07 الذي بموجبه تم إنشاء مؤسسة الباليه الوطنية.

-المرسوم تنفيذي رقم 92-291 مؤرخ في 1992/07/07 الذي بموجبه تم إنشاء الأكسترا السنفونية الوطنية.

- المرسوم تنفيذي رقم 18-2007 مؤرخ في 2009/01/16 الذي حدد القانون الأساسي للمسارح الجهوية.

-المرسوم تنفيذي رقم 09-81 مؤرخ في 2009/02/11 الذي يحدد القانون الأساسي للمسرح الوطني؛.

رابعا: النصوص التشريعية الخاصة بالتراث الثقافي:

-المرسوم التنفيذي رقم 85-277 المؤرخ في 1985/12/12 الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للمتاحف الوطنية.

- المرسوم التنفيذي رقم 322/03 مؤرخ في 2003/10/05 الذي يحدد ممارسة الأعمال الفنية المتعلقة بالممتلكات الثقافية.

-صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-323 المؤرخ في 2003/10/05 الذي يهدف إلى حماية المواقع الأثرية والمناطق المحمية واستصلاحها.

- المرسوم التنفيذي رقم03-324 المؤرخ في 2003/10/05 الذي يهدف إلى حفظ استصلاح القطاعات المحفوظة.

-المرسوم رقم 03-325 المؤرخ في 2003/10/05 والذي يهدف إلى تخزين الممتلكات الثقافية غير المادية في بنك المعطيات.

-المرسوم التنفيذي رقم 168-2007 المؤرخ في 2007/05/27و الذي يحدد شروط إنشاء و إدارة المتاحف الوطنية.

-القانون رقم 98/04 المؤرخ في 1998/06/15 المتعلق بحماية التراث الثقافي.

خامسا: نصوص تشريعية خاصة بالمكتبات والمجال الأدبي.

-المرسوم التنفيذي رقم 93-149 المؤرخ في 1993/06/22 الذي يحدد القانون الأساسي للمكتبة الوطنية.

-المرسوم التنفيذي رقم 03-278 المؤرخ في 2003/08/23 الذي حدد الإطار التنظيمي لتوزيع الكتب والمؤلفات.

-المرسوم التنفيذي رقم 08-236 المؤرخ في 2008/07/26 والمتعلق بإنشاء مكتبات المطالعة العمومية.

-المرسوم التنفيذي رقم 07-275 المؤرخ في 2007/09/18 والذي يحدد القانون الأساسي لمكتبات المطالعة العمومية.

-المرسوم الرئاسي رقم 09-202 المؤرخ في 2009/05/27 والذي بموجبه تم إنشاء المركز الوطني للكتاب.

على الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة في تطوير التشريعات القانونية، إلا أن هذه التشريعات لا تزال غير كافية ولا تغطي جميع مجالات النشاط الفني الثقافي، وهذا يبرز بشكل خاص فيما يتعلق بالجوانب المهنية والعمل الثقافي المستقل، مما سيؤثر سلبا على صياغة سياسات ثقافية متوازنة.

9-2 سياسة التنمية الثقافية في الجزائر:

تمتد جذور السياسة الثقافية في الجزائر إلى أعماق التاريخ فهي ليست وليدة اليوم، وقد سعت الجزائر جاهدة منذ الاستقلال، لتعزيز الثقافة الوطنية وبناء نهضة ثقافية أصيلة وحقيقية تستند إلى التراث التاريخي للشعب الجزائري. كما تسعى هذه السياسة إلى مواكبة التطور الحضاري، مع الحفاظ على الانفتاح تجاه إنجازات الحضارة الإنسانية للاستفادة منها.

أولا: المبادئ الأساسية للسياسة الثقافية في الجزائر:

إن السياسات الثقافية المختلفة المعتمدة في الجزائر عملت على ترسيخ مجموعة من المبادئ وتجسيد عدة أهداف، من أبرزها إعتماد اللغة العربية كلغة وطنية ورسمية وتعميم التعليم، وإبراز الهوية الوطنية والثورية للثقافة الجزائرية، وعلى صعيد التطبيق تم توفير فرص التعليم لجميع الأطفال الجزائريين بشكل ديمقراطي ومجاني، وهو مبدأ ما زال قائمًا حتى اليوم.

وبهدف التخلص من التبعية اللغوية والثقافية لفرنسا، وتحرير البلاد من آثار الإستعمار الثقافي، قام الرئيس هواري بومدين بتطبيق سياسة التعريب وركز على إصلاح النظام التعليمي من خلال مراجعة المناهج الدراسية، خاصة في مجالات السياسة، التاريخ، الإقتصاد، اللغة، والدين، بما يتماشى مع أيديولوجيا النظام السياسي في ذلك الوقت، وتجدر الإشارة إلى أن السياسة الثقافية في تلك الفترة ارتبطت بتدخل الدولة المباشر في الشأن الثقافي، باعتباره جزءاً من السياسة العامة.

خلال هذه الفترة،ركّز الخطاب السياسي الرسمي بشأن السياسة الثقافية في الجزائر على ثلاثة مبادئ رئيسية تتمثل في :

- ❖الارتباط الوثيق بين الثقافة الجزائرية واللغة والأصالة، فقد كان في نظر النخبة الوطنية في ذلك الوقت أن تأسيس الثقافة الوطنية يبدأ عندما تصبح اللغة العربية أداة تعبرّ عن مختلف القيم الوطنية وتعزز كرامتها، سلطتها، وقوتها كلغة علم وحضارة، بناءً على ذلك، تم اعتماد مخطط لتعريب التعليم كخطوة أولى، ثم توسيع عملية التعريب لتشمل الإدارة والجهاز البيروقراطي ومختلف القطاعات كخطوة ثانية، بهدف تعزيز اللغة العربية ووضعها في الصدارة.
- ❖ لرتباط الثقافة بالحركة الثورية و بالتغيير، مع السعي لجعل عناصر الهوية الثقافية معاصرة وحيوية ومفعمة بالطاقة التغييرية التي تساهم في تنشيط الفعل الثقافي، حيث تسعى الدولة من خلال تحديث مضمون الثقافة إلى إدماج قيم الحرية والوطنية والثورية في إطار جديد يشكل القوة الدافعة للسياسة الثقافية.
- ❖ اعتماد النهج العلمي والتقني في توجيه التعليم والتكوين وتعزيز الوعي الثقافي، بهدف جعل الثقافة الجزائرية عقلانية في أدواتها وأبعادها، وينبغي أن تكون منهجية ونقدية، مستندة إلى روح البحث العلمي، مع تكثيف استخدام الوسائل والقنوات المختلفة لنشرها على كافة المستويات الاجتماعية، كما يجب تلبية احتياجات المواطنين في مجالات الإعلام، الكتب، والصناعات الثقافية المتنوعة، مما يسهم في تطوير المنظومة الثقافية بشكل إيجابي.

لكن على الرغم من كل المساعيالمبذولة خلال هذه الفترة للنهوض الثقافة الوطنية، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق الهدف المنشود بالكامل، على الرغم من نجاحها في تحقيق بعض الأهداف المحددة وذلكنظرالاستمرار الصراع الثقافي والأيديولوجي بين مؤيدي الثقافة العربية من جهة ومؤيدي الثقافة الفرنسية من جهة أخرى، بالإضافة إلى استمرار التأثير الفرنسي على حساب بعث و احياء رموز الهوية الوطنية العربية والإسلامية، مما أدى إلى تأثيرات سلبية على السياسة الثقافية المتبعة.

مع مطلع الألفية الجديدة شهد قطاع الثقافة في الجزائر انطلاقة جديدة، مما منح هذا المجال ديناميكية تجسدت في مجموعة من المحاور الرئيسية التي شملت السياسة الثقافية، إلى جانب الجهود المتواصلة التي تبذلها الدولة ضمن إطار السياسة الجديدة المتبعة، مكرّسة موارد هامة لدعم الإبداع وحماية الثقافة الجزائرية، والعمل على نشرها محليا ودوليا، وفي إطار معالجة نقص الفضاءات الثقافية الجزائرية بالخارج، تم تخصيص برنامج موسع للنشاط الثقافي الخارجي، حيث خُصص له حوالي 30% من الميزانية العامة المخصصة للعمل الثقافي.، كما تم العمل بالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية على تطوير هذه الفضاءات، إضافة إلى إنشاءوكالة للإشعاع الثقافي

لتحقيق هذا الهدف، ويعد ارتقاء المجتمع في مسار التنمية مرهونا بالتحرر من تقليد وتكرار الأفكار، والانتقال إلى لغة الإبداع والتقدم، وذلك من خلال التخلص من التأثيرات الثقافية الهجينة، كما تم إطلاق عدة مشاريع تهدف إلى المحافظة على التراث وترميمه، بالإضافة إلى تعزيز الحماية القانونية للممتلكات الثقافية، مع إنشاء هيئات متخصصة في مجالات البحث، الحفظ، الترميم والتكوين. واستضافت الجزائر العديد من الفعاليات الثقافية، حيث كانت في عام 2007 عاصمة الثقافة العربية، وفي عام 2009 استضافت المهرجان الثقافي الإفريقي، وفي عام 2011 كانت تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، وفي عام 2015 كانت قسنطينة عاصمة الثقافة العربية.

ثانيا: عناصر السياسة الثقافية في الجزائر:

تتضمن السياسات الثقافية التي اعتمدتها الجزائر في السنوات الأخيرة مجموعة من العناصر على النحو التالي[1]:

- في مجال حماية التراث الثقافي وتنميته تم توجيه الجهود لتحقيق الأهداف التالية:

✓ الحفاظ على الهوية الوطنية وتوثيق الذاكرة الجماعية للأمة، عبر جمع الوثائق ووسائل التراث الثقافي الوطني وتنظيمها واستغلالها بشكل فعال؛

✓ تضمين البعد الثقافي في المشاريع الكبرى للتهيئة والعمران، وذلك في إطار الإنجازات العامة الكبرى الرامية إلى حماية التراث الثقافي الوطني ورموزه القيمة؛

✓ حماية التراث الثقافي المادي وغير المادي، والحفاظ على التراث المعماري في المناطق الحضرية والريفية، بالإضافة إلى حماية الفضاءات الجغرافية ذات الأبعاد الثقافية وتثمينها؛

✓ ترقية ودعم نشر المعارف التاريخية والفنية والعلمية والتقنية، بهدف نشر الوعي الثقافي وزيادة الاهتمام بالتراث الثقافي.

- في إطار تعزيز الفنون الحية والعروض، تم توجيه الجهود نحو المجالات التالية:

✓ دعم وتشجيع الإنتاج في مجالات الفنون الدرامية، الغنائية، الإيقاعية، والتشكيلية.

✓ تعزيز روح المنافسة في إنتاج الفنون الحية بهدف زيادة الاهتمام بها.

✓ تطوير مهنة العرض وتوفير الظروف الملائمة لتمكين الجمهور من الوصول إلى الفنون الحية والعروض.

✓ النهوض بإنتاج الفنون السينمائية والسمعية البصرية وتوسيع نطاق انتشارها.

- في مجال الحفاظ على التعابير الثقافية التقليدية، تم تحقيق الآتي:

---

[1] مصطفى جوار: **السياسة العامة الثقافية في الجزائربين المرجعية التاريخية والتحولات الراهنة**، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2024، ص201.

- ✓ إنشاء الإطار اللازم لدعم ازدهار الإبداع الأدبي والفني، وتشجيع جميع المبادرات التي تهدف إلى تعزيز الإنتاج الأدبي ونشره من خلال استخدام وسائل تفاعلية حديثة.

ثالثا: معوقات السياسة الثقافية في الجزائر.

تواجه السياسة الثقافية في الجزائر عدة معوقات تؤثر على تطورها وفعاليتها، من أبرز هذه المعوقات:

- ✓ البيروقراطية وضعف الإدارة: حيث تعاني العديد من المؤسسات الثقافية في الجزائر من بيروقراطية معقدة تجعل عملية تنفيذ المشاريع والبرامج الثقافية بطيئة وصعبة كما أن ضعف الإدارة وقلة الكفاءات يؤثر سلبا على جودة الفعاليات الثقافية.
- ✓ الاستيلاء على الموروث الثقافي الجزائري، فالجزائر تواجه أزمة كبيرة تتعلق بنهب تراثها الثقافي، خاصة من قبل بعض الدول التي تحاول الاستحواذ على التراث الثقافي الجزائري ونسبه إليها لذلك من الضروري أن تعمل السلطات الجزائرية على توثيق وحماية كل ما يخص التراث الثقافي الجزائري باسمها، لتجنب مثل هذه الانتهاكات.
- ✓ تأثير التيار الغربي على مكونات الهوية الوطنية:حيث تتعرض مكونات الهوية الوطنية الجزائرية لتأثير كبير من التيار ذي الخلفية الغربية، ويتضح ذلك من خلال بعض المظاهر الثقافية المنتشرة التي لا ترتبط بثقافتنا أو بهويتنا وانتمائنا العربي والإسلامي، فالجزء من الثقافة الوطنية يقع تحت سيطرة الطبقات الاجتماعية المهيمنة، خاصة في الدول التي لا تولي اهتماما كبيرا للسياسة الثقافية أو للثقافة الشعبية السائدة في هذا المجال.
- ✓ نقص التمويل، حيث أن التمويل المخصص للقطاع الثقافي غالبًا ما يكون محدودا وغير كافي لدعم الأنشطة والمشاريع الثقافية بشكل مستدام، مما يعيق تطوير البنية التحتية الثقافية ويحد من الفرص المتاحة للفنانين والمبدعين
- ✓ التهميش واللامركزية : حيث ترتكز الأنشطة الثقافية بشكل رئيسي في العاصمة و المدن الكبرى، مما يؤدي إلى تهميش المناطق الريفية والمناطق النائية التي تفتقر إلى الدعم الثقافي والبنية التحتية اللازمة لنشر الثقافة.
- ✓ التأثير السياسي :أحيانا، تخضع السياسة الثقافية لتأثيرات سياسية تجعل من الصعب تنفيذ برامج ثقافية حرة ومستقلة. قد تُستخدم الثقافة كأداة سياسية بدلاً من أن تكون ساحة حرة للتعبير الفني والإبداعي.

- ✓ غياب أو ضعف البرامج التعليمية التي تعزز الفهم والتقدير للثقافة والفنون في المدارس يؤدي إلى تراجع اهتمام الأجيال الجديدة بالثقافة المحلية والإبداع الفني.
- ✓ ضعف التعاون بين القطاعات :هناك ضعف في التنسيق والتعاون بين الوزارات والمؤسسات المعنية بالشأن الثقافي (مثل وزارتي الثقافة والتعليم) مما يؤدي إلى تشتت الجهود وعدم تحقيق النتائج المرجوة.

هذه المعوقات تستدعي تبني إصلاحات جادة من قبل الحكومة الجزائرية لدعم القطاع الثقافي من خلال تحسين البنية التحتية، وزيادة التمويل، وتشجيع الإبداع والمواهب الشابة.

9– النظريات المفسرة للتنمية:

حاول العديد من الباحثين تقديم تفسيرات لمفهوم التنمية وصياغة نظريات مختلفة حوله، وقد تنوعت هذه النظريات واختلفت تفسيراتها بناء على الخلفيات الفكرية والأيديولوجية للباحثين، بالإضافة إلى مراكزهم الاجتماعية والسياسية، كما تأثرت هذه التفسيرات بالظروف التاريخية والبيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية السائدة،ونستعرض فيما يلي أبرز النظريات التي تناولت موضوع التنمية بالدراسة والتحليل:

أ–نظرية الدفعة القوية :

يعتقد صاحب هذه النظرية روتين رودان أن عائق تقدم الدول المتخلفة يكمن في صغر حجم أسواقها، مما يستدعي بذل جهد استثماري يتجاوز 13% من الدخل الوطني خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية، ثم يرتفع تدريجيا، و يطلق على هذا الأمر "الدفعة القوية" ويفترض أن السبيل لتحقيق التنمية في الدول النامية هو التصنيع.

ويرى مؤيدو هذه النظرية أن الاستثمار الواسع يسهم في زيادة الدخل الوطني، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإدخار وبالتالي تحقيق تقدم إقتصادي أكبر والإعتماد بشكل أكبر على الموارد الوطنية كما تشدد النظرية على أهمية دور الدولة في التخطيط وتنفيذ المشاريع الصناعية بشكل كبير.

من بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية نذكر ما يلي[1]:

– الحاجة إلى توفير أموال ضخمة لتنفيذ هذه الإستثمارات، وهو أمر غير متاح لكثير من الدول النامية.

– إهمالها للتنمية الزراعية، رغم أن العديد من الدول النامية تعتمد بشكل كبير على الزراعة.

–رتكيزها على السلع الاستهلاكية، مما لا يسهم في إنشاء وحدات إنتاجية كبيرة، ويحد من الإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.

بناءاعلى ذلك، يرى منتقدو النظرية أن الواقع لا يدعم نجاح فكرة الاستثمارات الضخمة في الصناعة في الدول النامية.

[1] مدحت القريشي:**التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**،ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007،ص ص 90-91.

ب–النظرية الماركسية:

ركزت الفلسفة الماركسية على المادة، حيث اعتبرتها المحرك الأساسي في تطور المجتمعات البشرية ووفقا للماركسية، تتمثل الحقيقة التاريخية في عملية إنتاج وسائل تلبية الإحتياجات الأساسية للإنسان، حيث يعتبر البناء الإقتصادي العنصر الرئيسي في تحقيق هذه الإحتياجات، كما أن البناء الفوقي للمجتمع، مثل القوانين، السياسة والثقافة، لا يتشكل إلا على أساس البناء الاقتصادي، وحدد ماركس عدة مراحل لتطور المجتمعات البشرية على النحو التالي[1]:

– **مرحلة الإنتاج البدائي**: يعتبر أول نظام اجتماعي و اقتصادي بواسطته بدأ تطور المجتمع، وفي هذه المرحلة كانت الملكية جماعية لوسائل الإنتاج،وكانت هذه الملكية تتماثل مع مستوى تطور القوة المنتجة.

– **بمرحلة الإقطاع**:كانت ملكية الإقطاعي الخاصة للأرض والملكية المحدودة للفلاح أساس علاقات الإنتاج في المجتمع الإقطاعي.

– **مرحلة الرأسمالية** :فقدركز ماركس في هذه المرحلة على الإنفصال بين المنتجين و المالكين لوسائل الإنتاج.

– **المرحلة الاشتراكية**:ويرى ماركس أنه لكي نصل إلى هذه المرحلة،لابدمن المرور على كافة المراحل المختلفة للتطور الرأسمالي،إلا أنه يشكك في قدرة البلدان الأقل تطورا على إنجاز ذلك بنفسها وغالبا ما اعتبر هذه البلدان بدائية وغير قادرة على البدء في عملية التنمية بذاتها.

كما يعتقد ماركس أن التنمية عملية متكاملة تشمل جميع البنى الإجتماعية والسياسية والقانونية والإقتصادية، بالإضافة إلى حياة المجتمع وقيمه وثقافته، ويتم تفسير التنمية من منظور الماركسية عبر الصراع الطبقي الذي ينشأ بين العوامل الإقتصادية والتاريخية للمجتمعات[2].

ج–النظرية الماركسية المحدثة:

لم تظل الماركسية مع مرور الوقت متمسكةبأفكارها السابقة في تفسير ظاهرة التغيير الاجتماعي، بل تطورت إلى ما يعرف بالماركسية المحدثة، حيثركزت هذه النظرية على أن عملية التنمية تسهم في تحسين المجتمعات مع التأكيد على التناقض بين الدول المتقدمة والدول النامية، كما تناولت الخصوصيات التاريخية والثقافية للمجتمعات المختلفة.

ويرى بولباران Paul Baran أحد أبرز رواد هذه النظرية والذي يؤكد على التخطيط الاشتراكي أن نجاح هذا التخطيط مرهون بالقضاء على القوى الاستعمارية التي تسعى فقط لتحقيق الأرباح[3].

[1]مبروك أبو سبيحة، **نظريات التنمية" دراسة نقدية "الرأسمالية نموذجا**، مجلة سبها للعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كليةالآداب،جامعة سبها، ليبيا، المجلد 22، العدد01،2022، ص42.

[2]–مريم أحمد مصطفى عبد المجيد: **التنمية بين النظرية و واقع العالم الثالث**، ط1، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية 1987، ص 113.

[3]– نفس المرجع السابق، ص 118.

وهناك وجهة نظر أخرى في هذا الاتجاه يقدمها بيتلهايم(Bettelheim) والذي يعتقد أن سبب تخلف البلدان النامية يرجع بالدرجة الأولى إلى التبعية السياسية والاقتصادية واستغلال مواردها، الأمر يؤدي إلى عرقلة وتأخر عملية التنمية في هذه الدول، كما أكد على أهمية تحقيق تقدم صناعي وزراعي كشرط أساسي للتنمية مما يساعد على التخلص من آثار الاستعمار والتبعية الاقتصادية، واستغلال ثروات البلدان النامية، مع ضرورة نشر الوعي بين الجماهير لتحفيزهم على المشاركة الفعالة والتحرك الإيجابي في هذه العملية الهامة لتقدم المجتمع[1].

د-نظرية مراحل النمو لروستوROSTOW

صاحب نظرية مراحل النموأكما تعرف أيضا بنظرية مراحل التطور الاقتصادي هوالاقتصادي الأمريكي روستوRostow الذي قام بوضع مراحلللنموالاقتصادي، وينظرروستوإلىالنموالاقتصاديعلى أنه تفاعلابين قوى اقتصادية واجتماعية وسياسية،كما ينظر إلى العوامل الإقتصادية على أنها سببا للمتغيرات الأخرى، وصنف روستو كل المجتمعات من ناحية أبعادها الاقتصادية إلى خمس فئات[2]:

-مرحلة المجتمع التقليدي: تتميز هذه المرحلة باقتصاد متخلف للغاية حيث يعتمد بشكل أساسي على الزراعة باستخدام وسائل إنتاج بدائية،ويكون التنظيم الاجتماعي فيه قائما بشكل رئيسي على نظام الأسرة أو العشيرة، وتكون السلطة غالبًا في يد مالك الأرض. هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيًا وتتميز بوتيرة تقدم بطيئة للغاية.

-رحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق:تميزت هذه المرحلة بجاهزية المجتمع للاستفادة من التقدم العلمي وظهور الصناعات الحديثة، إلى جانب انتشار البنوك وبروز رجال الأعمال كقوة صناعية مؤثرة، كما تميزت بتغير قيم الأفراد في هذا المجتمع من التركيز على الانتماء إلى التركيز على الأداء مما يؤديإلى زيادةالإنتاج الزراعي والصناعات الاستخراجية، ويكمن الفارق الرئيسي بين هذه المرحلة والمرحلة التقليدية في طبيعة حركة المجتمع إذ تظل حركة المجتمع التقليدي داخلية ومحدودة ضمن إطاره، بينما تشهد مرحلة الانطلاق نزعة نحو التحول الجذري تتجلى في التغييرات في المؤسسات السياسية والاقتصادية وتوسيع المصالح الفردية والجماعية، مما يشجع الأفراد على العمل المثمر وأخذ المبادرة.

-مرحلة الانطلاق:تعد هذه المرحلة حتمية في مسار النمو، حيث يدخل المجتمع في مرحلة الانطلاق بمجرد إزالة العقبات التي تعيق التنمية، وتتميز هذه المرحلة بالتغلب على معوقات النمو التقليدية، وتراكم رأس المال، والنمو السريع في الصناعات الزراعية، كما تشهد بروز قوى سياسية تؤثر على الهياكل التقليدية، وارتفاع

---

[1]-مريم أحمد مصطفى عبد المجيد: **التنمية بين النظرية و واقع العالم الثالث**، **نفس المرجع** ص 119.

[2]-معمري بن عيسى: **التنمية،تطور مفهومها وأهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية**،مجلة الابحاث القانونية السياسية و الإدارية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 03، العدد 01، 2018، ص61.

معدلات الاستثمار والادخار، وزيادة عدد العاملين في القطاع الصناعي، إلى جانب اتساع وانتشار المناطق الحضرية.

-مرحلة النضج: تتميز هذه المرحلة بزيادة الإنتاج بوتيرة أسرع من نمو السكان، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني. كما تشهد تطورا في الصناعات وتوجها أكبر نحو التصدير، وفي هذه الفترة، تنتقل القيادة من أصحاب الملكيات التقليدية إلى المدراء الأكفاء الذين لهم القدرة على قيادة الاقتصاد بفعالية.

-مرحلة الاستهلاك: أهم مايميز هذه المرحلة زيادة إنتاج وتوافر السلع الاستهلاكية، وارتفاع عدد الموظفين، وزيادة دخل الأفراد، وفرض ضرائب تصاعدية، إلى جانب اتساع قوة الدولة وتعزيز نفوذها على المستوى الخارجي.

هـ-نظرية التبعية:

ترى هذه النظرية أن التخلف الاقتصادي في دول العالم الثالث هو نتيجة حتمية لارتباطها بالعالم الرأسمالي المتقدم، فقد تم استنزاف موارد هذه الدول خلال فترة الاستعمار، ونتيجة لهذا الارتباط استمر التخلف حيث تُصدر الفوائض الاقتصادية إلى الدول المركزية، مما يعيق التنمية المستقلة. هذه النظرية تتحدى الافتراضات التي تطرحها نظرية التحديث وتؤكد أن التنمية في الدول الطرفية تعتمد على فك ارتباطها بالمركز الرأسمالي.

ولعل من أبرزالإسهامات في نظرية التبعية كانت من قبل فرانكFrank. G A ، الذي يُعتبر مسؤولا عن صياغة وترويج العبارة الشهيرة "تنمية التخلف".، وقد استخدم فرانك هذا المصطلح لوصف ما اعتبره اقتصاديات مشوهة وتابعة في الدول الهامشية والتي أطلق عليها "التوابع" بالمقارنة مع المراكز الأكثر تقدما،كماأكد فرانك في كتابه "الرأسمالية والتخلف في أمريكا اللاتينية" أن "العالم الثالث محكوم عليه بالركود لأن الفوائض التي تحققها هذه الدول يتم استغلالها من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة، عبر مؤسسات مثل الشركات متعددة الجنسيات". كما أصر فرانك على أن الدول النامية لن تتمكن من تحقيق النمو إلا إذا انفصلت عن النظام الرأسمالي وتبنت استراتيجيات اشتراكية خاصة بها لتحقيق التنمية[1].

و-**نظرية النمو المتوازن**

تفترض النظرية أن الحكومة في أي دولة غير متطورة تحتاج إلى القيام باستثمارات كبيرة في عدة صناعات في نفس الوقت، مما يؤدي إلى توسيع حجم السوق، وزيادة الإنتاجية، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار،وقد دعا نوكسي"Nurkse"إلى تحقيق نمو متوازن بين القطاعين الصناعي والزراعي، حيث أدرك أن التوسع والتوازن بينهما ضروريان، إذ يوفر كل قطاع سوقا لمنتجات القطاع الآخر ويزوّد في المقابل المواد الخام اللازمة لتطوره، كما تناولت نظرية نوكسي دور ضعف حجم السوق في استمرار تخلف البلدان غير المتطورة موضحا أن العوامل المؤثرة في حجم السوق تركز أساسا على الإنتاجية ووفقا له، إذا ارتفعت مستويات

[1]مستور حماد رحيّم: **نقد نظريات التنمية: رؤية جديدة في نظرية المواقع الرمزية للانتماء**، مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج، جمهورية مصر لعربية، العدد 41، 2017، ص 47.

الإنتاجية في بلد غير متطور، فإن حجم السوق سيتوسع، مما قد يؤدي في النهاية إلى تطور الاقتصاد، ووصف نوكسي بأنه معارض لفكرة التصدير، حيث يرى أن الاستثمارات في البلدان النامية يجب أن تمول من مصادر محلية داخل تلك البلدان، دون التركيز على تعزيز الصادرات.

وجهت لهذه النظرية انتقادات تمثلت في[1]:

-لا يمكن إقامة صناعات في الآن نفسه لأنه يرفع من تكاليف الإنتاج وبالتالي ستنعدم الأرباح.

-إن الاستثمارات الكبيرة في الان نفسه وارتباطها ببعضها يؤدي الى اختلالات في المواد الأولية وزيادة أسعار عوامل الإنتاج وهذا يؤدي إلى الفوائد الاستثمارية.

-إن البلدان النامية لا تمتلك موارد ضخمة وملائمة لهذه الاستثمارات.

-إن الصناعات الاستهلاكية التي ترتكز عليها النظرية لا تؤدي إلى تحقيق التنمية.

-إن المؤهلات البشرية والموارد المحدودة لا تؤهل الدول النامية للقيام لوحدها بهذه الاستثمارات الضخمة و المتوازنة، وان النظرية صالحة للبلدان المتقدمة في مراحل معينة.

ي-نظرية أقطاب النمو:

ظهرت هذه النظرية على يد فرونسوا بيرو François Perrouxفي النصف الثاني من القرن الماضي للإشارة إلى عملية التنمية الإقليمية،ووفقاًلهذه النظرية، يجب أن تتوفر مجموعة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، والجغرافية التي تساهم في جعلها كقطبمعين ومحورا للتنمية،وتستند النظرية إلى ثلاثة جوانب أساسية:

-الصناعات الرائدة.

-يحدث النمو في مواقع متعددة قبل أن يؤدي إلى تناغم بين عوامل النمو المختلفة.

-يشكل قطب النمو نقطة جذب للأنشطة الاقتصادية، مما يؤثر بدوره على المناطق المجاورة.

نجحت هذه النظرية في الدول الرأسمالية وأسهمت في بناء صناعات قوية ومتكاملة، لكنها لم تحقق نفس النجاح في الدول النامية. فقد واجهت عوائق اجتماعية، اقتصادية، وسياسية، وأدت إلى تمييز جهوي بين مناطق الدولة[2].

10- المقاربات الفكرية للعلاقة بين الثقافة والتنمية:

لقد شهد التعامل مع المتغير الثقافي لفترة طويلة نوعا من الغموض والتعقيد في تحليلات التنمية الاقتصادية التي كانت تستند إلى التيار الفكري السائد في علم الاقتصاد، لكن خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن

[1] مدحت القريشي: **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، مرجع سابق ص ص 93-99.

[2] بشير محمد التيجاني: **مفاهيم و أراء حول تنظيم الإقليم و توطين الصناعة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة ص55.

العشرين، أصبح التركيز على الثقافة والدراسات الثقافية جزءًا من التيار السائد في العلوم الاجتماعية وقد تزامن هذا الفصل بين الثقافة والاقتصاد مع بروز التيار النيوكلاسيكي منذ منتصف القرن العشرين.

يعتقد التيار النيوكلاسيكي استنادا إلى مفهوم العقلانية الأداتية، أن الأفراد يتخذون خيارات تهدف إلى تلبية احتياجاتهم، مما يجعلها دائما موجهة نحو تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح،وترتّكز هذه العقلانية على حساب التكاليف والعوائد متجاهلة بالتالي العوامل الثقافية، وبما أنها تقدم نفسها كنظرية ذات طابع عالمي، فهي تزعم بأنها تنطبق على جميع البشر بغض النظر عن خلفياتهم الجغرافية أو التاريخية، وقد وصف جونز التحليل الاقتصادي لمعظم الاقتصاديين تجاه الثقافة بأنه "حياد ثقافي"، وهو موقف يمكن أن يظهر بأشكال مختلفة وقد يُتبنى حتى بشكل لا واعٍ.

لكن من غير الصواب أن نقول بأن علم الاقتصاد قد أهمل تماما المتغير الثقافي،وفي الواقع تعود أولى الأفكار التي تربط بين الثقافة والاقتصاد إلى مفكرين كلاسيكيين مثل ديفيد هيوم وآدم سميث وجون ستيوارت ميل،حيث يرى آدم سميث أن السعي وراء المصلحة الفردية يساهم في تحقيق المصلحة العامة مما يعني أن الفردانية التي يدعو إليها سميث مرتبطة بإطار أخلاقي فهي تعمل كآلية لتعزيز تنمية المجتمعات، وبالتالي فإن الإشارة إلى الأخلاق هنا هي إشارة إلى الثقافة، لذلك لم يتجاهل علم الاقتصاد الجوانب الأخلاقية والثقافية للمجتمعات وعلاقتها بالاقتصاد.

رأت المدرسة التاريخية الألمانية خلال القرن التاسع عشر أن الاقتصاد هو مجموعة من المبادئ التي تعتمد على العوامل السياسية والثقافية والتاريخية،ونظراالأن هذه المدرسة نشأت في سياق العلاقة بين المجتمع والأمة فقدكان الكيان القومي هو الأساس المرجعي لتحليل الثقافة.

وقد طرح كارل ماركس وفريدريك نيتشه رؤية نقدية مختلفة للعلاقة بين الثقافة والاقتصاد، حيث يعتبران أن تنازل البروليتاريا يعتمد على مجموعة من المعتقدات والتصورات السوسيوسياسية، ومن هذا المنظور، تعد الثقافة التي تتجسد بشكل خاص في عناصر غير مادية وأفكار مثالية، إحدى الأدوات التي تستخدمها الطبقة المهيمنة لتعزيز النظام الرأسمالي وترسيخه.

كما تناول ألفريد مارشال العلاقة بين الاقتصاد والأعراف، حيث يرى أن إعادة تشكيل هذه الأعراف تتم عبر الأجيال من خلال الحوافز التي يخلقها السياق الاقتصادي، بمعنى آخر، وفقًا لهذا المفكر الثقافة تتكيف مع التغيرات الاقتصادية باستمرار.

وذكر ماكس فيبر في كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"،أن الاقتصاد والقيم والمؤسسات تشكل معا جزءا من نظام متكامل، ويوضح فيبر هذه الفكرة من خلال طرح علاقة تربط بين ظهور الرأسمالية والإنسان الحداثي العقلاني من جهة، والقيم التي تكرسها الأخلاق البروتستانتية من جهة أخرى.

بينمايركز التيار المؤسساتي على الدور الحاسم للمؤسسات في الاقتصاد، ويعتبر كل من ثورستين فيبلين، جون كومونس، وويسلي كلير ميتشيل من أبرز ممثليه، حيث ينتقد فيبلين بشدة التصور الكلاسيكي والنيوكلاسيكي

للسلوك البشر، الذي يعتبره نتيجة لمسار تطوري قائم على العوامل النفسية والبيولوجية،ويرى فيبلين أن هذه العوامل تؤدي إلى تبلور سلوكيات تتجسد في شكل مؤسسات تؤثر بدورها على النشاط الاقتصادي. وللمرة الأولى في هذا التصور يتم تحليل العامل النفسي كمتغير مستقل، حيث تُعامل الثقافة كعنصر منفصل ومستقل في التحليل الاقتصادي.

رغم هيمنة الفكر النيوكلاسيكي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة خلال العشرينيات، استمرت المقاربات المتعلقة بالعلاقة بين الثقافة والتنمية في التأثير على علم الاقتصاد، وعلى سبيل المثال فقد دار جدل في علم الاجتماع بين التيارين المادي والشكلاني بشأن العلاقة بين الاقتصاد والثقافةفي فترة الستينات، تتأثر المادية بالنسبية الثقافية حيث ترى أن اقتصاد السوق هو ابتكار ثقافي يخص الثقافة الغربية ولا يمكن نقله مباشرة إلى الثقافات الأخرى، في المقابل تؤكد الشكلانية، وخاصة من خلال نظرية التحديث، أن النظرية الاقتصادية تمتلك طابعا عالميا، وأن النسبية تعيق فهم هذا البعد الكوني (بحسب جونز). تنسب نظرية التحديث فشل التنمية في دول العالم الثالث إلى الثقافة، حيث تشير إلى أن هذه الدول بحاجة للتخلص من القيم التقليدية التي تعرقل نموها الاقتصادي. وتعتقد النظرية أن هذا التغيير سيساهم في خلق سلوك عقلاني بين الأفراد يؤدي إلى تحسين سير النشاط الاقتصادي،بناءاعلى ذلك تحاول النظرية إنكار النسبية الثقافية مع الإقرار بأن المتغيرات الثقافية تؤثر على التنمية الاقتصادية، ويعد بيتربلور Peter Bauer من أبرز رواد هذا التيار.

أكد التيار النيوكلاسيكي خلال مرحلة السبعيناتعلى أن المؤسسات تلعب دورا هامافي تشكيل سلوك الفاعلين الاقتصاديين. من بين أبرز مفكري هذا التيار أوليفر ويليامسون ودوغلاس نورث،ويعرّف نورث المؤسسات على أنها مجموعة من القيود(القواعد والاعراف) الشكلية واللاشكلية، حيث تشمل القيود الشكلية القوانين والتشريعات المكتوبةفي حين تحيل القواعد اللاشكلية على سلوك المجموعات الاجتماعية وبالتالي فهي مرتبطة بالثقافة[1]. وفقًا لهذا الفكر، فإن فهم المؤسسات يساعد الفاعلين الاقتصاديين على تقليل تكاليف المعاملات، مما يؤدي إلى تحقيق كفاءة أكبر في النشاط الاقتصادي.

في أواخر الثمانينات، ظهرت تفسيرات جديدة للتنمية الاقتصادية، حيث برز تيار فكري اقتصادي واجتماعي متزايد الأهمية يمنح الثقافة دورا محوريا في عملية التنمية. كان "النجاح الآسيوي" أحد العوامل الرئيسية التي حفزت هذا التحول حيث دفع النمو الاقتصادي الكبير لليابان أولا، ثم "التنانين الصغيرة" في شرق آسيا، النخب العلمية إلى التساؤل حول الدور الذي لعبته "القيم الآسيوية" في نجاح مسيرة التنمية الاقتصادية، غير أنه البحوث المتعلقة بالعلاقة بين القيم والنمو الاقتصادي لا تقتصر على التجربة الآسيوية فحسب،بل تعتمد على أطر نظرية متنوعة للتحليل، مستمدة من الفكر الفيبري ونظرية التحديث أو التقليد الشومبيتري، بالإضافة إلى تيارات فكرية أخرى.

---

[1] –صابر بن عالية: **الثقافة و التنمية –البراديغم البديل–**،نشر شخصي للمؤلف،ط1 pdf https://drive.googl .
.com/file/d/1ruPdNqRhjMuTEp8CYgZnIRUSC7Rtz 1aX/view?usp= .

في أواخر القرن العشرين، اعتمدت بعض الأبحاث على المعطيات المستمدة من دراسات القيم، مثل تلك التي أجرتها رابطة مسح القيم العالمية(World Value Survey) ، وذلك لاستكمال تحليل النماذج النيوكلاسيكية، من بين هذه الأبحاث يمكن الإشارة إلى أعمال جيرت هوفستيد، روبرت بوتنام، رونالد إنغلهارت، فرانسيس فوكوياما، ستيفن كناك، فيليب كيفر، وفولكر بورنشاي.

يعتقد بعض المفكرين أن إيلاء أهمية أكبر للعامل الثقافي في تحليل التنمية الاقتصادية جاء نتيجة جهودوكالات دعم التنمية التي سعت إلى تحويل الشعوب من مجرد مستفيدين من مشاريعها إلى مشاركين فعّالين فيها.

بصفة عامة،أدمجت العديد من التيارات الفكرية الاقتصادية العوامل الثقافية كعنصر أساسي في عملية التنمية بهدف فهم هذه الأخيرة في سياقها الاجتماعي، وقد تم تعريف العوامل الثقافية بشكل عام على أنها القيم والمعتقدات والأعراف والقواعد الرسمية، وتركزت الدراسات التي تناولت العلاقة بين الثقافة والتنمية بشكل خاص على فهم كيفية توجيه الثقافة لسلوك الفاعلين الاقتصاديين، في هذا الإطار يمكن القول إن السؤال المتكرر في هذه الأبحاث هو: هل توجد ثقافات أو عوامل ثقافية تحفز التنمية الاقتصادية أكثر من غيرها، وتختلف المقاربات السوسيولوجية التي تفسر العلاقة بين الثقافة والتنمية من حيث التركيز على تعددية القيم المحركة للتنمية أو على القيم الكونية الضرورية لأي مسار تنموي، فبعض التصورات ترى أن هناك تنوعاً في القيم التي يمكن أن تساهم في التنمية، بينما تشير تصورات أخرى إلى أن النجاح التنموي يستلزم مجموعة من القيم العالمية المشتركة، كما تختلف المقاربات في مدى أهمية العوامل الثقافية في التحليل، سواء كانت تعتبر جزءا أساسيا في فهم التنمية أو أحد الأبعاد المؤثرة الأخرى.

خلاصة:

إن الاهتمام والعمل بجديةّ على التنمية الثقافية في المجتمع، ودعمِ الأنشطة الثقافية التي تزيد من ثقافة الأفراد يعدُّ مقياسًا مهمًا لتطوير الابداع في كلتا المجالين الثقافي والفني، وهذا يساعد على تطويرِ المجتمع الذي ينتمون إليه، خاصةً إذا اعتمد العمل على تشجيع ريادة الأعمال الثقافية، وعلى زيادة وعي المواطنين بأهمية النّشاط الثقافي. فبسبب ما اعترى المجتمعات من تغير في البنية الفكرية، والاقتصادية، بفعل العولمة وما نتج عنها، بدأ البعض يتخلى وينظر إليها نظرة نفور، فالعالم اليوم يتميز بالتنوع و الاختلاف سواء من حيث العقائد و التقاليد و الأعراف التي تحكم شعوب مجتمعاته، أو من حيث الأنظمة السياسية والاقتصادية وغيرها، ووقد كانت لبعض الدول المبادرة في إدماج العنصر الثقافي في العملية التنموية من خلال الاهتمام بالصناعات الثقافية، كالولايات المتحدة الأمريكية، كوريا الجنوبية، الصين وغيرها، ومنظمة اليونسكو كانت قد حذرت من إشكال أخر مرتبط بضرورة احترام التنوع الثقافي، وبالتالي فالتعامل مع الثقافة كصناعة لا يلغي مختلف

أشكال التعبير الثقافي،والمجتمع الجزائري عينة من المجتمعات العالمية والعربية المتميزة بالتنوع الثقافي والتي اهتمت بالصناعات الثقافية واعتبرتها المحرك الأساس في التنمية الثقافية .

الفصل الخامس ـــــــ

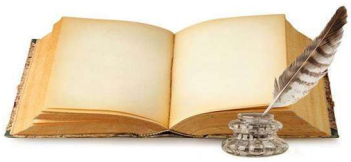
الفصل السادس:

الإجـراءات المنهجيــة للدراســة

تمهيد

1. مجالات الدراسة
2. عينة الدراسة وكيفية اختيارها
3. المناهج البحثية المستخدمة
4. الأدوات البحثية المستخدمة

خلاصة



تمهيد:

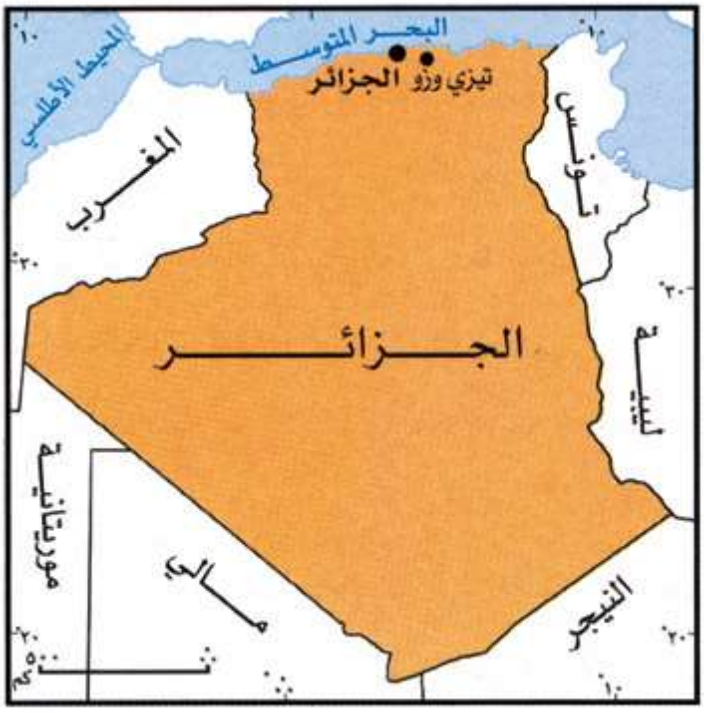
يعتبر الجانب الميداني في الدراسات السوسيولوجية جزءا هاما في البحث لا يمكن الاستغناء عنه، وهذا للحقائق التي يسعى الباحث الكشف عنها، وهو مرحلة ضرورية في البحث العلمي كون أن قيمة البحث تكمن في مدى دقة وموضوعية نتائجه ومدى قدرة ومهارة الباحث على الاختيار السليم و الاستعمال الأنسب لأدوات جمع البيانات التي تربط الجانب النظري بالجاني الميداني من اجل تحقيق التكافؤ والتجانس بينهما، وسوف نقوم في هذا البحث بتوضيح الاجراءات المنهجية التي تم اتباعها على النحو التالي:

1- مجالات الدراسة:

1-1 المجال المكاني للدراسة:

على ضوء التحديد السابق لموضوع الدراسة، والمتمثل في المجتمع المدني بين الممارسة وتحقيق التنمية الثقافية – دراسة ميدانية على مجموعة من الشباب المنخرطين في الجمعيات الثقافية والاجتماعية بولاية تيزي وزو، فإن المجال المكاني للدراسة قد تم بمجموعة من جمعيات ولاية تيزي وزو كعينة من الدراسة.

ويلفظها الجزائريون القبايلون ب تيزي وزو وبالفرنسية تيزي اوزو،تعتبر عاصمة إقليم القبائل (القبايل) الكبرى، وهي إحدى المدن الجزائرية المهمة.



تقع تيزي وزو إلى الجنوب الشرقي من مدينة الجزائر، على خط عرض 36 درجة و44 درجة شمالاً مع خط الطول 4 درجات و4 درجة شرقاً، وتبعد عن مدينة الجزائر نحو 120كم. وقد أسسها الأتراك العثمانيون في أواسط القرن السابع عشر الميلادي.

تعني كلمة تيزي وزو بالأمازيغية شجرة الوزّال، وهي نبتة لها قضبان خضر وازهار صفراء لها رائحة عطرة وإلى جانبها أشواك صغيرة.

ففي الوقت الذي دخل الأتراك فيه مدينة الجزائر بقيادة الأخوين عروج وخير الدين بربروس، كان حاكم إقليم القبائل أحمد بلقاضي، من نسل القاضي الشهير أبي العباس الغبريني، الذي كان حاكماً على مدينة عنابة وتابعاً إلى ملك تونس، وعرَفها رواة تلك الفترة بإمارة كوكو.

وزع بلقاضي الأراضي على السكان، وأقام مركز مراقبة في تلك المنطقة. واستطاع الأتراك التخلص من بلقاضي، وأرسلوا في سنة 1720 ضابطاً يدعى علي خوجة لمراقبة منطقة القبايل، فتصدى له القائد علي بكتوش، لكن القائد التركي ألحق به هزيمة نكراء وانتهى حكم بلقاضي وآل بكتوش، ونظم علي خوجة تنظيم قرى عمراوة، وحصن مركز المراقبة بتيزي وزو.

وللمدينة أهمية استراتيجية، وهي حصن حصين، يقف وراءها جبل سيدي بلوى، جداراً منيعاً، وبنى الاستعمار الفرنسي على الجانب الأيمن للجبل مستشفى للأمراض الصدرية لنقاوة هوائها. وقد وصفها بعض المؤرخين على أنها جنة الله في أرضه، لما تتحلى به من جمال الطبيعة الساحر، ويعدها الفرنسيون «باريس الصغرى» لسحرها وهدوئها وجمالها، وهي مفتاح وعاصمة منطقة القبايل الكبرى، وتضم الولاية عدداً من المدن والقرى التابعة لها، وجميع سكانها من الأمازيغ.

تقع تيزي وزو في منطقة جبلية مرتفعة، مناخها متوسطي، بارد وممطر شتاءً وحار صيفاً، تتساقط فيها الثلوج على قمة جبال جرجرة حيث ترتفع 2308م عن سطح البحر، حيث تتلقى الأمطار من شهر أيلول حتى نهاية نيسان، في قمة لالا خديجة بغزارة قدرها 2000مم. وتغطي الأشجار معظم مناطق الولاية، وتشتهر تيزي وزو بهوائها العليل، ويقصدها المواطنون للعلاج الطبيعي.

مدينة تيزي وزو محاطة ببساتين الحمضيات، وأشجار الزيتون المشهورة بها منطقة القبائل،وكذلك أشجار التين والرمان واللوز وأشجار الكرمة، وإلى جانب هذه الأشجار يزرع السكان القمح والشعير والبقول، وفي غابات عزازقة تنتشر غابات الفلين التي يستفيد منها السكان في الصناعات المنزلية، وفي المدينة صناعات تقليدية مثل صناعة الفخار والزرابي والبرانس. كذلك تشتهر بعض مدن ولاية تيزي وزو بالصناعات الفضية، وفيها مصنع للصناعات الإلكترونية، وتعد تيزي وزو مركزاً تجارياً يقصده التجار من جميع أنحاء المدن المحيطة بها لشراء السلع التي يحتاجونها في حياتهم المعيشية، ويصدرون زيت الزيتون والفلين والخمور والحمضيات والشمع والعسل، ويوجد في المدينة محطة قطار تصلها بالجزائر العاصمة، وأُنشئ فيها في عهد الإستقلال محطة للحافلات تصلها مع جميع مدن الولاية، كذلك أُنشئ فيها بلدية جديدة تقوم بجميع خدمات المدينة، وفيها جامعة حديثة وعدد من الثانويات والإعداديات والمدارس الإبتدائية، ومعهد للفندقة السياحية وغيرها من المعاهد الأخرى.

شواكت منطقة القبائل الكبرى في الثورة الجزائريةوقاومت ولاية تيزي وزو القوات الإستعمارية الفرنسية مقاومة عنيفة، وقدمت قوافل الشهداء من خيرة أبنائها، منهم الشهيد العقيد عبد الله عميروش آيت حموده، أحد القادة البارزين،وكذلك العقيد عبد الرزاق الحواس والشهيد عيسات ايدير.

وقد عاشت المدينة بعد استقلال الجزائر عام 1962 أحداث الجزائر و لعل آخرها أحداث عام 1998، إذ شهدت مدينة تيزي وزو مظاهرات وإضرابات صاخبة قامت بها المعارضة والسكان الأمازيغ الذين يؤلفون غالبية سكان المدينة، وامتدت منها إلى بقية مناطق القبائل، وهذا راجع الى عدة أسباب من بينها صدور قرار يجعل اللغة العربية اللغة الرسمية الوحيدة في الجزائر، التي تقدر نسبة السكان الأمازيغ فيها نحو25% من مجموع السكان، ويتكلمون اللغة الأمازيغية (التمازيغت Tamazight).

1-2 المجال البشري للدراسة:

نقصد بالمجال البشري للدراسة، مجتمع البحث الذي يحضى بتطبيق الإستمارة ، وبما أن دراستنا هي دراسة وصفية لدور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الثقافية فإن المنخرطين الشباب في الجمعيات الثقافية والإجتماعية لولاية تيزي وزو هم من يشكلون المجال البشري الذي ستقوم عليه هذه الدراسة، ويتحدد المجال البشري للدراسة من عينة شباب الجمعيات ، وذلك وفقا لمتغيرات الدراسة وأهدافها وإستراتيجيتها المنهجية ، وبالتالي فإن أفراد العينة هم مجموعة تتكون من 200 شاب جمعوي ينشطون بالجمعيات الثقافية والإجتماعية الناشطة بولاية تيزي وزو وتم انتقاؤهم واختيارهم من مجموع الشباب المنتمين لجمعيات مختلفة، ومن بين الجمعيات التي تم اختيارها نذكر :" الجمعية الثقافية للإبداع الفني الأصيل، جمعية إتوال فيلانت Etoile Filante-جمعية إغنجور تاكوشت-جمعية ثالة للفنون الدرامية-الجمعية الثقافية تيرقوا لبلدية عين الزانة-الجمعية الوطنية إقرأ-الجمعية الثقافية للحرف التقليدية والتراث"تيقصي"-الجمعية الثقافية لنشاطات شباب ناثيراثن-جمعية آث أومجقان "تنشط في حماية التراث"، وقد تم استرجاع 170 استمارة بحث ،وبالتالي فإن العينة المختارة بمقدار 170 شاب (متطوع و منخرط) تمثل إطارا بشريا للدراسة الراهنة.

1-3 المجال الزماني للدراسة:

يمكن تحديد المجال الزماني للدراسة وفقا لما استغرقته مراحل الدراسة بين المرحلة النظرية التي تم الإنتهاء من إعداد فصول الدراسة الخاصة بها وصياغتها مع نهاية سنة 2023 على وجه التقريب مع البقاء على إجراء تعديلات مستمرة ،أما البحث الميداني وملأ الاستمارة في شكلها النهائي فقد دام حوالي سنتين توزعت بين المرحلة الاستطلاعية ما قبل الاستمارة أين توزع الجهد فيها حول جمع المادة العلمية بالإضافة إلى إجراء بعض المقابلات المختلفة مع بعض المسؤولين في الجمعيات.

بعد تحديد الفئة المستهدفة من الدراسة جاءت مرحلة الاستمارة التجريبية وبعد تنفيذها تمت إضافة بعض الأسئلة وإزالة أخرى ، ثم تطبيق الاستمارة بشكلها النهائي مع أفراد العينة المختارة، وقد أنهت الباحثة كل هذه المراحل بما فيها تحليل مختلف النتائج والمعطيات مع نهاية شهر سبتمبر 2024، وعلى القارئ أن يأخذ بعين الاعتبار هذا التاريخ عند تفحصه لهذه الرسالة ونتائجها.

4-1 العينة وطريقة اختيارها:

تعد العينة مجتمع الدراسة الذي تجمع منه البيانات الميدانية وهي تعتبر جزء من الكل، بمعنى انه تؤخذ مجموعة من افراد المجتمع على ان تكون ممثلة للمجتمع لتجرى عليه الدراسة، فالعينة اذن هي جزء معين او نسبة معينة من افراد المجتمع الاصلي ثم تعمم نتائج الدراسة على المجتمع كله ووحدات العينة قد تكون اشخاصا كما تكون احياء او شوارع او مدن او غير ذلك[1].

تعد عملية اختيار جمهور الدراسة إحدى العناصر الجوهرية في البناء الأساسي للبحوث الوصفية، إذ تعتبر العينة بمثابة وسيلة لها أساسها المنطقي ومبرراتها الإحصائية في التغلب على صعوبة دراسة جمهور البحث كله[2]، كما تعرف العينة بأنها عبارة عن مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة معينة وإجراء الدراسة عليها ، ومن ثم استخدام تلك النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة الأصلي[3]،ويعتبر نوع العينة المختارة من الأمور الهامة التي يجب على الباحث أن يوليها اهتماما خاصا ، وبشكل عام لا يوجد طريقة مثلى يمكن تفضيلها على غيرها من الطرق ، فلكل طريقة من طرق اختيارالعينات مزاياها ، كما أن لها بعض المحاذير،وما قد يفضل طريقة على غيرها هو طبيعة البحث وظروف الباحث وطبيعة مجتمع الدراسة ، فهناك بعض الأبحاث التي تقتضي فيها طبيعة الدراسة وموضوعها تفضيل استخدام نوع معين من العينات على غيرها ، كما أن ظروف الباحث وإمكاناته المادية وما يتوفر لديه من وقت لإجراء البحث قد تفضل نوعا معينا من العينات على غيرها،وأخيرا فان طبيعة مجتمع الدراسة قد تحبذ أوتجعل نوعا معينا من العينات مفضلا على غيره ، وبشكل عام تقسم العينات إلى مجموعتين رئيسيتين[4]: العينات الإحتمالية،العينات غير الإحتمالية.

وقد اخترنا في هذه الدراسة طريقة العينة القصدية و تسمى أيضا بالغرضية او العمدية وتعرف كما يلي:

تعريف العينة القصدية: يقوم الباحث باختيار هذه العينة إختيارا حرا على أساس أنها تحقق أغراض الدراسة التي يقوم بها، وهي عينة تختار من منطقة يختارها الباحث لكونه يعرف أنها تمثل المجتمع تمثيلا سليما بناء على معلومات إحصائية سابقة، فيختار عينة يتناسب عدد أفرادها مع حجم سكان هذه المنطقة وينطوي إختيارها على افتراض ان المجتمع لا يتغير، بحيث تظل هذه المعلومات صادقة، وهو إفتراض من الصعب قبوله، وإذا

---

[1] – مرابطي عادل،نحوي عائشة:**العينة**،مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلد2،عدد01، جامعة غرداية،2009،ص 96

[2] – علي عبد الرزاق جلبي:**الاتجاهات الاساسية في علم الاجتماع**،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،مصر،ط2، 2005،ص192

[3] – محمد عبيدات وآخرون: **منهجية البحث العلمي(القواعد،المراحل والتطبيقات)**،دار وائل للطباعة والنشر، الأردن،ط2، 1999 ،ص84

[4] – محمد عبيدات وآخرون:**مرجع سابق**،ص87

كانت تؤدي في كثير من الأحيان إلى نتائج تكاد تكون مساوية للنتائج التي تحصل عليها بمسح المجتمع كله، أو بدراستنا لعينة طبقية، وتشترك العينة الحصصية والعينة العمدية في أن كلا منهما يشابه العينة الطبقية في تمثيل المجتمع، بحسب الحجم، وفي أن كلا منهما يختلف عنها بكونه ينطوي على تحيز، ويكون الإختيار في هذا الوع من العينات على أساس حر، من قبل الباحث وحسب طبيعة بحثه، بحيث يحقق هذا الإختيار هدف او أهداف الدراسة المطلوبة[1].

أنواع العينات المقصودة:

عينة الفروق القصوى: يتم اختيارها من مجموعة من الأفراد غير المتجانسين في الخصائص، والغرض من هذا الوع من العينات هو تقديم وصف تفصيلي للمعاني وراء هذا الاختلاف، ويسمي البعض هذا الوع من العينات "العينات واسعة التباين"حيث تستخدم عندما يكون هنالك أكبر مدى من التباين بينها، لتمثل كافة الفئات المتباينة الرأي في الموقع أو الحالة المبحوثة، فهي تشتمل على جميع الاتجاهات والتباينات، وأن البحث والاستقصاء من خلال الحالات المؤيدة والمعارضة (أو المتباينة)، تزيد من المصداقية والثقة بالنتائج التي يتم التوصل إليها.

– العينة الشبكية أو كرة الثلج: حيث يرسم الباحث في هذا الوع من العينات صورة، أو لمحة محددة عن خصائص مطلوبة في أفراد العينة ثم يطلب من كل مشارك ان يشارك أخر او أكثر تنطبق عليهم تلك الخصائص لكي يكونوا ضمن العينة، ومن الممكن استخدام هذه الاستراتيجية في المواقف التي لا يشكل الأشخاص المقصودين جماعة ذوي حدود وظيفية أو مكانية واحدة.

2– المنهج المستخدم للدراسة

يشكل المنهج في البحث العلمي أحد أهم الأمور الاساسية التي لاغنى للباحث عنها ،باعتبار أنه الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة بغرض اكتشاف الحقيقة والاجابة على مختلف التسؤلات المطوحة حولها.

ونظرا لطبيعة موضوع الدراسة كان لزاما على الباحث إتباع المنهج الوصفي والذي يعتمد على الملاحظة بانواعها بالاضافة الى عمليات التصنيف والاحصاء مع بيان وتفسير تلك العمليات، وهو اكثر مناهج البحث ملائمة للواقع الاجتماعي كسبيل لفهم ظواهره واستخلاص سماته، والذي ياتي على مرحلتين: الاولى تعد مرحلة الاستكشاف والصياغة التي تحتوي بدورها على ثلاث خطوات اساسية تتمثل في تلخيص تراث العلوم المتعلقة بموضوع البحث ، والاستناد على ذوي الخبرة العلمية والمعملية بموضوع الدراسة، ثم تحليل بعض الحالات التي تزيد من استبصارنا بالمشكلة وتلقي الضوء عليها،واما المرحلة الثانية فهي مرحلة التشخيص

[1]–طلحة الياس: **نظام المعاينة في البحوث الاجتماعية والاعلامية** ، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية ، مجلد6،عدد10 ،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي،الجزائر،2017.ص ص11-12.

والوصف، وذلك بتحليل البيانات والمعلومات التي جمعها تحليلا مدعما بأداة التحليل يؤدي الى اكتشاف العلاقة بين المتغيرات وتقديم تفسير ملائم لها[1].

وتبرز أهمية المنهج الوصفي بكونه[2]:

– المنهج الوحيد الممكن لدراسة بعض الموضوعات الانسانية، كما يستخدم في دراسة الظاهرات الطبيعية المختلفة من مثل وصف الظواهر الفلكية والبيولوجية ، كما يقدم فوائد كثيرة في فهم مختلف الظواهر الاجتماعية والانسانية،وذلك بسبب تقديم حقائق ومعلومات وبيانات دقيقة عن واقع الظاهرة المدروسة.

– يقدم توضيحا للعلاقات بين الظواهر المختلفة،كالعلاقات بين الاسباب والنتائج والعلاقة بين الكل والجزء، مما يساعد الانسان على فهم هذه الظواهر،اضافة الى تقديم تفسيرا لها وتحليلها ، مما يساعد الانسان على فهم العوامل التي تؤثر فيها .

– يساعد الى حد ما في التنبؤ بمستقبل الظواهر المختلفة من خلال تقديم صورة عن معدل التغير السابق في ظاهرة ما، مما يسمح للانسان بالتخطيط العام لبعض جوانب المستقبل،بل إنه المنهج الأكثر استخداما وملاءمة في دراسة الظواهر الانسانية والاجتماعية لصعوبة إخضاعها للتجريب.

كما يعتمد المنهج الوصفي على جمع البيانات والمعلومات من إطار حقل البحث أو المجال المكاني للدراسة، ثم في مرحلة ثانية تحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج الخاصة بالدراسة انطلاقا من فرضياتهاوحتى يكون المنهج الوصفي وظيفيا من الناحية المنهجية فإنه لا يجب الاكتفاء بالمعلومات المتحصل عليها من الميدان فحسب ، بل لا بد من تحليلها وتفسيرها وربطها ببعضها البعض وبما جاء في الإطار النظري للدراسة ،وكذا استخلاص دلالاتها ، والتعرف على جوهرها للوصول إلى تحقيق الانسجام المنهجي بين جميع عناصر الدراسة.

إضافة إلى استخدامنا للمنهج الوصفي التحليلي تم استخدام بعض تقنيات المنهج الكمي والذي يظهر من خلال جمع المعطيات والبيانات بالاستمارة وتفريغها في جداول إحصائية تساعدنا على التفسير والتحليل أكثر وتضيف بذلك جزء ولو يسير من الفصل المنهجي والقطيعة الابستيمولوجية بين الأنا والموضوع..."[3] ،وقد ساعدنا استخدام المنهج الكمي في تصنيف الآراء والمعلومات التي تحصلنا عليها من خلال إجابات المبحوثين وذلك من تكرارات ونسب مئوية ، وهذا حتى نعرف الاتجاهات العامة لهاته الآراء ومن ثم تصنيفها قصد تحليلها إحصائيا وسوسيولوجيا.

---

[1] – برماتي فاطمة: **أهمية المنهج الوصفي والتاريخي في البحوث الأكاديمية لطلبة الأداب والعلوم الانسانية**،مجلة آفاق علمية،مجلد14،العدد03،اجامعة تمنغست،الجزائر2022،ص402

[2] –:المرجع نفسه ،ص ص 406-407

[3]– نشادي عبد القادر:**العمل والتوافق المهني والاجتماعي عند المعاقين**رسالة ماجيستير ،علم الاجتماع الريفي،جامعة الجزائر2، 2012،ص71

3- أدوات جمع البيانات

لم تخرج الأدوات المستخدمة لجمع البيانات في هذه الدراسة عن نطاق المناهج المعتمدة ،حيث أنه ونظرا لطبيعة موضوع الدراسة الموسوم بدور الحركات الطلابية في انتاج النخب ونشر الوعي السياسي في الجزائر فقد اعتمدنا على استمارة المقابلة كأداة أساسية إضافة إلى استعانة الباحث بالمقابلة والملاحظة وكذا الوثائق والسجلات.

3-1 الوثائق والسجلات:

وهي إحدى أدوات جمع البيانات ، وتقدم هذه الوثائق والسجلات الكثير من المعلومات للباحث حول دراسته وفي هذا الصدد يقول "غنيا وزميله" أن الوثيقة مادة توفر معلومات وإرشادات ، وهي الوعاء المادي للمعرفة وللذاكرة الإنسانية وتوجد أنواع كثيرة من الوثائق ولا بد لخبير المعلومات أن يجيد معرفة خواصها وتحديد نوعها ، حتى يجري عليها المعالجة المناسبة ويستعملها الاستعمال المناسب وهناك نوعان من الخواص للوثائق[1]:

أ الخاصية المادية(مادة صنع الوثيقة، طبيعة الرموز المستخدمة، الحجم، وسيلة الإنتاج، إمكانية قراءة الوثيقة مباشرة أو ضرورة استخدام آلة لهذا الغرض....الخ)

ب-الخاصية المعنوية للوثيقة(الهدف، المحتوى، الموضوع، المصدر، كيفية الحصول عليها...الخ).

وفي دراستنا الحالية فقد اعتمدنا على السجلات الرسمية المدونة فيها أسماء الجمعيات الناشطة والموجودة على مستوى ولاية تيزي وزو لا سيما منها الثقافية والاجتماعية على غرار الاعتمادات المقدمة لها إضافة إلى إحصائيات متعلقة بعدد الجمعيات وغيرها من المعلومات التي ساعدتنا في عملية التحليل والتفسير.

3-2 الملاحظة:

تعرف الملاحظة بأنها عملية جمع المعلومات عن طريق ملاحظة الناس أو الأماكن وعل عكس البحوث الكمية فان البحوث النوعية -Qualitative- لا تستخدم أدوات مطورة من قبل باحثين آخرين بل يطورون أشكال من الملاحظة لجمع البيانات[2]،كما تعد الملاحظة أداة أساسية هامة في الأبحاث العلمية لاسيما في العلوم الاجتماعية حيث تعد تلك المشاهد الدقيقة لظاهرة ما، مع الاستعانة بأساليب البحث والدراسة التي تتلاءم مع طبيعة هذه الظاهرة[3].

---

[1]- ربحي مصطفى عليان،عثمان محمد غنيم:**مرجع سابق**،ص119

[2]- منذر الضامن:**أساسيات البحث العلمي**،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،ط1، 2007،ص94

[3]- غريب محمد سيد أحمد:**تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي**:دار المعرفة الجامعية،مصر،1986،ص268

ولقد كانت الملاحظة العادية البسيطة أول ما شدنا إلى موضوع الدراسة، فمنظمات المجتمع المدني المتمثلة في الجمعيات المعنية بالدراسة ودورها في تحقيق التنمية الثقافية

يعد من بين المواضيع الجديدة التي وجب دراستها دراسة سوسيولوجية ومن هنا جاء اهتمامنا بالموضوع من خلال ملاحظة سلوك وأراء الشباب المنخرطين في الجمعيات الثقافية والاجتماعية ومعرفة أسلوب تفكيرهم و تطلعاتهم ، وقد ساعدت هذه التقنية (الملاحظة) على مشاهدة ومراقبة كل ذلك بغية تحقيق أفضل النتائج والحصول على أدق المعلومات حول الظاهرة المدروسة.

3-3 المقابلة:

يعرف انجلش المقابلة بأنها محادثة موجهة يقوم بها شخص مع شخص أخر او أشخاص آخرين هدفها استثارة أنواع معينة من المعلومات لاستغلالها في بحث علمي او للاستعانة بها في التوجيه والتشخيص والعلاج، وتعريف انجلش لا يختلف عن تعريف بنج هام في تحديده خصائص المقابلة الا انه يتميز عليه في تحديد الأهداف الأساسية للمقابلة وهي[1]:

-جمع الحقاق لغرض البحث.

-الاستفادة منها في التوجيه و التشخيص والعلاج.

كما تعد المقابلة استبانة يقوم من خلالها الباحث بجمع معلومات بطريقة شفوية مباشرة من المفحوص،كما تعد أيضا بأنها لقاء يتم بين الشخص المقابل (الباحث أو من ينوب عنه) الذي يقوم بطرح مجموعة من الأسئلة على الأشخاص المستجوبين وجها لوجه ويقوم الباحث أو المقابل بتسجيل الإجابات على الاستمارات[2] .

ونظرا لطبيعة الموضوع فقد أجريت المقابلة مع بعض المسؤولين في الجمعيات كرؤساء الجمعيات والنواب وأمناء المال بالإضافة إلى الأعضاء والأعضاء المتطوعين وهذا حرصا من الباحث على استثمار خبراتهم وتجربتهم ومعلوماتهم بما يخدم الدراسة ويثري البحث الراهن.

4-3 الاستمارة:

تعد الاستمارة أداة منظمة ومضبوطة لجمع بيانات الدراسة الحقلية، وتعرف بانها تقنية مباشرة للتقصي العلمي لاراء الافراد وتسمح باستجوابهم بطريقة موجهة والقيام بسحب كمي بهدف ايجاد علاقات رياضية والقيام بمقارنات رقمية، وهي قائمة تتضمن مجموعة من الاسئلة معدة بدقة ترسل الى عدد كبير من افراد المجتمع الذين

---

[1]- طواهير عبد الجليل، سرداني خير الدين، **أدوات البحث العلمي**،مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، مجلد4، عدد8، جامعة الجلفة، الجزائر،2022، ص300

[2]- ربحي مصطفى عليان،عثمان محمد غنيم:**مرجع سابق**،ص102

يكونون العينة الخاصة بالبحث، كما انها تصميم فني لمجموعة من الاسئلة تحتوي على ابرز نقاط موضوع البحث بحيث تقدم الى عينة عشوائية من المجتمع للإجابة عليها ويجب ان تكون هذه العينة ممثلة لكافة الطبقات او الطبقة المراد بحثها، ويجب ان تكون لكل عينة فرصة الاختيار دون ان يكون هناك تحيز لفرد دون آخر، وبقدر ما تكبر العينة بقدر ما تقترب من المجتمع الحقيقي الذي تمثله وهذا ما يؤدي بالوصول الى تعميمات جيدة.[1]

كما تعرف بأنها أداة لفظية بسيطة ومباشرة تهدف إلى التعرف على ملامح خبرات المفحوصين واتجاهاتهم نحو موضوع معين ، ومن خلال توجيه أسئلة قريبة من التقنيين في الترتيب والصياغة وما شابه ذلك[2]، وتعد أيضا أداة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث عن طريق استمارة معينة تحتوي على عدد من الأسئلة ، مرتبة بأسلوب منطقي مناسب يجري توزيعها على أشخاص معينين لتعبئتها[3].

وحرصا على دقة وصحة ومصداقية المعلومات والبيانات فقد قام الباحث بإعداد استمارة تجريبية كما أوردنا سلفا أين تم إضافة بعض الأسئلة وإلغاء البعض منها رأى الباحث أنها تخدم موضوع الدراسة ، وهذا بعد عملية تحكيم الاستمارة مع الأستاذ المشرف والذي كانت لتوجيهاته وأرائه الدور الكبير في الإعداد النهائي للاستمارة، وبعد عملية الاختبار المبدئي للاستمارة تمت عملية الإعداد النهائي لها بحيث احتوت على 58 سؤالا ترتبط كلها بالتساؤل الرئيسي للدراسةوكذا فرضياتهاوكان الهدف منها التعرف على بعض المتغيرات التي تندرج ضمن امتحان صدق وصحة فروض الدراسة ، وبشكل عام فقد وزعت أسئلة هذه الاستمارة على المحاور التالية:

محور البيانات العامة: وقد احتوى هذا المحور على 07 أسئلة (1-07) تضمنت البيانات الشخصية للشباب الجمعويين.

محور مساهمة منظمات المجتمع المدني في تعزيز وتفعيل مشاركة المواطنين في الحياة الثقافية: احتوى على 17 سؤال (08-24) تعلقت كلها بمساهمة منظمات المجتمع المدني في تفعيل الثقافة لدى المواطنين من خلال عدة مؤشرات لهذه الأخيرة.

محور مساهمة منظمات المجتمع المدني في حماية التراث الثقافي المادي واللامادي احتوى على 14سؤال (25-38) تعلقت هي الأخرى كلها بمساهمة الجمعيات في الحفاظ وحماية التراث الثقافي بأنواعه.

---

[1] – نبار ربيحة:**الاستمارة في البحث العلمي**، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية،مجلد5،عدد01،جامعة الوادي،الجزائر، 2022، ص49

[2]– زياد بن علي بن محمود الجرجاوي:**القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان**،مطبعة أبناء الجراح،غزة،فلسطين،2010،ص16

[3]– ربحي مصطفى عليان،محمد غنيم:**مناهج وأساليب البحث العلمي،النظرية والتطبيق**،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،ط1 ، 2000،ص82

محور المجتمع المدني يساهم بشكل فعال قي صنع سياسة الصناعة الثقافية بمختلف انواعها:احتوى على 10 أسئلة (39-48)تعلقت كلها بأسئلة تخص مساهمة المجتمع المدني في صنع السياسة الثقافية بانواعها .

محور التحديات والمعوقات التي تحد من تحقيق منظمات المجتمع المدني لأهدافها :احتوى على 10 اسئلة (49-58) تعلقت هي الأخرى بالصعوبات والمعوقات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني من اجل تحقيق

الباب الثاني

الجانب الميداني للدراسة

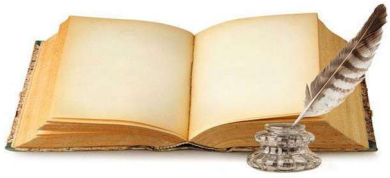
الفصل السابع:

عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

تمهيد

1. عرض المواصفات الاساسية للعينة
2. نتائج الدراسة الميدانية
3. عرض ومناقشة النتائج حسب تساؤلات الدراسة
4. عرض ومناقشة النتيجة العامة

خلاصة عامة



تمهيد:

يعتمد تحليل البيانات الميدانية بصفة رئيسية على تلك المعلومات الواردة في الاستمارة،إلى جانب ما ورد من معلومات عن طريق الملاحظة ودليل المقابلة،كما روعي الاهتمام بالبيانات التي لها علاقة مباشرة بفرضيات البحث و أهدافه،لذلك شمل التعليق على الإجابات الموجهة إلى المبحوثين.

وسنحاول في هذا الفصل أن نتطرق إلى الجوانب التي تشكل النظام العام لمجتمع البحث من خلال تحليل الإجابات المتعلقة بمختلف فرضيات الدراسة التي كنا قد وضعناه مسبقا ، وجسدتها الاستمارة بمحاورها الأربعة (04) والتي احتوت على مختلف الأسئلة التي كنا نصبو من خلالها للتحقق من صحة الفرضيات الموضوعة.

1-عرض المواصفات الأساسية للعينة

سنقوم من خلال هذا العنصر القيام بعملية تفريغ بيانات الدراسة وتكميمها ألجدولي، ومحاولة تفسير وتحليل المعطيات البيانية، والتي استخدمت لعملية جمعها العديد من الأدوات والوسائل،وكما أشرنا في الفصل السابق فإننا قمنا باختيار عينة قصديه للمنظمين لجمعيات ذات طابع ثقافي واجتماعي والذي قدر عددهم 200 عضوا تم استرجاع 170 استمارة بحث.

المحور الأول: البيانات الشخصية

جدول رقم (01) يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	ك	%
ذكر	73	%42,9
أنثى	97	%57,1
المجموع	170	%100,0

من خلال الجدول رقم(01) والذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس نجد أن اغلب أفراد العينة هم من جنس أنثى ب97 فردا وهو ما أكدته نسبة 57.1% وفي المقابل نجد 42.9% من جنس الذكور

من خلال معطيات الجدول يمكن القول أن التفاوت الجذري الملحوظ في العينة يشير إلى تفوق عددي للإناث على الذكور، وهذه الفجوة قد تكون مؤشرا على اختلاف الأدوار الاجتماعية التي تسند إلى الجنسين، وربما ترتبط هذه النسبة بطبيعة المجال الذي يتناوله البحث، مثل التعليم أو الصحة، حيث تزداد فيه مشاركة الإناث بشكل تقليدي مقارنة بالذكور.

كما يمكن إرجاع ذلك إلى الاختيارات المهنية والاجتماعية التي قد تكون متاحة للذكور والإناث تختلف نتيجة للتوقعات الثقافية والمعايير الاجتماعية، ففي بعض المجتمعات، يتم تحفيز الإناث على دخول مجالات معينة أو التقييد بخيارات مهنية محددة، بينما يتوقع من الذكور الانخراط في مهن أخرى تعتبر أكثر "ذكورية" من الناحية التقليدية.

جدول رقم (02) يبين توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	ك	%
25-20	17	%10,0
35-31	17	%10,0
40-36	68	%40,0
45-41	64	%37,6
50-46	4	%2,4
المجموع	170	%100,0

من خلال الجدول رقم(01) والذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن نجد أن الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 36 و40 عاما الفئة الأكبر بنسبة 40% من العينة (68 شخصا)، تليها الفئة العمرية 41-45 عامًا بنسبة 37.6% (64 شخصا)، بينما تمثل الفئة العمرية 20-25 عاما والفئة 31-35 عاما نسبة متساوية تبلغ 10% لكل منهما (17 شخصا لكل فئة)، وتشكل الفئة العمرية الأخيرة من 46-50 عاما أقل نسبة، وهي 2.4% فقط (4 أشخاص).

من خلال معطيات الجدول تبرز الفئات العمرية بين 36 و45 عامًا كالأكبر في العينة بنسبة مجتمعة تبلغ 77.6%، هذه الفئات غالبا ما تمثل الفئة النشطة اقتصاديا والمهنية في المجتمع، وهي المرحلة العمرية التي يتمتع فيها الأفراد بخبرة وظيفية واجتماعية متراكمة، ما يعزز دورهم كقادة أو مشرفين في مواقع العمل أو المجتمع،كما يمكن تفسير ضعف التمثيل للفئات العمرية الشابة 20-25 عاما بسبب طبيعة الدراسة أو المجال الذي يُبحث فيه، والذي ربما يتطلب خبرة أو مستوى معينًا من النضج الذي لم يصل إليه معظم الشباب في بداية حياتهم المهنية.

كما تشير معطيات الجدول إلى تواجد ضئيل جدًا للفئة العمرية 46-50 عاما (2.4%)، ولا يوجد أي تمثيل للأعمار فوق 50 عاما، وقد يعكس هذا الميل في المجتمع إلى خروج الأفراد الأكبر سنا من النشاطات المهنية أو الاجتماعية التي تتطلب مرونة أو قدرات بدنية معينة، أو قد يكون هناك تفضيل للخبرة التي تأتي مع الأعمار الوسطى، دون أن يُنظر إلى الفئات الأكبر سنا بنفس الدرجة من الفاعلية.

جدول رقم (03) يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى.التعليمي.

المستوى.التعليمي	ك	%
ثانوي	85	%50
جامعي	85	%50
المجموع	170	%100,0

يشير الجدول رقم (03) الى توزيع أفراد العينة وفقا للمستوى التعليمي، حيث يبلغ العدد الإجمالي 170 فردا، موزعين بالتساوي بين مستويين تعليميين: التعليم الثانوي بنسبة 50% (85 فردا) والتعليم الجامعي بنفس النسبة 50% (85 فردا).

يعكس التساوي الدقيق بين أفراد العينة الحاصلين على التعليم الثانوي والتعليم الجامعي توازنا بين هاتين الفئتين من الناحية الكمية، وهذا قد يعكس واقعا اجتماعيا حيث تكون الفرص متاحة بشكل متساوٍ للفئتين في المجال أو المهنة المدروسة، ومن الممكن أن يشير أيضا إلى تنوع في المتطلبات المهنية أو الاجتماعية التي تتطلب مستويات مختلفة من التعليم.

كما تؤكد معطيات الجدول أن الحاصلين على التعليم الثانوي فئة كبيرة من المجتمع التي ربما لا تتمكن أو لا تختار إكمال التعليم الجامعي، ومع ذلك، يبدو أن لديهم فرصا متاحة للتوظيف أو المشاركة في الأنشطة المجتمعية، مما يشير إلى وجود وظائف أو أدوار لا تتطلب بالضرورة مؤهلات جامعية.

وبشكل عام يمكن إرجاع التوازن بين المستويين التعليميين قد يعكس مرونة في المجتمع المدروس، حيث يتم تقدير الأفراد بناء على مهاراتهم وخبراتهم العملية بغض النظر عن مستوى التعليم الأكاديمي، ويمكن لهذا التوازن أن يشير إلى مجتمع يتبنى مبدأ المساواة في الفرص، بغض النظر عن الخلفية التعليمية، كما أن هذا التوازن بين الأفراد الحاصلين على التعليم الثانوي والجامعي، فهذا قد يكون مؤشرا على استقرار اجتماعي وتوزيع عادل للفرص، ولا توجد هيمنة واضحة لفئة على أخرى، ما يدل على مرونة النظام الاجتماعي في استيعاب الأفراد من مختلف الخلفيات التعليمية.

جدول رقم (04) يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة.العائلية

الحالة.العائلية	ك	%
متزوج	91	%53,5
أعزب	34	%20,0
مطلق	11	%6,5
أرمل	34	%20,0
المجموع	170	%100,0

يشير الجدول رقم (04) توزيع أفراد العينة وفقا للحالة العائلية، حيث يظهر أن 53.5% من العينة (91 فردا) متزوجون، بينما تمثل فئة العزاب 20% (34 فردا)، والمطلقون 6.5% (11 فردا)، والأرامل 20% (34 فردًا)، وهذا التوزيع يقدم لنا فرصة لتحليل سوسيولوجي يركز على الأدوار الاجتماعية وأثر الحالة العائلية في المجتمع المدروس.

ويمثل المتزوجون أكثر من نصف العينة مما يشير إلى أن الزواج يعتبر حالة اجتماعية شائعة وربما مفضلة في المجتمع المدروس. هذه النسبة قد تكون انعكاسا لأهمية الزواج في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما يعزز من دور الأسرة كخلية أساسية في المجتمع.

كما أن نسبة العزاب هي نسبة ليست ضئيلة، ما قد يعكس تغيرات اجتماعية وثقافية حيث قد يؤجل الأفراد الزواج لأسباب تتعلق بالتعليم أو العمل أو حتى نتيجة لتغيرات في القيم الاجتماعية حول الزواج، وهذه الفئة قد تكون مؤشرا على تنوع نماذج الحياة الفردية ومرونة أكبر في الخيارات الشخصية.

ولعل فئة الأرامل نسبة مرتفعة نسبيا حيث تشير إلى تأثيرات سوسيولوجية مرتبطة بالتغيرات في الأعمار أو الظروف المعيشية الصعبة التي قد تؤدي إلى فقدان أحد الشريكين، كما يمكن أن تعكس هذه النسبة مستوى الرعاية الاجتماعية والدعم الذي يتم تقديمه لهذه الفئة في المجتمع، ويمكن تفسير نسبة المطلقين باعتبارها دالة على تغيرات في العلاقات الأسرية وقد تشير إلى وجود تحديات في الاستمرارية الزوجية، و ارتفاع أو انخفاض هذه النسبة قد يعكس أيضا مدى قبول المجتمع لفكرة الطلاق ودرجة الدعم القانوني والاجتماعي المقدم للأفراد الذين يمرون بهذه التجربة.

بشكل عام تشير المعطيات الى توازن معقول بين الفئات المختلفة من حيث الحالة العائلية، مع تفوق واضح لفئة المتزوجين، وهذا التوزيع يعكس التركيب الاجتماعي للأسرة في المجتمع المدروس ويظهر التنوع في الأدوار الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالحالة العائلية.

جدول رقم (05) يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية

الحالة المهنية	ك	%
بطال	20	%11,8
عامل في القطاع العام	133	%78,2
عامل في القطاع الخاص	17	%10,0
المجموع	170	%100,0

يشير الجدول رقم (05) يوضح توزيع أفراد العينة حسب حالتهم المهنية، حيث تشير البيانات إلى أن 78.2% من العينة (133 فردا) يعملون في القطاع العام، بينما يمثل العاملون في القطاع الخاص 10% فقط (17 فردا)، بالإضافة إلى ذلك، يشكل العاطلون عن العمل 11.8% من العينة (20 فردا)، وهذه المعطيات تقدم رؤية واضحة حول الأوضاع المهنية وتأثيرها الاجتماعي في المجتمع المدروس.

يمثل العاملون في القطاع العام الأغلبية الكبرى و هذا يعكس اعتمادا كبيرا على الحكومة أو المؤسسات العامة في توفير فرص العمل، وقد يكون هذا مرتبطا بسياسات الدولة التي تدعم توظيف الأفراد في القطاعات العامة لتوفير الأمن الوظيفي والدخل المستقر، كما أن هذه النسبة تشير إلى تفضيل المجتمع للعمل في القطاع العام بسبب الامتيازات المرتبطة به مثل الاستقرار الوظيفي، الرواتب الثابتة، والضمان الاجتماعي.

كما أن نسبة العاملون في القطاع الخاص قد تعكس محدودية الفرص المتاحة في القطاع الخاص أو قد تكون مرتبطة بتوجهات الأفراد نحو تجنب المخاطر الاقتصادية التي قد تصاحب العمل في هذا القطاع،كما يمكن أن تعكس ثقافة مجتمعية تفضل العمل الحكومي على العمل الخاص.

كما يمكن تفسير نسبة العاطلين عن العمل 11.8 إلى وجود تحديات في سوق العمل قد تشمل نقص الفرص أو عدم توافر الوظائف الملائمة. هذه النسبة تدل على أن البطالة تمثل مشكلة اجتماعية قد تؤثر على الأفراد والعائلات، كما قد تعكس ضعف النمو الاقتصادي أو محدودية فرص التشغيل في بعض القطاعات.

على ضوء كل ماسبق يبرز الجدول تفوقا واضحا للعاملين في القطاع العام على حساب القطاع الخاص، ويشير إلى وجود نسبة ملحوظة من البطالة، وهذا التوزيع يعكس بنية اقتصادية تعتمد بشكل كبير على الدولة لتوفير فرص العمل، مع تحديات واضحة تتعلق بضعف القطاع الخاص وارتفاع معدل البطالة،و يتطلب هذا الوضع تدخلات سياسية لتحسين فرص العمل في القطاع الخاص ومعالجة مشكلة البطالة بما يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

جدول رقم (06) يبين توزيع أفراد العينة حسب المنصب المعتمد في الجمعية

المنصب المعتمد في الجمعية	ك	%
رئيس	12	%7,1
نائب رئيس	11	%6,5
عضو	61	%35,9
عضو متطوع	69	%40,6
عضو مؤسس	17	%10,0
المجموع	170	%100,0

يشير الجدول رقم (06) الى توزيع أفراد العينة وفقا للمنصب المعتمد في الجمعية التي ينتمون إليها، تُظهر البيانات أن أكبر نسبة من الأفراد يشغلون منصب "عضو متطوع" بنسبة 40.6% (69 فردا)، تليها فئة "الأعضاء" بنسبة 35.9% (61 فردا)، في المقابل، يشغل منصب "الرئيس" 7.1% (12 فردا)، و"نائب الرئيس" 6.5% (11 فردًا)، بينما يمثل "الأعضاء المؤسسون" 10% (17 فردا.

من خلال معطيات الجدول يتبين أن المتطوعون أكبر نسبة من أفراد الجمعية (40.6%)،و هذه النسبة العالية تعكس دورا حيويا للتطوع في الجمعيات والمنظمات المجتمعية، حيث يلعب الأفراد غير المتفرغين دورا رئيسيا في دعم الأنشطة،كما تعكس هذه النسبة الوعي المجتمعي بأهمية المساهمة التطوعية في تحقيق أهداف الجمعية، والتي غالبا ما ترتبط بالقيم الاجتماعية والتضامن.

كما تشير معطيات الجدول الى شغل الأعضاء العاملون نسبة كبيرة من العينة ،و هذه الفئة رغم أنها ليست متفرغة، إلا أنها تمثل قاعدة العمل الأساسية داخل الجمعية، حيث يساهم الأعضاء بشكل فعّال في صنع القرار وتنفيذ البرامج،و تعكس هذه النسبة أهمية مشاركة الأفراد في التنظيمات المجتمعية بشكل رسمي وملتزم.

كما يمكن تفسير النسبة الصغيرة لفئة الرئيس ونائب الرئيس مقارنة بالفئات الأخرى الى أن هذا التوزيع يعكس الهيكل الهرمي القيادي داخل الجمعية، حيث يتوكز عدد قليل في المناصب القيادية العليا، بينما يكون التركيز الأكبر على الأدوار التنظيمية والتنفيذية. كما يشير إلى أن القيادة تميل إلى الاحتفاظ بتوزيع معتدل للمسؤوليات.

عموما يعكس الجدول بنية جمعية تعتمد بشكل كبير على مساهمات الأعضاء والمتطوعين، مع وجود هيكل قيادي صغير، و تظهر النسب أن الجمعيات تعتمد على روح العمل الجماعي والمساهمة التطوعية لتحقيق أهدافها، مع وجود قادة محددين يديرون المنظمة. تشير هذه الأرقام إلى قيمة العمل التطوعي في المجتمع وأهمية الأدوار غير الرسمية في دعم الأنشطة المجتمعية.

جدول رقم (07) يبين توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في العمل الجمعوي

الأقدمية في العمل الجمعوي	ك	%
أقل من 5 سنوات	158	%92,9
من 5 إلى10	4	%2,4
من15 10	4	%2,4
من20 15	4	%2,4
المجموع	170	%100,0

يشير الجدول رقم (07) الى توزيع أفراد العينة وفقا لأقدميتهم في العمل الجمعوي، وتُظهر البيانات أن الغالبية العظمى من أفراد العينة، بنسبة 92.9% (158 شخصًا)، لديهم أقدميه أقل من 5 سنوات في العمل الجمعوي، أما الأفراد الذين تتراوح أقدميتهم بين 5 إلى 20 عاما، فيمثلون نسبة صغيرة جدا تبلغ 7.1% فقط من العينة 12 شخصا موزعين بالتساوي على الفئات 5-10 سنوات، 10-15 سنة، و15-20 سنة.

من خلال معطيات الجدول يتبين أن الغالبية الساحقة من أفراد العينة لديهم أقدمية أقل من 5 سنوات و هذا يشير إلى أن هناك تدفقا كبيرا من الأعضاء الجدد في العمل الجمعوي، مما يعكس وجود اهتمام حديث

وملحوظ بالأنشطة الجمعوية، وقد يرتبط هذا التطور بزيادة الوعي المجتمعي حول أهمية العمل الجمعوي أو ظهور قضايا جديدة دفعت الناس للمشاركة.

والأفراد الذين يمتلكون أقدمية أكثر من 5 سنوات يمثلون نسبة صغيرة جدا و هذا يشير إلى وجود نقص في الأفراد ذوي الخبرة الطويلة في المجال الجمعوي. وقد يعكس ذلك إما صعوبة الاحتفاظ بالأعضاء لفترات طويلة، أو أن الجمعيات حديثة التأسيس نسبيا، وبالتالي لا توجد فرص لتراكم خبرة طويلة الأمد لدى الأعضاء كما يمكن القول أن الهيمنة الكبيرة للأعضاء الجدد في العمل الجمعوي يعكس ديناميكية كبيرة، ويمكن لهذا التوجه أن يعزز الابتكار والحيوية في الجمعيات، حيث يكون الأعضاء الجدد غالبا مليئين بالطاقة والحماس لدفع المشاريع والمبادرات، ومن ناحية أخرى، قد يعاني العمل الجمعوي من نقص الخبرة التي توفرها الأقدمية.

لإضافة الى أن التركيز الكبير على الفئات الجديدة قد يعكس تغيراً في التوجهات والقيم الاجتماعية تجاه العمل الجمعوي،و قد يشير إلى أن المزيد من الشباب والأفراد الجدد ينضمون إلى الجمعيات لأسباب مثل الاهتمام بالقضايا الاجتماعية أو الفرص المتاحة لتطوير المهارات الشخصية والمهنية.

يعكس الجدول أن معظم أفراد العينة لديهم خبرة أقل من 5 سنوات في العمل الجمعوي، ما يعكس ديناميكية متزايدة للأفراد الجدد في المشاركة بالعمل التطوعي، و في المقابل، هناك نسبة صغيرة جداً من الأعضاء الذين يمتلكون خبرة طويلة، ما يشير إلى وجود تحديات تتعلق بالاستمرارية والاحتفاظ بالأعضاء المخضرمين، و يتطلب هذا الوضع توفير برامج دعم وتدريب للأعضاء الجدد وتعزيز فرص النمو للأعضاء ذوي الأقدمية لضمان استدامة العمل الجمعوي وتطويره على المدى الطويل.

المحور الثاني: مساهمة منظمات المجتمع المدني في تعزيز وتفعيل مشاركة المواطنين في الحياة الثقافية

جدول رقم (08) يبين رأي المبحوثين في الاهتمام بالحياة الثقافية

الاهتمام بالحياة الثقافية	ك	%
نعم	85	%50,0
لا	85	%50,0
المجموع	170	%100,0

وفقا لمعطيات الجدول رقم (08)، يظهر أن المبحوثين منقسمون بالتساوي حول اهتمامهم بالحياة الثقافية، حيث أفاد 50%منهم بأنهم يهتمون بالحياة الثقافية، بينما أكد 50%آخرون عدم اهتمامهم بها.

وتشير البيانات إلى أن نصف المبحوثين لديهم اهتمام بالحياة الثقافية، مما يعكس وجود فئة كبيرة ترى في الثقافة جانبًا أساسيًا من حياتهم اليومية. من جهة أخرى، فإن نصف المبحوثين الذين أبدوا عدم اهتمام بالحياة الثقافية يمثلون شريحة مجتمعية بحاجة إلى دراسة عميقة لفهم أسباب تراجع الاهتمام لديهم، وهذا التوزيع المتساوي يسلط الضوء على التحديات التي تواجه الحياة الثقافية في المجتمع، خاصة في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

كما يمكن تفسير هذا الانقسام في الاهتمام بالحياة الثقافية بناءً على عدة عوامل سوسيولوجية منها التعليم حيث يرتبط الاهتمام بالثقافة ارتباطًا وثيقًا بمستوى التعليم، حيث أن الأفراد الذين تلقوا تعليمًا عاليًا يميلون إلى تقدير الأنشطة الثقافية مثل القراءة، حضور المعارض الفنية، والمشاركة في الأنشطة الأدبية. في المقابل، قد يعاني الأفراد ذوو المستوى التعليمي المنخفض من قلة الوعي بأهمية الثقافة أو قد يواجهون صعوبة في الوصول إلى الموارد الثقافية.

إضافة الى تأثير الوضع الاقتصادي للأفراد بشكل مباشر على مستوى مشاركتهم في الأنشطة الثقافية، فالأفراد الذين يعانون من ضغوط مالية قد يعتبرون الثقافة رفاهية غير ضرورية مقارنة بتلبية الاحتياجات الأساسية، مما

يؤدي إلى تراجع اهتمامهم بالحياة الثقافية، وعلى الجانب الآخر، من يتمتعون باستقرار اقتصادي قد يملكون الوقت والموارد للمشاركة في الأنشطة الثقافية.

كما أن البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الأفراد تلعب دورا كبيرا في تحديد مستوى الاهتمام بالثقافة، وفي المجتمعات التي تولي اهتماماً كبيراً للثقافة من خلال تنظيم فعاليات وأنشطة ثقافية منتظمة، يميل الأفراد إلى المشاركة والاندماج في هذه الأنشطة، أما في المجتمعات التي تقل فيها الفرص الثقافية، قد يتراجع الاهتمام بالثقافة نتيجة لغياب الفعاليات أو ضعف المؤسسات الثقافية.

كما أن ضعف الاهتمام بالحياة الثقافية له تأثيرات سوسيولوجية سلبية على المجتمع من خلال تراجع مستوى الوعي الاجتماع، كما تؤدي قلة المشاركة في الأنشطة الثقافية إلى ضعف الوعي بالقضايا المجتمعية والوطنية، حيث تلعب الثقافة دورا كبيرا في تحفيز النقاش العام وتعميق الفهم للقضايا المعاصرة، والأفراد الذين يفتقرون إلى التفاعل مع الأنشطة الثقافية قد يصبحون أقل قدرة على فهم المشكلات الاجتماعية والتفاعل معها بطرق بناءة.

كما أن الثقافة هي العمود الفقري للهوية المجتمعية، وضعف الاهتمام بالثقافة يؤدي إلى تراجع الهوية الثقافية للمجتمع، مما يجعل الأفراد أقل ارتباطا بتاريخهم وتقاليدهم، و في ظل العولمة والتغيرات الثقافية السريعة، يؤدي غياب الاهتمام بالحياة الثقافية إلى تلاشي القيم والتقاليد المحلية لصالح الثقافة العالمية السائدة.

كما ضعف الاهتمام بالثقافة، يتراجع أيضا الإنتاج الثقافي والإبداعي في المجتمع، مما يؤثر على قدرة المجتمع على تقديم أفكار وحلول جديدة للمشكلات، كما أن إهمال الثقافة يؤدي إلىركود فكري واجتماعي يعوق تقدم المجتمع وتطوره.

ومن الضروري أن تتدخل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتعزيز الاهتمام بالحياة الثقافية، ويمكن للحكومات أن تلعب دورا رئيسيا من خلال دعم الفعاليات الثقافية، مثل المعارض الفنية، والمهرجانات الأدبية، وورش العمل التي تستهدف جميع فئات المجتمع

وفي هذا السياق يرى غرامشي أن المؤسسات الثقافية، مثل المدارس والجمعيات والمسرح والإعلام، تلعب دورا أساسيا في توجيه الوعي العام وتشكيله لذلك فإن تعزيز الحياة الثقافية يمكن أن يشكل أداة للتحرر من القيود

الفكرية ولتحقيق تطور اجتماعي حقيقي، حيث يصبح المواطنون أكثر وعيًا بدورهم في المجتمع وأكثر قدرة على التعبير عن قضاياهم وتطلعاتهم.

جدول رقم (09) يبين العلاقة بين جنس المبحوثين ورأيهم في الاهتمام بالحياة الثقافية

الاهتمام بالحياة الثقافية / الجنس	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ذكر	52	%30,59	21	%12,35	73	%42,94
أنثى	33	%19,41	64	%37,65	97	%57,06
المجموع	85	%50,00	85	%50,00	170	%100,00

يعرض الجدول توزيع آراء أفراد العينة حسب اهتمامهم بالحياة الثقافية، مع تحليل متعمق للجنس، كما تظهر البيانات أن نسبة 50% من الأفراد (85 شخصا) مهتمون بالحياة الثقافية، بينما تعبر نسبة مماثلة (50% أيضا، 85 فردا) عن عدم اهتمامهم. من المهم تحليل الاختلافات بين الجنسين في هذا السياق.

في عالم يتسم بالتنوع الثقافي والاجتماعي، تُعد الحياة الثقافية من العوامل الأساسية التي تسهم في تشكيل هوية الأفراد والمجتمعات. إن فهم العلاقة بين الجنس والاهتمام بالحياة الثقافية يوفر رؤى قيمة حول ديناميات المجتمع، وعند تحليل النتائج، يمكن تفسير لرتفاع نسبة الذكور غير المهتمين بالحياة الثقافية من خلال تأثير القيم الاجتماعية السائدة. في كثير من المجتمعات، لا تزال المعايير التقليدية تحد من مشاركة الذكور في الأنشطة الثقافية. قد يُنظر إلى الثقافة أحياناً على أنها نشاط "نسائي"، مما يؤدي إلى تراجع اهتمام الذكور بالمشاركة الفعالة.

على الجانب الآخر، تظهر نتائج الإناث انقساما بين عدم الاهتمام والاهتمام ويعكس هذا التباين الضغوط الاجتماعية والتحديات التي قد تواجه النساء في السعي نحو المشاركة في الأنشطة الثقافية، حيث قد يتعرضن لموانع اجتماعية أو اقتصادية تعوق مشاركتهن.

وفي هذا السياق يرى بيير بورديو أن الثقافة ليست محايدة، بل إنها متأثرة بشكل كبير بعوامل اجتماعية، ومنها الجنس، ووفقا لنظريته في رأس المال الثقافي، يمتلك الأفراد مستويات مختلفة من المعرفة والمهارات الثقافية بناءً على بيئتهم الاجتماعية، كما أن لديهم أنماط تفضيل ثقافي تختلف حسب جنسهم نتيجة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر في تكوين أدوارهم وتوقعاتهم.
علاوة على ذلك قد تختلف اهتمامات النساء عن الرجال في النشاطات الثقافية التي يفضلونها، ويعود ذلك غالباً إلى التنشئة الاجتماعية والأدوار التقليدية المرتبطة بالجنس، حيث يتم تعزيز توجهات معينة للنساء (مثل الفنون والحرف) وأخرى للرجال (مثل الرياضة والسياسة)،وهذه الفروقات في الاهتمام قد تكون وسيلة لترسيخ التمييز الاجتماعي، ولكنها في نفس الوقت تعكس أن الثقافة تُستخدم كأداة لتحديد الانتماء الاجتماعي وتقسيم الأدوار.

كما يرى بورديو أن تأثير الجنس في الاهتمام بالحياة الثقافية ليس مجرد اختيار فردي، بل هو نتاج لرأس المال الثقافي والاجتماعي الذي يمتلكه كل جنس، وهذا التوزيع الثقافي، رغم أنه يبدووكأنه حرية شخصية، إلا أنه يعزز البنى الاجتماعية القائمة ويعيد إنتاج الطبقات والأدوار الموجودة في المجتمع

وفي المجمل، يمكن القول إن الحياة الثقافية تمثل مجالا مهما للتفاعل الاجتماعي، ويظهر الجدول أن هناك حاجة ملحة لفهم السياقات التي تشكل آراء الأفراد حول المشاركة الثقافية، فبغض النظر عن جنس المبحوثين، فإن تأثير العوامل الاجتماعية والنفسية يعد محورياً في تشكيل اهتماماتهم. يتطلب الأمر مزيدًا من البحث لفهم الديناميات التي تشكل هذه النتائج وتطوير استراتيجيات تشجع على الاهتمام بالحياة الثقافية من جميع الأفراد، بغض النظر عن جنسهم.

جدول رقم (10) يبين رأي المبحوثين حول مدى وجود حركية ثقافية في المنطقة

حركية ثقافية في المنطقة	ك	%
نعم	68	%40,0
لا	102	%60,0
المجموع	170	%100,0

من خلال استعراض جدول رقم (10) الذي يبين آراء المبحوثين حول مدى وجود حركية ثقافية في المنطقة، يشير الجدول إلى أن 40% من المبحوثين، أي 68 شخصًا، يعتقدون بوجود حركية ثقافية في المنطقة. بينما، في المقابل، يرى 60% من المبحوثين، أي 102 شخص، عدم وجود هذه الحركية.

من الجانب الاجتماعي، يمكن أن تكون أسباب الاعتقاد بوجود حركية ثقافية مرتبطة بوجود فعاليات ثقافية، مثل المهرجانات والمعارض الفنية، أو بزيادة النشاطات الشبابية التي تسعى لإحياء التراث الثقافي، فالأشخاص الذين يشعرون بالتفاعل مع الفعاليات الثقافية قد يرون في ذلك مؤشرا على وجود حركية ثقافية إيجابية.

بينما يعتقد الآخرون بعدم وجود حركية ثقافية، يمكن أن تعود هذه النظرة إلى غياب النشاطات الثقافية أو تدني مستوى الوعي الثقافي في المنطقة، بالإضافة إلى ذلك، قد يعكس هذا الرأي القلق من تأثير العولمة واندماج الثقافات المختلفة التي قد تؤدي إلى تآكل الهويات الثقافية التقليدية.

من المهم أيضا النظر في السياق التاريخي والاجتماعي للمنطقة فقد تؤدي تغييرات مثل الهجرة أو التغيرات الاقتصادية إلى تراجع الحركية الثقافية كذلك، تعتبر الأجيال الجديدة عاملا مهما في تشكيل الثقافة، إذ يمكن أن تؤثر اهتماماتهم وأسلوب حياتهم على المشهد الثقافي العام.

علاوة على ذلك تشير هذه النتائج إلى ضرورة القيام بمزيد من الدراسات السوسيولوجية لفهم العوامل التي تؤثر على الحركية الثقافية.

في النهاية، يظهر الجدول أن الحركية الثقافية في المنطقة تحتاج إلى مزيد من الاهتمام والتحليل، فبينما يعتقد قسم من المجتمع بوجود حركية ثقافية، هناك نسبة أكبر ترى أن هذه الحركية غير موجودة، مما يستدعي التفكير في كيفية تعزيز الفعاليات الثقافية وتحفيز المجتمع على المشاركة الفعالة، و فهم هذه الديناميكيات يمكن أن يساعد في تعزيز الهوية الثقافية وضمان استمراريتها في وجه التحديات العالمية والمحلية

جدول رقم (11) يبين العلاقة بين المنصب المعتمد في الجمعية للمبحوثين و رأيهم حول مدى وجود حركية ثقافية في المنطقة

الحركية الثقافية / المنصب	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
رئيس	7	%4,12	5	%2,94	12	%7,06
نائب رئيس	1	%0,59	10	%5,88	11	%6,47
عضو	30	%17,65	31	%18,24	61	%35,88
عضو متطوع	30	%17,65	39	%22,94	69	%40,59
عضومؤسس	0	%0,00	17	%10,00	17	%10,00
المجموع	68	%40,00	102	60,00	170	%100,0

يشير جدول رقم (11) للعلاقة بين المنصب المعتمد في الجمعية للمبحوثين و رأيهم حول مدى وجود حركية ثقافية في المنطقة نجد أن الأعضاء الذين يتولون مناصب قيادية مثل "رئيس" و"نائب رئيس" يظهرون نسبة أكبر من الآراء السلبية حول وجود الحركية الثقافية، حيث يمثلون 7.06% و6.47% على التوالي من الذين لا يرون وجود حركية ثقافية. بالمقابل، يبرز دور الأعضاء المتطوعين، حيث تشير البيانات إلى أن 40.59% منهم يؤمنون بوجود حركية ثقافية، مما يدل على أن من يتواجدون في الصفوف الأمامية للأعمال التطوعية يتمتعون برؤية إيجابية تجاه الثقافة المحلية.

من جهة أخرى، نجد أن الأعضاء، وخاصة في الفئة "عضو"، يظهرون انقساما في آرائهم حول الحوكمة الثقافية. فبينما تؤكد نسبة 35.88% عدم وجود حوكمة ثقافية، يعتقد 18.24% فقط بوجودها، وهذا يعكس عدم الاستقرار الثقافي الذي قد يشهده المجتمع، ويشير إلى ضرورة تعزيز الأنشطة الثقافية والاجتماعية من أجل تعزيز التفاعل بين الأفراد والمجموعات.

على الرغم من أن أعضاء الجمعية المؤسسين لا يظهرون أي تأكيد على وجود الحوكمة الثقافية، إلا أن 10% منهم يرون أن هذه الحوكمة غير موجودة. هذا الأمر يثير التساؤل حول الدور الذي يلعبه المؤسسون في تعزيز أو إضعاف الحوكمة الثقافية، إذ قد يشير ذلك إلى تحديات في توسيع الرؤية الثقافية وتعزيز التفاعل بين الأجيال المختلفة.

تتضح من خلال هذه البيانات الفروقات في الآراء بين مختلف المناصب، حيث يعكس ذلك تأثير المنصب على رؤية الأفراد للواقع الثقافي. يبدو أن الأعضاء المتطوعين، الذين غالبًا ما يكونون أكثر ارتباطًا بالأنشطة الثقافية والمجتمعية، أكثر تفاؤلاً حول الحوكمة الثقافية مقارنة بالأعضاء ذوي المناصب العليا، مما يشير إلى أن الانخراط المباشر في الأنشطة الثقافية يمكن أن يعزز من رؤية إيجابية تجاه الحوكمة الثقافية.

في الختام، تظهر النتائج أهمية تفحص العلاقة بين المناصب المختلفة وآراء الأفراد حول الحوكمة الثقافية. فكلما زادت مستويات المشاركة الفعالة في الأنشطة الثقافية، زادت احتمالية تعزيز الحوكمة الثقافية في المجتمع. لذلك، من الضروري تعزيز برامج ثقافية تستهدف مختلف الفئات العمرية والمناصب لتعزيز الحوكمة الثقافية وتطوير المجتمع بشكل عام.

جدول رقم (12) يبين إجابات المبحوثين حول مساهمة الجمعية في تنظيم التظاهرات الثقافية في منطقتهم

مساهمة الجمعية في تنظيم التظاهرات	ك	%
نعم	102	%60,0
لا	68	%40,0
المجموع	170	%100,0

يشير الجدول رقم (12) يوضح إجابات المبحوثين مساهمة الجمعية في تنظيم التظاهرات الثقافية في منطقتهم، حيث تشير البيانات إلى أن 60% من المشاركين (102 فردًا) يؤكدون أن الجمعية تساهم في تنظيم هذه التظاهرات، بينما يعبر 40% (68 فردًا) عن عدم اعتقادهم بذلك.

تعتبر التظاهرات الثقافية أحد الوسائل الأساسية لتعزيز الهوية الثقافية وتعزيز التواصل بين أفراد المجتمع. تلعب الجمعيات الثقافية دورًا حيوياً في تنظيم هذه الفعاليات، حيث تساهم في إبراز الفنون والعلوم وتطوير الممارسات الثقافية.

تعكس هذه النسب وجود انقسام في الآراء حول فاعلية الجمعية في تعزيز الحياة الثقافية، فبالنسبة المرتفعة من المؤيدين (60%) تشير إلى إدراك المجتمع لأهمية الأنشطة الثقافية ودور الجمعية كوسيط في تنظيمها،و يمكن أن نفهم كيف تعكس هذه النتائج حاجة المجتمع إلى الفعاليات الثقافية كوسيلة للتفاعل الاجتماعي، وتبادل الأفكار، والاحتفاء بالتراث الثقافي.

من ناحية أخرى، تبرز نسبة 40% من المبحوثين الذين لم يروا مساهمة الجمعية كعلامة على عدم رضا عن أداء الجمعية في هذا الجانب. قد يشير ذلك إلى وجود عقبات تواجهها الجمعية في تنظيم الفعاليات، مثل نقص الموارد أو عدم التنسيق الجيد، مما يؤثر سلبًا على إدراك المجتمع لدورها.

من الناحية السوسيولوجية، يمكن أن تعكس هذه النتائج تباينا في مستوى المشاركة الثقافية بين الأفراد، فالأفراد الذين يؤيدون دور الجمعية قد يكونون أكثر ارتباطا بالمجتمع الثقافي أو لديهم تجارب إيجابية مع الفعاليات

السابقة. بينما الذين لا يرون فائدة في الجمعية قد يشعرون بالإقصاء أو بعدم القدرة على المشاركة في هذه الأنشطة، مما يمكن أن يؤدي إلى انقسام اجتماعي وثقافي.

لذا من الضروري أن تعمل الجمعية على تعزيز تواصلها مع المجتمع، والاهتمام بآراء الأعضاء، وتحسين قدرتها على تنظيم الفعاليات. يمكن أن تساهم استراتيجيات مثل الاستطلاعات لجمع الآراء وتوسيع دائرة المشاركة في تحقيق هذه الأهداف، ومن خلال تعزيز الشفافية والفعالية في العمل، يمكن للجمعية أن تعيد بناء الثقة مع الأفراد الذين يشعرون بعدم الرضا.

جدول رقم (13) يبين إجابات المبحوثين حول نوع التظاهرات التي تقوم بها الجمعية

نوع التظاهرات	ك	%
احتفالية وطنية	136	%80,0
فنية ثقافية	34	%20,0
المجموع	170	%100,0

من خلال جدول رقم (13)، الذي يوضح إجابات المبحوثين حول نوع التظاهرات التي تقوم بها الجمعية، يمكن إجراء قراءة سوسيولوجية شاملة يظهر الجدول أن 80% من المبحوثين (136 شخصًا) يعتبرون أن الجمعية تنظم تظاهرات احتفالية وطنية، وهذا يدل على أهمية التظاهرات الوطنية في تعزيز الهوية الوطنية والانتماء،و الاحتفالات الوطنية تلعب دورًا حيويا في تشكيل الوعي الجماعي، حيث تجمع الأفراد من خلفيات مختلفة تحت شعار واحد، مما يعزز من روح التعاون والانتماء إلى المجتمع. هذه التظاهرات تحتفل بالقيم الوطنية وتعيد تأكيد الروابط الاجتماعية التي قد تتعرض للتآكل في سياقات أخرى.

على الجانب الآخر، نجد أن 20% فقط من المبحوثين يرون أن الجمعية تنظم تظاهرات فنية ثقافية. هذا الرقم المنخفض قد يعكس عدم اهتمام أو قدرة الجمعية على تنويع الأنشطة الثقافية التي تقدمها. يمكن أن يُفهم هذا التوجه من منظور سوسيولوجي على أنه علامة على انشغال المجتمع بالقضايا الوطنية أو السياسية أكثر من

القضايا الثقافية، فالتظاهرات الفنية والثقافية قد تعتبر ترفيهية أو ثانوية مقارنة بالاحتفالات الوطنية، مما يقلل من أهميتها في نظر المبحوثين.

من ناحية أخرى، يعكس هذا التوزيع أيضًا التحديات التي تواجهها الجمعيات في جذب الأفراد للمشاركة في الفعاليات الثقافية. إذ يتطلب تنظيم تظاهرات فنية ثقافية موارد مادية وبشرية، بالإضافة إلى وجود جمهور مهتم بهذا النوع من الأنشطة. قد يكون هناك نقص في الترويج أو الوعي بجدوى هذه التظاهرات، مما يؤدي إلى تقليل نسبة المشاركة.

هذا الواقع يفتح المجال لمناقشة أعمق حول كيف يمكن للجمعيات تعزيز النشاطات الثقافية والفنية. على سبيل المثال، يمكن أن تعزز التعاون مع الفنانين المحليين والمبدعين لإقامة فعاليات تبرز التراث الثقافي والفني، مما يسهم في جذب جمهور أكبر. كذلك، يمكن تحسين استراتيجيات التسويق والتواصل لزيادة الوعي بأهمية الفنون والثقافة في تعزيز التماسك الاجتماعي.

عند النظر في هذه البيانات، يمكن الاستنتاج أن التظاهرات الوطنية تُعتبر ساحة للتفاعل الاجتماعي وتأكيد الهوية، بينما تُعتبر التظاهرات الفنية والثقافية مهمة ولكنها تحتاج إلى مزيد من الدعم والترويج لجذب الأفراد والمشاركة لذا، ينبغي على الجمعيات العمل على تحقيق توازن بين تنظيم الاحتفالات الوطنية وتقديم الفعاليات الثقافية والفنية، لتلبية احتياجات المجتمع المتنوعة وتعزيز التجربة الاجتماعية للجميع.

جدول رقم (14) يبين إجابات المبحوثين حول طريقة ترويج الجمعية لنشاطاتها

طريقة الترويج	ك	%
عن طريق الإذاعة	68	%40,0
اللوحـــات والملصـــقات الاشهارية	34	%20,0
الانترنيت	17	%10,0
لاتقوم بالترويج	17	%10,0
زيارات ميدانية	34	%20,0
المجموع	170	%100,0

يعرض الجدول رقم (14) نتائج دراسة استقصائية حول طرق ترويج جمعية معينة لنشاطاتها حيث تشير النتائج إلى أن 40% من المبحوثين يرون أن الجمعية تروج لنشاطاتها عن طريق الإذاعة، تتوزع النسب المتبقية على طرق أخرى، حيث يأتي استخدام اللوحات والملصقات الإشهارية في المرتبة الثانية بنسبة 20%، و10% فقط من المبحوثين يشيرون إلى استخدام الإنترنت كوسيلة ترويجية في عصر التكنولوجيا الحديثة.

وهو ما يعد مؤشرا على أهمية وسائل الإعلام التقليدية في الوصول إلى الجمهور، فالإذاعة بفضل قدرتها على الوصول إلى شريحة واسعة من الناس في وقت قصير، تعتبر وسيلة فعالة خاصة في المجتمعات التي لا تزال فيها الوسائل الحديثة مثل الإنترنت غير متاحة أو غير مستخدمة بشكل واسع.

أما استخدام اللوحات والملصقات الإشهارية فتعتمد على الوجود المادي والمرئي في الأماكن العامة، مما يساهم في جذب انتباه الأفراد الذين قد لا يتعرضون للوسائل الإذاعية أو الإلكترونية، ومع ذلك، تعكس هذه النسبة المحدودة عدم استغلال الجمعية لكافة الإمكانيات المتاحة لديها.

كما أن استخدام الإنترنت كوسيلة ترويج في عصر التكنولوجيا الحديثة، حيث يعتبر الإنترنت أداة أساسية في التواصل ونشر المعلومات، فإن هذا الرقم يُظهر عدم استثمار الجمعية في هذه المنصة بشكل فعّال، قد يكون هذا نتيجة لعدة عوامل، منها نقص الموارد، أو عدم المعرفة بكيفية استخدام الإنترنت في الترويج، أو حتى عدم قدرة الجمعية على استهداف الجمهور المناسب عبر هذه الوسيلة.

أما 20% من المبحوثين أفادوا بأن الجمعية تقوم بزيارات ميدانية كوسيلة للترويج، وتعتبر هذه الطريقة فعالة من حيث بناء علاقات مباشرة مع المجتمع، حيث تتيح الفرصة للتفاعل الشخصي مع الأفراد وتبادل المعلومات بشكل أكثر عمقا، و من خلال هذه الزيارات، يمكن للجمعية أن تقدم خدماتها وتوضح أهدافها بشكل أكثر وضوحا.

في هذا السياق يرى بيير بورديو أن وسائل الإعلام، بما فيها الإذاعة، ليست مجرد قنوات لنقل المعلومات؛ بل هي أدوات هامة تُساهم في تشكيل الرأي العام وتحديد أطر الاهتمام المجتمعي، مما يؤثر في رأس المال الثقافي والاجتماعي للمجتمع،وعندما تعمل جمعية ما على ترويج نشاطاتها من خلال الإذاعة، فإنها لا تكتفي بتعريف الجمهور بفعالياتها، بل تسعى أيضاً إلى تعزيز مكانتها في الفضاء الاجتماعي والثقافي،وكسب رأس مال رمزي يعزز من مصداقيتها وتأثيرها.

كما يمكن للإذاعة أن تلعب دورا مهما في نشر رسائل الجمعية وجذب الجمهور، خاصة إذا كانت تستهدف فئات معينة بشكل استراتيجي، وبحسب بورديو دائما ، فإن هذه العملية تعكس "حقل الصراع" داخل المجال الثقافي، حيث تتنافس الجمعيات والمنظمات المختلفة على جذب انتباه الجمهور وتكريس نفوذها. الإذاعة، بما تملكه من قدرة على الوصول إلى فئات واسعة من المجتمع، تُسهم في تشكيل أذواق واهتمامات المجتمع وتوجيهها، مما يمنح الجمعية منصة مهمة لتعزيز قيمها وزيادة رأس مالها الثقافي.

في المجمل، تكشف هذه النتائج عن تنوع طرق الترويج التي تعتمدها الجمعية، إلا أنها أيضا تشير إلى وجود مجالات بحاجة إلى تحسين. تبرز الأهمية الكبيرة للإذاعة كوسيلة رئيسية، لكن تراجع استخدام الإنترنت يوضح

ضرورة استكشاف خيارات أكثر حداثة،علاوة على ذلك، يسلط الجدول الضوء على أهمية التفاعل المباشر مع المجتمع من خلال الزيارات الميدانية، مما يساهم في تعزيز الثقة وبناء العلاقات.

و ينبغي للجمعية التفكير في استراتيجيات ترويجية متكاملة تجمع بين الوسائل التقليدية والحديثة، مما يساهم في تعزيز فعاليتها وزيادة وعي المجتمع بأنشطتها،كما يتطلب هذا استثمارا في التعليم والتدريب حول استخدام الوسائل الحديثة، بالإضافة إلى تحسين الرؤية العامة للجمعية في المجتمع، وقد يؤدي ذلك إلى تحسين مستويات المشاركة والدعم للنشاطات التي تنظمها الجمعية، مما يسهم في تحقيق أهدافها السوسيوثقافية.

جدول رقم (15) يبين إجابات المبحوثين حول كيفية الاحتفال بالمناسبات الموسمية

طريقة الاحتفال	ك	%
تنظيم فعاليات	51	%30,0
التوعية والمشاركة المجتمعية	85	%50,0
ورشات عمل وأنشطة علمية	34	%20,0
المجموع	170	%100,0

يبين جدول رقم (15) إجابات المبحوثين حول كيفية الاحتفال بالمناسبات الموسمية، حيث أن ما نسبته 30% من المشاركين يفضلون تنظيم فعاليات للاحتفال بالمناسبات الموسمية، بينما تحتل التوعية والمشاركة المجتمعية نسبة 50% من إجابات المشاركين، في حين يشير نسبة 20% من المبحوثين الى أن ورشات العمل والأنشطة التعليمية تشكل وجها من أوجه الاحتفال بالمناسبات اليومية.

حيث تعتبر هذه الفعاليات فرصة لتعزيز الروابط الاجتماعية بين الأفراد والمجموعات، فهي ليست مجرد مناسبات للاحتفال، بل تعتبر أيضًا مساحة لتبادل الخبرات وتفعيل المشاركة المجتمعية، حيث يتضح من هذه النسبة أن هناك وعيًا بأهمية الفعاليات التي تجمع بين الأفراد، مما يساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء شبكة من العلاقات المتبادلة.

بينما يمكن القول نسبة التوعية والمشاركة تشير إلى أن الأفراد يرون أهمية كبيرة في التثقيف حول القضايا المرتبطة بالمناسبات الموسمية، حيث تعتبر هذه الأنشطة وسيلة لنشر الوعي وتعزيز الفهم الثقافي، حيث يساهم المشاركون في تبادل الأفكار والمعلومات، مما يعكس رغبتهم في تعزيز التفاعل الإيجابي داخل المجتمع،و هذه النسبة المرتفعة تدل على أن الأفراد يسعون إلى تحقيق أهداف أعمق من الاحتفال، تتجاوز مجرد الفرح أو التسلية، لتصل إلى تعزيز القيم المجتمعية والمشاركة الفعّالة.

أما بالنسبة لنسبة 20% المخصصة لورشات العمل والأنشطة التعليمية، فإنها تعكس جانبا آخر من جوانب الاحتفال بالمناسبات الموسمية. ورش العمل تعتبر وسيلة فعّالة لتعزيز التعلم وتطوير المهارات، حيث تتيح للأفراد الفرصة لتبادل المعرفة والتعلم من بعضهم البعض، وهذه الأنشطة لا تقتصر فقط على الفئة العمرية أو التعليمية، بل تمتد لتشمل جميع فئات المجتمع، مما يسهم في رفع مستوى الوعي والمعرفة.

انطلاقا مما سبق يمكن تفسير النتائج على أنها تعكس فهما عميقا للمناسبات الموسمية ودورها في الحياة الاجتماعية، فعندما يختار الأفراد الاحتفال من خلال تنظيم فعاليات، فإنهم يسعون لتعزيز الروابط الاجتماعية وبناء مجتمع متماسك، وعندما يختارون التوعية والمشاركة المجتمعية، فإنهم يتبنون نهجا يركز على نشر الوعي والقيم، وفي الوقت نفسه، يعكس اختيارهم لورشات العمل والأنشطة التعليمية رغبتهم في تطوير المهارات وتبادل المعرفة.

في النهاية، يمكن القول أن المناسبات الموسمية تمثل فرصة للأفراد لتجديد هويتهم الثقافية وتعزيز روح المشاركة والتعاون، وبالتالي فإن فهم كيفية الاحتفال بتلك المناسبات يعكس بشكل مباشر قيم المجتمع وأهدافه، وعلى الرغم من أن الاحتفال قد يتخذ أشكالا متعددة، فإن الرغبة في التفاعل والمشاركة تبقى هي القاسم المشترك بين جميع الأفراد، مما يعزز من قوة المجتمع وتماسكه في مواجهة التحديات.

جدول رقم (16) يبين إجابات المبحوثين حول نوع النشاطات الثقافية التي تلقى إقبالا كبيرا من المواطنين

طريقة الاحتفال	ك	%
حفلات فنية	34	%20,0
ندوات فكرية	102	%60,0
معارض فنية	34	%20,0
المجموع	170	%100,0

يعكس جدول رقم (16) إجابات المبحوثين حول نوع النشاطات الثقافية التي تلاقي رواجا في المجتمع، حيث يتضح أن الندوات الفكرية تأتي في مقدمة الأنشطة الأكثر شعبية، حيث حصلت على نسبة 60% من إجمالي الآراء ، وعلى الجانب الآخر، جاءت حفلات الفنية ومعارض فنية في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي، حيث حصلت كل منهما على نسبة 20%.

من خلال تحليل النتائج، يتضح أن الندوات الفكرية تأتي في مقدمة الأنشطة الأكثر شعبية، و هذه النسبة تشير إلى اهتمام المواطنين بالتفكير النقدي والمناقشات حول القضايا المعاصرة، مما يعكس رغبتهم في التعلم والتفاعل مع الأفكار الجديدة، ويمكن تفسير هذا الإقبال الكبير على الندوات الفكرية بكونها توفر منصة للنقاش والتفاعل الاجتماعي، حيث يلتقي الأفراد مع المفكرين والمثقفين، مما يسهم في تعزيز الوعي الثقافي والفكري.

على الجانب الآخر، جاءت حفلات الفنية ومعارض فنية في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي، وهذا التوازن يشير إلى أن الفنون لا تزال تحظى بشعبية، لكن بشكل أقل من الندوات الفكرية، و قد يكون هذا الأمر ناتجًا عن عدة عوامل، منها الاتجاهات الثقافية السائدة واهتمامات المجتمع، فالحفلات الفنية، رغم أنها تتطلب تفاعلا أكثر من الجمهور، إلا أنها تعكس جوانب الفرح والتسلية، وتعتبر وسيلة للهروب من ضغوط الحياة

اليومية، ومن جهة أخرى، تعكس المعارض الفنية الجوانب الجمالية والثقافية للمجتمع، مما يوفر مساحة للفنانين المحليين للتعبير عن إبداعاتهم وإثراء المشهد الثقافي.

كما أن تفضيل الندوات الفكرية على الأنشطة الفنية قد يدل على تحول في الوعي الاجتماعي، حيث يسعى الأفراد إلى تطوير مهاراتهم الفكرية والثقافية بدلا من مجرد الاستمتاع بالترفيه،كما أن هذه الرغبة في المشاركة في الندوات قد تعكس أيضًا انفتاح المجتمع على الأفكار الجديدة والرغبة في المناقشة والتفاعل.

ومع ذلك، لا ينبغي إغفال أهمية الفنون والحفلات الثقافية، حيث تعتبر هذه الأنشطة جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية للمجتمع فالفنون تؤدي دورا حيويا في التعبير عن المشاعر والأفكار، وتحفيز الإبداع والابتكار لذا، يجب على المؤسسات الثقافية والمجتمعية أن تسعى إلى تعزيز هذا النوع من الأنشطة وجعلها أكثر توافرا، مع الأخذ بعين الاعتبار التوازن بين الأنشطة الفكرية والفنية.

وفي هذا السياق يرى أنطونيو غرامشي أن النشاطات الثقافية والندوات الفكرية تلعب دورا أساسيا في بناء وعي الجماهير وتشكيل الوعي الاجتماعي، فالثقافة من منظور غرامشي، ليست مجرد جانب ثانوي أو ترفيهي، بل هي ساحة رئيسية للصراع على الهيمنة الفكرية والثقافية. من خلال الندوات الفكرية والنشاطات الثقافية، يتم نقل الأفكار والمفاهيم التي تسهم في تشكيل رؤى الأفراد تجاه الواقع الاجتماعي، وبالتالي تعزيز أو مقاومة الهيمنة السائدة.

جدول رقم (17) يبين إجابات المبحوثين حول حجم الإقبال على نشاطات الجمعية

الإقبال	ك	%
إقبال كبير	68	%40,0
إقبال ضعيف	102	%60,0
المجموع	170	%100,0

يوضح الجدول رقم (17) إجابات المبحوثين حول حجم الإقبال على نشاطات الجمعية، إذ يشير الجدول إلى أن نسبة 40% من المبحوثين أشاروا إلى وجود إقبال كبير على نشاطات الجمعية، بينما أعرب 60% منهم عن إقبال ضعيف.

عند تحليل هذه النتائج، يمكننا ملاحظة أن نسبة الإقبال الكبير، رغم أنها تمثل نسبة أقل من نصف العينة، إلا أنها تعكس وجود اهتمام من فئة معينة بالنشاطات المقدمة، ويظهر هذا التباين بين الإقبال الكبير والضعيف الحاجة إلى فهم العوامل المؤثرة في هذا السلوك.

ويمكن اعتبار أن وجود إقبال كبير على نشاطات الجمعية يشير إلى فعالية البرامج المقدمة ونجاحها في جذب الأفراد، ومع ذلك، فإن الإقبال الضعيف الذي يعبر عنه 60% من المبحوثين يتطلب المزيد من البحث والدراسة لفهم أسبابه، فقد تعود الأسباب إلى نقص الوعي بوجود الجمعية أو قلة التسويق لأنشطتها، أو حتى عدم ملاءمة النشاطات المقدمة لاحتياجات المجتمع المستهدف.

إن فهم الدوافع التي تقف وراء هذه الاختلافات في الإقبال يُعتبر أمرا ضروريا، فعلى سبيل المثال، قد يُعزى الإقبال الكبير إلى انخراط بعض الأفراد في قضايا اجتماعية معينة، أو إلى سمعة الجمعية ونجاحاتها السابقة، بينما قد يشير الإقبال الضعيف إلى عدم تلبيتها لمتطلبات الجمهور أو إلى اعتقاد الناس بعدم فائدة الأنشطة.

إن هذا التباين يمكن أن يكون مؤشرا مهما لصانعي القرار داخل الجمعية، إذ يتعين عليهم أن يأخذوا بعين الاعتبار الاستجابة لتطلعات واحتياجات المجتمع، ويمكن أن يساهم إجراء استطلاعات دورية لمعرفه آراء الأعضاء المحتملين في تصميم برامج تلبي توقعاتهم، مما يسهم في تعزيز الإقبال على الأنشطة كما توجد أيضا بعد العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي قد تؤثر على الإقبال على النشاطات، فالفئات الأكثر فقرا قد تواجه صعوبات في المشاركة بسبب الضغوط المالية أو انشغالاتهم اليومية، مما يساهم في تراجع نسبة الإقبال، وبالمقابل، الفئات ذات الوضع الاقتصادي الأفضل قد تكون أكثر انفتاحا على الأنشطة الاجتماعية، مما يعكس حاجتها للتواصل وبناء العلاقات.

علاوة على ذلك، يُعتبر السياق الثقافي له تأثير كبير على مدى إقبال الأفراد على نشاطات الجمعية ، ففي المجتمعات التي تعطي أهمية للتعاون والتضامن الاجتماعي، يمكن أن نرى إقبالا أكبر على الأنشطة،بينما في المجتمعات التي تفضل الفردية، قد يكون هناك ضعف في المشاركة.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن نؤخذ في الاعتبار العوامل الزمنية، مثل توقيت النشاطات وأوقات الفراغ المتاحة، فإذا كانت الأنشطة تُنظم في أوقات لا تتناسب مع جداول الأفراد اليومية، فمن المحتمل أن يكون هناك إقبال ضعيف..

جدول رقم (18) يبين العلاقة بين نوع التظاهرات التي تقوم بها الجمعية و حجم الإقبال على نشاطاتها

الإقبال / نوع التظاهرات	إقبال كبير		إقبال ضعيف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
احتفالية وطنية	51	%30	85	%50	136	%80
فنية ثقافية	17	%10	17	%10	34	%20
المجموع	68	%40	102	%60	170	%100

تشير البيانات المعروضة في جدول رقم (18) إلى العلاقة بين نوع التظاهرات التي تنظمها الجمعية وحجم الإقبال حيث أن الاحتفالات الوطنية تمثل النوع الأكثر جذباً للجمهور، حيث سجلت نسبة إقبال تصل إلى 80% ، وعلى النقيض، نجد أن الإقبال على الفعاليات الفنية والثقافية كان ضعيفا نسبيا، حيث بلغت نسبة الحضور 20% فقط، وهو ما أكده 34 عضوا

ويبدو أن الاحتفالات الوطنية تمثل النوع الأكثر جذبا للجمهور ويعد هذا رقما كبيرا مقارنة بالنشاطات الفنية والثقافية، مما يعكس أهمية القيم الوطنية في تشكيل هوية الأفراد وولائهم للجمعية، ويرتبط هذا النوع من الفعاليات بالمشاعر القومية والوطنية التي غالبا ما تحفز الأفراد على المشاركة في الأنشطة التي تعزز هذه القيم

وعلى النقيض، نجد أن الإقبال على الفعاليات الفنية والثقافية كان ضعيفًا نسبيًا، وهذا يشير إلى عدة عوامل، منها عدم الوعي بقيمة الفن والثقافة، أو ربما نقص في الترويج لهذه الفعاليات،وتعكس هذه الأرقام التحديات التي تواجهها الفنون في المجتمع، حيث قد يعتبر البعض الفعاليات الثقافية أقل أهمية من الفعاليات الوطنية.

وتعتبر هذه البيانات دعوة للتأمل في الأبعاد السوسيولوجية وراء اختيار نوع التظاهرات فالأحداث الاحتفالية غالبا ما تكون أكثر تقليدية وجاذبة للأفراد، حيث تثير مشاعر الانتماء والوحدة الوطنية،و من ناحية أخرى، قد تحتاج الفعاليات الثقافية إلى جهود أكبر لتوعية الجمهور بأهميتها، وتعزيز القيم الفنية والاجتماعية المرتبطة بها.

كما تلعب القيم الاجتماعية دورا محوريا في تحديد طبيعة الإقبال على الأنشطة، حيث تشير البيانات إلى أن الاحتفالات الوطنية لا تقتصر على كونها مجرد نشاطات، بل تعكس الروابط الاجتماعية والسياسية التي تجمع الأفراد، بينما تُعتبر الفعاليات الثقافية بحاجة إلى إطار عمل متكامل يعزز من قيمتها في المجتمع، كما يمثل الإقبال الضعيف على الفعاليات الثقافية تحدياً لاستمرارية وتعزيز الهوية الثقافية،ومن المهم أن تسعى الجمعية إلى إيجاد وسائل مبتكرة لجذب الجمهور وتعزيز الوعي بأهمية الثقافة والفن، حيث يمكن أن تشمل هذه الوسائل التعاون مع المدارس، الجامعات، والهيئات الثقافية لتعزيز الفعال

جدول رقم (19) يبين العلاقة بين نوع النشاطات الثقافية و حجم الإقبال على نشاطاتها

الإقبال / النشاطات	إقبال كبير		إقبال ضعيف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
تنظيم فعاليات	0	%00	51	%30	51	%30,0
التوعية والمشاركة المجتمعية	68	%40	17	%10	85	%50,0
ورشات عمل وأنشطة تعليمية	0	%00	34	%20	34	%20,0
المجموع	68	%40	102	%60	170	%100

يبين الجدول رقم (19)، الذي يوضح توزيع الإقبال على مختلف النشاطات الثقافية، حيث يتبين من خلاله أن تنظيم الفعاليات لم يحقق إقبالاً كبيرًا، حيث كانت نسبة الإقبال 0% في حين أن 51 شخصًا أبدوا إقبالاً ضعيفًا، ما يعكس 30% من الإجمالي، وعلى النقيض نرى أن التوعية والمشاركة المجتمعية قد حققت إقبالاً كبيرًا، حيث بلغ عدد المشاركين 68، ما يعادل 40% من الإجمالي، بينما 17 شخصًا أبدوا إقبالاً ضعيفًا، بنسبة 10%

يتبين من الجدول أن تنظيم الفعاليات أبدوا إقبالاً ضعيفًا، و هذه النتيجة تشير إلى أن التنظيم التقليدي للفعاليات لا يجذب الجمهور، مما قد يعود إلى عدة عوامل، منها عدم تنوع المحتوى، أو عدم توافق الفعاليات مع اهتمامات المجتمع المحلي.

على النقيض، نرى أن التوعية والمشاركة المجتمعية قد حققت إقبالاً كبيرًا، وهذه النتائج توضح أهمية التوعية كوسيلة لتعزيز الوعي الاجتماعي وتحفيز الأفراد على المشاركة الفعالة في قضايا المجتمع، حيث يبدو أن الناس

أكثر استعدادًا للانخراط في الأنشطة التي تعزز من حسهم بالمسؤولية الاجتماعية وتساهم في تحقيق التغيير الإيجابي.

أما بالنسبة لورشات العمل والأنشطة التعليمية، فقد شهدت إقبالاً ضعيفًا،و يمكن أن تعكس هذه النتيجة عدم رغبة الأفراد في الانخراط في الأنشطة التعليمية بسبب اعتبارات تتعلق بالتوقيت، أو نوعية المحتوى المقدم، أو حتى تصورهم لجدوى هذه الأنشطة في حياتهم اليومية.

ومن خلال هذه النتائج، يمكن القول أن النشاطات التي تتعلق بالتوعية والمشاركة المجتمعية هي الأكثر جذبا للأفراد، مما يشير إلى رغبة المجتمع في الانخراط في القضايا الاجتماعية والبيئية،و هذا الأمر يتطلب من المنظمات الثقافية توسيع نطاق أنشطتها وتنوعها لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمع، في حين أن الفعاليات الثقافية التقليدية بحاجة إلى إعادة تقييم وتطوير،و قد يكون من المفيد التركيز على تقديم محتوى جديد ومبتكر،وكذلك استخدام أساليب ترويجية حديثة لجذب الجمهور.

انطلاقا مما سبق تجدر الاشارة الى أنه يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن عدم الإقبال على ورشات العمل والأنشطة التعليمية يمكن أن يعكس تصورًا عامًا لدى الأفراد بأن هذه الأنشطة قد لا توفر لهم القيمة المضافة التي يبحثون عنها، مما يتطلب إجراء دراسات إضافية لفهم الأسباب بشكل أفضل.

جدول رقم (20) يبين إجابات المبحوثين حول طبيعة حضور التظاهرات

حضور التظاهرات	ك	%
فردي	85	%50,0
مع الأسرة	17	%10,0
مع الأصدقاء	68	%40,0
المجموع	170	%100,0

من خلال الجدول رقم (20) الذي يبين إجابات المبحوثين حول طبيعة حضور التظاهرات، حيث أكد 50 % من المبحوثين حضورهم الفردي في حين حيث أكد 10 % من المبحوثين حضورهم مع الاسرة، و أكد 40 % منهم حضورهم مع الأصدقاء.

وتشير المعطيات إلى أن نصف المبحوثين يفضلون المشاركة في التظاهرات بمفردهم، وقد يعود هذا الخيار إلى شعور الأفراد بالاستقلالية أو الرغبة في التعبير عن آرائهم دون تأثيرات خارجية، فالحضور الفردي يعكس أيضًا أن بعض الأشخاص يفضلون المشاركة بشكل شخصي في القضايا التي تهمهم، مما يعبر عن أهمية الفردية في المجتمع الحديث، أما الحضور مع الأسرة فهو يعكس عدم رغبة الكثير من الأفراد في إشراك عائلاتهم في هذه الأنشطة، وقد يكون السبب في ذلك هو الخوف من التبعات القانونية أو الاجتماعية التي قد تنتج عن المشاركة في التظاهرات، أو ربما لأنهم يرون أن هذه الأحداث أكثر ملائمة للمشاركة الفردية أو بين الأصدقاء.

أما الحضور مع الأصدقاء فيمكن تفسيره من خلال أن الأصدقاء يلعبون دورا مهما في تحفيز الأفراد على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والسياسية،و قد يكون الأصدقاء بمثابة دعم اجتماعي، مما يزيد من شعور الأفراد بالأمان والانتماء أثناء مشاركتهم في التظاهرات.

عند تحليل هذه النتائج، يمكن أن نستنتج أن الحضور الفردي هو الأكثر شيوعًا بين المبحوثين، مما يدل على تحرر الأفراد في التعبير عن آرائهم ومواقفهم،ولكن في الوقت نفسه، يُظهر الحضور مع الأصدقاء نسبة ملحوظة، مما يشير إلى أهمية الروابط الاجتماعية في تعزيز الانخراط في القضايا العامة.

من ناحية أخرى، فإن نسبة الحضور مع الأسرة تعكس مدى تحفظ الأفراد عند إشراك عائلاتهم في مثل هذه الأنشطة،و قد تكون هذه الديناميكية ناتجة عن مخاوف من تعريض الأسر للمخاطر، أو نتيجة للاختلافات في الآراء والمواقف بين الأجيال المختلفة.

تساهم هذه الديناميكيات في فهم كيفية تشكل الهوية الاجتماعية للأفراد في المجتمع،وكيف يتفاعلون مع القضايا الاجتماعية والسياسية،كما يمكن استخدام هذه النتائج لدراسة تأثير العوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية على خيارات الأفراد في الحضور والمشاركة في التظاهرات.

وانطلاقا من منظور المقاربة الوظيفية، تُعتبر الأنشطة الاجتماعية، مثل التظاهرات ونشاطات الجمعيات، ضرورية لدعم التماسك الاجتماعي وتعزيز الوعي الجماعي بين الأفراد، فالتظاهرات لا تكون فقط للتعبير عن الآراء والمواقف، بل أيضا وسيلة لتجميع الأفراد حول قضايا مشتركة، ما يعزز من الوحدة بينهم ويؤدي إلى توازن النسق الاجتماعي.

أما نشاطات الجمعية، فتساهم في دمج الأفراد وإعطائهم منصة للمشاركة الفاعلة في المجتمع،فعندما يشارك الأفراد في نشاطات الجمعية، يكونون في حالة تفاعل مستمر، ويقومون بتعزيز قيم التعاون والتضامن التي تقوي البنية الاجتماعية،فوفقًا لبارسونز، هذا التفاعل هو جزء من "التكامل" الذي يحافظ على توازن النسق ويساعد على تحقيق الاستقرار داخل المجتمع.

كما أن جماعات الأصدقاء التي تشارك في هذه النشاطات تمثل دورًا أساسيًا في دعم استمرارية هذه الفعاليات، إذ تُعد الروابط الاجتماعية بين الأصدقاء إحدى القنوات التي تسهل مشاركة الأفراد في النشاطات الجماعية وتزيد من ارتباطهم بالمجتمع،وتعزز هذه الروابط من رأس المال الاجتماعي وتساعد على خلق بيئة متماسكة، حيث يشعر الأفراد بأنهم جزء من كل أكبر، يسهمون في بنائه وحمايته.

جدول رقم (21) يبين العلاقة بين نوع التظاهرات الثقافية و طبيعة حضور التظاهرات

طبيعة الحضور / نوع التظاهرات	فردي		مع الأسرة		مع الأصدقاء		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
احتفاليـــــة وطنية	68	%40,0	0	%00	68	%40,0	136	%80
فنية ثقافية	17	%10,0	17	%10,0	0	%00	34	%20
المجموع	85	%50,0	17	%10,0	68	%40,0	170	%100

يبين الجدول رقم (21) العلاقة بين نوع التظاهرات الثقافية وطبيعة الحضور، وتشير البيانات إلى أن الاحتفالات الوطنية تستحوذ على نسبة كبيرة من الحضور، حيث بلغت نسبة الحضور مع الأصدقاء 40%

ومع الأسرة 40%، بينما كان الحضور الفردي 0%. بالمقابل، نجد أن التظاهرات الفنية الثقافية تستقطب نسبة أقل بكثير من الحضور، حيث لا توجد أي نسبة لحضور الأفراد مع الأصدقاء أو الأسرة، في حين أن 10% فقط من الحضور كانت فردية.

إن النسبة العالية للحضور في الاحتفالات الوطنية تشير إلى أهمية هذه التظاهرات في تعزيز الروابط الاجتماعية بين الأفراد، فعندما يتجمع الأصدقاء والأسرة معا، فإن ذلك يعكس رغبتهم في الاحتفال بالهوية الوطنية والمشاركة في شعائر جماعية تعزز الانتماء إلى الوطن، كما أن هذه التظاهرات تساهم في خلق شعور بالوحدة والتضامن بين الأفراد، حيث يشعر الجميع بأنهم جزء من حدث أكبر يربطهم كأفراد ضمن مجتمع واحد.

وعلى النقيض من ذلك، تكشف البيانات عن أن التظاهرات الفنية الثقافية لم تحظ بنفس مستوى الحضور،و تعكس نسبة الحضور الفردي في هذه التظاهرات اختيار الأفراد للمشاركة بشكل منفرد، مما قد يدل على أن الفنون الثقافية تُعتبر تجربة شخصية أكثر من كونها نشاطًا اجتماعيًا،وقد يعود ذلك إلى عدة عوامل، منها التفضيلات الشخصية للأفراد واهتمامهم بالفنون، أو حتى اختلاف المواقف الثقافية للأفراد بالنسبة للاحتفالات الوطنية التي تعتبر غالبًا نشاطات جماهيرية.

كما تشير هذه النتائج إلى أن نوع التظاهرات الثقافية يؤثر بشكل مباشر على طبيعة الحضور، فالتظاهرات الوطنية تعزز الحضور الجماعي، بينما تجعل التظاهرات الفنية الأفراد يميلون أكثر إلى المشاركة الفردية،و هذا الفارق في طبيعة الحضور قد يعكس أيضًا الفجوات الثقافية والاجتماعية بين الأفراد، فالتظاهرات التي تحمل طابعا احتفاليا غالبا ما تكون أكثر جذبا للجموع، في حين أن التظاهرات الفنية قد تعتبر بمثابة مساحات للتعبير الذاتي والابتكار.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن العلاقة بين نوع التظاهرات الثقافية وطبيعة الحضور تعكس جوانب متعددة من التركيبة الاجتماعية والثقافية للمجتمع، إذ تلعب الاحتفالات الوطنية دورا محوريا في توحيد الأفراد وتعزيز الشعور بالانتماء، بينما تقدم الفنون الثقافية فرصًا للأفراد للتعبير عن أنفسهم، ومن هنا يتطلب الأمر التفكير في كيفية تعزيز الفنون الثقافية وزيادة الوعي بها، مما يسهم في تحسين مستويات الحضور والمشاركة في هذه التظاهرات، وتحقيق التوازن بين الحضور الجماعي والفردي في الفعاليات الثقافية سيساعد على تعزيز الهوية الثقافية وتحقيق نوع اجتماعي يستفيد منه الجميع.

جدول رقم (22) يبين إجابات المبحوثين هل أن الإقبال على هذه التظاهرات الثقافية كافي من اجل المشاركة في الحياة الثقافية

الإقبال كاف	ك	%
نعم	17	%10,0
لا	153	%90,0
المجموع	170	%100,0

يشير الجدول رقم (22) الذي يبين إجابات المبحوثين حول مدى كفاية الإقبال على التظاهرات من اجل المشاركة في الحياة الثقافية، حيث تشير النتائج إلى أن نسبة 10% فقط من المشاركين يرون أن الإقبال على هذه التظاهرات كافٍ، بينما 90% يرون العكس

وتظهر النتائج أن الغالبية العظمى من المشاركين، لا تعتقد أن الإقبال الحالي كافٍ لضمان مشاركة فعالة في الحياة الثقافية،وهذا يشير إلى وجود فجوة بين العرض الثقافي والطلب عليه،ويمكن أن تكون هناك عدة عوامل تؤثر على الإقبال على التظاهرات الثقافية منها ما يتعلق الأمر بنوعية الفعاليات المقامة، إذا كانت التظاهرات لا تعكس اهتمامات المجتمع أو لا تقدم محتوى جذاباً، فمن الطبيعي أن يتراجع الإقبال،بالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على مدى قدرة الأفراد على المشاركة في هذه الفعاليات، حيث قد يكون عدم توفر المولرد أو الانشغال بالالتزامات اليومية سببًا في انخفاض نسبة المشاركة.

كما قد يرتبط الأمر بالتوجهات الثقافية السائدة في المجتمع. في عصر المعلومات، أصبحت العديد من الثقافات الأخرى متاحة عبر الإنترنت، مما قد يؤدي إلى تراجع الاهتمام بالتظاهرات المحلية، اضافة الى أن زيادة انتشار وسائل التواصل الاجتماعي قد تُعزز من الافتتان بالثقافات العالمية على حساب الثقافة المحلية، مما يُعتبر تحديا كبيرا يجب مواجهته.

من جهة أخرى، فإن الأثر النفسي والاجتماعي لا يمكن تجاهله،فقد يكون هناك شعور عام بالاغتراب أو الإقصاء لدى بعض الأفراد، مما قد يجعلهم يشعرون بأن هذه التظاهرات لا تعكس تجاربهم أو اهتماماتهم، إذا كان المجتمع يعاني من انقسامات أو عدم المساواة، فقد يؤثر ذلك على درجة الانخراط في الأنشطة الثقافية لذلك ينبغي على المنظمين التفكير في كيفية جعل التظاهرات الثقافية أكثر شمولاً وتنوعًا.

علاوة على ذلك، من المهم النظر في دور المؤسسات الثقافية والحكومية في تعزيز الثقافة المحلية،فإلى جانب تنظيم الفعاليات، يجب أن تعمل هذه المؤسسات على خلق بيئة تفاعلية تشجع على المشاركة الفعالة،و يمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم الدعم للموهوبين والفنانين المحليين، وتعزيز التعليم الثقافي في المدارس والجامعات، وكذلك توفير منصات لمشاركة الأفكار والرؤى.

من خلال هذه القراءة السوسيولوجية، يتضح أن الإقبال على التظاهرات الثقافية ليس كافيًا بمفرده، بل يعتمد على مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية ويجب على المجتمعات العمل على تعزيز الهوية الثقافية وتحسين التجربة الثقافية بشكل عام، فهذه التحديات التي تواجه المشاركة في الحياة الثقافية تحتاج إلى حلول مبتكرة تستند إلى الفهم العميق لاحتياجات المجتمع وتوجهاته.

جدول رقم (23) يبين إجابات المبحوثين حول الهدف من تنظيم الجمعية للنشاطات الثقافية

الهدف من تنظيم النشاطات	ك	%
الترفيه	17	%10,0
التثقيف	68	%40,0
التوعية	68	%40,0
تفعيل العمل الثقافي	17	%10,0
المجموع	170	%100,0

يعكس الجدول رقم (23) إجابات المبحوثين حول الهدف من تنظيم الجمعية للنشاطات الثقافية، مما يسهم في فهم الدوافع وراء هذه الأنشطة وتأثيرها على المجتمع، ووفقًا للجدول، أظهرت النتائج أن 40% من المبحوثين يرون أن الهدف من تنظيم النشاطات الثقافية هو "التثقيف"، في حين أن نفس النسبة تُعزى إلى "التوعية"، وهذا يشير إلى أهمية الدور الذي تلعبه الجمعية في نشر المعرفة وتعزيز الوعي لدى المجتمع، وهو ما يتماشى مع الأهداف السوسيولوجية للجمعيات الثقافية التي تهدف إلى تطوير الفكر وتوسيع آفاق الأفراد.

من جهة أخرى، يُظهر الجدول أن 10% من المشاركين يعتقدون أن الهدف من النشاطات الثقافية هو "الترفيه"، هذا يعكس أيضًا بعدًا آخر للثقافة، حيث تُعتبر الأنشطة الثقافية وسيلة للهروب من ضغوط الحياة اليومية وتوفير مساحة للاسترخاء والتفاعل الاجتماعي. ولكن يُلاحظ أن هذه النسبة لا تتجاوز 10%، مما يدل على أن الترفيه ليس الدافع الرئيسي للمشاركة في هذه الأنشطة.

أما فيما يتعلق بـ "تفعيل العمل الثقافي"، فقد حصل على نسبة 10% فقط من المشاركين، وهذا قد يعكس عدم الوعي الكافي بأهمية العمل الثقافي كجزء من الهوية الاجتماعية والفردية، أو ربما يُشير إلى أن الجمعيات الثقافية تحتاج إلى جهود أكبر لتحفيز الأفراد على المشاركة الفعالة.

في ذات السياق يري بيير بورديو أن النشاطات الثقافية التي تنظمها الجمعيات ليست مجرد فعاليات للتسلية أو الترفيه، بل إنها أداة أساسية لتعزيز رأس المال الثقافي لدى الأفراد والمجتمع، فمن خلال هذه النشاطات، يتم نقل المعرفة وتعزيز المهارات الثقافية التي تساعد الأفراد على تطوير فهم أعمق للمجتمع والبيئة المحيطة بهم. وبالتالي، تعمل هذه النشاطات على تمكين الأفراد من مواجهة التحديات الاجتماعية والثقافية التي قد تعيق مشاركتهم الفعالة.

والهدف من هذه النشاطات الثقافية، مثل التوعية والتثقيف، هو تعزيز الوعي الجماعي وإثراء رأس المال الثقافي لدى الأفراد، ما يجعلهم أكثر قدرة على تحليل وفهم القضايا الاجتماعية والسياسية التي تؤثر في حياتهم. ووفقًا لبورديو، فإن تملك رأس المال الثقافي يمنح الأفراد مزيدًا من التأثير والسلطة داخل المجتمع، إذ يسهم في تمكينهم من تجاوز العقبات الطبقية والتمييز الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، تسهم هذه النشاطات في تكوين مجتمع أكثر تماسكًا، حيث يعزز الوعي الثقافي من تضامن الأفراد ويدفعهم للعمل المشترك من أجل قضايا تهمهم جميعًا وبذلك، تصبح النشاطات الثقافية التي

تنظمها الجمعيات وسيلة لتحفيز التغيير الاجتماعي وتعزيز التمكين الشخصي والجماعي، وتصبح الثقافة منبرًا لبناء قدرات الأفراد، مما يعزز فرصهم في الحصول على مكانة اجتماعية واقتصادي أفضل علاوة على ذلك، تعكس هذه النتائج توجهًا سوسيولوجيا مهما، حيث يُعتبر التثقيف والتوعية جزءًا من عملية بناء مجتمع متماسك وواعٍ، فالنشاطات الثقافية لا تقتصر فقط على الترفيه، بل تشمل أيضًا تعزيز القيم والمعرفة، مما يؤدي إلى تحسين مستوى الوعي الاجتماعي والسياسي لدى الأفراد.

جدول رقم (24) يبين رأي المبحوثين في مدى تحقيق النشاطات الثقافية لأهدافها

تحقيق الأهداف	ك	%
نعم	85	%50,0
لا	85	%50,0
المجموع	170	%100,0

يشير الجدول رقم (24) الى رأي المبحوثين في مدى تحقيق النشاطات الثقافية لأهدافها، حيث أظهر الجدول نتائج متساوية بين المبحوثين؛ حيث أفاد 50% منهم بأن النشاطات الثقافية تحقق أهدافها، في حين أبدى 50% آخرون عدم اقتناعهم بذلك.

حيث تلعب النشاطات الثقافية دورًا محورياً في تعزيز العلاقات الاجتماعية وتعميق الروابط بين الأفراد. من خلال الفعاليات الثقافية مثل المعارض، والمهرجانات، والحفلات الموسيقية، يُمكن للأفراد من مختلف الخلفيات الاجتماعية والثقافية التفاعل وتبادل الأفكار وهذا التفاعل يُعزز من روح الانتماء ويُساعد على تحقيق أهداف مجتمعية مثل التماسك الاجتماعي والتفاهم بين الثقافات المختلفة.

وعلى الرغم من أهمية النشاطات الثقافية، إلا أنها تواجه العديد من التحديات. من بين هذه التحديات، يمكن الإشارة إلى قلة التمويل والدعم اللوجستي، مما قد يؤثر سلبًا على جودة الفعاليات، بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك نقص في الترويج لهذه النشاطات، مما يقلل من نسبة المشاركة ويؤثر على النتائج المرجوة منها.

كما يشير انقسام الآراء بين المبحوثين إلى أن هناك حاجة إلى إجراء تقييم ذاتي للنشاطات الثقافية، و يمكن أن تُساهم آليات التقييم في تحديد نقاط القوة والضعف، وبالتالي تحسين فعالية النشاطات المستقبلية ومن المهم أيضًا إشراك المبحوثين في هذه العمليات، حيث يمكن أن يساهم تفاعلهم في تقديم رؤى جديدة تساهم في تحسين الأداء.

جدول رقم (25) يبين العلاقة بين الهدف من تنظيم الجمعية للنشاطات ومدى تحقيق الأهداف في الحياة الثقافية

تحقيق الهدف / الهدف من النشاط	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الترفيه	0	%00	17	%10,0	17	%10,0
التثقيف	68	%40,0	0	%00	68	%40,0
التوعية	0	%00	68	%40,0	68	%40,0
تفعيلالعملالثقافي	17	%10,0	0	%00	17	%10,0
المجموع	85	%50,0	85	%50,0	170	%100,0

يشير الجدول رقم (25) العلاقة بين الهدف من تنظيم النشاطات ومدى تحقيق هذه الأهداف في الحياة الثقافية ، حيث تتوزع البيانات في الجدول على أربعة أهداف رئيسية، وهي: الترفيه، التثقيف، التوعية، وتفعيل العمل الثقافي، ومن خلال تحليل هذه الأهداف، نجد أن نسبة 10% من المشاركين لم يعتبروا أن الهدف من النشاط الترفيهي قد تحقق، بينما 40% يعتبرون أن الهدف من التثقيف قد تحقق بشكل كامل. يتضح أن التثقيف يُعد أحد الأهداف الأكثر نجاحاً في تحقيق النتائج المرجوة، حيث لا يقتصر على إشباع حاجة معرفية فحسب، بل يسهم أيضاً في بناء وعي اجتماعي وثقافي لدى الأفراد.

وتُعتبر التثقيفية من الأهداف التي تحظى بأهمية كبيرة في العديد من المجتمعات، حيث تُساهم في تحسين مستوى التعليم وزيادة الوعي بين الأفراد وفي حالة هذا الجدول، نجد أن 40% من المشاركين قد اعتبروا أن أهداف التثقيف قد تحققت بنجاح،و يمكننا القول إن التثقيف يُعزز من قدرة الأفراد على التفكير النقدي ويشجع على الحوار والمناقشة، مما يُساعد في تحسين مستوى الحياة الثقافية.

وعند النظر إلى هدف التوعية، نجد أن النسبة متساوية، ويُشير ذلك إلى عدم وضوح الأثر الذي تُحدثه الأنشطة التوعوية في المجتمع. ربما يعود ذلك إلى ضعف التخطيط أو عدم استهداف الجمهور المناسب، مما يستدعي إعادة تقييم الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق هذا الهدف، التوعية، كأداة لرفع مستوى الوعي الاجتماعي والقضايا الهامة، تحتاج إلى استراتيجيات مبتكرة لجذب اهتمام الأفراد.

كما تظهر البيانات أن الترفيه لا يُعتبر هدفاً رئيسياً في تحقيق الأهداف الثقافية، حيث تتساوى النسب ،ويمكن أن يُعزى ذلك إلى أن الأنشطة الترفيهية غالبا ما تكون مرتبطة بتجارب غير رسمية، وبالتالي لا تُعطي القيمة الثقافية نفسها التي توفرها الأنشطة التثقيفية أو التوعوية، رغم ذلك، يمكن القول إن الترفيه يُشكل جزءا ضروريا من الحياة الثقافية، حيث يساهم في استرخاء الأفراد وتجديد نشاطهم.

جدول رقم (26) يبين إجابات المبحوثين حول مدى مساهمة نشاطات الجمعية في تغيير السلوك الاجتماعي للأفراد

المساهمة في تغيير سلوك الأفراد	ك	%
نعم	85	%50,0
لا	85	%50,0
المجموع	170	%100,0

وفقا للجدول رقم (26)، تم جمع بيانات عن آراء المبحوثين حول مساهمة نشاطات الجمعية في تغيير سلوك الأفراد، حيث أظهرت النتائج تساوي النسب بين من يرون أن هذه النشاطات تساهم في تغيير السلوك ومن يعتقدون أنها لا تفعل ذلك، حيث تشير النتائج إلى أن 50% من المبحوثين، أي 85 فرداً، يرون أن نشاطات الجمعية تساهم في تغيير سلوك الأفراد، بينما ينظر 50% آخرون إلى عدم وجود تأثير.

لنفهم هذه النتائج بشكل أعمق، يجب علينا النظر في الأبعاد السوسيولوجية التي تؤثر على كيفية استقبال الأفراد للنشاطات الجمعية ففي بعض الأحيان، قد تعكس الآراء السلبية عدم التواصل الفعّال بين الجمعية والمجتمع المستهدف و قد يكون هناك غياب للوعي بمستوى تأثير هذه النشاطات، أو حتى انعدام الثقة في الأهداف التي تسعى الجمعية لتحقيقها.

كما يلعب التعليم دورًا مهمًا في تشكيل القيم والسلوكيات، فحينما تعمل الجمعيات على تعزيز الوعي وتثقيف الأفراد حول أهمية السلوكيات الإيجابية، فإنها تساهم في تغيير القناعات وتوجيه الأفراد نحو مسارات جديدة، وقد يكون من الضروري على الجمعيات التركيز على برامج توعوية تشرح فوائد النشاطات وأثرها الإيجابي على المجتمع، مما قد يزيد من نسبة المقتنعين بفاعلية تلك النشاطات.

كما أن التفاعل المجتمعي يلعب دورًا رئيسيًا في تغيير السلوك، فالجمعيات التي تنجح في بناء شراكات مع مختلف فئات المجتمع (مثل المدارس، والجهات الحكومية، والقطاع الخاص) تكون أكثر قدرة على تحقيق تأثيرات إيجابية، وهذه الشراكات تسمح بنقل المعرفة وتعزيز القيم التي تسعى الجمعية لتطبيقها، مما يساهم في تقوية الروابط الاجتماعية.

جدول رقم (27) يبين إجابات المبحوثين حول مدى فعالية التظاهرات التي تنظمها الجمعيات

فعالية التظاهرات	ك	%
نعم	34	%20,0
لا	136	%80,0
المجموع	170	%100,0

بناءً على جدول رقم (27) الذي يبين إجابات المبحوثين حول مدى فعالية هذه التظاهرات، تشير البيانات إلى أن 20% من المبحوثين يرون أن التظاهرات التي تنظمها الجمعيات فعالة، بينما 80% يرون أنها غير فعالة.

قد تكون العوامل الثقافية أحد الأسباب الرئيسية التي تؤثر في فعالية التظاهرات، فعلى الرغم من وجود رغبة عامة في المشاركة في الأنشطة الاجتماعية، إلا أن الفهم المحدود لأهمية هذه التظاهرات وتأثيرها قد يقلل من المشاركة الفعلية. ففي كثير من الأحيان، ينظر الأفراد إلى هذه الفعاليات كأنها مجرد أنشطة ترفيهية أو كوسيلة

للتعبير عن القضايا الاجتماعية، دون إدراكهم لقدرتها على التأثير على السياسات العامة أو تحسين الظروف الاجتماعية.

كما يمكن أن تلعب العوامل الاقتصادية دورًا مهمًا في تقييم فعالية التظاهرات، وفي العديد من المجتمعات، قد تعاني الجمعيات من نقص في الموارد المالية، مما يؤثر على قدرتها على تنظيم فعاليات مؤثرة وجذابة، وهذا قد يؤدي إلى عدم تلبية احتياجات المشاركين وتوقعاتهم، مما ينعكس سلبا على تقييمهم لهذه الفعاليات.

من الجانب السياسي، قد تؤثر الضغوط السياسية والقيود المفروضة على حرية التعبير على قدرة الجمعيات على تنظيم تظاهرات فعالة، فإذا كانت الجمعيات تواجه معارضة من السلطات أو تعاني من قلة الدعم الحكومي، فإن ذلك يمكن أن يحد من قدرتها على جذب الأفراد والمشاركة الفعالة.

من المهم أيضا النظر في أثر التوجهات الاجتماعية على فعالية التظاهرات، ففي بعض الأحيان، قد تكون هناك انقسامات اجتماعية أو ثقافية تؤثر على مدى فعالية الفعاليات، فعلى سبيل المثال، قد تجد بعض الفئات نفسها غير معنية أو غير ممثلة في التظاهرات، مما يجعلهم يترددون في المشاركة.

في سياق قراءة سوسيولوجية لهذا الجدول، يمكننا أن نستنتج أن الجمعيات بحاجة إلى إعادة تقييم استراتيجياتها في تنظيم التظاهرات، فيجب أن تأخذ بعين الاعتبار التحديات الثقافية والاقتصادية والسياسية التي تواجهها وتعزيز الوعي حول أهمية المشاركة في هذه الفعاليات والتواصل بشكل فعال مع المجتمع يمكن أن يسهم في تحسين مستوى الفعالية.

المحور الثالث: مساهمة منظمات المجتمع المدني في حماية التراث الثقافي المادي واللامادي

جدول رقم (28) يبين إجابات المبحوثين هل هناك دورات تكوينية للفاعلين الجمعويين لغرض المحافظة على التراث المادي واللامادي

دورات تكوينية	ك	%
نعم	34	%20,0
لا	136	%80,0
المجموع	170	%100,0

من خلال جدول رقم (28) الذي يبين إجابات المبحوثين حول وجوددوراتتكوينيةللفاعلينالجمعوييننلغرضالمحافظةعلىالتراثالماديواللامادي ،حيث أظهرت النتائج أن 20% فقط من المبحوثين أكدوا وجود دورات تكوينية، بينما أشار 80% منهم إلى عدم وجودها، يعكس هذا التفاوت في النسب فجوة واضحة في مجال التدريب والتأهيل المتعلق بالتراث، مما يستدعي مزيداً من التحليل السوسيولوجي لفهم العوامل المساهمة في هذه الظاهرة.

تشير هذه النتائج إلى أهمية الفاعلين الجمعويين في الحفاظ على التراث الثقافي، لكن ضعف برامج التدريب يعكس نقصًا في الجهود المبذولة لتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة، فالتراث، سواء كان مادياً مثل المعالم التاريخية أو لا مادياً مثل التقاليد والفنون الشعبية، يتطلب عناية مستمرة وفهم عميق لضمان استدامته.

ويعتبر الحفاظ على التراث جزءاً من الهوية الثقافية لأي مجتمع، وفي غياب الدورات التكوينية، قد يجد الفاعلون الجمعويون صعوبة في تطوير استراتيجيات فعالة للحفاظ عليه، إذ لا يكفي أن يكون هناك اهتمام شعبي بالتراث، بل يجب أن يتزامن ذلك مع توفير التدريب المناسب لتمكين الأفراد من التصرف بشكل فعّال.

إلى جانب ذلك، تعكس النتائج كذلك قصورا في السياسات الحكومية والمبادرات المجتمعية التي تهدف إلى تعزيز الوعي الثقافي، فمن الضروري أن تتعاون الهيئات المعنية مع المجتمع المدني لتوفير فرص تدريبية مستدامة تلبي احتياجات الفاعلين الجمعويين وتساعدهم في تطوير مهاراتهم.

من ناحية أخرى، يتضح أن وجود الدورات التكوينية يمكن أن يسهم في تمكين المجتمعات المحلية من استعادة وتقوية هويتها الثقافية، مما يعزز من قدرتها على مواجهة التحديات الناتجة عن العولمة والتغيرات السريعة، لذا يجب أن تكون هناك استراتيجيات واضحة للتعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية لإنشاء برامج تدريب فعّالة ومرنة.

بناءً على ما تقدم، فإن النتائج التي توصلت إليها الدراسة تُبرز الحاجة الملحة إلى تطوير برامج تدريبية للفاعلين الجمعويين، إذ تساهم هذه الدورات في تعزيز الفهم المعرفي والمهارات العملية اللازمة للحفاظ على التراث. إن العمل على هذا المستوى يمكن أن يحدث تغييراً جذرياً في كيفية إدارة التراث الثقافي، مما يسهم في استدامته للأجيال القادمة، وبالتالي يظل توفير الدورات التكوينية أحد العوامل الرئيسية لضمان فاعلية الجهود المبذولة في الحفاظ على التراث، وينبغي على المجتمعات والهيئات المعنية أن تعطي الأولوية لهذه المبادرات لضمان عدم اندثار التراث الثقافي، كما أن الالتزام بتدريب الفاعلين الجمعويين سيعود بالنفع على المجتمع ككل، وسيؤدي إلى تعزيز الهوية الثقافية وضمان استمرارية التراث للأجيال المقبلة.

جدول رقم (29) يبين إجابات المبحوثين هل سبق للجمعية تقديم مقترحات حول حماية التراث

تقديم مقترحات	ك	%
نعم	153	%90,0
لا	17	%10,0
المجموع	170	%100,0

يعكس جدول رقم (29) إجابات المبحوثين حول مدى مشاركة هذه الجمعيات في تقديم مقترحات لحماية التراث، حيث أظهرت النتائج أن 90% من المبحوثين أكدوا أن جمعياتهم قدمت مقترحات في هذا السياق، بينما 10% فقط لم يشاركوا في ذلك.

تشير هذه الأرقام إلى أن الجمعيات تلعب دورا نشطا في حماية التراث الثقافي، مما يعكس الوعي الجماعي بأهمية هذا التراث، وتقديم المقترحات من قبل الجمعيات يعد خطوة ضرورية لتفعيل الجهود المبذولة في هذا المجال، حيث تُسهم هذه المقترحات في توجيه السياسات العامة وتعزيز التعاون بين مختلف الفاعلين في المجتمع، ومن الناحية السوسيولوجية، يمكن فهم هذا التوجه من خلال عدة عوامل، منها أنه يظهر التأييد القوي من قبل الجمعيات أهمية التراث في تشكيل الهوية الثقافية للأفراد والمجتمعات، إذ أن التراث الثقافي ليس مجرد تاريخ ماضٍ، بل هو جزء من الحاضر يؤثر في التفاعلات الاجتماعية والسلوكيات اليومية، إضافة الى أنه يُعزز دور الجمعيات في تقديم مقترحات حماية التراث من التفاعل بين الأفراد والمجتمع، فتقديم هذه المقترحات يعكس المشاركة الفعّالة للمواطنين في قضاياهم المحلية، مما يسهم في بناء مجتمع مدني قوي يتمتع بالمسؤولية الاجتماعية.

علاوة على ذلك، يمكن أن يُنظر إلى النتائج كمؤشر على فعالية الجمعيات في تحفيز الحوار المجتمعي حول قضايا التراث، حيث يعد الحوار والمناقشة حول أهمية التراث أساسيين في رفع مستوى الوعي بأهمية الحفاظ عليه للأجيال القادمة.

ومع ذلك، يُظهر الـ 10% من المبحوثين الذين لم يشهدوا أي نشاط من الجمعيات حول تقديم المقترحات الحاجة إلى تعزيز التوعية والدعم لهذه الجمعيات، خصوصًا في المناطق الأقل حظًا، لذا يجب أن تُبذل جهود أكبر لتشجيع جميع فئات المجتمع على المشاركة في الحفاظ على التراث.

في المحصلة تظهر إجابات المبحوثين أن الجمعيات تلعب دورا حيويا في حماية التراث الثقافي، حيث تُعبر النتائج عن مستوى عالٍ من الوعي والمشاركة، ومن الضروري دعم هذه الجهود وتعزيز التنسيق بين الجمعيات والمجتمع المدني والسلطات المحلية لضمان الحفاظ على التراث الثقافي وتعزيزه، والحفاظ على التراث يُعتبر مسؤولية جماعية، ويجب أن يكون جزءًا من استراتيجية وطنية شاملة تضمن استدامته للأجيال القادمة.

جدول رقم (30) يبين إجابات المبحوثين حول المواقع الالكترونية التي تمتلكها الجمعية للتعريف بالتراث الثقافي

المواقع الالكترونية	ك	%
اليوتيوب	17	%10,0

الفيسبوك	153	%90,0
المجموع	170	%100,0

تظهر البيانات من جدول رقم (30) الذي يوضح إجابات المبحوثين حول المواقع الإلكترونية التي تمتلكها الجمعية للتعريف بالتراث الثقافي أن 90% من المشاكين يستخدمون منصة فيسبوك كوسيلة رئيسية للتواصل ونشر المعلومات حول التراث الثقافي، بينما يظهر استخدام يوتيوب بنسبة 10% فقط، وهذه الأرقام تدل على تفضيل واضح لمنصة فيسبوك، التي تتيح للمستخدمين نشر المحتوى بشكل تفاعلي، مما يسهل الوصول إلى شريحة واسعة من الجمهور.

تجسد هذه النتائج توجهات المجتمع نحو وسائل الإعلام الاجتماعية، حيث يجد الأفراد في فيسبوك وسيلة أكثر قرباً للتفاعل والمشاركة، ويعد فيسبوك منصة اجتماعية تتسم بالتنوع والقدرة على مشاركة المحتوى بمختلف أشكاله، مما يساهم في نشر التراث الثقافي بطرق مبتكرة، وفي المقابل، قد يعود انخفاض استخدام يوتيوب إلى كون الفيديوهات تتطلب موارد إنتاجية أكبر، مما يجعل الجمعيات تميل إلى استخدام فيسبوك كخيار أكثر عملية واقتصادية.

علاوة على ذلك، يمكن أن تؤثر هذه النتائج على الاستراتيجيات المستقبلية للجمعيات الثقافية في استغلال المنصات الرقمية، فإذا كانت الغالبية العظمى من الجمهور تفضل فيسبوك، فإن الجمعيات يجب أن تركز جهودها على تطوير محتوى جذاب يتماشى مع اهتمامات المتابعين،كما يمكن أن تتضمن هذه الاستراتيجيات إنشاء حملات توعوية تفاعلية، وورش عمل تعليمية، أو مسابقات ثقافية عبر الإنترنت لجذب الانتباه وتعزيز المشاركة.

على ضوء ماسبق تعكس البيانات تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في التعريف بالتراث الثقافي، بينما تبين الأرقام تفضيل فيسبوك كأداة رئيسية، تظل الحاجة إلى فهم أعمق لكيفية استثمار هذه المنصات في تعزيز التراث الثقافي قائمة، ومن المهم أن تتبنى الجمعيات الثقافية استراتيجيات متكاملة تجمع بين الفيسبوك ووسائل التواصل الأخرى، مثل يوتيوب، لتعزيز وجودها الرقمي وتوسيع نطاق تأثيرها.

جدول رقم (31) يبين إجابات المبحوثين حول مدى وجود مساهمة شعبية

وجود مساهمة شعبية	ك	%
نعم	68	%40,0

لا	102	%60,0
المجموع	170	%100,0

من خلال جدول رقم (31)، الذي يوضح إجابات المبحوثين حول مدى وجود مساهمة شعبية، ووفقًا للجدول، جاءت نسبة 40% من المبحوثين (68 شخصًا) مؤيدة لفكرة وجود مساهمة شعبية، بينما أبدى 60% (102 شخص) عدم إيمانهم بهذه المساهمة، وهذه النسبة تعكس وجود انقسام في الرأي حول مفهوم المشاركة الشعبية، مما يثير تساؤلات حول الأسباب وراء هذا الانقسام وكيف يمكن أن يؤثر على المجتمع ككل.

ويمكن تفسير هذه النتائج من خلال عدة عوامل اجتماعية وثقافية وقد تعكس اجابات المبحوثين ممن يعتقدون بوجود مساهمة شعبية شعورًا بالإحباط أو عدم الثقة في المؤسسات الحكومية في سياقات عديدة، حيث يشعر المواطنون بأن آرائهم لا تؤخذ بعين الاعتبار في عملية اتخاذ القرارات، مما يضعف الرغبة في المشاركة، وهذا الأمر يشير إلى وجود فجوة بين المجتمع والسلطات، حيث يفشل القادة في تفعيل دور المجتمع بشكل فعّال، إضافة الى أن هناك عوامل ثقافية تلعب دورًا في تحديد كيفية فهم الأفراد للمساهمة الشعبية، فبعض المجتمعات قد تكون مهيأة تاريخيًا للاعتماد على الهياكل الرسمية فقط، مما يؤدي إلى عدم إدراك المواطنين لضرورة وأهمية المشاركة الشعبية،وقد تؤثر الثقافة السياسية على كيفية استجابة الأفراد للمسؤوليات الاجتماعية، سواء كانت ثقافة تشجع على المشاركة أو تساهم في إضعافها.

كما أن انعدام المساهمة الشعبية يترتب عليه آثار سلبية على التنمية المجتمعية فالمشاركة الفعالة تسهم في تعزيز الهوية الجماعية وتقوية الروابط الاجتماعية، وعندما يشعر الأفراد بأن لهم صوتا، فإنهم يصبحون أكثر ارتباطًا بمجتمعاتهم وأكثر التزامًا بتحقيق أهداف التنمية، وعدم وجود مشاركة فعالة قد يؤدي إلى الشعور بالعزلة وفقدان الهوية، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار الاجتماعي.

ولتحسين المساهمة الشعبية، يجب أن تكون هناك استراتيجيات تحفيزية تشجع الأفراد على الانخراط في العملية الديمقراطية، ويمكن أن تشمل هذه الاستراتيجيات توفير برامج توعوية حول أهمية المشاركة، وتسهيل الوصول إلى المعلومات، وتعزيز الشفافية في صنع القرار،كما يجب على الحكومات والمؤسسات المدنية أن تعمل معًا لتوفير بيئة مناسبة تشجع على الحوار والمشاركة.

جدول رقم (32) يبين إجابات المبحوثين حول قيام الجمعية بتعبئة الجماهير وتوعيتهم حول عملها في مجال حماية التراث

تعبئة الجماهير	ك	%
نعم	119	%70,0
لا	51	%30,0
المجموع	170	%100,0

من خلال جدول رقم (32) الذي يبين إجابات المبحوثين حول قيام الجمعية بتعبئة الجماهير وتوعيتهم حول عملها في مجال حماية التراث تبين المجال، أظهرت النتائج أن 70% من المبحوثين يرون أن الجمعية تُسهم بشكل فعّال في تعبئة الجماهير وتوعيتهم، بينما اعتبر 30% أن دور الجمعية في هذا السياق غير كافٍ.

تشير هذه النتائج إلى أهمية الدور الذي تلعبه الجمعيات في نشر الوعي حول التراث الثقافي، الذي يُعد جزءا لا يتجزأ من هوية المجتمعات، وتتضمن هذه الأنشطة التثقيفية تنظيم ورش عمل، ندوات، وحملات توعوية تهدف إلى تعزيز معرفة الجماهير بأهمية الحفاظ على التراث.

ويمكن اعتبار النسبة المرتفعة (70%) من المبحوثين الذين يؤكدون فعالية الجمعية مؤشرًا على نجاحها في الوصول إلى الجماهير وبناء جسور من الثقة معهم. وهذا ما يعكس أهمية الاستجابة لاحتياجات المجتمع المحلي واستهداف الموضوعات التي تهمه.

ويمكن القول أن تأثير الجمعية في تعبئة الجماهير يعتمد بشكل كبير على قدرتها على التواصل الفعّال مع الأفراد، وهنا تأتي أهمية استخدام وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية لنشر المعلومات حول أنشطة الجمعية ودعوة الأفراد للمشاركة فيها، ويجب أن يكون الهدف هو تجاوز حدود الفئة المستهدفة التقليدية، والعمل على جذب كافة شرائح المجتمع.

كما أن وجود مؤشرات إيجابية مثل تلك المذكورة يُشير إلى ضرورة دعم الجمعيات الأهلية من خلال المزيد من الموارد والتمويل، حتى تتمكن من الاستمرار في توسيع نشاطها وزيادة تأثيرها، فعندما تتاح للجمعيات الموارد اللازمة، تصبح قادرة على تقديم برامج تعليمية وتوعوية أفضل وأكثر تنوعًا.

علاوة على ذلك، تبرز أهمية الشراكة بين الجمعيات والجهات الحكومية والمؤسسات التعليمية، ولعل التعاون في تنظيم الفعاليات يمكن أن يعزز من قدرة الجمعية على الوصول إلى جمهور أوسع، ومن المهم أن تكون الرسائل الموجهة للجماهير واضحة وملموسة، بحيث تشجع الأفراد على الانخراط والمشاركة الفعالة.

في الختام، يظهر استبيان الجمعية حول تعبئة الجماهير أن هناك تقديرا واسعا لدورها في توعية المجتمع بحماية التراث، ومع ذلك فإن الحاجة إلى تحسين استراتيجيات التواصل والمشاركة تبقى قائمة، ويمكن للجمعيات أن تكون فاعلة في تعزيز الوعي الاجتماعي حول التراث، ولكن ذلك يتطلب دعمًا مستمرًا وتعاوناً متكاملاً مع مختلف فئات المجتمع.

جدول رقم (33) يبين العلاقة بين قيام الجمعية بتعبئة الجماهير وتوعيتهم حول عملها ومدى وجود مساهمة شعبية

وجود مساهمة شعبية / تعبئة الجماهير	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	68	40%	51	30,00%	119	70,00%

لا	0	%0	51	30,00%	51	30,00%
المجموع	68	40%	102	60%	170	100%

يبرز جدول رقم (33) الذي يبين العلاقة بين جهود الجمعية في تعبئة الجماهير ومدى وجود مساهمة شعبية، وتشير البيانات إلى أن 70% من المشاركين أفادوا بأن الجمعية قامت بتعبئة الجماهير، مما يعكس قدرة الجمعية على الوصول إلى شريحة واسعة من المجتمع، وفي الوقت ذاته، يوضح الجدول أن 40% من المشاركين الذين تم تعبئتهم قاموا بمساهمات فعلية. هذا التوزيع يطرح تساؤلات حول مدى فعالية التعبئة الجماهيرية في تحفيز العمل الجماعي والمشاركة الفعالة.

بالنظر إلى الجانب الآخر، نجد أن 30% من المشاركين لم يشعروا بوجود تعبئة جماهيرية من قبل الجمعية، وهذا يمثل تحدياً كبيراً للمنظمات الأهلية. إن عدم قدرة الجمعية على الوصول إلى هذه الفئة يشير إلى ضعف في استراتيجيات التواصل والتوعية، مما قد يؤثر سلبًا على قدرة الجمعية في تحقيق أهدافها، من جهة أخرى، تكشف البيانات أيضًا أن الفئة التي لم تشعر بوجود تعبئة جماهيرية لم تسجل أي مساهمة شعبية، وهذا يشير إلى وجود علاقة طردية بين تعبئة الجماهير والمساهمة الشعبية، حيث يمكن تفسير ذلك بأن الوعي والتفاعل مع الجمعية يعدان شرطًا أساسيًا للمشاركة.

ويمكن تحليل هذه النتائج من منظور سوسيولوجي، حيث تعكس أهمية بناء الثقة بين الجمعية والجماهير. يتطلب الأمر استراتيجيات فعالة لتعزيز الوعي وتقديم المعلومات بشكل يسهم في إشراك الناس في الأنشطة. كما أن هناك حاجة لفهم ديناميات المجتمع المستهدف، بما في ذلك العوامل الثقافية والاجتماعية التي قد تؤثر على رغبة الأفراد في المشاركة.

أيضًا، قد يكون من المفيد التفكير في كيفية تحسين عملية تعبئة الجماهير، بحيث تتضمن استراتيجيات أكثر شمولاً للوصول إلى الفئات الأقل تفاعلاً. يمكن أن تشمل هذه الاستراتيجيات حملات توعية، ورش عمل، وفعاليات ميدانية، تهدف إلى تعزيز الثقة والتواصل المباشر مع الجماهير.

ن منظور المقاربة الوظيفية، تلعب الجمعيات دوراً أساسياً في تعبئة الجماهير وتعزيز التماسك الاجتماعي. تُعد التعبئة الجماهيرية وسيلة فعّالة لتوجيه الأفراد نحو أهداف وقيم مشتركة، حيث تعمل الجمعيات كقناة للتواصل

وتفعيل الطاقات المجتمعية، ومن خلال النشاطات الجماعية والتظاهرات، تساهم الجمعيات في خلق مساحة للتفاعل الاجتماعي وتعزيز الوعي بالقضايا المجتمعية، مما يدعم التكامل والاستقرار الاجتماعي.

وترى المقاربة الوظيفية أن تعبئة الجماهير عبر الجمعيات تساعد على تلبية احتياجات المجتمع من خلال استجابة منظّمة للمشكلات والتحديات، فالجمعيات تقوم بدور "التكامل"، حيث تسهم في دمج الأفراد حول رؤى مشتركة وتعزيز شعورهم بالانتماء، وهذا التكامل يحقق توازنا ضروريا في النسق الاجتماعي، ما يسهم في تجنب التوترات الاجتماعية والنزاعات،كما تعزز الجمعيات الروابط الاجتماعية وتقوي من رأس المال الاجتماعي، إذ تتيح للأفراد فرصة المشاركة النشطة والتفاعل مع قضاياهم

جدول رقم (34) يبين إجابات المبحوثين حول تلقي الجمعية لدعم مالي في مجال حماية التراث

تلقي الدعم المالي	ك	%
نعم	34	%20,0
لا	136	%80,0
المجموع	170	%100,0

تشير نتائج الجدول رقم (34) إلى إجابات المبحوثين حول تلقي الجمعية لدعم مالي في مجال حماية التراث. حيث أظهرت البيانات أن نسبة 20% فقط من المشاركين أشاروا إلى أنهم تلقوا دعما ماليا، بينما عبرت نسبة 80% عن عدم تلقي أي دعم،وهذه النتائج تثير العديد من التساؤلات حول العوامل السوسيولوجية والاقتصادية التي تؤثر على قدرة الجمعيات على الحصول على الدعم المالي.

إن حماية التراث الثقافي تعتبر من القضايا الأساسية التي تواجه المجتمعات، خاصة في ظل التحديات التي تفرضها العولمة والتغيرات السريعة. تعكس إجابات المبحوثين من الذين لم يتلقوا دعما ماليا واقعا مريرا، حيث يظهر أن العديد من الجمعيات التي تعمل في هذا المجال قد تعاني من نقص في الموارد المالية اللازمة لتحقيق أهدافها، وهذا يطرح تساؤلات حول مدى اهتمام الجهات الممولة بحماية التراث، وأهمية هذا الموضوع في الأجندة السياسية والاقتصادية.

من الناحية السوسيولوجية، يمكن النظر إلى هذه النتائج من خلال عدة زوايا فقد يعكس عدم تلقي الدعم المالي حالة من عدم الوعي أو الاهتمام من المجتمع المحلي بحماية التراث الثقافي، وهذا الأمر يتطلب جهوداً توعوية أكبر لزيادة الوعي بأهمية التراث وتعزيز قيمة الانتماء الثقافي. ثانياً، قد تكون هناك عقبات تنظيمية وإدارية أمام الجمعيات التي تسعى للحصول على التمويل، وقد تشمل هذه العقبات نقص الخبرة في كتابة المقترحات أو عدم القدرة على التواصل الفعال مع الجهات الممولة.

علاوة على ذلك، يجب النظر إلى تأثير البيئة الاقتصادية العامة على قدرة الجمعيات على الحصول على التمويل، وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة قد تتقلص ميزانيات الحكومات والمؤسسات الخاصة المخصصة لدعم الأنشطة الثقافية، وهذه الظروف قد تؤدي إلى نقص الاستثمارات في حماية التراث، مما يؤثر بشكل مباشر على جهود الجمعيات التي تعمل في هذا المجال.

في المقابل، نجد أن الدعم المالي يعد عنصراً حاسمًا لتحقيق الاستدامة في مشاريع حماية التراث، فهو يمكن الجمعيات من تنفيذ برامج توعوية وتنموية، ويساعد على تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين من خلال استثمارهم في تراثهم الثقافي من هنا، يجب على صانعي القرار والمجتمع المدني العمل معًا لتطوير استراتيجيات فعالة لجذب التمويل، سواء من خلال شراكات مع القطاع الخاص أو من خلال حملات جمع التبرعات.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تلعب المؤسسات التعليمية دورًا مهمًا في تعزيز الوعي بأهمية التراث من خلال إدراج مفاهيم حماية التراث في المناهج الدراسية،كما يمكن أن تعزز وسائل الإعلام من هذه الجهود من خلال تسليط الضوء على القضايا المتعلقة بالتراث الثقافي، مما قد يساعد في تغيير الرأي العام نحو أهمية دعم هذه المشاريع.

ختامًا، تعكس إجابات المبحوثين ضرورة تكثيف الجهود لحماية التراث الثقافي وتعزيز الدعم المالي للجمعيات المعنية، وهذا يتطلب ذلك من المجتمع بأسره، بما في ذلك الأفراد والمؤسسات الحكومية والخاصة، الالتزام بحماية التراث كجزء من هويتهم الثقافية والمجتمعية، إذ أن التراث ليس مجرد ماضي، بل هو أساس لبناء المستقبل.

جدول رقم (35) يبين إجابات المبحوثين حول الأساليب المعتمدة في حفظ الذاكرة الثقافية لمجتمع تيزى وزو

الأساليبالمعتمدة	ك	%
المحاكاة	68	%40,0

التوثيق	68	%40,0
التعليمالتفاعلي	17	%10,0
صيانةالآثار	17	%10,0
المجموع	170	%100,0

وفقًا لجدول رقم (35)، تظهر إجابات المبحوثين حول الأساليب المعتمدة في حفظ الذاكرة الثقافية لهذا المجتمع، نجد أن المحاكاة والتوثيق تصدرا قائمة الأساليب المعتمدة، حيث حصل كل منهما على نسبة 40% من إجابات المبحوثين،كما سجل التعليم التفاعلي وصيانة الآثار على نسب أقل، حيث سجلت كل منهما 10%

والمحاكاة، بصفتها أسلوباً تقليدياً، تلعب دورًا رئيسيًا في نقل العادات والتقاليد من جيل إلى جيل، ويقوم الأفراد بتقليد السلوكيات والممارسات الثقافية، مما يعزز الشعور بالانتماء والهوية، وهذا الشكل من التعلم لا يقتصر فقط على الأفعال، بل يشمل أيضًا القيم والمعتقدات التي تشكل جوهر الثقافة.

أما التوثيق، فيعكس الحاجة إلى الحفاظ على المعلومات والمعرفة الثقافية من خلال الكتابة والتسجيل يُعتبر التوثيق أساسيًا في عصر المعلومات، حيث يسهم في تخزين التراث الثقافي وضمان استمراريته، ومن خلال توثيق الأحداث، الأساطير، والقصص الشعبية، يُمكن للأفراد إعادة استكشاف ماضيهم وتقاليدهم، مما يعزز الشعور بالترابط الاجتماعي.

كما أن التعليم التفاعلي يشير إلى الأساليب الحديثة في نقل المعرفة، والتي تعتمد على التفاعل بين المعلم والطلاب، ووجود هذه الطريقة في حفظ الذاكرة الثقافية يشير إلى رغبة المجتمع في إدماج الأجيال الجديدة في العملية الثقافية بطريقة حديثة تواكب الزمن.

أما صيانة الآثار، فهي تعكس الجهد المبذول للحفاظ على المعالم الثقافية والتاريخية، وهي تمثل شريان الحياة لذاكرة المجتمع، وهذا يُظهر وجود وعي محدود بأهمية الآثار كجزء من الهوية الثقافية.

كما تعتبر الجمعيات من المؤسسات المدنية المهمة التي تلعب دورًا محورياً في الحفاظ على الذاكرة الجماعية والثقافية للمجتمعات، و هذه الجمعيات، سواء كانت ثقافية، اجتماعية، أو تاريخية، تسعى إلى توثيق الذاكرة وترويجها عبر أنشطة متنوعة، مثل تنظيم الفعاليات الثقافية والمعارض والندوات، مما يعزز من الوعي الثقافي بين الأفراد.

من خلال القيام بحفظ الوثائق التاريخية، وتعزيز التراث الثقافي، وتوثيق الأحداث التاريخية والشهادات الحية، تعمل الجمعيات على تجسيد الهوية الجماعية للأفراد، مما يساعد في فهمهم لماضيهم ويعزز من انتمائهم لمجتمعهم، وهذه الأنشطة لا تقتصر على حفظ الذاكرة فقط، بل تساهم أيضاً في بناء الوعي المجتمعي وتعزيز القيم الإنسانية والاجتماعية.

وتتميز المقاربة الوظيفية لهذه الجمعيات بتركيزها على الأبعاد الاجتماعية والنفسية للتفاعل بين الأفراد والمجتمع، حيث تؤدي هذه الأنشطة إلى تعزيز التواصل بين الأجيال، وتوفير منصة لنقل المعرفة والخبرات بين الأفراد، مما يسهم في تكوين مجتمع متماسك وقادر على مواجهة التحديات.

بالإضافة إلى ذلك، تلعب الجمعيات دوراً في تعزيز السياحة الثقافية من خلال استقطاب الزوار للاطلاع على التراث المحلي، مما يساهم في دعم الاقتصاد المحلي ويزيد من الوعي بأهمية الحفاظ على الذاكرة الثقافية.

جدول رقم (36) يبين إجابات المبحوثين حول مدى استجابة الجهات المختصة للتدخلات الميدانية التي تقوم بها الجمعية

استجابة الجهات المختصة	ك	%
المحاكاة	51	%30,0
التوثيق	102	%60,0
التعليمالتفاعلي	17	%10,0
المجموع	170	%100,0

يظهر جدول رقم (36) نتائج استطلاع آراء المبحوثين حول هذا الموضوع، حيث تم تقسيم الاستجابات إلى ثلاث فئات رئيسية: المحاكاة، التوثيق، والتعليم التفاعلي، حيث ووفقا للبيانات، أظهرت نسبة 30% من المشاركين أنهم يعتبرون أن الجهات المختصة تستجيب بشكل جيد للمحاكاة التي تقوم بها الجمعية، في المقابل، جاءت نسبة 60% من المبحوثين لتؤكد استجابة الجهات المختصة بشكل إيجابي للتوثيق.

هذه النسبة تشير إلى وجود وعي محدود بأهمية المحاكاة كأداة لتقييم وتطوير البرامج. المحاكاة، التي تعني تقليد الظروف الواقعية أو تطوير سيناريوهات معينة، قد تكون وسيلة فعالة لتقييم الأداء، ومع ذلك، تبقى هذه النسبة متدنية مما يدل على أن هناك حاجة ملحة لتحسين كيفية استجابة الجهات المختصة في هذا الجانب.

في المقابل، جاءت نسبة من المبحوثين لتؤكد استجابة الجهات المختصة بشكل إيجابي للتوثيق، وهذه النسبة تعكس أهمية توثيق المعلومات والبيانات كجزء من التدخلات الميدانية، ويعتبر التوثيق أداة فعالة لتحسين شفافية العمل الذي تقوم به الجمعيات ويضمن أن تكون الجهود مرئية ومفيدة للمجتمع، كما يشير هذا إلى أن الجهات المختصة تدرك القيمة الكبيرة التي يضيفها التوثيق، مما يؤدي إلى تحسين آليات العمل المشتركة بين الجمعيات والجهات الحكومية.

أما بالنسبة للتعليم التفاعلي، فقد أظهرت النتائج أن نسبة من المبحوثين يرون أن الجهات المختصة تستجيب بشكل جيد في هذا المجال، والتعليم التفاعلي يمثل منهجية تعزز من فعالية التعلم من خلال التفاعل بين المعلم والمتعلم، والنسبة المنخفضة تعكس عدم تقدير كاف لدور التعليم التفاعلي في تحسين مستوى الاستجابة، ويعتبر ذلك مقلقًا، حيث يشير إلى حاجة ملحة لتطوير استراتيجيات التعليم التي تستند إلى التفاعل والشمولية.

إجمالا، يبرز الجدول المشار إليه أن استجابة الجهات المختصة للتدخلات الميدانية ليست متساوية عبر جميع المجالات. فعلى الرغم من أن التوثيق يحظى بأكبر نسبة من القبول، إلا أن النسب الأخرى تشير إلى وجود قصور في الفهم والتطبيق الفعال لبعض الأدوات الاجتماعية المهمة، ويمكن أن نستنتج أن هناك حاجة لتوعية أكبر للجهات المختصة حول أهمية جميع أدوات التدخل الميداني، بما في ذلك المحاكاة والتعليم التفاعلي ،كما ينبغي أن تسعى الجمعيات إلى تعزيز شراكات أكثر فاعلية مع هذه الجهات، لضمان استجابة أفضل وأكثر شمولية تلبي احتياجات المجتمع.

جدول رقم (37) يبين إجابات المبحوثين حول مدى التنسيق بين جمعيتهم وبين جمعيات ذات مجالات أخرى

التنسيق	ك	%
نعم	102	%60,0
لا	68	%40,0
المجموع	170	%100,0

من خلال الجدول رقم (37) الذي يبين إجابات المبحوثين حول مدى التنسيق بين جمعيتهم وجمعيات ذات مجالات أخرى، ووفقا للجدول، أظهرت النتائج أن 60% من المبحوثين (102 شخصًا) أكدوا وجود تنسيق فعلي بين جمعيتهم والجمعيات الأخرى، بينما 40% (68 شخصًا) أفادوا بعدم وجود هذا التنسيق.

من الناحية السوسيولوجية، يمكننا أن نفهم نتائج هذه الدراسة من خلال عدة مفاهيم، منها أنها تعتبر العلاقات الاجتماعية والشبكات الاجتماعية من العوامل الأساسية التي تُساهم في تعزيز التعاون بين الجمعيات فالذين الذين أكدوا على وجود التنسيق قد يكونون أكثر انفتاحًا على التعاون والتواصل مع جمعيات أخرى، مما يساهم في تطوير البرامج والمشاريع المشتركة التي تلبي احتياجات المجتمع بشكل أفضل.

ومع ذلك فإن النسبة المقلقة التي تظهر عدم وجود تنسيق تدل على وجود معوقات يمكن أن تكون هيكلية أو ثقافية فقد تكون هناك مشكلات في الاتصال بين الجمعيات، أو عدم فهم الأدوار والمهام الخاصة بكل جمعية، مما يعيق فرص التعاون، وهذا الوضع يعتبر تحديا يتطلب تدخلا فعالا من الجهات المعنية لدعم التواصل وتعزيز العلاقات بين الجمعيات المختلفة.

من جهة أخرى، يمكن أن تعود أسباب عدم التنسيق إلى تصورات سلبية أو تنافسية بين الجمعيات. حيث يمكن أن تتجه بعض الجمعيات إلى العمل بشكل منفرد، معتقدة أن لديها القدرة على تحقيق الأهداف دون الحاجة إلى التعاون مع الآخرين، وهذا النوع من التفكير قد يؤدي إلى إغفال الفرص التي يمكن أن تحقق من خلال التعاون.

ومن المهم أن نتناول أيضا التأثير الإيجابي للتنسيق بين الجمعيات على مستوى المجتمع، فالتعاون قد يسهل تبادل المعرفة والخبرات، مما يُسهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة،كما أن العمل الجماعي يعزز من قدرة الجمعيات على جذب الموارد والدعم اللازم لتحقيق أهدافها، وفي الختام، يعكس الجدول المقدم تباينا ملحوظا في مستوى التنسيق بين الجمعيات، وعلى الرغم من أن النسبة الأكبر تؤكد وجود التنسيق، إلا أن النسبة المهمة التي ترفض ذلك تبرز الحاجة الملحة لتحليل العوامل المؤثرة على هذا التعاون لذلك، ينبغي على الباحثين وصنّاع القرار العمل على تعزيز الفهم بين الجمعيات وتوفير المنصات اللازمة لتسهيل التواصل والتعاون، مما سيساهم في تحقيق الأهداف المشتركة بشكل أكثر فاعلية.

المحور الرابع: مساهمة منظمات المجتمع المدني في تعزيز سياسة الصناعة الثقافية.

جدول رقم (38) يبين إجابات المبحوثين حول مدى مساهمة الجمعية في تعزيز الصناعات اليدوية الحرفية

مساهمةالجمعية	ك	%
نعم	153	%90,0

لا	17	%10,0
المجموع	170	%100,0

من خلال الجدول رقم (38) يُظهر آراء المبحوثين حول مدى مساهمة الجمعية في تعزيز الصناعات اليدوية الحرفية، حيث أظهرت النتائج أن 90% من المبحوثين يرون أن الجمعية تساهم بشكل إيجابي في هذا المجال، بينما 10% فقط يعتقدون العكس.

تشير نسبة من المبحوثين الذين أكدوا على مساهمة الجمعية إلى إدراك عام ووعي متزايد بأهمية هذه المبادرات في تطوير الصناعات الحرفية، حيث يتضح من هذه النتائج أن الجمعية لم تكتفِ بتقديم الدعم المادي، بل قامت أيضا بتنفيذ برامج تدريبية وورش عمل، مما أتاح للحرفيين تحسين مهاراتهم وزيادة قدرتهم التنافسية، وهذه الأنشطة تعزز من قدرة الأفراد على إنشاء منتجات ذات جودة عالية، وبالتالي تسهم في تحقيق عوائد اقتصادية أفضل.

من جهة أخرى، يمثل الرأي السلبي الذي عبر عنه المبحوثين جانبًا هامًا ينبغي النظر إليه قد تشير هذه النسبة إلى عدم رضا بعض الحرفيين عن نوعية الدعم أو قلة الفعالية في بعض الأنشطة، ومن المهم للجهات المعنية أن تستمع إلى هذه الأصوات، حيث قد تحمل معلومات قيمة حول كيفية تحسين البرامج والخدمات المقدمة، وفهم احتياجات الحرفيين ومشاكلهم يعد عنصرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة في هذا القطاع.

بالإضافة إلى ذلك تعكس النتائج أهمية العمل الجماعي والتعاون بين مختلف الفئات المعنية، ومن خلال تشجيع الحرفيين على العمل معا ومشاركة المعرفة والخبرات، يمكن للجمعية أن تخلق شبكة دعم قوية تعزز من الاستدامة في هذه الصناعات،وتعزيز العلاقات الاجتماعية بين الحرفيين يمكن أن يؤدي أيضًا إلى زيادة الإبداع والابتكار في المنتجات، مما يساهم في جذب المزيد من العملاء والأسواق.

إجمالا، تعكس نتائج الجدول 38 التفاعل الإيجابي للمجتمع مع مبادرات الجمعية في تعزيز الصناعات اليدوية الحرفية، ومع ذلك، فإن التحديات التي تواجه 10% من الحرفيين تتطلب اهتمامًا خاصًا لضمان تحسين البرامج وتلبية احتياجات جميع الأطراف المعنية، وتحقيق توازن بين الدعم وتلبية الاحتياجات المحلية سيكون خطوة أساسية نحو تعزيز هذه الصناعات وضمان استدامتها على المدى الطويل.

لذلك، ينبغي على الجمعية تبني استراتيجيات تفاعلية تسمح بالتغذية الراجعة المستمرة من الحرفيين، والعمل على تطوير البرامج بناءً على تلك الملاحظات، وهذا النهج لن يسهم فقط في تعزيز الصناعات اليدوية، بل

أيضا في تعزيز العلاقات الاجتماعية والثقافية داخل المجتمع، مما يعزز من التماسك الاجتماعي ويزيد من الوعي بالهوية الثقافية.

جدول رقم (39) يبين إجابات المبحوثين هل تعود التنمية الاقتصادية إلى فعالية الصناعات الحرفية واليدوية

الإجابة	ك	%
نعم	68	%40,0
لا	102	%60,0
المجموع	170	%100,0

تمثل نتائج الجدول رقم (39) المعروض، والذي يتضمن إجابات المبحوثين حول ما إذا كانت التنمية الاقتصادية تعود إلى فعالية هذه الصناعات الحرفية واليدوية ، حيث تشير البيانات إلى أن 40% من المبحوثين يعتقدون أن التنمية الاقتصادية تعود إلى فعالية الصناعات الحرفية واليدوية، بينما يعتقد 60% أنهم لا يرون ذلك.

من زاوية سوسيولوجية، يمكن تفسير الإجابات بوجود تأثيرات متباينة على المجتمع، ويشير المؤيدون إلى أن الصناعات الحرفية توفر وظائف مباشرة للعمالة المحلية، وتساهم في تعزيز المهارات الفنية والابتكار، كما تلعب دوراً في تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمجتمعات المحلية، مما يعزز من قدرتها على مواجهة الأزمات الاقتصادية.

على الجانب الآخر، يشير المعارضون إلى أن الصناعات الحرفية قد تكون غير كافية لوحدها لتحفيز التنمية الاقتصادية. قد يعتبرون أن العوامل الأخرى، مثل الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة والصناعات الكبيرة، هي الأكثر تأثيراً في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتشير هذه الرؤية إلى أن الصناعات الحرفية قد تحتاج إلى تكامل مع استراتيجيات تنموية أوسع لتحقيق تأثير فعال.

علاوة على ذلك، قد تتأثر وجهات النظر بمدى تطور هذه الصناعات في السياقات المحلية ففي المناطق التي تشهد نموا اقتصاديا سريعا، قد ينظر إلى الصناعات الحرفية على أنها تقليدية وغير قادرة على تلبية احتياجات السوق المعاصرة، بينما في المناطق الريفية أو المجتمعات الصغيرة، قد تعتبر هذه الصناعات عماد الاقتصاد المحلي.

كما يجب أخذ السياقات الثقافية والاجتماعية بعين الاعتبار، حيث أن الصناعات الحرفية غالبا ما تعكس الهوية الثقافية للمجتمعات، وبالتالي فإن تقوية هذه الصناعات قد يكون له تأثير إيجابي على تعزيز الانتماء الاجتماعي وزيادة الشعور بالاستقلالية.

جدول رقم (40) يبين العلاقة بين مدى مساهمة الجمعية في تعزيز الصناعات اليدوية الحرفية و دور التنمية الاقتصادية في فعالية الصناعات الحرفية واليدوية

مساهمة الجمعية / دور التنمية الاقتصادية	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	68	%40,0	85	%50	153	%90,0
لا	0	%00	17	%10,0	17	%10,0
المجموع	68	%40,0	102	%60,0	170	%100,0

يوضح الجدول رقم (40)وجود علاقة واضحة بين مدى مساهمة الجمعية ودور التنمية الاقتصادية في فعالية الصناعات الحرفية واليدوية، فقد أظهرت النتائج أن 40% من المشاركين في الدراسة أشاروا إلى أن الجمعية

ساهمت بشكل إيجابي في تعزيز الصناعات اليدوية الحرفية، حيث أقر 68 فردًا بذلك، في المقابل، أكد 50% من المشاركين (85 فردًا) أن التنمية الاقتصادية لها تأثير ملحوظ على فعالية هذه الصناعات

تعتبر الصناعات اليدوية الحرفية من العناصر الأساسية في تعزيز الثقافة والتراث، بالإضافة إلى كونها أحد المصادر المهمة للدخل في العديد من المجتمعات، وفي السياق الاقتصادي، تلعب الجمعيات دورا محوريا في تعزيز هذه الصناعات من خلال توفير الدعم والموارد اللازمة، مما يسهم في تطوير الاقتصاد المحلي وتحسين مستوى المعيشة.

عند النظر إلى النتائج، نجد أن 10% فقط من المشاركين يرون أن الجمعية لم تساهم في تعزيز هذه الصناعات، مع الإشارة إلى أن 17 فردًا أبدوا عدم تأثرهم بالدور التنموي، ويمكن تفسير هذه النتائج من خلال فهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على فعالية الصناعات اليدوية الحرفية، وعلى سبيل المثال، يظهر أن وجود جمعية نشطة تقدم الدعم والمشورة والتدريب يمكن أن يحسن من جودة الإنتاج ويزيد من فرص التسويق، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وتتجلى أهمية دور التنمية الاقتصادية في تعزيز الصناعات الحرفية من خلال توفير بيئة مناسبة للنمو والتطور، إذ تساهم السياسات الاقتصادية الفعالة في تحسين البنية التحتية، مثل توفير وسائل النقل والتوزيع، وتسهيل الوصول إلى الأسواق، كما تلعب التنمية الاقتصادية دورا حيويا في زيادة الطلب على المنتجات الحرفية، مما يعزز من استمرارية هذه الصناعات.

من جهة أخرى، تعكس النتائج أيضًا تحديات تواجهها بعض الجمعيات، حيث أن 10% من المشاركين لم يروا تأثيرًا إيجابيًا للجمعية في تعزيز الصناعات الحرفية،وهذا يسلط الضوء على أهمية تقييم الأنشطة والمشاريع التي تنفذها الجمعيات وتوجيهها نحو تلبية احتياجات المجتمع المحلي بشكل أفضل.

بناء على المقاربة الوظيفية لبارسونز، فإن توازن النسق يتحقق حين تتكامل الأدوار بين مكونات المجتمع المختلفة، وتلعب الجمعيات دورًا في دعم الحرفيين وتمكينهم، فيما تعمل الصناعة اليدوية على تأمين دخل مستدام يعزز من استقرار المجتمع، ووفقا لبارسونز، تحتاج المجتمعات لتحقيق توازنها إلى آليات مثل التكيف والتكامل، حيث تلعب الجمعيات دور التكامل بين الحرفيين والمجتمع الأوسع، مما يحقق توازنا يضمن استمرارية الصناعة اليدوية كقطاع اقتصادي مستدام، ويدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية ككل.

في الختام يتضح من خلال ما سبق أن هناك علاقة قوية بين مساهمة الجمعية في تعزيز الصناعات اليدوية الحرفية ودور التنمية الاقتصادية في تحقيق فعالية هذه الصناعات، ولتحقيق أقصى استفادة، يجب أن ترتكز الجمعيات على تطوير استراتيجيات فعالة تعزز من هذا التعاون، مما يسهم في تعزيز الهوية الثقافية وتطوير الاقتصاد المحلي،ونجاح هذه الجهود يتطلب تضافر الجهود بين مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع، من مؤسسات حكومية ومنظمات غير حكومية، لضمان تحقيق التنمية المستدامة في هذا القطاع.

جدول رقم (41) يبين إجابات المبحوثين حول وجود دور رقابي من طرف الجهات المختصة على أنشطة الجمعية في مجال الصناعات الحرفية واليدوية

وجوددوررقابي	ك	%
نعم	17	%10,0
لا	153	%90,0
المجموع	170	%100,0

من خلال الجدول رقم (41) الذي يبين إجابات المبحوثين حول وجود دور رقابي من طرف الجهات المختصة على أنشطة الجمعية في مجال الصناعات الحرفية واليدوية، حيث أجاب 10% فقط من المبحوثين على وجود دور رقابي فعّال للجهات المختصة، في حين عبرّ 90% منهم عن عدم وجود هذا الدور.

حيث تعد الجمعيات في مجال الصناعات الحرفية واليدوية من الفاعلين الرئيسيين في دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز الثقافة التقليدية، إذ تسهم هذه الجمعيات في توفير فرص العمل وتعزيز المهارات الحرفية، وتُعتبر الرقابة أحد

العناصر الأساسية لضمان جودة المنتج واستمرارية العمل، حيث تساهم في تحسين مستوى الحرفيين وتطوير مهاراتهم، وفي حال عدم وجود دور رقابي، قد تستغل الثغرات، مما يؤدي إلى استغلال الحرفيين أو تراجع مستوى الإنتاج. كما تضعف الثقة بين الحرفيين والجهات الداعمة، وهو ما يمكن أن يؤثر سلبا على استمرارية الجمعيات وتقدمها.

وتحمل هذه النتائج دلالات مهمة على مستوى السياسة العامة في البلاد، إذ ينبغي على الجهات الحكومية إعادة النظر في استراتيجياتها الرقابية وتكثيف جهودها في دعم الجمعيات الحرفية، خاصة وأنها تلعب دورا أساسيا في الحفاظ على التراث الثقافي وتعزيز الهوية الوطنية، ويجب أن يعتبر وجود دور رقابي فعّال أحد الأولويات في صياغة السياسات ذات الصلة.

كما يتطلب تعزيز هذا الدور رقمنة العمليات وتحسين أساليب الرقابة من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة، مما يُمكن من تتبع الأنشطة وإجراء تقييمات دورية، فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام منصات إلكترونية لتوثيق الأنشطة وتبادل المعلومات بين الحرفيين والجهات الرقابية،ويتيح ذلك تحسين الشفافية ويسهم في بناء الثقة بين جميع الأطراف المعنية.

أيضا، يمكن تحسين دور الجهات المختصة من خلال تقديم التدريب والدعم الفني للجمعيات الحرفية، وينبغي توعية الحرفيين حول حقوقهم وواجباتهم، مما يمكنهم من المطالبة بالرقابة الفعّالة والدعم الذي يحتاجونه،كما يجب أن يكون هناك تواصل مستمر بين الحرفيين والجهات الحكومية لضمان تحقيق التوازن بين حماية الحقوق وتحفيز الإبداع في القطاع الحرفي.

في الختام، يظهر بيانات الجدول وضوح أن هناك حاجة ملحة لتعزيز الدور الرقابي للجهات المختصة على أنشطة الجمعيات في مجال الصناعات الحرفية واليدوية. هذه الحاجة لا تقتصر على تحسين جودة المنتجات، بل تتعداها إلى حماية حقوق الحرفيين وتعزيز التنمية المستدامة في هذا القطاع الحيوي. من الضروري أن يكون هناك تعاون بين جميع الأطراف المعنية من أجل تحقيق الأهداف المشتركة وتعزيز دور الصناعات الحرفية كرافد أساسي للاقتصاد والثقافة الوطنية.

جدول رقم (42) يبين إجابات المبحوثين حول قيام الجمعية بتخصيص برامج إعلانات وتوصيات لتوعية المواطنين بمجالات الصناعات الحرفية واليدوية ونشر ثقافة الحرفة و المصنعة.

قيام الجمعية بتخصيص برامج	ك	%

نعم	51	%30,0
لا	119	%70,0
المجموع	170	%100,0

من خلال الجدول رقم (42) يعرض نتائج استطلاع رأي المبحوثين حول هذا الموضوع، حيث أظهرت النتائج أن 30% من المبحوثين أجابوا بنعم على سؤال حول قيام الجمعية بتخصيص برامج توعية، في حين أن 70% أجابوا بلا.

حيث تعتبر تعزيز الصناعات الحرفية واليدوية جزءًا أساسيًا من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تسهم هذه الصناعات في توفير فرص عمل وزيادة دخل الأسر، بالإضافة إلى الحفاظ على التراث الثقافي. في هذا السياق، أجرى فريق بحث دراسة ميدانية لاستكشاف مدى تخصيص الجمعية لبرامج توعية تهدف إلى نشر ثقافة الحرفة والمصنعة بين المواطنين.

ويمكن تفسير عدم اهتمام الجمعية بهذا الجانب من خلال عدة عوامل منها قد يكون هناك نقص في الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ مثل هذه البرامج، بالإضافة إلى ذلك، قد تعكس النتائج أيضًا عدم الوعي الكافي لدى الجمعية بأهمية دورها في تعزيز الثقافة الحرفية لدى المواطنين.

وعلى صعيد آخر، تكشف النتائج أيضا عن فجوة كبيرة في التواصل بين الجمعية والمواطنين، حيث يُظهر انعدام برامج التوعية ضعفًا في العلاقات الاجتماعية بين هذه المؤسسات والمجتمع ، ويفترض أن تلعب الجمعية دورا محوريا في نقل المعرفة وتعزيز الفهم حول الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الحرفية، وهذا الغياب يعني فقدان فرصة قيمة للمساهمة في بناء مجتمع واعٍ ومثقف فيما يتعلق بحرفه ومهاراته.

علاوة على ذلك، فإن النتائج تشير إلى ضرورة إجراء تقييم شامل للبرامج الحالية التي تقدمها الجمعية، إذا كانت موجودة، ومدى تأثيرها على وعي المواطنين، فالتعليم والتوعية هما أساس أي تغيير اجتماعي، ويجب أن تكون هناك استراتيجيات واضحة تستند إلى احتياجات المجتمع وتطلعاته.

من المهم أيضا الإشارة إلى تأثير الثقافة السائدة على إدراك الأفراد لصناعة الحرف اليدوية، فقد يتجه بعض المواطنين إلى الصناعات الحديثة أو الوظائف ذات الدخل الأعلى، متجاهلين قيمة الحرف اليدوية التي قد توفر لهم فرصًا اقتصادية مجزية. وبالتالي، يمكن أن تظهر البرامج التوعوية أهمية الحرف اليدوية، ليس فقط كمصدر للرزق، ولكن أيضًا كوسيلة للحفاظ على التراث الثقافي وتطوير المهارات.

في الختام، تبرز نتائج الجدول الحاجة الماسة إلى إعادة التفكير في استراتيجيات الجمعيات المعنية بالصناعات الحرفية، ويتوجب عليها تخصيص موارد أكبر لتنفيذ برامج توعية فعالة، تستهدف المجتمع بشكل مباشر وتسلط الضوء على أهمية هذه الصناعات، وتعزيز الوعي العام هو خطوة أولى نحو دعم هذه الصناعات، وبالتالي سيكون له تأثير إيجابي على الاقتصاد المحلي والثقافة العامة.

جدول رقم (43) يبين إجابات المبحوثين حول مساهمة وسائل الإعلام في فعالية الصناعات الثقافية المختلفة

مساهمة وسائل الإعلام	ك	%
نعم	136	%80,0
لا	34	%20,0
المجموع	170	%100,0

وفقا للبيانات الواردة في الجدول رقم (43)، تشير النتائج إلى أن 80% من المبحوثين يرون أن وسائل الإعلام تساهم بشكل فعّال في هذه الصناعات الثقافية، في حين أكدت نسبة 20% من المبحوثين يعبرون عن عدم اعتقادهم بوجود مساهمة فعّالة لوسائل الإعلام في الصناعات الثقافية.

تعتبر وسائل الإعلام إحدى القوى الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية. في ظل التطورات التكنولوجية المستمرة، أصبح دور وسائل الإعلام أكثر بروزا وتأثيرا على الصناعات الثقافية، والتي تشمل مجالات مثل السينما، والموسيقى، والفنون التشكيلية، والأدب، وتبرز أهمية هذه الوسائل في توسيع قاعدة الجماهير وزيادة الوعي الثقافي، مما يعزز الفعالية الشاملة لهذه الصناعات.

ووفقًا لإجابات المبحوثين حول من يرون أن وسائل الإعلام تساهم بشكل فعّال في هذه الصناعات الثقافي، وهذا الرقم يعكس تقديرا كبيرا للدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في تعزيز الفنون والثقافة، حيث تساهم في نقل الإنتاجات الثقافية إلى جمهور أوسع، مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الثقافي وتحفيز التفاعل الاجتماعي، وتعود هذه الفعالية إلى عدة عوامل رئيسية منها أنها تعتبر وسائل الإعلام أداة لنشر الثقافة، إذ تمكن الفنانين والمبدعين من عرض أعمالهم للجمهور في مختلف أنحاء العالم عبر منصات مثل التلفاز، والإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي، حيث يتمكن الفنانون من الوصول إلى جماهير لم يكن بمقدورهم الوصول إليها سابقا، مما يعزز من فرصهم في النجاح والتأثير، إضافة الى ان وسائل الإعلام تلعب دورا هاما في تشكيل الوعي الثقافي والاجتماعي، ومن خلال البرامج الوثائقية، والأفلام، والموسيقى، يمكن للمشاهدين التفاعل مع قضايا ثقافية

واجتماعية معقدة، وهذا التفاعل يسهم في تشكيل الهوية الثقافية ويساعد في فهم التنوع الثقافي المتواجد في المجتمع، وبالتالي يصبح للمحتوى الإعلامي تأثير كبير على كيفية إدراك الناس للفنون والثقافة.

ومع ذلك، ينبغي الانتباه إلى أن 20% من المبحوثين يعبرون عن عدم اعتقادهم بوجود مساهمة فعّالة لوسائل الإعلام في الصناعات الثقافية. يمكن أن تعود هذه النسبة إلى عدة أسباب، مثل التوجه نحو محتوى إعلامي لا يرتبط بقيم الثقافة الأصيلة، أو التركيز على الترفيه بدلاً من المحتوى الثقافي الهادف. هذا النقد يعكس قلق بعض الفئات من أن وسائل الإعلام قد تساهم في تهميش بعض الجوانب الثقافية التقليدية.

علاوة على ذلك، يشير الجدول إلى أن الفعالية المحتملة لوسائل الإعلام في تعزيز الصناعات الثقافية ليست متساوية في جميع المجالات. فبينما قد تجد أن بعض المجالات مثل السينما والموسيقى تستفيد بشكل أكبر من وسائل الإعلام، قد تكون المجالات الأخرى مثل الفنون التشكيلية أو الأدب أقل استفادة.

ومن خلال المقاربة الوظيفية، يمكن النظر إلى وسائل الإعلام كعنصر أساسي في تعزيز الفعالية الثقافية للمجتمعات من خلال تسهيل نقل الأفكار والقيم والاتجاهات، وتمكين الأفراد من فهم أكبر للهوية الجماعية،كما تساهم في ربط الجمعيات ببعضها البعض وتعزيز التعاون فيما بينها، مما يسهم في دعم الصناعات الثقافية بشكل أكبر.

لذا، يصبح من الضروري دراسة كيفية استخدام وسائل الإعلام بشكل استراتيجي لتعزيز الثقافة بشكل متوازن، مع ضمان عدم تهميش الفنون التقليدية والتاريخية، ويجب أن تهدف السياسات الثقافية إلى دمج الوسائل الإعلامية في دعم وتعزيز التنوع الثقافي، مع العمل على تحسين جودة المحتوى المقدم.

جدول رقم (44) يبين العلاقة بين طريقة ترويج الجمعية لنشاطاتها ورأي المبحوثين حول مساهمة وسائل الإعلام في فعالية الصناعات الثقافية المختلفة

مساهمة وسائل الإعلام / طريقة الترويج للنشاطات	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
عن طريق الإذاعة	51	%30,0	17	%10,0	68	%40,0
اللوحات والملصقات الاشهارية	34	%20,0	0	%00	34	%20,0

الانترنيت	0	%00	17	%10,0	17	%10,0
لا تقوم بالترويج	17	%10,0	0	%00	17	%10,0
زيارات ميدانية	34	%20,0	0	%00	34	%20,0
المجموع	136	%80,0	34	%20,0	170	%100,0

من خلال الجدول رقم (44) الذي يبين العلاقة بين طريقة ترويج الجمعية لنشاطاتها ورأي المبحوثين حول مساهمة وسائل الإعلام في فعالية الصناعات الثقافية المختلفة، نجد أن 40% من المبحوثين الذين تم الترويج لنشاطات الجمعية عبر الإذاعة يعتبرون أن وسائل الإعلام لها مساهمة فعلية في فعالية الصناعات الثقافية، في المقابل، أظهرت النتائج أن استخدام اللوحات والملصقات الإشهارية لا يحظى بنفس التأثير وهو ما أكدته 20% فقط من المبحوثين ، وأكدت نسبة 10% أن استخدام الانترنيت هو الوسيلة الإعلامية للترويج في فعالية الصناعات الثقافية المختلفة.

من خلال تحليل البيانات، نجد أن المبحوثين الذين تم الترويج لنشاطات الجمعية عبر الإذاعة يعتبرون أن وسائل الإعلام لها مساهمة فعلية في فعالية الصناعات الثقافية،وهذا يدل على قوة الإذاعة كوسيلة ترويجية، حيث تصل إلى جمهور واسع وتعزز من الوعي حول الفعاليات الثقافية،وفي المقابل، أظهرت النتائج أن استخدام اللوحات والملصقات الإشهارية لا يحظى بنفس التأثير، و هذا يشير إلى أن اللوحات الإعلانية قد لا تصل إلى الجمهور المستهدف بشكل فعال كما هو الحال مع الإذاعة.

أما بالنسبة لاستخدام الإنترنت، فقد كان له تأثير محدود، حيث لم يسجل أي إجابة إيجابية من المبحوثين الذين تم الترويج لنشاطات الجمعية عبر هذه الوسيلة،ويعتبر هذا الأمر مقلقا، خاصة في عصر المعلومات والتكنولوجيا، حيث تعد وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات الإنترنت أدوات قوية للتفاعل والترويج، وعند النظر إلى الاستراتيجية الأخرى المتمثلة في الزيارات الميدانية، نجد أن نسبة من المشاركين يعبرون عن رأي إيجابي تجاه هذه الطريقة، مما يشير إلى أهمية الاتصال المباشر والتفاعل الشخصي في تعزيز فعالية الأنشطة الثقافية، والزيارات الميدانية توفر فرصة لجذب الجمهور من خلال الحوار المباشر وتعزيز العلاقة الإنسانية، وهو ما قد يفسر نسب المشاركة العالية مقارنةً بوسائل الترويج الأخرى.

باختصار، يُظهر الجدول أهمية وسائل الإعلام التقليدية مثل الإذاعة في الترويج للأنشطة الثقافية، ويشير إلى الحاجة إلى تحسين استراتيجيات الترويج الأخرى مثل الإنترنت واللوحات الإعلانية. كما يُبرز دور التفاعل الشخصي من خلال الزيارات الميدانية في تعزيز الفعالية الثقافية،ومن الضروري أن تتبنى الجمعيات الثقافية

استراتيجيات ترويج متنوعة تجمع بين الوسائل التقليدية والحديثة لضمان جذب أكبر عدد من المشاكين وتعزيز مساهمتهم في الصناعات الثقافية.

في ختام هذه القراءة السوسيولوجية، يمكن التأكيد على أن فعالية الأنشطة الثقافية تعتمد بشكل كبير على طرق الترويج المتبعة، مما يستدعي إجراء المزيد من الدراسات لفهم الديناميات الاجتماعية المحيطة بهذه الأنشطة وكيفية تحسين التفاعل مع المجتمع.

جدول رقم (45) يبين إجابات المبحوثين حول طرق التسويق بالنسبة للصناعات اليدوية والحرفية

طرق التسويق	ك	%
دائمة	34	%20,0
موسمية	85	%50,0
المعارض	51	%30,0
المجموع	170	%100,0

من خلال الجدول رقم (45) إلى إجابات المشاكين حول هذه الطرق، حيث تبين النتائج وجود تنوع في الأساليب المستخدمة، يتضح أن 50% من المبحوثين يعتمدون على طرق التسويق الموسمية، و في المقابل أظهرت الدراسة أن 20% فقط من المبحوثين يعتمدون على طرق تسويق دائمة، أما نسبة 30% من المبحوثين فقد أكدوا اعتمادهم على طريقة المعارض.

وتعتبر الصناعات اليدوية والحرفية جزءا أساسيا من الثقافة والتراث الاجتماعي في مختلف المجتمعات، وتتسم هذه الصناعات بتنوعها وابتكارها، مما يجعلها تعكس هوية المجتمعات وتقاليدها، ولكن لم تعد الصناعات اليدوية محصورة في نطاق الإنتاج التقليدي، بل بدأت تتأثر بعوامل السوق والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، مما يثير تساؤلات حول كيفية تسويق هذه المنتجات.

من خلال تحليل النتائج، يتضح أن من يعتمدون على طرق التسويق الموسمية يعكس التغيرات الموسمية في الطلب على المنتجات اليدوية، وقد يكون هذا مرتبطا بمناسبات معينة، مثل الأعياد والمناسبات الثقافية، حيث تزداد الحاجة للمنتجات اليدوية كهدايا أو زينة، وهذه النسبة المرتفعة توضح أن التسويق الموسمي يمثل استراتيجية فعالة في جذب الزبائن خلال فترات معينة.

في المقابل، أظهرت الدراسة أن نسبة من المبحوثين يعتمدون على طرق تسويق دائمة، يمثل هذا النمط من التسويق تحديا للمصنعين الحرفيين، حيث يعتمد نجاحه على إنشاء علاقة مستدامة مع العملاء، مما يتطلب استراتيجيات تسويق مبتكرة مثل التسويق عبر الإنترنت أو استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى جمهور أوسع، وانخفاض النسبة قد يعكس ضعف القدرة التنافسية لهذه الصناعات أمام المنتجات الصناعية السريعة، مما يستدعي الحاجة إلى تطوير استراتيجيات تسويق تدعم الاستدامة.

أما بالنسبة للمعارض، فمن يعتمدون على هذه الطريقة، يبرز أهمية الفعاليات المحلية في تعزيز الوعي بالمنتجات الحرفية، وتعتبر المعارض فرصة مثالية لترويج المنتجات والتواصل مع الزبائن المحتملين، فضلا عن إتاحة المجال للحرفيين لتبادل الخبرات وتوسيع شبكة علاقاتهم.

و فهم هذه الأنماط التسويقية له تأثيرات سوسيولوجية عميقة فالتوجهات الموسمية تشير إلى ارتباط قوي بين الثقافة والتسويق، حيث يمكن أن تعكس العادات والتقاليد الاجتماعية في طريقة الترويج للمنتجات علاوة على ذلك، يظهر الاعتماد على المعارض كوسيلة للتواصل مع المجتمع، مما يعزز من الروابط الاجتماعية ويشجع على تعزيز الثقافة المحلية.

ومن المتعارف عليه أن المقاربة الوظيفية في علم الاجتماع تقوم على تحليل الظواهر والمؤسسات الاجتماعية من حيث وظائفها ودورها في الحفاظ على استقرار المجتمع وتنظيمه وبهذا، يمكن النظر إلى الصناعة الثقافية والتسويق الثقافي كعناصر ذات وظائف مهمة في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق الانسجام بين الأفراد.
ومن خلال هذه المقاربة، يُنظر إلى تسويق الصناعة الثقافية – عبر الأنشطة الموسمية مثل المهرجانات الثقافية والاحتفالات العامة – كوسيلة لتعزيز الهوية الجماعية ونشر القيم المشتركة،إذ تساعد هذه الفعاليات الثقافية في

توحيد الناس حول تجارب ثقافية مشتركة، مما يقوي الروابط الاجتماعية ويعزز الشعور بالانتماء،علاوة على ذلك، تُعتبر الصناعة الثقافية وسيلة لتعزيز الاندماج الاجتماعي، حيث تتيح للأفراد من مختلف الفئات فرصة المشاركة في الثقافة العامة، مما يسهم في تقليل الفوارق الاجتماعية ويعزز التفاعل بين المجموعات المختلفة.

ويشار في هذا المقام الى ضرورة قيام المعنيين بالقطاع السعي لتطوير استراتيجيات تسويقية مبتكرة ودائمة، تواكب التحولات الاجتماعية وتستفيد من التقنيات الحديثة، كما يتطلب الأمر التعاون بين الحرفيين والجهات الرسمية لدعم هذه الصناعات وضمان استدامتها في الأسواق المحلية والعالمية

جدول رقم (46) يبين إجابات المبحوثين حول العوائق التي تعترض تسويق الصناعات اليدوية والحرفية

طريقة الترويج	ك	%
الشحن	17	%10,0
الإقامة	17	%10,0
التصدير	51	%30,0
النقل	85	%50,0
المجموع	170	%100,0

يظهر جدول رقم (46) إجابات المبحوثين حول العوائق التي تعترض تسويق الصناعات اليدوية والحرفية، حيث تتوزع الإجابات على عدة طرق منها النقل وهو ما أكدته نسبة 50% من المشاركين والذين يرونه بأنه يعترض

تسويق الصناعات اليدوية، ونسبة 30% من المشاركين رأوا بالتصدير معيقا للصناعات اليدوية، في حين أن الشحن والاقامة بنسبة 10% أكدوا أنها عوائق لتسويق الصناعات اليدوية.

تعتبر الصناعات اليدوية والحرفية جزءًا أساسيًا من التراث الثقافي والاقتصادي في المجتمعات، حيث تساهم في خلق فرص عمل ودعم الاقتصاد المحلي، ومع ذلك، تواجه هذه الصناعات العديد من العوائق التي تعوق تسويق منتجاتها، مما يستدعي دراسة سوسيولوجية لفهم هذه التحديات.

ويمكن تفسير التصدير كعائق بأنها تشير إلى قلة الوعي أو المعرفة بكيفية تصدير المنتجات، بالإضافة إلى القيود القانونية والجوكية التي قد تعترض طريق الحرفيين، والتصنيع والتصدير يتطلبان أيضًا استثمارات أكبر في التسويق وبناء العلاقات التجارية، مما قد يكون خارج نطاق قدرة الكثير من الحرفيين الذين يركزون على الإنتاج المحلي فقط.

ومع ذلك، تعد النقل هي العائق الأكبر، حيث تمثل تحدياً كبيراً و عاملا حاسما في نجاح أي عملية تسويقية، إذ يتطلب توصيل المنتجات من مكان الإنتاج إلى السوق بشكل فعال،وإذا كان هناك نقص في وسائل النقل أو مشكلات في البنية التحتية، فإن ذلك سيؤدي إلى تأخير تسليم المنتجات وبالتالي فقدان الفرص التجارية.

تكشف هذه النتائج عن أهمية تطوير استراتيجيات فعالة لمواجهة العوائق المتعلقة بالتسويق، وينبغي أن يكون هناك تركيز على تحسين البنية التحتية للنقل وتعزيز نظام الشحن، بالإضافة إلى توفير تدريب ودعم للحرفيين حول كيفية التعامل مع التصدير والتسويق.

كما أن تحسين الوعي العام حول قيمة هذه الصناعات اليدوية والحرفية يمكن أن يسهم في تعزيز الطلب عليها، ويتطلب ذلك أيضا تعاونا بين القطاعين العام والخاص لتوفير الدعم اللازم، مثل إنشاء منصات للترويج للمنتجات محليًا ودوليًا.

وتعتبر العوائق التي تواجه تسويق الصناعات اليدوية والحرفية نتيجة لعدة عوامل سوسيولوجية واقتصادية وثقافية،و فهم هذه العوامل والعمل على إيجاد حلول لها هو السبيل الوحيد لضمان استدامة هذه الصناعات وتعزيز دورها في الاقتصاد المحلي.

المحور الخامس: التحديات والمعوقات التي تحد من تحقيق منظمات المجتمع المدني لأهدافها

جدول رقم (47) يبين إجابات المبحوثين حول العراقيل الإدارية في تأسيس الجمعية

العراقيل الإدارية	ك	%
نعم	85	%50,0
لا	85	%50,0
المجموع	170	%100,0

وفقا لبيانات الجدول رقم (47) الذي يبين إجابات المبحوثين حول العراقيل الإدارية في تأسيس الجمعية جاءت النتائج بالتساوي حيث أشار 50%من المبحوثين إلى وجود عراقيل إدارية، في حين أفاد 50%الآخرون بعدم وجودها.

وهذه النتائج تعكس ظاهرة تستحق الدراسة المتأنية، حيث أن توزيع الإجابات بالتساوي يشير إلى وجود تفاوت كبير في التجارب الشخصية للأفراد عند محاولة تأسيس جمعية، من جهة، قد يعزى عدم وجود العراقيل لدى النصف الذي لم يواجه مشاكل إلى أسباب مختلفة، مثل خبرة الأفراد في الإجراءات الإدارية، أو العلاقات الشخصية التي قد تسهل تجاوز بعض العقبات، أو ربما إلى اختلاف القوانين والتوجيهات الإدارية بين المناطق المختلفة في الجزائر .على الجانب الآخر، يرى نصف المبحوثين الذين أشاروا إلى وجود عراقيل أن الإجراءات الإدارية المتعلقة بتأسيس الجمعيات قد تكون معقدة ومتشابكة، مما يؤدي إلى تعثر العديد من المبادرات المجتمعية.

من خلال التحليل السوسيولوجي، يمكن تفسير العراقيل الإدارية على أنها نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل، مثل البيروقراطية الثقيلة، عدم وضوح القوانين والإجراءات، وعدم وجود توجيه فعال للأفراد الراغبين في تأسيس الجمعيات، كما أن البيروقراطية قد تُعتبر واحدة من أكثر العقبات تأثيرا، حيث يواجه الأفراد الكثير من الوثائق، والمتطلبات، والتصاريح التي قد تؤدي إلى تأخير أو حتى فشل المشاريع.

كما تلعب الثقافة التنظيمية داخل المؤسسات الإدارية دورا هامًا في هذه العراقيل، إذ قد يكون التعامل مع الموظفين أو المسؤولين القائمين على هذه الإجراءات مختلفا بين شخص وآخر، تبعا لأسباب عديدة منها الاجتهاد الشخصي أو التوجهات الإدارية للمؤسسة، وهذه الفروقات الشخصية بين موظفي الإدارة يمكن أن تخلق تجارب متباينة للأفراد عند تعاملهم مع الإجراءات البيروقراطية.

وما يمكن الإشارة إليه في هذا المقام أن استمرار وجود هذه العراقيل الإدارية يؤثر بشكل سلبي على المجتمع، خاصة إذا نظرنا إلى الدور الذي تلعبه الجمعيات في التنمية المحلية، فالجمعيات غالبا ما تكون محركا أساسيا في تقديم الخدمات للمجتمع وتنظيم الجهود المجتمعية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية،ووجود العراقيل يجعل الكثير من المبادرات الفردية والجماعية تتراجع، ويحول دون خلق بيئة مؤسسية تدعم الابتكار والتعاون المجتمعي.

ولمعالجة هذه التحديات، من الضروري أن تتخذ المؤسسات الحكومية خطوات جادة لتبسيط الإجراءات الإدارية،ويتطلب ذلك توفير تدريب مناسب للموظفين العاملين في الإدارات المعنية بتأسيس الجمعيات، بالإضافة إلى وضع لوائح واضحة ومبسطة تسهل على الأفراد تأسيس جمعيات دون مواجهة عراقيل كبيرة .كما يجب أن يكون هناك دعم تقني وقانوني متاح للأفراد لتمكينهم من فهم الإجراءات المطلوبة وتجنب الوقوع في الأخطاء التي قد تؤدي إلى تأخير الطلبات.

كما أن توفير منصات إلكترونية لتقديم الطلبات والإجراءات يمكن أن يسهم في تقليل الاحتكاك البيروقراطي ويتيح للأفراد فرصة متابعة طلباتهم بكل شفافية .منصات رقمية تعتمد على الذكاء الاصطناعي يمكن أن توفر الدعم في مراحل عدة من العملية، بما في ذلك تقديم المشورة للأفراد حول الوثائق المطلوبة وتوجيههم خلال الإجراءات.

جدول رقم (48) يبين إجابات المبحوثين حول امتلاك الجمعية لمقر عمل وتجهيزات

امتلاك الجمعية لمقرعمل	ك	%
نعم	119	%70,0
لا	51	%30,0
المجموع	170	%100,0

من خلال الجدول رقم (48) الذي يبين إجابات المبحوثين حول امتلاك الجمعية لمقر عمل والتجهيزات، أفاد 70% من المبحوثين بأن جمعياتهم تمتلك مقر عمل، بينما أشار 30%منهم إلى عدم امتلاكهم لمقر، وهذا التفاوت في الإمكانيات يعكس تنوعًا في مستوى الدعم والموارد المتاحة للجمعيات المختلفة.

وتشكل الجمعيات إحدى أهم ركائز المجتمع المدني، فهي وسيلة لتعزيز المشاركة الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي، ومن خلال هذه الجمعيات، يمكن للأفراد أن ينظموا جهودهم لخدمة المجتمع والتفاعل مع احتياجاته المختلفة ومع ذلك، فإن فعالية هذه الجمعيات تعتمد بشكل كبير على توافر البنية التحتية اللازمة، مثل مقر العمل والتجهيزات الأساسية، ويلعب هذا الجانب دوراً مهمًا في تحديد مدى نجاح الجمعية في تحقيق أهدافها وتقديم خدماتها بكفاءة.

فامتلاك الجمعية لمقر عمل يعد عنصرًا أساسيًا في تعزيز استدامة الجمعية واستقلاليتها، فهو ليس فقط مكاناً للاجتماعات وتنظيم الأنشطة، بل يعكس أيضًا هوية الجمعية ويعزز من مصداقيتها أمام المجتمع والجهات الداعمة، من ناحية أخرى، الجمعيات التي لا تملك مقرا خاصا قد تجد صعوبة في الحفاظ على تنظيم مستمر لأنشطتها، وقد تتعرض لمشكلات تتعلق بالتمويل والاستدامة.

جدول رقم (49) يبين إجابات المبحوثين حول الميزانية المخصصة للجمعية هل هي كافية لتغطية متطلباتها

الميزانية	ك	%
كافية	68	%40,0
غير كافية	102	%60,0
المجموع	170	%100,0

تشير جدول رقم (49) إجابات المبحوثين حول الميزانية المخصصة للجمعية هل هي كافية لتغطية متطلباتها حيث أفاد 60% وجود مشكلات هيكلية في تمويل الجمعيات، التي قد تعيقها عن تقديم خدماتها بشكل فعال أو الاستمرار في أنشطتها المجتمعية، بالمقابل، أفاد 40% من المبحوثين بأن الميزانية كافية، مما يدل على أن هناك بعض الجمعيات التي قد تتمتع بموارد مالية كافية نسبيًا، سواء كان ذلك من دعم حكومي أو مصادر تمويل أخرى.

حيث تُعتبر الميزانية المالية عاملاً حاسمًا في نجاح واستمرارية أي جمعية أو منظمة غير ربحية، إذ تعتمد الجمعيات على التمويل لتلبية احتياجاتها التشغيلية وتحقيق أهدافها المجتمعية، حيث أن هناك بعض الجمعيات التي قد تتمتع بموارد مالية كافية نسبيا، سواء كان ذلك من دعم حكومي أو مصادر تمويل أخرى، على النقيض من ذلك هناك جمعيات تعاني من ضائقة مالية لتمويل مشاريعها التطوعية.

ومن منظور سوسيولوجي، يمكن تفسير هذه الفجوة في كفاية الميزانية بناءً على عدة عوامل منها طبيعة مصادر التمويل، فالجمعيات التي تعتمد بشكل رئيسي على التمويل الحكومي أو التبرعات من المجتمع قد تواجه صعوبات في ضمان تمويل مستدام، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية أو نقص الوعي بأهمية العمل الجمعوي،و الجمعيات التي تعتمد على تمويل متنوع مثل الشراكات مع القطاع الخاص قد تتمتع باستقرار مالي أكبر، إضافة الى حجم الجمعية ونطاق أنشطتها، فالجمعيات الكبيرة التي تتعامل مع مشاريع واسعة النطاق تحتاج إلى موارد مالية أكبر لتغطية تكاليفها، في المقابل، الجمعيات الصغيرة التي تقدم خدمات محدودة قد تجد أن ميزانيتها كافية لتلبية احتياجاتها الأساسية.

وقصد تفادي تأثير نقص الميزانية على الجمعيات، من الضروري تعزيز آليات الدعم المالي لهذه الجمعيات من قبل الحكومة والمجتمع، ف**الحكومة** يمكن أن تلعب دورًا مهمًا من خلال تقديم منح مالية أو إعفاءات ضريبية للجمعيات، أو تسهيل الحصول على تمويل من مصادر دولية، وهذا من شأنه أن يسهم في تعزيز دور الجمعيات في التنمية المجتمعية.

جدول رقم (50) يبين إجابات المبحوثين حول مدى وجود ثقافة جمعوية بين الأعضاء الفاعلين في الجمعية

وجود ثقافة جمعوية	ك	%
نعم	119	%70,0
لا	51	%30,0
المجموع	170	%100,0

من خلال الجدول رقم (50) والذي يبين إجابات المبحوثين حول مدى وجود ثقافة جمعوية بين الأعضاء الفاعلين في الجمعية، حيث أشار % 70من المبحوثين إلى وجود ثقافة جمعوية بين الأعضاء الفاعلين في جمعياتهم، بينما أفاد % 30بعدم وجودها

وتشكل ثقافة العمل الجمعوي أحد العوامل الأساسية في نجاح الجمعيات وقدرتها على تحقيق أهدافها،حيث تُعرّف الثقافة الجمعوية بأنها مجموعة من القيم والممارسات التي يتبناها الأعضاء الفاعلون في الجمعيات، مما يعزز التعاون والتنظيم الجماعي لأداء الأنشطة المجتمعية، حيث تشير النتائج إلى أن معظم الأعضاء الفاعلين في الجمعيات يتمتعون بثقافة جمعوية، وهي إشارة إيجابية تدل على مستوى من الوعي الجماعي والتنظيم الفعّال،و هذا يشير إلى أن غالبية الجمعيات لديها إطار ثقافي داعم يساعد على تعزيز التعاون بين الأعضاء، مما يساهم في تحقيق الأهداف المنشودة.

من منظور سوسيولوجي، يمكن تفسير وجود ثقافة جمعوية بعدة عوامل منها التعليم والتوعية فالأعضاء الذين تلقوا تعليما حول أهمية العمل الجماعي وفهموا دور الجمعيات في خدمة المجتمع يميلون إلى تطوير ثقافة جمعوية قوية،و في كثير من الحالات، تعمل الجمعيات على تنظيم برامج توعوية للأعضاء حول كيفية العمل كفريق وتحقيق أهداف مشتركة، إضافة الى الموارد والتجارب المشتركة، فعندما تتوفر الموارد الكافية وتتمكن الجمعية من تنظيم أنشطة متنوعة، تتاح للأعضاء الفرصة للعمل معًا في مشاريع مختلفة، مما يعزز من تجربتهم المشتركة ويدعم الثقافة الجمعوية.

وتجدر الإشارة في هذا المقام الى أن وجود ثقافة جمعوية قوية له تأثيرات سوسيولوجية إيجابية كبيرة على الجمعيات والمجتمع، فالجمعيات التي تتمتع بثقافة جمعوية تعمل بكفاءة أعلى، حيث يشعر الأعضاء بالانتماء والالتزام تجاه تحقيق الأهداف المشتركة،كما يساعد هذا على تعزيز التعاون بين الأعضاء، وزيادة فعالية الأنشطة المجتمعية التي تنظمها الجمعيات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الجمعيات التي تتمتع بثقافة جمعوية قوية تكون أكثر قدرة على مواجهة التحديات، مثل نقص التمويل أو العقبات البيروقراطية، نظرًا لوجود روح العمل الجماعي والقدرة على توحيد الجهود لحل المشكلات. هذه الجمعيات تميل أيضًا إلى التأثير بشكل أكبر في المجتمع، حيث تسهم في تحسين نوعية الحياة من خلال تعزيز العمل التطوعي وتنظيم المبادرات المجتمعية.

على الجانب الآخر، الجمعيات التي تفتقر إلى ثقافة جمعوية قد تعاني من تفكك داخلي، حيث يمكن أن يظهر الانقسام بين الأعضاء نتيجة لغياب التعاون والتنظيم الفعال، وقد يؤدي هذا النقص إلى صعوبة في تحقيق الأهداف، وضعف في التواصل بين الأعضاء، وتراجع في كفاءة الأداء. في مثل هذه الجمعيات، قد يصبح العمل مشتركًا فقط بالاسم، بينما يفتقر إلى التنظيم الفعلي الذي يدعم تحقيق أهدافه.

جدول رقم (51) يبين العلاقة بين امتلاك الجمعية لمقر عمل وتجهيزات ووجود ثقافة جمعوية بين الأعضاء الفاعلين في الجمعية

وجود ثقافة جمعوية / امتلاك مقر عمل	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	85	%50,0	34	%20,0	119	%70,0
لا	34	%20,0	17	%10,0	51	%30,0
المجموع	119	%70,0	51	%30,0	170	%100,0

يتضح من جدول رقم (51) الذي يبين العلاقة بين امتلاك الجمعية لمقر عمل وتجهيزات ووجود ثقافة جمعوية بين الأعضاء الفاعلين في الجمعية، اظهر الاتجاه العام أن70 %من المبحوثين أكدوا وجود ثقافة جمعوية بين الأعضاء الفاعلين في الجمعية، منهم 50% أشاروا إلى أن جمعياتهم تمتلك مقر عمل وتجهيزات،

بينما 20%منهم يعملون في جمعيات لا تمتلك مقرا، في المقابل، نجد أن 30%من المبحوثين أفادوا بعدم وجود ثقافة جمعوية، منهم 20 %يعملون في جمعيات تمتلك مقرا، و 10 %في جمعيات لا تمتلك مقرا.

من منظور سوسيولوجي، يمكن تفسير هذه العلاقة بعدة عوامل. منها **تأثير البيئة المادية على العمل الجماعي**: حيث أن امتلاك الجمعية لمقر عمل يوفر بيئة مادية تسهم في تعزيز التواصل بين الأعضاء، حيث يصبح لديهم مساحة مخصصة للقاءات والتفاعل، وهذا الأمر يعزز من التعاون ويحفز الأعضاء على تبني ثقافة جمعوية تقوم على العمل الجماعي والالتزام المشترك.

إضافة إلى الاستدامة والهوية المؤسسية حيث أنه عندما تمتلك الجمعية مقرا ثابتا، تعزز من هويتها المؤسسية وتظهر أمام الأعضاء والمجتمع كمؤسسة مستقرة ومستدامة،وهذا الاستقرار يسهم في زيادة ثقة الأعضاء في الجمعية ويحفزهم على المشاركة الفعّالة، مما يعزز بدوره من ثقافة العمل الجماعي.

كما أن توفر التجهيزات والموارد داخل مقر الجمعية يسهم بشكل كبير في تسهيل الأنشطة التنظيمية والإدارية، مما يجعل العمل أكثر سلاسة ويعزز من قدرة الأعضاء على المشاركة الفعّالة، والتجهيزات الجيدة تساعد في تنظيم الاجتماعات والفعاليات بسهولة أكبر، ما يدعم بدوره ثقافة التعاون والمشاركة.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن امتلاك ووجود مقر عمل له تأثيرات سوسيولوجية واضحة على ديناميات العمل داخل الجمعيات، حيث أن المقر يعد مركزًا للتفاعل الاجتماعي بين الأعضاء، حيث يجتمع الأفراد بشكل دوري لتنظيم الأنشطة ومناقشة الأفكار،وهذا التفاعل المستمر يسهم في بناء علاقات اجتماعية قوية بين الأعضاء، وهو ما يعد أساسًا لتطوير ثقافة جمعوية تعتمد على التعاون والعمل الجماعي.

من جهة أخرى، الجمعيات التي تفتقر إلى مقر دائم قد تجد صعوبة في خلق بيئة تعاونية مستقرة،فالأعضاء قد يشعرون بالانعزال أو يفتقرون إلى الفرص للتفاعل المستمر مع بعضهم البعض، مما يؤدي إلى تراجع في مستوى المشاركة وضعف في تبني ثقافة جمعوية،و هذا الوضع قد يؤدي إلى ضعف التنظيم الداخلي للجمعيات وصعوبة تحقيق الأهداف المشتركة.

جدول رقم (52) يبين إجابات المبحوثين حول تلقي الفاعلين الجمعويين تكوينا متخصصا في التسيير الإداري والمحاسبي وتخطيط البرامج وإعداد الملفات الخاصة بطلب التمويل

التكوين	ك	%
نعم	17	%10,0
لا	153	%90,0
المجموع	170	%100,0

يعكس جدول رقم(52)إجابات المبحوثين حول تلقي الفاعلين الجمعويين تكوينًا متخصصا في التسيير الإداري والمحاسبي وتخطيط البرامج وإعداد الملفات الخاصة بطلب لتمويل ، حيث أشارت البيانات إلى أن 90%من المبحوثين لم يتلقوا تكوينًا في هذه المجالات، بينما حصل 10%فقط على تكوين.

تشير النتائج بوضوح إلى نقص كبير في التكوين المتخصص لدى الفاعلين الجمعويين، حيث أفاد **الأغلبية من المبحوثين** بعدم تلقيهم تكوينًا في التسيير الإداري والمحاسبي، وتخطيط البرامج، وإعداد الملفات الخاصة بطلب التمويل،و هذا النقص في التدريب يثير تساؤلات حول مدى كفاءة الجمعيات في إدارة أنشطتها، وتحقيق أهدافها، والحصول على التمويل اللازم لاستمرارية عملها،و في المقابل، نجد أن النسبة الأقل من الفاعلين الجمعويين لديهم هذا التكوين، مما يشير إلى أن بعض الجمعيات قد تكون قادرة على الاستفادة من الكفاءات المتخصصة بشكل أكبر.

من منظور سوسيولوجي، يمكن تفسير هذا النقص في التكوين بعدة عوامل منها قلة الموارد المالية: حيث أن معظم الجمعيات تعتمد على تمويل محدود، مما يجعلها غير قادرة على توفير برامج تدريبية متخصصة لأعضائها و العديد من الجمعيات تفضل توجيه مواردها المتاحة لتنظيم الأنشطة المجتمعية المباشرة بدلاً من استثمارها في التكوين.،إضافة إلى الافتقار إلى الوعي بأهمية التكوين ففي بعض الحالات، قد لا يدرك القائمون على الجمعيات أهمية التكوين المتخصص في المجالات الإدارية والمحاسبية، وقد يعتبرون أن العمل الجمعوي يعتمد أساسا على التطوع والنية الحسنة، دون الأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى مهارات إدارية متقدمة لتنظيم العمل وضمان استمراريته ،كما يمكن إرجاع ذلك إلى قلة الدعم المؤسسي:ففي العديد من الدول، قد لا تتوفر برامج حكومية أو مؤسسية كافية لدعم الجمعيات من خلال توفير دورات تدريبية أو ورش عمل في المجالات المتخصصة، مما يترك الجمعيات معتمدة على جهودها الفردية.

علاوة على ذلك فلنقص التكوين المتخصص تأثيرات سوسيولوجية كبيرة على العمل الجمعوي، حيث يعوق قدرة الجمعيات على إدارة مواردها بشكل فعال،فالجمعيات التي لا تمتلك مهارات في التسيير الإداري والمحاسبي قد تواجه صعوبة في إعداد الميزانيات، إدارة الحسابات المالية، أو الحصول على تمويلات جديدة من خلال إعداد ملفات قوية ومتكاملة لطلب التمويل،كما أن النقص في المهارات الإدارية يؤدي إلى تراجع في جودة الأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعيات، حيث تفتقر هذه الجمعيات إلى القدرة على التخطيط الجيد للبرامج والأنشطة المجتمعية،كما قد يؤدي إلى إضعاف قدرة الجمعية على التكيف مع التغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية المحيطة بها، مما يقلل من فرص استدامتها.

على الجانب الآخر، الجمعيات التي تتلقى تكوينًا متخصصًا تكون أكثر قدرة على تحقيق أهدافها، حيث يتيح لها هذا التكوين إدارة الموارد بشكل أكثر كفاءة، والتخطيط للبرامج بطرق تضمن تحقيق التأثير المطلوب. كما أن هذه الجمعيات تكون أكثر قدرة على جذب التمويل، بفضل مهاراتها في إعداد ملفات تمويل قوية ومدروسة.

جدول رقم (53) يبين العلاقة بين تلقي الفاعلين الجمعويين تكوينا متخصصا ووجود ثقافة جمعوية بين الأعضاء الفاعلين فيالجمعية

وجـــود ثقافـــة جمعوية / التكوين	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	17	%10,0	00	%00	17	%10,0
لا	102	,060%	51	%30,0	153	%90,0
المجموع	119	%70,0	51	%30,0	170	%100,0

وفقًا للبيانات المقدمة في جدول رقم (53) الذي يبين العلاقة بين تلقي الفاعلين الجمعويين تكوينا متخصصا ووجود ثقافة جمعوية بين الأعضاء الفاعلين في الجمعية

، تشير النتائج إلى أن 10%فقط من المبحوثين تلقوا تكوينًا متخصصًا، وهم جميعًا ينتمون لجمعيات تتمتع بثقافة جمعوية، في المقابل، فإن نسبة 90%من المبحوثين الذين لم يتلقوا تكوينًا متخصصًا تتوزع بين جمعيات تمتلك ثقافة جمعوية بنسبة 60%، وأخرى تفتقر لهذه الثقافة بنسبة 30%.

يظهر الجدول أن الأفراد الذين تلقوا تكوينًا متخصصًا يشكلون أقل نسبة من إجمالي المبحوثين،وكلهم أشاروا إلى وجود ثقافة جمعوية في جمعياتهم،وهذه النتيجة تؤكد على أهمية التكوين في تعزيز القيم والممارسات الجمعوية، حيث يعمل التدريب المتخصص على تمكين الأعضاء من تطوير مهاراتهم في العمل الجماعي والتعاون، من ناحية أخرى، نجد أن الأغلبية من الأفراد الذين لم يتلقوا تكوينًا متخصصًا تتفاوت تجاربهم، حيث أشار 60 % منهم إلى وجود ثقافة جمعوية، بينما أفاد 30%بعدم وجودها.

ومن منظور سوسيولوجي، يمكن تفسير العلاقة الإيجابية بين التكوين المتخصص ووجود ثقافة جمعوية بعدة عوامل منها التكوين يعزز من فهم الأعضاء لدورهم داخل الجمعية فعندما يتلقى الأعضاء تكوينا في مجالات التسيير الإداري والمحاسبي وتخطيط البرامج، يصبح لديهم إدراك أكبر لأهمية التنظيم والتعاون لتحقيق الأهداف المشتركة. هذا الفهم العميق يؤدي إلى تعزيز ثقافة التعاون والعمل الجماعي، إضافة الى أن التكوين يزيد من كفاءة الأعضاء، فالأعضاء المدربون على مهارات متخصصة يكونون أكثر قدرة على تنفيذ المهام بشكل فعال، مما يقلل من الصراعات الداخلية ويعزز التعاون، فالتكوين يتيح للأعضاء تعلم كيفية حل المشكلات بطرق بناءة والعمل سوياً لتنفيذ البرامج والمشاريع بشكل منظم.

كما أن وجود إطار تنظيمي يدعم الثقافة الجمعوية، فالجمعيات التي توفر تكوينًا لأعضائها تميل إلى أن تكون أكثر تنظيمًا، مما يخلق بيئة ملائمة لتعزيز القيم الجمعوية. هذا التنظيم يؤدي إلى تحسين العلاقات بين الأعضاء ويعزز من الروح الجماعية.

وتظهر تأثيرات التكوين بوضوح في الجمعيات التي تتمتع بثقافة جمعوية قوية،فعندما يكون هناك تدريب متخصص، يزداد وعي الأعضاء بأهمية التعاون وتوزيع الأدوار بشكل عادل، ويؤدي ذلك إلى تحسين التواصل بين الأعضاء وتعزيز الثقة المتبادلة، وهو ما يعزز من فعالية الجمعية في تحقيق أهدافها.

بالمقابل، الجمعيات التي تفتقر إلى التكوين تعاني في بعض الأحيان من ضعف في التعاون بين الأعضاء، قد يؤدي غياب المهارات المتخصصة إلى زيادة التوترات الداخلية وصعوبة في اتخاذ القرارات بشكل جماعي، كما أن الأعضاء قد يفتقرون إلى القدرة على إدارة الجمعية بشكل فعال، مما يؤثر سلبًا على أداء الجمعية وقدرتها على تحقيق أهدافها.

جدول رقم (54) يبين إجابات المبحوثين حول نوع العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني

نوع العلاقة	ك	%
تعاون	136	%80,0
هيمنة	34	%20,0
المجموع	170	%100,0

من خلال البيانات الواردة في جدول رقم (54) يبين إجابات المبحوثين حول نوع العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني، يتبين أن **80%** من المبحوثين يرون أن العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني قائمة على التعاون، بينما أفاد **20%** بأن هذه العلاقة تتسم بالهيمنة.

تشير النتائج إلى أن غالبية المبحوثين يرون العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني علاقة تعاونية، وهذا يعكس نوعا من التفاعل الإيجابي بين الجمعيات والسلطات المحلية أو الوطنية، حيث تتعاون الجمعيات مع الجهات الحكومية لتحقيق أهداف مشتركة، فالتعاون قد يتجسد في تقديم الدعم المالي أو اللوجستي للجمعيات، أو في تنسيق الجهود لتنفيذ مشاريع تنموية تخدم المجتمع، ومن ناحية أخرى، ترى النسبة الأقل من المبحوثين أن العلاقة قائمة

على الهيمنة، وهو ما يشير إلى وجود نوع من السيطرة الحكومية على العمل الجمعوي، إما من خلال فرض قيود تنظيمية صارمة أو التدخل في عمل الجمعيات بطرق تحد من استقلاليتها.

ومن يمكن تفسير هذه العلاقة بعدة عوامل.منها مستوى تطور المجتمع المدني فالمجتمعات التي تتمتع بمستوى عالٍ من التطور المدني غالبًا ما تكون العلاقة فيها تعاونية، إذ تُعتبر الجمعيات قوة تنظيمية فاعلة تمثل مطالب واحتياجات المواطنين، أما في المجتمعات التي لم يصل فيها المجتمع المدني إلى مستوى نضج كافٍ، فقد تكون السلطات أكثر هيمنة على الجمعيات، خشية من تأثيرها المتزايد على الشؤون العامة.

على وجعه العموم يمكن القول أن العلاقة التعاونية بين السلطة والمجتمع المدني تعود بفوائد كبيرة على المجتمع ككل، حيث أنها تتيح التعاون بين الجهات الحكومية والجمعيات فرصة لتحقيق تنمية شاملة ومتكاملة، حيث تسهم الجمعيات في تحديد الاحتياجات المجتمعية وتقديم حلول مبتكرة للمشكلات، كما أن هذا التعاون يعزز من الثقة بين المواطنين والسلطة، حيث يرون في الجمعيات وسيطًا يمثل مصالحهم ويدافع عن حقوقهم في إطار تنظيمي يدعمه القانون.

من جهة أخرى، العلاقة القائمة على الهيمنة تؤدي إلى إضعاف دور المجتمع المدني في المجتمع، حيث يُنظر إلى الجمعيات كأدوات تابعة للسلطة بدلاً من كيانات مستقلة تسعى لتحقيق الصالح العام،وهذا النوع من العلاقة قد يؤدي إلى تآكل الثقة بين المواطنين والسلطة، حيث يصبح العمل الجمعوي محكومًا بتوجيهات السلطة، مما يحد من تأثيره في معالجة المشكلات الاجتماعية.

انطلاقا مما سبق يتبين أن العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني في معظم الحالات تسير نحو التعاون، وهو ما يعزز من قدرة الجمعيات على أداء دورها الفاعل في المجتمع،ومع ذلك، يبقى هناك نسبة لا يُستهان بها من الجمعيات التي ترى أن السلطة تفرض هيمنتها على العمل الجمعوي، وهو ما يستدعي إعادة النظر في كيفية تنظيم هذه العلاقة من خلال تعزيز التعاون والاعتراف بدور المجتمع المدني، يمكن تحقيق توازن أكبر يسهم في تطوير المجتمعات وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

1- نتائج الدراسة الميدانية

1.2 نتائج الدراسة الميدانية حسب الفرضية الرئيسية التي مؤداها:

تعد منظمات المجتمع المدني من أهم الجهات الفاعلة في تعزيز التنمية الثقافية ودعم المشاركة المجتمعية في الحياة الثقافية، إذ تعمل هذه المنظمات كحلقة وصل بين الدولة والمجتمع، مما يسهم في تحقيق التوازن بين متطلبات المواطنين الثقافية والجهود الحكومية المبذولة في هذا المجال، وبفضل قدرتها على الوصول إلى مختلف الشرائح الاجتماعية، تلعب دورا حاسما في تعزيز التفاعل الثقافي وتنمية الوعي حول القضايا الثقافية الملحة.

وتلعب منظمات المجتمع المدني دورا أساسيا في دعم وتطوير الثقافة على المستويات المحلية والوطنية من خلال الأنشطة والبرامج الثقافية التي تنظمها، تساهم في رفع مستوى الوعي الثقافي بين الأفراد والمجتمعات، وتوفر فرصا تعليمية ومهنية للشباب والمواهب الناشئة، كما تعمل على تمكين الفئات المهمشة وتعزيز وصولها إلى الموارد الثقافية، مما يساعد على خلق مجتمع أكثر شمولية وانفتاحا.

كما تعتمد التنمية الثقافية المستدامة على مشاركة المواطنين الفعالة، لذلك تسعى منظمات المجتمع المدني إلى إشراك المواطنين في الأنشطة الثقافية بشكل مباشر، من خلال إقامة ورش العمل والمعارض والمهرجانات، بالإضافة إلى تعزيز القراءة والكتابة والأنشطة الفنية. تعمل هذه الأنشطة على تطوير الوعي الثقافي لدى المواطنين، وتشجيعهم على التفكير النقدي والمساهمة في النقاشات العامة حول قضايا التراث، الهوية، والتنمية.

علاوة على ذلك تعتبر منظمات المجتمع المدني شريكا رئيسيا في الجهود الرامية إلى حماية التراث الثقافي المادي واللامادي. تعمل هذه المنظمات على توثيق التراث غير المادي مثل القصص الشعبية، الأغاني، الرقصات، والعادات والتقاليد التي تشكل جزءا مهما من هوية المجتمعات، بالإضافة إلى ذلك، تشارك في الحملات المناهضة للتدمير العشوائي للمعالم التاريخية، وتعمل على استعادة وصيانة المواقع الأثرية، وتساهم هذه الجهود في نقل الإرث الثقافي للأجيال القادمة.

إلى جانب دورها في الحماية والتوثيق، تساهم منظمات المجتمع المدني في تعزيز الصناعة الثقافية من خلال دعم المشاريع الثقافية والفنية المستدامة، ويمكن لهذه المنظمات أن تساعد في تمويل المبادرات الثقافية والمشاريع الصغيرة مثل دور النشر، مسرح الشباب، واستوديوهات الفن، مما يوفر فرص عمل ويحفز الاقتصاد الثقافي. كما تساعد في تطوير السياحة الثقافية عبر الترويج للتراث المحلي على نطاق أوسع، مما يعزز من حضور الدولة في الساحة الثقافية العالمية.

كما أكدت معطيات الدراسة أن الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني ضرورية لتحقيق التنمية الثقافية المستدامة. فالتنسيق بين هذه الأطراف يمكن أن يخلق سياسات ثقافية تتسم بالفعالية والتنوع،كما يسهم في تحسين بيئة العمل الثقافي وتوفير التمويل المناسب للمشاريع التي تعود بالنفع على المجتمع ككل،و يمكن للدولة أن تستفيد من خبرات منظمات المجتمع المدني لتوجيه سياساتها نحو تطوير مشروعات تخدم المواطنين وتحافظ على التراث الثقافي.

في النهاية، تلعب منظمات المجتمع المدني دورا متعدد الأبعاد في تحقيق التنمية الثقافية، من خلال تعزيز المشاركة الشعبية، حماية التراث، وتطوير الصناعة الثقافية، وتظل هذه المنظماتركيزة أساسية في مواجهة التحديات الثقافية والاقتصادية التي تواجه المجتمعات في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها العالم.

2.2نتائج الدراسة الميدانية حسب الفرضيات الفرعية

1- الفرضية الفرعية الأولى: التي مؤداها:

"تساهم منظمات المجتمع المدني في تعزيز وتفعيل مشاركة المواطنين في الحياة الثقافية.

".انطلاقا من مختلف المؤشرات الكبرى الدالة على ان منظمات المجتمع المدني تساهم في تعزيز وتفعيل مشاركة المواطنين في الحياة الثقافية جاءت النتائج كالتالي:

- أغلب أفراد العينة أكدوا أن لهم اهتمام بالحياة الثقافية وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم (08) بنسبة 50%.
- للعنصر النسوي اهتمام كبير بالحياة الثقافية وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم (09) بنسبة 57.06%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا وجود حركية ثقافية في المنطقة من خلال نشاطات الجمعية وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم (10) بنسبة 60%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا مساهمة الجمعية في تنظيم التظاهرات الثقافية في منطقتهم وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم (12) بنسبة 60%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا أن أهم التظاهرات التي تقوم بها الجمعية هي إحياء الاحتفاليات الوطنية وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم (13) بنسبة 80%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا أن الإذاعة هي الطريقة الأكثر شيوعا للترويج لنشاطات الجمعية وهو ما اكدته نتائج الجدول رقم (14) بنسبة 40%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا أن التوعية والمشاركة المجتمعية هي أهم الطرق للاحتفال بالمناسبات الموسمية وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم (15) بنسبة 50%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا أن الندوات الفكرية هي من أهم النشاطات الثقافية التي تلقى إقبالا كبيرا من المواطنين وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم (16) بنسبة 60%.

- أغلب أفراد العينة أكدوا أن هناك إقبال ضعيف على الجمعيات وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم (17) بنسبة 60%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا أن هناك علاقة بين نوع التظاهرات التي تقوم بها الجمعية و حجم الإقبال على نشاطاتها لاسيما ما تعلق بالاحتفالية الوطنية وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم (18) بنسبة 80%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا أن هناك علاقة بين نوع النشاطات الثقافية التي تقوم بها الجمعية و حجم الإقبال على نشاطاتها لاسيما ما تعلق بالتوعية و بمشاركة المجتمعية وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم (19) بنسبة 50%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا أن الحضور الفردي للتظاهرات التي تقيمها الجمعية وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم (20) بنسبة 50%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا أن هناك علقة بين نوع التظاهرات وطبيعة حضور التظاهرات لاسيما ما تعلق بالاحتفاليات الوطنية وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم (21) بنسبة 80%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا أن هناك إقبال ضعيف على التظاهرات الثقافية المقامة من قبل الجمعية وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم (22) بنسبة 90%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا أن التثقيف والتوعية هما من أهم أهداف الجمعية وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم (23) بنسبة 40%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا أن الجمعية حققت أهدافه بشكل كبير وهو ما اكدته نتائج الجدول رقم (24) بنسبة 50%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا أن الجمعية ساهمت في تغيير السلوك الاجتماعي للأفراد بشكل كبير وهو ما اكدته نتائج الجدول رقم (26) بنسبة 50%.

2- الفرضية الفرعية الثانية: التي مؤداها:

"تساهم منظمات المجتمع المدني في حماية التراث الثقافي المادي واللامادي"

."انطلاقا من مختلف المؤشرات الكبرى الدالة على مساهمة منظمات المجتمع المدني في حماية التراث الثقافي المادي واللامادي جاءت النتائج كالتالي:

- أغلب أفراد العينة أكدوا أنه لا وجود لدورات تكوينية للفاعلين الجمعويين لغرض المحافظة على التراث المادي واللامادي وهذا ما أكدته نتائج الجدول رقم (28) بنسبة 80%.

- أغلب أفراد العينة أكدوا أن الجمعية تقدم مقترحات حول حماية التراث الثقافي وهذا ما أكدته نتائج الجدول رقم (29) بنسبة 90%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا أن الفيسبوك هو الأداة الأكثر استعمالا من بين المواقع الالكترونية للتعريف بالتراث الثقافي من قبلها وهذا ما أكدته نتائج الجدول رقم (30) بنسبة 90%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا أن هناك مساهمة شعبية لمساعدة الجمعية للقيام بمهامها وهذا ما أكدته نتائج الجدول رقم (31) بنسبة 60%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا أن الجمعية تقوم بتعبئة الجماهير وتوعيتهم حول عملها في مجال حماية التراث وهذا ما أكدته نتائج الجدول رقم (32) بنسبة 70%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا أن الجمعية لا تتلقى دعما ماليا في مجال حماية التراث وهذا ما أكدته نتائج الجدول رقم (34) بنسبة 80%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا أن المحاكاة والتوثيق هما من أهم الأساليب المعتمدة في حفظ الذاكرة الثقافية لمجتمع تيزى وزو وهذا ما أكدته نتائج الجدول رقم (35) بنسبة 40%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا أن الجهات المختصة تقوم بالتدخل من خلال التوثيق الذي تقوم به تدخلات الأعضاء الجمعية وهذا ما أكدته نتائج الجدول رقم (36) بنسبة 60%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا أن هناك تنسيق بين جمعيتهم والجمعيات الاخرى الناشطة في الميدان وهذا ما أكدته نتائج الجدول رقم (37) بنسبة 60%.

3- الفرضية الفرعية الثالثة: التي مؤداها:

"المجتمع المدني يساهم بشكل فعال في سياسة الصناعة الثقافية بمختلف أنواعها "

انطلاقا من مختلف المؤشرات الكبرى الدالة على فعالية **سياسة الصناعة الثقافية بمختلف أنواعها** جاءت النتائج كالتالي:

- أغلب أفراد العينة أكدوا أن الجمعية تساهم في تعزيز الصناعات اليدوية والحرفية وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم (38) بنسبة 90%.

- أغلب أفراد العينة أكدوا أن التنمية الاقتصادية بالمنطقة تعود بشكل كبير الى فعالية الصناعات الحرفية واليدوية المنظمة من قبل الجمعيات الناشطة لجمعية تساهم في تعزيز الصناعات اليدوية والحرفية وهو ما اكدته نتائج الجدول رقم (39) بنسبة 60%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا أن هناك علاقة بين تعزيز الصناعات اليدوية والحرفية وتحقيق التنمية الاقتصادية وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم (40) بنسبة 90%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا أنه لا توجد رقابة كبيرة على أنشطة الجمعية في مجال الصناعات الحرفية واليدوية وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم (41) بنسبة 90%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا أن الجمعية تقوم بتخصيص برامج إعلانات وتوصيات لتوعية المواطنين بمجالات الصناعات الحرفية واليدوية ونشر ثقافة الحرفة والصنعة وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم (42) بنسبة 70%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا مساهمة وسائل الإعلام في فعالية الصناعات الثقافية المختلفة وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم (43) بنسبة 80%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا أن هناك علاقة بين طريقة ترويج الجمعية لنشاطاتها ورأي المبحوثين حول مساهمة وسائل الإعلام في فعالية الصناعات الثقافية المختلفة وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم (44) بنسبة 40%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا أن التسويق بالنسبة للصناعات اليدوية والحرفية يكون موسميا، وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم (45) بنسبة 50%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا أن التصدير والنقل من بين أكثر المعيقات لتسويق الصناعات اليدوية والحرفية، وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم (46) بنسبة 50%.

4- الفرضية الفرعية الرابعة: التي مؤداها:

"هناك تحديات ومعوقات من شأنها الوقوف امام تحقيق منظمات المجتمع المدني لأهدافها"

انطلاقا من مختلف المؤشرات الكبرى الدالة على **تحقيق منظمات المجتمع المدني لأهدافها** جاءت النتائج كالتالي:

- أغلب أفراد العينة أكدوا عدم وجود عراقيل إدارية في تأسيس الجمعية وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم (47) بنسبة 50%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا أن امتلاكهم لمقر عمل وتجهيزات خاصة بالجمعية وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم (48) بنسبة 70%.

- أغلب أفراد العينة أكدوا أن الميزانية المخصصة للجمعية غير كافية وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم (49) بنسبة 60%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا وجود ثقافة جمعوية بين الأعضاء الفاعلين داخل الجمعية وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم (50) بنسبة 70%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا أنهم لم يتلقوا تكوينا متخصصا في التسيير الإداري والمحاسبي وتخطيط البرامج وإعداد الملفات الخاصة وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم (52) بنسبة 90%.
- أغلب أفراد العينة أكدوا وجود علاقة تعاون بين الجمعيات والهيئات الحكومية وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم (54) بنسبة 80%.

التوصيات والاقتراحات

إن تحقيق التنمية الثقافية من خلال العمل الجمعوي يتطلب استراتيجيات وأفكار تساهم في تعزيز الهوية الثقافية والتفاعل المجتمعي وعليه نتقدم ببعض التوصيات في هذا المجال من بينها:

* تنظيم ورش عمل ثقافية:يمكن للجمعيات تنظيم ورش عمل متنوعة في مجالات ثقافية مختلفة مثل الفنون التشكيلية، المسرح، الموسيقى، والكتابة الإبداعية، هذه الورش تشجع على الابتكار وتساهم في تعزيز مهارات الأفراد.

*إحياء التراث الثقافي المحلي:ينبغي على الجمعيات العمل على توثيق وحفظ التراث الثقافي المحلي سواء كان ذلك من خلال الفنون الشعبية، الحرف اليدوية أو حتى اللغة المحلية ويمكن تنظيم فعاليات تعليمية تسهم في نشر الوعي حول هذا التراث.

*تعليم مهارات جديدة:عقد دورات تعليمية في مجالات مثل التصوير الفوتغرافي ،الكتابة الأدبية،الحرف اليدوية، مما يسهم في نشر الثقافة وتعليم المهارات للأجيال الجديدة.

*إنشاء مكتبات ومراكز ثقافية يمكن للجمعيات تأسيس مكتبات أو مراكز ثقافية تسهم في نشر المعرفة وتشجيع القراءة والبحث في مختلف المجالات.

التعاون مع الهيئات التعليمية:التعاون مع المدارس والجامعات لتنظيم المحاضرات والفعاليات التي تدعم التعليم الفني والثقافي.

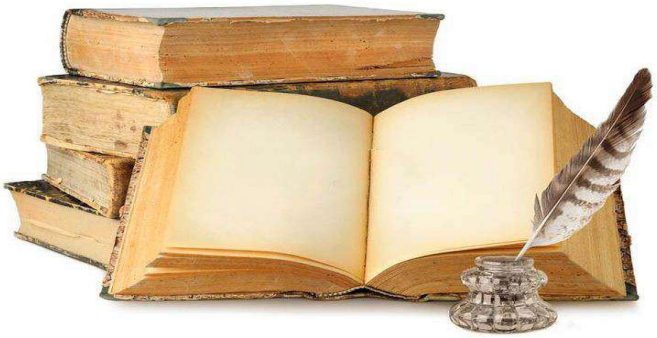
*الاهتمام بالشباب :من خلال تنظيم برامج للشباب تهدف إلى تطوير مهاراتهم الثقافية والفنية وتعزيز شعورهم بالمسؤولية تجاه الحفاظ على التراث الثقافي.

*الترويج للثقافة المحلية عبر وسائل الإعلام:يمكن للجمعيات التعاون مع وسائل الإعلام المحلية لتسليط الضوء على الأنشطة الثقافية المحلية مثل تنظيم لقاءات ثقافية أو برامج إذاعية تلفزيونية تعنى بالتراث والفنون المحلية.

*التنظيم الرقمي للمحتوى الثقافي: من خلال استخدام الانترنيت والتكنولوجيا يمكن للجمعيات إنشاء منصات رقمية أو تطبيقات ثقافية لتوثيق التراث ونشر الأعمال الفنية وتنظيم الفعاليات الثقافية عبر الانترنيت.

*تشجيع الاندماج الثقافي:بالعمل على تعزيز الاندماج الثقافي بين مختلف الفئات المجتمعية من خلال تنظيم فعاليات تعزز التعايش السلمي وتنشر قيم التنوع الثقافي ما يساهم في تعزيز الحوار بين الثقافات.

الخاتمة



خاتـــــمة

في ختام هذه الرسالة التي تناولت موضوع المجتمع المدني بين الممارسة وتحقيق التنمية الثقافية ، يتضح أن المجتمع المدني يمثل ركيزة أساسية للنهوض بالثقافة وتعزيزها في المجتمعات المعاصرة فهو يجسد ديناميكية قوية تعمل على سد الفجوات التي قد تتركها السياسات الرسمية، ويضيف بُعدًا إنسانيًا وإبداعيًا يساهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة. فالجمعيات الثقافية، والمنظمات غير الحكومية، والمبادرات الأهلية جميعها تلعب أدوارًا محورية في هذا السياق من خلال تنظيم الفعاليات الثقافية، دعم الفنون والآداب، وتوجيه السياسات الثقافية نحو تعزيز التنوع الثقافي والحفاظ على التراث بالانخراط في نسق الوظائف التي تسعى لتحقيق أهداف التنمية الشاملة من خلال أدوات وتنظيمات الثقافة. وتحديد أهداف التظاهرات الثقافية كأحد أدوات تنفيذ السياسة الثقافية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال عدد الوظائف التي توجدها والثروة التي تتأتى من السياحة وإعادة تأهيل التراث ونموه وتحقيق المردودية بالسماح بفتح المجال أمام كل الفاعلين الثقافيين بالمشاركة في العمل الثقافي، وهذا ما نعتبره مؤشرات عن دمقرطة الحياة الثقافية، ومشاركة المجتمع في العمل الثقافي خاصة في حالة قدرة التنظيمات الثقافية على تمويل نفسها وإيجاد مصادر تمويل وبدائل لتمويل الدولة لتحافظ على استقلاليتها وفعاليتها، وهي أهم وظيفة للسياسة الثقافية للمجتمع المدني التي تضع الخطط والبرامج الكفيلة بإيجاد الحلول لإشكالية التمويل ولعل أحد أبرز أدوار المجتمع المدني في التنمية الثقافية هو تفعيل دور الثقافة كقوة للتغيير الاجتماعي عبر التوعية والتثقيف، حيث أنه يسهم في بناء مواطن واعٍ قادر على التفكير النقدي والمشاركة الفعالة في الحياة العامة.

إن الثقافة لا تقتصر على الفنون والآداب فحسب، بل تشمل أيضًا القيم الاجتماعية والهوية الوطنية، وهي عناصر يمكن للمجتمع المدني أن يساهم في الحفاظ عليها وتطويرها في مواجهة التحديات العالمية مثل العولمة والتغيرات الثقافية السريعة. وهو ما يقتضي بدون شك مشاركته في إعداد السياسة الثقافية من خلال اقتراحه وتنظيمه وتسييره وحتى تملكه للنشاطات الثقافية خاصة على المستوى المحلي بتمثيل السياسة الثقافية لكل أطياف المجتمع، فالفعالية هنا تكمن في نشاطات ثقافية تمثل التنوع الثقافي الموجود في الجزائر لتجاوز الثغرات الجهوية والقبلية واللغوية وتحقيق المساواة الثقافية بين الجهات المختلفة للوطن في توزيع البنى التحتية الثقافية، وهو الدور المنوط بسياسة ا لوعي الجمعي عن طريق برامج ثقافية تجمع وتشمل كل ما يمثل الهوية الثقافية الفعالة في الجزائروكبح المشاريع الكامنة التي تستخدم التنوع الثقافي لضرب الوحدة الوطنية.

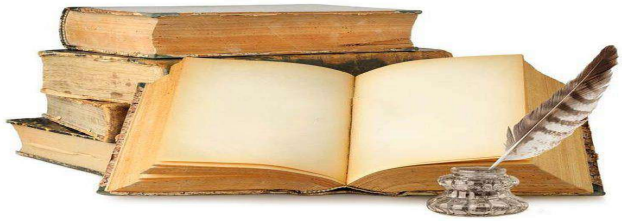
من جهة أخرى، يلعب المجتمع المدني دورا حيوياً في توسيع نطاق الوصول إلى الثقافة ففي الكثير من المجتمعات، توجد فجوة بين طبقات المجتمع فيما يتعلق بالوصول إلى الأنشطة الثقافية، وهنا يأتي دور منظمات المجتمع المدني لتقريب الفجوة عبر تقديم فعاليات مجانية أو رمزية التكلفة، وتنظيم حملات توعيةترتكز على تعزيز القراءة، الفن، والمسرح في المناطق النائية والمهمشة، وهذا ما يساعد في نشر الثقافة كعنصر أساسي للتنمية، وبالتالي فهو يعزز مفهوم العدالة الثقافية.

إن المجتمع المدني لا يعمل فقط على المستوى المحلي، بل يمتد تأثيره ليشمل العلاقات الدولية الثقافية أيضًا. من خلال المشاركة في شبكات دولية، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تعمل على تعزيز التبادل الثقافي بين الأمم والشعوب، مما يسهم في تقوية الروابط بين الثقافات المختلفة ويشجع على التسامح والتفاهم المتبادل. هذه العلاقات الدولية يمكن أن تسهم بدورها في تعزيز الثقافة المحلية، عبر جلب أفكار وتجارب جديدة تغني المشهد الثقافي الوطني.

بالإضافة إلى ذلك، يشكل المجتمع المدني وسيلة للتعبير عن التعددية الثقافية، حيث يتيح للأقليات والفئات المهمشة فرصة لعرض ثقافاتها الخاصة والمساهمة في إثراء الهوية الوطنية، ومن خلال هذا الإطار، فإن المجتمع المدني يساهم في الحفاظ على التنوع الثقافي ويضمن أن يتم تمثيل جميع الأصوات في الفضاء الثقافي العام.
لكن نجاح المجتمع المدني في تحقيق التنمية الثقافية يتطلب توافر بيئة تشريعية وسياسية داعمة، فغياب الدعم الحكومي أو وجود قيود قانونية على حرية التعبير والتنظيم قد يعيق عمل المجتمع المدني، لذلك من الضروري وجود سياسات حكومية تسهم في تمكين المجتمع المدني من أداء دوره الثقافي بحرية واستقلالية هذه السياسات يجب أن تشمل دعمًا ماليًا وفنيًا للمبادرات الثقافية، بالإضافة إلى تسهيل الحصول على التراخيص اللازمة لتنظيم الفعاليات الثقافية.
في نهاية المطاف، لا يمكن الحديث عن تنمية ثقافية شاملة دون الاعتراف باللدور لمركزي للمجتمع المدني، فهو يشكل القوة التي تخلق توازنا بين متطلبات الدولة واحتياجات المجتمع، وتعمل على تمكين الأفراد والجماعات من التعبير عن هوياتهم وثقافاتهم بحرية، لذلك، فإن تعزيز دور المجتمع المدني في التنمية الثقافية يعد استثمارًا في مستقبل المجتمعات، حيث يمكن للثقافة أن تكون المحرك الأساسي للتغيير الإجتماعي، وتعزيز القيم الإنسانية، وبناء مجتمع أكثر تماسكًا وازدهارًا.

ختاما، يظل المجتمع المدني شريكًا أساسيا في العملية التنموية، إذ إنه ليس مجرد تابع للسياسات الحكومية، بل هو عنصر فاعل ومستقل يعمل من أجل إحداث تغيير ثقافي واجتماعي ملموس، و تحقيق التنمية الثقافية لا يتوقف عند حدود السياسات الرسمية، بل يمتد إلى المبادرات المدنية التي تعكس هموم الناس وآمالهم، وتجعل من الثقافة جسرًا يعبر به المجتمع نحو مستقبل أكثر إشراقًا وتنوعا.

قائمة المراجع



الكتب

1- ابراهيم عبد الهادي: تنظيم المجتمع مداخل نظرية ورؤية واقعية، المكتب الجامعي الحديث، الأسكندرية،2003.

2- صابر بن عالية: الثقافة و التنمية -البراديغم البديل-،نشر شخصي للمؤلف،ط1. pdf https://drive.googl com/file/d/1ruPdNqRhjMuTEp8CYgZnIRUSC7Rtz .. =1aX/view?usp

3- ابراهيم محمد حسنين: أثر الحكم بعدم دستورية قانون الجمعيات الأهلية، دار الكتاب القانوني، مصر، 2006.

4- ابن منظور أبو فضل جمال الدين: لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر والتوزيع،ج9. بيروت ،لبنان. 1997

5- ابو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي, , دار المغرب الإسلامي، الجزء5 ،1998

6- ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي بيروت:دار الغرب الاسلامي،الجزء الثالث،1998.

7- ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي بيروت، دار الغرب الاسلامي،الجزء الرابع،.1998

8- أبو جمعة غشير :الإطار التنظيمي للجمعيات في الجزائر، البرنامج العربي لنشطاء حقوق الانسان, القاهرة, 2001.

9- أحمد شكري: مستقبل المجتمع المدني في المغرب العربي، وكز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 2000.

10- بشير محمد التيجاني:مفاهيم و أراء حول تنظيم الإقليم و توطين الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

11- بلقاسم بن روان: وسائل الإعلام والمجتمع، دار الخلدونية، الجزائر,ط1

12- بلقاسم بوقره:سوسيولوجية الجزائر، باتنات للمعلوماتية والخدمات المكتبية، الجزء ،1 ،2000.

13- توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية، في الوطن العربي،منشورات اتحاد الكتاب العرب،1997.

14- ثائر احمد غبلري: الثقافة وعناصرها ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، بدون سنة،ص27.

15- جان بيير قاريني، عولمة الثقافة، ترجمة: عبد الجليل الزدي، ط5 ،القاهرة، الدار اللبنانية، دون سنة

16- الحبيب الجنحاني:المجتمع المدني بين النظرية والممارسة ,عالم الفكر,مجلد27,عدد3(يناير/مارس1999)

17- حمزة غسان سنو،علي احمد الطراح: العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العلمي ، دراسات في التنمية والاجتماع

18- خميس حزام والي: اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية في إشارةإلى تجربة الجزائر،بيروت،وكز دراسات الوحدة العربية ،2004.

19- خالد محمد ابو شعيرة،د.ثائر احمد غبلري: الثقافة وعناصرها ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، بدون سنة ،ص27.دلال ملحس استيتية: التغير الإجتماعي والثقافي، ط1 ،الأردن، دار وائل للنشر و التوزيع، 2004.

20- دلاالملحسناستيتية:التغير الاجتماعي والثقافي ، ط2، دار وائل للنشر ، الأردن : عمان،2008

21-ربحي مصطفى عليان،محمدغنيم:مناهج وأساليب البحث العلمي،النظريةوالتطبيق،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،ط1، 2000.

22-رشاد غنيم: دراسات معاصرة في علم الاجتماع، ط1، دار النهضة العربية، بيروت: لبنان، 2010.

23-زياد بن علي بن محمود الجرجاوي:القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان،مطبعة أبناء الجراح،غزة،فلسطين،2010.

24- سامية محمد جابر: علم اجتماع المعاصر، ط1 ،الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

25- سامية محمد فهمي: الادارة في المؤسسات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية،1996.

26- ستيفن ديلو: التفكير السياسي والنظرية السياسية للمجتمع المدني ، ترجمة ربيع وهبة ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003.

27- شوقي جلال:المجتمع المدني وثقافة الاصلاح ، رؤية نقدية للفكر العربي ، دار العين للنشر ، القاهرة، 2005.

28- صالح ياسر: بعض إشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطي، بغداد: مطبعة الرواد للطباعة والنشر 2005.

29- الطاهر لبيب: هل الديمقراطية مطلب اجتماعي،علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع العربي،بحوث ومناقشات الندوة الفكرية،2010

30- الطاهر لبيب:سوسيولوجية الثقافة، ط2 ،سوريا، دار الحوار للنشر والتوزيع.د س.

31- عامر حسن فياض: المجتمع المدني وديمقراطية التنمية، نموذج المنطقة العربية، الموسوعة الثقافية، دار الشؤون الثقافية، العراق، بغداد، 2009

32- عبد العاطي السيد: دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية،الاسكندرية،دار المعرفة الجامعية،2003.

33- عبد العاطي السيد:المجتمع و الثقافة الشخصية دراسة في علم الاجتماع الثقافي، المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2003.

34- عبد العالي دبلة: الدولة، رؤية سوسيولوجي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

35- عبد الغفار شكر:نشأة وتطور المجتمع المدني : مكوناته وإطاره التنظيمى،الحوار المتمدن-العدد: 985 –

36- عبد القادر الزغل: مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية، في قضايا المجتمع المدني العربي في ضوء أطروحات غرامشي، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، 1992.

37- عبد الكريم الجزائري:الثقافة ومآسي الرجال، الجزائر، دار الشباب والتوزيع، دون سنة.

38- عبد اللطيف الخطيب وآخرون: الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة ،1999

39- عبد الناصر جابي: العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر الواقع والآفاق،الوسيط مجلة دورية تصدرها مجلة العلاقات مع البرلمان،الجزائر،عدد05.

40- عبد النور ناجي:مدخل الى علم السياسة،عنابة :دار العلوم للنشر والتوزيع،2007

41- عبد الوهاب بن خليف: المدخل الى علم السياسة ،الجزائر:دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2010.

42- عبدالله محمد عبد الرحمان، رشاد غنيم: مدخل علم الاجتماع،دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر والتوزيع، الإسكندرية،2008.

43- عروس الزبير:الجمعيات ذات التوجهات الإسلامية في الجزائر , القاهرة:ط1, دار الأمين,2006.

44- عزمي بشارة: المجتمع المدني: دراسة نقدية اشارة الى المجتمع المدني الغربي، ط1، بيروت: وكز دراسات الوحدة العربية 1998.

45- عزمي بشارة:المجتمع المدني دراسة نقدية، لمركز العربي للابحاث ودراسة السياسات,ط09 ,2017.

46- عصام ثوالبي الثعالبي: مدخل إلى تاريخ القانون النقابي، دار هومة، الجزائر، سنة 2014.

47- عليحاتمالقريشي: اقتصادياتالتنمية،مطبعة حوضالفرات بغداد،الطبعة الأولى،2017.

48- علي شتا: البناء الثقافي للمجتمع، الجزء:1 ،الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعية، دون سنة.

49- علي عبد الرزاق جلبي: دراسات في المجتمع و الثقافة و الشخصية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د س

50- علي عبد الرزاق جلبي:الاتجاهاتالأساسية في علم الاجتماع،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،مصر،ط2، 2005.

51- علي عبود المحمدلوي وحيدر ناظم محمد:مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني، دراسة في الأسس والسياق التاريخي، دمشق، د ط ، سنة2011.

52- علي ليلة :المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الإنسان ، مكتبة الأنجلو مصرية ، عين شمس .

53- علي ليلة: دور المنظمات الاهلية في مواجهة الفقر ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، 2002.

54- عمر دراس :**الظاهرة الجمعوية في ظل الاصلاحات الجارية في الجزائر، واقع وآفاق**،مجلةانسانيات،المجلة الجزائرية في الانثروبولوجياوالعلوم الاجتماعية،العدد28، 2005.

55- عمر عودة الخطيب: لمحات في الثقافة الإسلامية ، ط 03 ،بيروت، مؤسسة الرسالة للنشر، 1998.

56- عنصر العياشي: سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، القاهرة، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

57- غريب محمد سيد أحمد:تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي:دار المعرفة الجامعية،مصر،1986

58- فاروق أحد مصطفى: محمد عباس إبراهيم: الأنثروبولوجيا الثقافية،دار المعرفة الجامعية الإسكندرية،2005.

59- فاروق حميدشي:الجماعاتالضاغطة,ديوان المطبوعات الجامعية,1998.

60- كريم أبو حلاوة: اشكالية مفهوم المجتمع المدني النشأة -التطور- التجليات، دار الأهالي،دمشق ،1998.

61- الكسيسوكفيل: الديمقراطية في أمريكا، ترجمة أمين مرسي قنديل، إصدارات محسن المهدي، ط03، 1991

62- كمال التابعي،ليلىالبهسناوي: مقدمة في علم اجتماع المعرفة،ط1،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،القاهرة ،مصر، 2007

63- ليندة لطاد بن محرز: إشكالية مفهوم المجتمع المدني قراءة سوسيوتاريخية، دار الكتاب الحديث، ط1 ،القاهرة، 2016

64- ماكس وإنجلز: الإيديولوجيا الألمانية ، ترجمة فؤاد ديوب، دار دمشق،دمشق، 1971.

65- مالك بن نبي:مشكلة الثقافة، ت،عبد الصبور شاهين،ط4،الجزائر،دار الفكر 1984

66- متروك الفالح: المجتمع المدني والديمقراطية والدولة في الوطن العربي،بيروت:مركز دراسة الوحدة العربية ،2000.

67- مجموعة من المؤلفين: الحركات الاجتماعية وسياق التحول في منظومة قيم الولاء والانتماء في المنطقة العربية، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، سنة 2020.

68- محمد أحمد بدوي:علمالاجتماع الثقافي، الإسكندرية، دون طبعة، دارالمعرفة الجامعية، 2002.

69- محمد أحمد بيومي:علم اجتماع الثقافي، الإسكندرية، دون دار نشر، 2002.

70- محمد الجوهري:الأنثروبولوجيا،أسس نظرية وتطبيقات علمية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996.

71- محمد زاهي المغربي:قراءات في السياسة المقارنة،قضاياامنهاجيه،ومداخلنظرية،ليبيا، منشورات جامعة قاريونس،دار الكتب الوطنية، بنغازي،ط2 1998.

72- محمد سيد غريب وآخرون: الثقافة والمجتمع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

73- محمد عاطف غيث، ومحمد محمد علي محمد: التنمية الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي، مصر، دار المعرفة الجامعية،

74- محمد عثمان الخشب: المجتمع المدني عند هيجل، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.

75- محمد لبيب النجيحي: الأسس الاجتماعية للتربية،ط8 دار النهضة العربية، بيروت لبنان،1981.

76- محمد يحي حسني: مفهوم المجتمع المدني لدى انطنيوغرامشي من خلال كراسات السجن، من التثوير الى الحياد، لمركز الديمقراطي العربي للنشر،برلينالمانيا،الطبعة الاولى سنة،2017.

77- محمد يحي حسني: مفهوم المجتمع المدني لدى انطنيوغرامشي من خلال كراسات السجن، من التثوير الى الحياد، برلين – المانيا لمركز الديمقراطي العربي للنشر،2017.

78- محمود السويدي:مفاهيم علم الاجتماع الثقافي، ط1، تونس، الدار التونسية للنشر،1991.

79- مدحتأبوالنصرو ياسمينمدحتمحمد: التنميةالمستدامةمفهومها-أبعادها-مؤشراتها،المجموعةالعربيةللتدريبوالنشر،القاهرة،الطبعةالأولى،2017 .

80- مدحت القريشي:التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات،ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

81- المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية، بيروت:دار النهضة العربية،2002.

82- مريم أحمد مصطفى عبد المجيد: التنمية بين النظرية و واقع العالم الثالث، ط1، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية 1987.

83- مصطفى الأشرف: الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب,1983.

84- مصطفى الخشاب: دراسة المجتمع، ط2، مكتبة الإنجلو مصرية: القاهرة، 1970.

85- مصطفى عمر حمادة:علم الإنسان مدخل لدراسة المجتمع و الثقافة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2007.

86- منذر الضامن:أساسيات البحث العلمي،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،ط1، 2007.

87- نزار عبد السادة النصار:دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية ، دراسة استطلاعية في جامعة واسط، جامعة واسط كلية الآداب العدد السادس عشر، السنة السادسة ،2014.

88- هشام بشير وعلاء الضلوي سبيطة: حماية البيئة والتراث الثقافي في القانون الدولي، ط1،المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة،2013.

89- يحي مرسي: أصول علم الإنسان، مصر، مطبعة الإشعاع الفنية، 2000.

90- يحي مرسى عيد بدر: أصول علم الإنسان،الأنثروبولوجيا، بدون طبعة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية ،2007.

المقالات والأطروحات

1- أحمد بوكوس: الثقافة الشعبية والثقافة الوطنية، المجلة الجامعية الصيفية، أغادير، دون بلد، 1988 .

2- أحمد حنفي محمد أمين داود: جهود إمارة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة في صون وحماية التراث الثقافي وتنمية الوعي به، مؤسساتها الثقافية والمعلوماتية نموذجا، مجلة بنها للعلوم الإنسانية، جامعة بنها، مصر ، العدد 2 الجزء3، 2023.

3- الأزهر ضيف:مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية ،العدد 33 سنة 2018 ،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي (الجزائر).

4- أنيسة بركات: محاضرات ودراسات تاريخية وادبية حول الجزائر ,منشورات المتحف الوطني للمجاهد, الجزائر,1995.

5- إيمان هنشيري: الموروث الثقافي الجزائري الواقع والآفاق، مجلة حوليات التراث، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، العدد1،2017.

6- برماتي فاطمة: أهمية المنهج الوصفي والتاريخي في البحوث الأكاديمية لطلبة الآداب والعلوم الإنسانية،مجلة آفاق علمية، مجلد14،العدد03،جامعة تمنغست،الجزائر2022.

7- بلعيور الطاهر: المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي، مجلة العلوم السياسية، العدد العاشر، نوفمبر 2006، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر.

8- بن يحي فاطمة، طعام عمر: واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري، مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية، العدد11، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي الجزائر، جوان 2015.

9- التجاني مياطة: دور التراث المادي و اللامادي لمجتمع وادي سوف في تحديد ملامح الهوية الثقافية وتكاملها، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، الجزائر، لنجلد 02، العدد، 06، 2014.

10- حسن عبد الحميد احمد رشوان: الثقافة، دراسة في علم الاجتماع الثقافي،الإسكندرية،مؤسسة شباب الجامعة،2006.

11- دالي سعيد: أهمية التراث الثقافي وطبيعته القانونية، مجلة القانون والعلوم البينية، جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائر،كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد02، العدد02،2023.

12- دربين نصيرة:المكتبات العامة حاضنات الصناعات الثقافية والابداعية –المكتبات الرئيسية للمطالعة في الجزائر نموذجا-،المجلد 14،العدد02 ديسمبر2022، : ISNN : 2170-0060 EISSN 2602-523X

13- سامية حسان السعاتي: الثقافة الشخصية، بحث في علم الاجتماع الثقافي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان ،1983.

14- سعد الدين إبراهيم:غياب جزئي للمجتمع المدني في العالم العربي، البيان، الملف السياسي ، 2003.

15- طلحة الياس: نظام المعاينة في البحوث الاجتماعية والاعلامية ، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية ، مجلد6،عدد10 ،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي،الجزائر،2017.

16- طواهير عبد الجليل، سرداني خير الدين: أدوات البحث العلمي،مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، مجلد4، عدد8، جامعة الجلفة، الجزائر،2022.

17- عبدالسلام بغزيم: خلدون بايع راسو:السياسة الثقافية : مقاربة وسيكولوجية، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، المجلد 08، العدد الأول 2023

18- عفاف عبد الحفيظ محمد رحمة: تحديات صون وتوظيف التراث الثقافي غير المادي، مجلة أنثروبولوجيا، وكز فاعلون للبحث في الأنثروبولوجيا والعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 08، إل عدد01،2022 ..

19- غوالة زبير: المجتمع المدني في الجزائر ، الجمعيات نموذجا،مجلة التنمية البشرية ، العدد 10، سمة 2018.

20- فتحي بن زيد، محمد الأمين دباغين: التراث الثقافي رابطة الأجيال وميراث الشعوب، مجلة حمورابي للدراسات، وكز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، المجلد الأول، العدد46، 2023.

21- فضيل دليو:قنوات نشر التراث الثقافي في عصر تكنولوجيا الاتصال الجديدة، مجلة جماليات ،جامعة صالح بوبندبرقسنطينة،الجزائر

22- كريم ابو حلاوة: مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد الثالث، 1999.

23- مبروك أبو سبيحة: نظريات التنمية" دراسة نقدية "الرأسمالية نموذجا، مجلة سبها للعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كليةالآداب،جامعة سبها، ليبيا، المجلد 22، العدد01، 2022.

24- المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية العدد 13 سنة 2001.

25- محمد السيد سعيد:المجتمع المدني العالمي ، مجلة العربي،العدد447 ، فبراير 1996.

26- محمود بوسنة: الحركة الجمعوية في الجزائر نشأتها وطبيعة تطورهاومدى مساهمتها في تحقيق الامن والتنمية ,مجلة العلوم الإنسانية , جامعة منتوري,قسنطينة,العدد 17,جوان2002.

27- مخلوف بوكروح: السياسات الثقافية العربية: أي دور؟، مجلة أفكار وآفاق، جامعة الجزائر 2 -أبو القسم سعد الله،العدد01، 2011،

28- مرابطي عادل، نحوي عائشة: العينة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلد2، عدد01، جامعة غرداية،2009

29- مستور حماد رحيّم: نقد نظريات التنمية: رؤية جديدة في نظرية المواقع الرمزية للانتماء، مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج، جمهورية مصر لعربية، العدد 41، 2017.

30- مصطفى جزار: السياسة العامة الثقافية في الجزائربين المرجعية التاريخية والتحولات الراهنة، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2024.

31- معمري بن عيسى:التنمية،تطور مفهومها وأهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية،مجلة الابحاث القانونية السياسية و الإدارية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 03، العدد 01، 2018.

32- مولود مسلم: المجتمع المدني دراسة نظرية، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد 9جانفي 2004 .

33- نبار ربيحة:الاستمارة في البحث العلمي، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية،مجلد5،عدد01،جامعة الوادي،الجزائر، 2022.

الرسائل والأطروحات الجامعية

1- الأمين شريط: التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية،1919-1962،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1989.

2- باخويا دريس: الحماية القانونية للتراث الجزائري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد الخامس، العدد 02، 2016.

3- توازي خالد: الظاهرة الحزبية في الجزائر "التاريخ،المكانة ، المستقبل " مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية –جامعة يوسف بين خدة الجزائر-السنة الجامعية 2005-2006.

4- حبيبة بوزار: واقع و أفاق الحماية القانونية للتراث المادي العقاري في الجزائر(ولاية تلمسان نموذجا)، رسالةمقدمة للحصول على شهادة الماجستير،كلية الآداب و العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الثقافة الشعبية ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر،2007-2008.

5- حسن ملحم: نظريات الحريات العامة، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر،1981

6- حيلة حنان:منظمات المجتمع المدني ودورها في حماية الحقوق والحريات،اطروحة لنيل شهادة دكتوراه LMD في الحقوق، السنة الجامعية 2021 - 2022 جامعة احمد دراية - ادرار.

7- زموري زينب: دور المؤسسات الثقافية في التنمية الثقافية-دراسة ميدانية للمؤسسات الثقافية لمدينة بسكرة- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم إجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2015.

8- سمية اوشن: دور المجتمع المدني في بناء الأمنالهوياتي في العالم العربي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2009-2010 .

9- شاوش اخوان جهيدة, واقع المجتمع المدني في الجزائر ,اطروحة دكتوراه العلوم, علم اجتماع التنمية ,2014-2015, جامعة بسكرة.

10- شريفي محمد رضا: الدولة و المجتمع المدني و الجماعات التقليدية في الجزائر – ولاية سعيدة أنموذجا- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع تخصص علم الإجتماعالسياسي، الموسم الجامعي،2022-2023.

11- صر الدين عوايشية ،مراد مولاي حاج: الجمعيات الاجتماعية و الثقافية إشكالية التأسيس والممارسة في ظل القانون الأخير06/12، جامعة محمد بن محمد ،وهران، الجزائر، 2022

12- فاضلي السيد علي: نظام عمل الجمعيات في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق-جامعة بسكرة،2009

13- فؤاد عبد الجليل محمد عبد الله الصلاحي: دور الدولة في تكوين المجتمع المدني دراسة في تجربة التعددية السياسية في المجتمع اليمني، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، القاهرة، 1771.

14- منى هرموش: دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة-الجزائر، 2009-2010.

15- نادية بونوة: دور المجتمع المدني وتنفي وتقييم السياسة العامة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة-الجزائر، 2009-2010.

16- نشادي عبد القادر:العمل والتوافق المهني والاجتماعي عند المعاقين:رسالة ماجيستير ،علم الاجتماع الريفي،جامعة الجزائر2، 2012.

ملتقيات وندوات علمية

1- بوجمعة غشير:الاطار التنظيمي للجمعيات في الجزائر,ندوة المبادرة العربية من اجل حرية الجمعيات,عمان,يومي:9-10 ماي 1999,ابراهيم سعدي:المجتمع المدني في الجزائر، بتاريخ

2- بوحنية قوي: دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة الشلف-الجزائر، 16-17 ديسمبر 2008.

3- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الثقافة-دراسة في علم الاجتماع الثقافي-الإسكندرية،مؤسسة شباب الجامعة،2008.

4- روبرت مابرو:المجتمع الأهلي في تاريخ الافكار وفي التاريخ الاوربي ،ندوة عمان حول دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الاهلي ،عمان ، ط.7 ، ديسمبر 1997، العدد 3.

5- الطاهر لبيب: هل الديمقراطية مطلب اجتماعي، علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي,ورقة قدمت الى المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية, بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ,(دون تاريخ)

6- محمد احمد علي مفتي : مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية -دراسة تحليلية-

7- محمد احمد علي مفتي :مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية ،دراسة تحليلية نقدية، الرياض، 1435هـ.

8- مركز البحوث العربية: غرامشي وقضايا المجتمع المدني، ندوة القاهرة 1990 ،دار كنعان للدراسات والنشر، ط 1 ،دمشق، 1991.

القواميس والمعاجم

1- ر.بودون و ف بوريكو المعجم النقدي لعلم الاجتماع، الدكتور سليم حداد، ديوان المطبوعات المجتمعية، الجزائر.

2- فريدريك معنوق: معجم العلوم الاجتماعية،اكاديميا، بيروت،199.

3- مصلح الشامل : قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية - انجليزي-عربي، ،1999.

4- معن خليل العمر: معجم العلوم الاجتماعية،دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان2000،

5- ناهد عز الدين: المجتمع المدني، سلسلة موسوعة الشباب السياسية رقم05، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2000.

القوانين والمراسيم التشريعية

6- القانون رقم 31/90، 1990 المؤرخ في:04 ديسمبر 1990 جريدة رسمية رقم:53 سنة 1990..

7- المرسوم الرئاسي رقم: 20-442 المتضمن اصدار التعديل الدستوري لسنة 2020.

8- الجريدة الرسمية ,قانون رقم 12-06,المؤرخ في :2012/01/12,يتعلق بالجمعيات, العدد 02.

9- القانون (98-04)، المؤرخ في 12 حويلية1998: المتعلق بحماية التراث الثقافي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 17 جويلية 1998، المادةرقم 02.

10- اتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه المعتمدة من طرف الدورة الواحدة والثلاثين للمؤتمر العام لليونيسكو بتاريخ 02 نوفمبر2001، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي09-269 المؤرخ في30 أوت 2009، الجريدة الرسمية العدد 51 ،2009، المادة الأولى.

المواقع الالكترونية

1- https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=24930 تم تصفح الموقع يوم 2024/01/15 على الساعة 22:00.

2- عبد الحسين شعبان: المجتمع المدني والعقد الاجتماعي ،تم تصفح الموقع يوم 2024/01/21 على الساعة 11:00https://www.aljarida.com/articles/1461752470506819200

3- http://www.wsu.edu/gened/learn modules/top culture /culture definitions/arnold-text.html

4- http//www.26sep.net/news week print php? Ing= arabic@sid=18

5- الـــــدجاني صـــــــــــــــــدقي احمـــــــــــــــــد: http://www.al-jajazirah.com.sa/culture/1901-2004/fadaat10.htm

www.arabifa.org/ARABIFA/aifa/nsf/asearchiview/64962E7DA899B49C2256BB800OpendocumentArabic-A6

المراجع باللغة الأجنبية

1- ،2020/01،العدد،07https://www.asjp.cerist.dz/en/article/88799

2- A.P.Thirwall.,Growth &Development,6Ed, Macmillan press ltd,1999

3- Ferguson. An essay on the history of civil society .edduneauforbes. Edinburgh .1966.

4- HARCHI Omar .Les associations déclarés .un cahier de cread.2000

5- j jrousseau . du contrat social. Edition social. Paris.1971

6- j.romano,une politique culturelle a la rencontre d'un territoire, l'armattan,1999

7- Joel S.Migdel,A Model of state society Relations, 'in :Howard,New Directions in Comparative Politics (Boulder,Westeview press,1985 ;

8- Mohamed Djerabak la proclamation du premier novembre 1954 AlerK1999 .

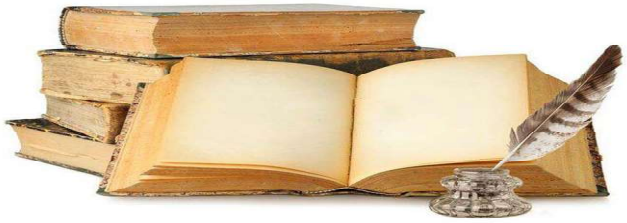
9- Omar Derras ,lephenoméne associatif en Algerie ,FES Bureau Alger janvier2007,3,

10- Omar dras: le phénomène associatif en algerie-etat des lieux,Fondation Friedrich Ebert,Alger,2007

11- Roger gerardschzeqrtwenberg : sociologie politique'ed5' montchestien' paris cedex 15 1998

12- Todaro ,Economic development, seventh,Adisson wesley,2000 2015M

الفهـــرس



الإهداء

الشكر و العرفان

الملخص : .....

قائمة الجداول و الأشكال : .....

المقدمـــــة: 1

الباب الأول:الإطار التصوري للدراسة

الفصل الاول : الإطار النظري للدراسة

اشكالية الدراسة. 8

فرضيات الدراسة: 10

نموذج الدراسة : 12

أهمية الدراسة. 13

أهداف الدراسة: 13

أسباب اختيار الموضوع: 14

تحديد مفاهيم الدراسة: 14

المقاربة النظرية المعتمدة: 21

الدراسات السابقة: 25

الفصل الثاني: التأصيل النظري للمجتمع المدني

تمهيـــــد: 30

مفهوم المجتمع المدني 30

نشأة المجتمع المدني: 34

خصائص المجتمع المدني: 36

المؤسسات المشكلة للمجتمع المدني : 38

الاتجاهات النظرية المفسرة للمجتمع المدني : 41

أهمية المجتمع المدني و أدواره: 56

وسائل المجتمع المدني وأدواته: 61

العوامل المؤثرة على قوة وفعالية المجتمع المدني : 63

العلاقة بين المجتمع المدني والدولة:..... 65
خلاصة:..... 71

الفصـــــل الثالث المجتمع المدني في الجزائر ظروف النشأة وعوامل التطور

تمهيـــــد:..... 73
السيرورة التاريخية لتطور المجتمع المدني في الجزائر:..... 73
المجتمع المدني في الجزائر الواقع والبناء المؤسساتي:..... 89
الحركة الجمعوية في الجزائر، المفهوم، الأهداف والوظائف:..... 94
عراقيل العمل الجمعوي في الوطن العربي:..... 103
معوقات العمل الجمعوي في الجزائر:..... 105
خلاصة:..... 107

الفصـــــل الرابع الإطار المفاهيمي للثقافة

تمهيـــــد:..... 109
مفهوم الثقافـــة:..... 109
خصائص الثقافة ومحدداتها :..... 113
بناء ومكونات الثقافـة:..... 116
أهمية الثقافة ووظائفها:..... 117
أنواع الثقافة..... 119
أبعاد وخصائص الثقافـة الجزائرية :..... 121
الاتجاهات و النظريات المفسرة للثقافة..... 126
خلاصة..... 130

الفصـــــل الخامس ماهية التنمية الثقافية

تمهيـــــد:..... 133
التنمية مفهومها وابعادها..... 133
أبعاد التنمية:..... 134

أهداف التنمية والعوامل المساعدة على تحقيقها: 136
ماهية التنمية الثقافية..... 137
إستراتيجية ومبادئ التنمية الثقافية. 141
التطور التاريخي للتنمية الثقافية..... 143
ماهية التراث الثقافي 144
مؤشرات التنمية الثقافية وسياساتها. 153
التنمية الثقافية في الجزائر و المؤسسات القائمة عليها: 156
النظريات المفسرة للتنمية:..... 165
المقاربات الفكرية للعلاقة بين الثقافة والتنمية:..... 169
خلاصة..... 171

الفصل السادس

تمهيـــــد: 175
مجالات الدراسة: 175
المنهج المستخدم للدراسة..... 179
أدوات جمع البيانات 181

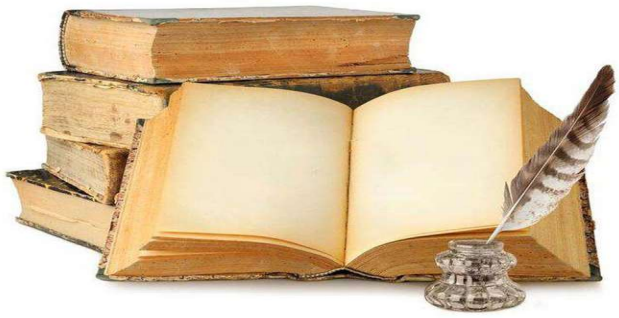
البابالثاني :الجانبالميدانيللدراسة

الفصل السابع

عرض المواصفات الأساسية للعينة..... 186
نتائج الدراسة الميدانية 266
الخاتمة :. ..... **Erreur ! Signet non défini.**

قائمة المصادر والمراجع:.....
قائمة الملاحق: .....

الملاحق



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

استمارة استبيان

بعنـــــوان :

المجتمع المدني بين الممارسة وتحقيق التنمية الثقافية

- دراسة ميدانية على عينة من الجمعيات الثقافية بولاية بومرداس-

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع الثقافي

هذه الاستمارة معدة في إطار البحث العلمي، وتعاونكم معنا يعد إثراء لهذا الميدان نرجو منكم تحري الدقة في الإجابة، ونحيطكم علما أن المعلومات التي تفضلتم بها لن تستخدم سوى في الميدان العلمي.

ضع(ي) علامة(X) في الإجابة المناسبة.

إعداد الطالبة :

بوطويل حمامة

تحت إشراف :

د. نشادي عبد القادر

وشكرا على تعاونكم

الموسم الجامعي

2025 - 2024

المحور الأول : البيانات الشخصية

1- الجنس: ذكر □ أنثى □

2- السن:.....

3- المستوى التعليمي: ابتدائي□ متوسط □ ثانوي □ جامعي □

4- الحالة المدنية: متزوج □ أعزب □ مطلق □ أرمل□

5- الحالة المهنية: بطال □ عامل في القطاع العام □

عامل في القطاع الخاص □ متقاعد □

6- المنصب المعتمد في الجمعية: .....

7- الأقدمية في ممارسة العمل الجمعوي:.....

المحور الثاني : مساهمة منظمات المجتمع المدني في تعزيز وتفعيل مشاركة المواطنين في الحياة الثقافية

8- هل ترى ان هناك اهتمام بالحياة الثقافية على العموم ؟

9- هل ترى أن الحياة الثقافية مزدهرة في منطقتك ؟نعم □ لا □

10- هل تساهم الجمعية في تنظيم التظاهرات الثقافية في منطقتكم

11- هل النشاط الثقافي للجمعية يكون بشكل:

دائم □ أحيانا □ في المناسبات فقط □ نادرا □

12- ما نوع التظاهرات التي تقوم بها الجمعية؟

احتفالية وطنية □ فنية ثقافية □ علمية □

كيف تقوم الجمعية بالترويج لنشاطاتها؟ عن طريق الإذاعة □ اللوحات والملصقات الاشهارية □ الانترنيت □ وسيلة أخرى اذكرها.....

13-كيف يتم الاحتفال بالمناسبات الموسمية؟

.....

.....

14-كيف يتم الاحتفال بالمناسبات الوطنية؟

.....

.....

15-أي نوع من الفئات توجه لها هذه النشاطات ؟ فئة الشباب □ الاطفال □ المثقفين □ جميع الفئات □

16-ما نوع النشاطات الثقافية التي تلقى إقبالا كبيرا من المواطنين ؟ حفلات فنية □ ندوات فكرية □ أمسيات شعرية □ معارض فنية □ أخرى اذكر:.....

17- هل ترى أن الاقبال على نشاطات الجمعية يكون بصفة : اقبال كبير □ اقبال ضعيف□

18- هل حضور التظاهرات من قبل الأفراد يكون: فردي □ مع الأسرة □ مع الأصدقاء□

19- هل تعتقد ان الاقبال على هذه التظاهرات الثقافية كافي من اجل المشاركة في الحياة الثقافية نعم ..... أو لا..... علل الإجابة كلتا الحالتين ؟

.....

.....

20- هل تنظيم هذه التظاهرات غرضه : الترفيه □ التثقيف □ التوعية □ تفعيل العمل الثقافي □

21-هل ترى أن هذه النشاطات لها تأثير إيجابي على الحياة الثقافية؟ نعم □ لا □
اذا كانت الاجابة بنعم كيف ذلك .....

22-هل تساهم نشاطات الجمعية في تغيير السلوك الاجتماعي للأفراد ؟ نعم □ لا□

23-هل ترى ان هناك فعالية للتظاهرات التي تنظمها هذه الجمعيات ؟نعم □ لا□
وضح ذلك ؟.....

المحور الثالث : مساهمة منظمات المجتمع المدني في حماية التراث الثقافي المادي واللامادي.

24- ما هو دور جمعيتكم بحكم طابعها الثقافي في جعل الذاكرة الثقافية المحلية حية ومستمرة بين جيل الحاضر والمستقبل.

25-هل هناك دورات تكوينية للفاعلين الجمعويين لغرض المحافظة على التراث المادي واللامادي؟

26-ما هي المشاريع و الأنشطة الثقافية التي قامت بها الجمعية في إطار استمرار واستدامة التراث الشعبي ؟

27- ماهي أهم الإجراءات التي تتخذها الجمعية للتوعية بضرورة الحفاظ على التراث؟.....

28-هل سبق للجمعية تقديم مقترحات حول حماية التراث؟ نعم □ لا□
إذا كان نعم فيما تتمثل هذه المقترحات؟.....

29- هل هناك مواقع رسمية للجمعية للتعريف بالتراث الثقافي (كاليوتيوب او.....)

30-هل هناك مساهمة شعبية؟ نعم □ لا □
إذا كان نعم فيما تتمثل هذه المساهمات.....

31-هل تقومون بتعبئة الجماهير وتوعيتهم حول عمل الجمعية في مجال حماية التراث؟
نعم □ لا□
إذا كان نعم كيف ذلك .....

32-ماهي أهم الآليات المتخذة في مجال حماية التراث:.....

33-هل جمعيتكم تتلقى دعم مالي في مجال صون التراث ؟ نعم □ لا □
إذا كانت الإجابة بنعم ما هي الجهة المدعمة: السلطات المحلية □مديرية الشباب والرياضة □ مديرية الثقافة □ جهات أخرى□
اذكرها:.....

34-ماهي طبيعة البرامج التي تعدها الجمعية في إطار حماية التراث؟.....

35-ما هي الاساليب المعتمدة في اتاحة حفظ الذاكرة الثقافية لمجتمع بومرداس:

المحاكاة □ التوثيق □ التعليم التفاعلي □ اخرى □

36-هل هناك استجابة للتدخلات الميدانية التي تقوم بها الجمعية من طرف الجهات المختصة؟. نعم □ لا□

في حالة نعم مانوعها:.....

37-هل هناك و شكل وحجم التنسيق بين هده الجمعية وبين جمعيات ذات مجالات أخرى؟ نعم □ لا□

إذا كان نعم ماهو شكل وحجم هذا التنسيق؟.....

المحور الرابع : التحديات والمعوقات التي تحد من تحقيق منظمات المجتمع المدني لاهدافها

38-هل صادفتك عراقيل إدارية في تأسيس الجمعية ؟

نعم □ لا □

في حالة نعم ما نوعها:.....

.....

39- هل تمتلك الجمعية مقر عمل وتجهيزات ؟

40- ما هي الأدوات والوسائل المستعملة في نشاطها؟

41-في رأيك كيف يمكن تنشيط وتفعيل العمل الجمعوي في منطقتك

.....

42-ما هي أشكال الدعم التي تتلقاها الجمعية من جهات أخرى:.....

43-هل الميزانية المخصصة للجمعية كافية لتغطية متطلباتها؟ نعم □ لا□

في حالة لا ما ذا تقترح:.....

44-هل ترى ان هناك ثقافة جمعوية بين الأعضاء الفاعلين في جمعيتكم؟

45-هل تلقى الفاعلون الجمعويون تكوينا متخصص في التسيير الإداري والمحاسبي وتخطيط البرامج وإعداد الملفات الخاصة بطلب التمويل؟

46-حسب رأيكم هل بنية المجتمع مشبعة بثقافة الدولة المدنية؟

47-ما نوع العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني هل هي علاقة تعاون□ أو هيمنة □.

المحور الخامس: المجتمع المدني يساهم بشكل فعال في صنع سياسة الصناعة الثقافية بمختلف انواعها.

48- هل الجمعية تساهم في تعزيز الصناعات اليدوية الحرفية نعم □ لا □ ان كانت الإجابة بنعم ماهو الدور الذي تقوم به الجمعية في مجال الصناعات التقليدية الحرفية واليدوية لتعزيز التنافسية والانتاجية في المرحلة الراهنة؟.

49- في نظركم هل تعود التنمية الاقتصادية المحلية في جانب منها الى فعالية الصناعات الحرفية واليدوية ؟.

50- هل هناك دور رقابي من طرف الجهات المختصة على انشطة الجمعية في مجال الصناعات الحرفية واليدوية ؟

51- هل الجمعية تقوم بتخصيص برامج اعلانات وتوصيات لتوعية المواطنين بمجالات الصناعات الحرفية واليدوية ونشر ثقافة الحرفة والمصنعة.؟

52-هل ترون ان وسائل الاعلام المختلفة تساهم في فعالية الصناعات الثقافية المختلفة ؟

53- أي من الصناعات التي تهتم بها الجمعية ؟

54- وهل هذا راجع لطبيعة المنطقة وتراثها؟

55- هل ترى أن هناك سياسات واضحة خاصة بالصناعات الثقافية كاليدوية والحرفية أو اخرى.....؟

56- ماهي طرق التسويق بالنسبة للصناعات اليدوية والحرفية ؟ وهل هي دائمة □ موسمية □ المعارض □ .

57- ماهي العوائق التي تعترض تسويق الصناعات اليدوية والحرفية ؟ النقل □ الشحن □ الاقامة □ التصدير□ اخرى □ اذكرها.....